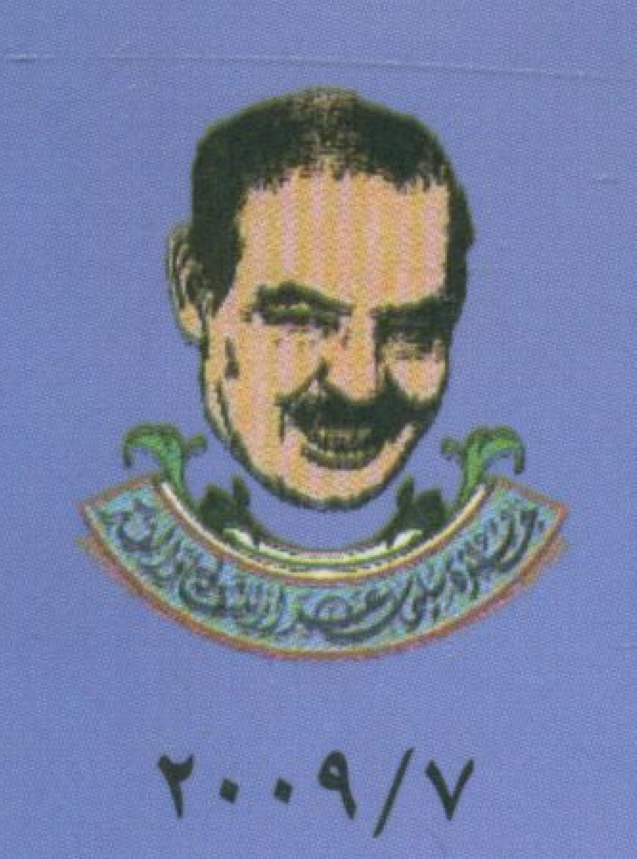




سلسلة الحوارات العربيّة

٢٠٠٩/٧

نحو نظام عربيّ جديد

دراساتٌ تأسيسيّة

منتدى الفكر العربي
هيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثقافة

عمّان - الأردنّ
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

يستند هذا الكتاب إلى وقائع النّدوة التي عقدتها
هيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثقافة
بالتعاون مَعَ منتدى الفكر العربيّ في عمّان
(١٣ تشرين الثّاني / نوفمبر ٢٠٠٨)

نحو نظام عربيّ جديد

دراسات تأسيسيّة

سلسلة الحوارات العربيّة

الإشْراف والمراجعة

أ. د. هُمام غَصيب

التّحرير

أ. عبدالعزيز السيّد

أ. محمّد سلاّم جميعان

المتابعة والتنسيق

أ. كايـــد هاشـــم

المتابعة الفنية

ميساء «محمد هاشم» خلف

الإخراج الفنّيّ

مهـنـد الـسّـيـد

ناصر الجرارعـة

التّنفيذ

عبدالرّحمن القجّ

سلسلة الحوارات العربيّة ٦/ ٢٠٠٩

نحو نظام عربيّ جديد

دراساتٌ تأسيسيّة





منتدى الفكر العربيّ و هيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثّقافة

عمّان - الأردنّ
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

الطّبعة الأولى

شوّال – تشرين الأوّل/ أكتوبر

١٤٣١هـ – ٢٠١٠م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة

(٢٠١٠/١٠/٣٨٤٢)

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
يتحمّل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-417-32-1 (ردمك)

منتدى الفكر العربيّ

ص.ب: ٩٢٥٤١٨ عمّان ١١١٩٠-الأردن

تلفون: ٥٣٣٣٢٦١ – ٥٣٣٣٦١٧ (٦-٩٦٢+)

ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

E-mail: *atf@nic.net.jo*

URL: *www.atf.org.jo*

هيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثقافة

ص.ب: ٩٦١٦١١ عمّان ١١١٩٦-الأردن

تلفون: ٥٦٥٠٦٣٠ (٦-٩٦٢+)

تليفاكس: ٥٦٦٨٨٦٠ (٦-٩٦٢+)

E-mail: *sarar@orange.jo*

المحتويات

كلمات الافتتاح

الملاحق

---

* أمين عام المنتدى خلال الفترة (٢٠٠٧/٣/١ - ٢٠٠٩/٧/٣١).

** تغيَّب لظرف طارئ؛ فناب عنه ا. نوّاف الزرو.

كلمـات الافتتـاح

* استهلال: كلمة الأستاذ عبد العزيز السَّيِّد
* كلمة رئيس الجلسة الأستاذ إبراهيم عزّ الدين
* كلمة دولة الأستاذ أحمد عبيدات
* كلمة الأستاذ الدكتور حسن نافعة

استهلال

كلمة أمين سرِّ مجلس أمناء هيئة الجائزة

أ. عبد العزيز السيِّد

دولة الأخ الكبير الأستاذ أحمد عبيدات، رئيس مجلس أمناء هيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثقافة
حضرات السيِّدات والسَّادة الضُّيوف الأكارم
الإخوة الأفاضل أصحاب الدَّولة والمعالي والعطوفة أعضاء مجلس أمناء هيئة الجائزة:

السَّلام عليكم جميعًا ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

فأرجو أن تأذنوا لي بأن أتحدَّث عن صاحب هذه الجائزة، ذلك أنّ عديدين تساءلوا لِمَ سليمان عرار؟ والجواب: هذا رجل من أبناء هذا الوطن والأُمَّة الأبرار الذين نذروا العمر من أجل وطنهم وأمّتهم، وقد عمل في السُّلطات التّنفيذيَّة والتَّشريعيَّة والصِّحافة؛ السُّلطة الرّابعة، فكان مبدعًا بحقٍّ في كلِّ هذه الميادين، وكان يوائم مُواءمة ويوازن موازنة - يعرفها له عارفوه - بين السُّلطة والشّعب، وبين الوطن والأُمَّة. وفي أعوامه الأخيرة، وتحديدًا منذ عام ١٩٩٦، قام بمبادرتين تاريخيَّتين على مستوى الأُمَّة: الأولى؛ أنَّه أطلق مبادرة المؤتمر العام للأحزاب العربيَّة على صعيد أحزاب الأمّة من محيطها إلى خليجها، وهي مبادرة نمت وترعرعت وبلغ عمرها عقدًا من الزمان وأزْيَد؛ والمبادرة الثَّانية أنَّه أطلق مشروع الموسوعة الفلسطينيَّة المُيَسَّرة، وكان ذلك عام ١٩٩٨، قبيل وفاته، وحملها من بعده

أصدقاءٌ له هم أعضاء مجلس الأمناء الَّذي يرأسه دولة الأستاذ **أحمد عبيدات** ونائبا الرَّئيس؛ دولة الأستاذ **طاهر المصري**، والعلاّمة الأستاذ الدكتور **ناصر الدِّين الأسد**، والأسماء في القائمة موجودة بين أيديكم*. فحينما قضى نحبه تداعى هؤلاء الصِّحاب من عارفي قدره، لكي يَستحدثوا هذه الجائزة، لتكون أوَّلاً امتدادًا لفكر هذا المفكِّر القوميِّ الأردنيِّ الكبير، ولتكون ثانيًا عرفانًا بفضله، وأُمثولةً صالحة ونبيلة تُقدَّم بين يدي كلِّ عامل لوطنه وأُمَّته. وقد أثمرت تلك الجهودُ هذه الجائزة، وكان بعض المُهتمِّين يرى أنها لن تُعمِّر... لكن ها نحن هنا اليوم، ولله الحمد، نشهدها في دورة جديدة من دوراتها، وقد استطاعت أن تقدِّم نماذج مختلفة في الأساليب والآليّات، آخرها هذه النَّدوة.

* أنظر الملاحق.

كلمة رئيس الجلسة الافتتاحيّة

أ. إبراهيم عزّ الدّين *

دولة الأستاذ أحمد عبيدات، راعي النّدوة

حضرات السّيّدات والسّادة :

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نلتقي في هذا الصّباح الخيّر والمُمطِر في رحاب منتدى الفكر العربيّ لمناقشة قضيّة من أهمّ قضايانا الّتي تتّصل بمستقبلنا ومصيرنا؛ فقدرة الأُمّة على إنتاج نظام يُؤَمّن هذا المستقبل للأجيال القادمة هو الدّور الرّئيس الّذي يجب أن يكون همًّا مُتّصلاً لجميع المفكّرين والباحثين.

ستعالج هذه النّدوة موضوعًا سبق أن بُحِثَ كثيرًا في مؤتمرات وندوات مُتعدّدة؛ فالنّظام العربيّ شأنٌ يتّصل بصلب حياتنا المعاصرة. ونرجو أن تتاح لنا الفرصة اليوم لتسليط الضّوء على بعض الأفكار الجديدة، الّتي يمكن أن يُنتَفَع بها من أجل التّقدّم على طريق بناء هذا النّظام. وهنا لا بُدّ لي أنْ أستذكر بكلّ الإجلال والاحترام والمحبّة سليمان عرار، الّذي تُخصّص هذه النّدوة للتّذكير بما قام به من جهود مباركة في سبيل تَقدُّم الأُمّة.

---

* نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الإعلام الأردنيّ الأسبق؛ عضو مجلس أمناء هيئة الجائزة.

كلمة رئيس مجلس أمناء هيئة الجائزة

دولة أ. أحمد عبيدات

السَّيدات والسَّادة الحضور المحترمون

الإخوة الأفاضل أعضاء مجلس أمناء هيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثّقافة

الأخ الفاضل الأستاذ الدّكتور حسن نافعة المحترم، أمين عام منتدى الفكر العربيّ

أُحيّيكم جميعًا أجمل تحيَّة وأُرحِّب بكم اليوم في رحاب منتدى الفكر العربيِّ الَّذي يستضيف هذا اللقاء مشكورًا.

نلتقي اليوم في الذِّكرى العاشرة لرحيل صاحب هذه الجائزة ابن الأردن والأُمَّة البارّ، المرحوم **سليمان عرار**، الذي غادرَنا بعد عطاء موصول لوطنه وأُمَّته حتى نهاية الأجل في الثامن من تشرين الثّاني/ نوفمبر عام ١٩٩٨، فله الرحمة والرِّضوان.

أيَّتها السَّيِّدات والسَّادة المحترمون،

التزامًا من هيئة الجائزة بأهدافها المُحدَّدة في نظامها الأساسيّ، فقد وجَّه مجلس أمناء الجائزة عام ٢٠٠٠ دعوة إلى عدد كبير من الجامعات العربيَّة، والمراكز، والمؤسَّسات البَحْثيَّة، والأحزاب العربيَّة، للمساهمة في إعداد دراسات بحثيَّة في موضوع «**حُرِّيَّة التَّعبير في الوطن العربيِّ ... الواقع والآفاق**». وخلال عام ٢٠٠١، قُدِّمتْ بحوث قيِّمة في الموضوع،

وفازت بجائزة الهيئة الباحثةُ أ.د. **ليلى عبد المجيد**، الأستاذة في كُليَّة الإعلام بجامعة القاهرة آنذاك. وكان عنوان بحثها «**حُرِّيَّة الصَّحافة والتَّعبير في الدُّول العربيَّة في ضوء التَّشريعات النَّافذة**».

وفي عام ٢٠٠٢، رأى مجلس أمناء الجائزة منحها للمؤتمر العامِّ للأحزاب العربيَّة، باعتباره مؤسَّسة تُعنى بالفكر القوميِّ، وتتَّفق بعضُ مساقاته مع أهداف الجائزة، خاصة أنَّ المرحوم **سليمان عرار** كان صاحب المبادرة في تأسيس هذا المؤتمر الَّذي عَقَد جلسته الأولى في عمّان نهاية عام ١٩٩٦.

وفي عام ٢٠٠٣، اختار مجلس الأمناء عنوانًا للجائزة جرى الإعلان عنه، «**العمل العربيُّ الحزبيُّ الحديث - مشكلات الواقع وتحدِّيات المستقبل**»، إلا أنَّ المجلس اضطر إلى حجب الجائزة، لأنَّ البحوث التي قُدِّمَتْ في حينه لم تَرْقَ إلى المستوى المأمول.

وفي أواخر عام ٢٠٠٤، قرَّر مجلس الأمناء اختيار عنوان هذه النَّدوة التي تُعْقَدُ اليوم «**نحو نظامٍ عربيٍّ جديد : دراسات تأسيسيَّة**»، وشكّل لجنة لوضع الإطار العام لها. وفي عام ٢٠٠٥ جرى اختيار الباحثين، وفي عام ٢٠٠٧ اعتمدت البحوث .

قرَّر المجلس في اجتماعه بتاريخ ١٩ تموز/ يوليو الماضي رفع قيمة الجائزة لتصبح عشرة آلاف دولار.

وها نحن نلتقي اليوم وبين أيديكم بحوث قيِّمة في المجالات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة، والإعلاميَّة والثَّقافيَّة والاجتماعيَّة، والأمنيَّة والعسكريَّة، ونأمل أن تتمَّ مناقشتها في هذه النَّدوة التي تُثْرونها بحضوركم ومشاركتكم.

أيَّتها السَّيِّدات،

أيُّها السَّادة المحترمون،

لقد بدأت رياح التَّغيير تَهُبُّ من جديد في العالم من حولنا، ولمّا كانت أُمَّتُنا جزءًا مُهمًا من هذا العالم، فلا بُدَّ للشُّعوب العربيَّة، وهي تتطلَّع إلى المستقبل من أن يكون لها إسهام حقيقيٌّ ودَوْرٌ فاعل في تَقدُّم مجتمعاتها.

ومن حقِّ هذه الشُّعوب أن تُشارك في صنع مستقبلها في ظلِّ أنظمة حُكْم تختارها، تُحتَرَم فيها حقوقُ النّاس أفرادًا وجماعات، بحيث يسود حكمُ القانون وتتحقَّق العدالة وتُصان الحُرِّيّات، وتكون المُواطَنَة فيها هي الأساس الَّذي تقوم عليه العلاقة بين الأفراد على اختلاف اجتهاداتهم، والدَّوْلة بجميع مؤسَّساتها .

ولعلَّ أُفول نجم الطُّغْمَة الَّتي حكمت الولايات المتحدة والعالم طوال السَّنوات الثَّماني الماضية، يكون إيذانًا ببداية التَّغيير نحو آفاق أكثر عدالة وأمنًا واستقرارًا، بل لعلَّه يُشكِّل فرصة تلتقطها أنظمة الحكم في الأقطار العربيَّة، فتُراجع مناهجها ومواقفها وتُعيد حساباتها، وتتصالح مع شعوبها الَّتي أنهكها الفساد والفقر والتَّسلُّط.

كلمة أمين عام منتدى الفكر العربيّ

أ.د. حسن نافعة *

دولة الأستاذ أحمد عبيدات، رئيس مجلس أمناء هيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثّقافة
الأستاذ عبد العزيز السيّد، أمين سرّ هيئة الجائزة
أصحاب الدّولة والمعالي أعضاء مجلس أمناء الهيئة
السيّدات والسّادة الضّيوف الكرام.

السّلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته:

حين فاتحني الأستاذ الكريم **عبد العزيز السيّد** مستفسرًا عن إمكانيَّة استضافة منتدى الفكر العربي لهذه النّدوة، كان من الطّبيعيّ أن أُرَحّب على الفَوْر، وذلك لأسباب عِدَّة:

السّبب الأوّل: واجب المنتدى في تكريم الشّخصيّات العربيّة البارزة الّتي أدّت دورًا مهمًا في مجال تشجيع الثّقافة والفكر. وأظنُّ أنَّ الأستاذ **سليمان عرار** - كما تفضّل الأستاذ **عبد العزيز السيّد** وشرح بالتفصيل- كان من بين هذه الشّخصيّات. فهو شخصيَّة سياسيَّة أردنيَّة بارزة، آمنت بحرّيّة الفكر والثّقافة وأدّت دورًا على المستويين المحليّ والعربيّ كان له تأثير واضح في تشجيع حرّيَّة الفكر والحوار بين المثقّفين العرب. وأظنُّ أنَّ هذا هو ما دفع مجموعة من أصدقائه ومُحبّيه إلى العمل على تخليد ذكراه بإقامة هيئةٍ وجائزةٍ يحملان اسمه. والنّدوة التي تُقام اليوم تُنظَّمُ بهذه المُناسَبة. ولأنَّ جائزة **سليمان عرار** هي جائزة عربيّة وليست محليَّة، بمعنى أنَّه يحقّ

* أمين عام المنتدى خلال الفترة (١/٣/٢٠٠٧ - ٣١/٧/٢٠٠٩).

لكل المفكّرين والباحثين العرب أن يتقدَّموا إليها، فمن الطَّبيعيِّ أن يُشجِّع منتدى الفكر العربيِّ هذا المنحى العروبيِّ، وأن يساهم بِدَوْرِه في هذه المناسبة. وأقلّ ما كان يمكن أن يقوم به المنتدى بمناسبة تنظيم ندوةٍ تُعقَد إحياء لذكرى هذه الشَّخصيَّة الكبيرة، هو التَّرحيب بانعقادها في مَقرِّه.

السَّبب الثَّاني: يتعلَّق بموضوع النَّدوة نفسه. فمن الطَّبيعيِّ أن يَهتمَّ منتدى الفكر العربيِّ بكل الدِّراسات أو البحوث المُتعلِّقة بالنِّظام العربيِّ في حاضره ومستقبله، لأنَّ هذه القضيَّة تأتي على رأس جدول أعماله واهتماماته. ولا أريد أن أشغل حضراتكم هنا بالحديث - باستفاضة - عن النَّدوات الَّتي سبق لمنتدى الفكر العربيِّ أن نَظَّمها عن قضايا كثيرة تتعلَّق بالنِّظام العربيِّ، في حاضره ومستقبله، ولا عن النَّدوات والأنشطة المختلفة التي سينظِّمها المنتدى عن هذا الموضوع في المستقبل القريب. ومع ذلك، فقد يكون من المفيد هنا أنْ أُشير إلى أنَّ المنتدى سَينظِّم حلقتينِ نقاشيَّتين يومي ٢٠ و٢١ كانون الأول/ ديسمبر القادم، تتعلَّقان بموضوعات قريبة من الموضوعات الَّتي سنبحثها اليوم. فهناك حلقة نقاشيَّة سَتُخَصَّص لمناقشة إسهام منتدى الفكر العربيِّ في إنجاح القمَّة الاقتصاديَّة، وحلقة نقاشيَّة ثانية سَتُناقِش ورقةً مُهمَّة، يُعِدُّها الآن معالي الدكتور جورج قرم، الخبير الاقتصاديُّ والمفكِّر العربيُّ المعروف وعضو المنتدى، عن أزمة الهُويَّة وعلاقتها بالقصور التَّنمويِّ في العالم العربيِّ.

وإضافة إلى هذيْن السَّببين المَوْضوعيَّين، ربَّما يكون هنالك سبب ثالث، لكنَّه هذه المرَّة شخصيٌّ أو ذاتيٌّ بَحْت. فباعتباري أحد الباحثين المشاركين ببحث في هذه النَّدوة، كان عليَّ أن أذهب إلى أيِّ مكان تنعقد فيه النَّدوة، من ثَمَّ فإنَّ انعقاد النَّدوة في المكان نفسه الذي أعمل فيه، يُسَهِّل عليَّ أشياء كثيرة، ويوفِّر عليَّ وقتًا ومجهودًا كبيرين. فمن السَّهل أن أنتقل من الدَّوْر الأول إلى الدَّوْر الأرضيِّ دون مَشقَّة كبيرة.

ومن باب إسناد الفضل إلى أهله، يقتضي الإنصاف أن أقول إنَّني لم أكنْ وحدي في التَّرحيب بانعقاد هذه النَّدوة هنا في هذا المكان، لأنَّ الأستاذ الدكتور **عدنان بدران**، وهو يجمع بين عضوية مجلس أمناء جائزة **سليمان عرار** ورئاسة لجنة إدارة منتدى الفكر العربيِّ، كان أيضًا من المُرَحِّبين والمُتحمِّسين لعقد هذه النَّدوة هنا، وأبدى سعادة كبيرة حين أخطرته بذلك.

فأهلاً بكم ومرحباً في مقرِّ منتداكم جميعًا، وأتمنى لكم مناقشةً مثمرةً وجادَّة.

الفصل الأول

المحور السِّياسيّ

نحو نظام عربيٍّ جديد
المحور السِّياسيّ

أ. د. حسن نافعة*

مُقدِّمَة

ينصرف مفهوم «النِّظام» إلى كلِّ مجموعة من العناصر، أو الوحدات، ترتبط فيما بينها بنمط خاصٍّ من التَّفاعلات، وبها مؤسسات أو آليَّات تقوم بوظائف مختلفة، للمحافظة على هذا «النِّظام» وإعادة إنتاجه أو تطويره حسب الحاجة. وقد ظهر مفهوم «النِّظام» أوَّلاً في مجال العلوم الطَّبيعيَّة والعلوم الدَّقيقة، خاصَّة علوم الفَلَك والأحياء والكيمياء، ومنه انتقل إلى مجال العلوم الاجتماعيَّة بمختلف فروعها، وفي المُقدِّمَة منها علم السِّياسة بحقوله المعرفيَّة المختلفة.

وربَّما يكون حقل العلاقات الدُّوليَّة أكثر فروع علم السِّياسة استخدامًا لهذا المفهوم واهتمامًا به في المرحلة الرّاهنة. فقد حاول عدد من الباحثين دراسة العلاقات الدّوليَّة باعتبارها مجموعة من التَّفاعلات، تَتِمُّ وَفْقَ نمط يُحدِّده «نظام» خاصٌّ له سمات وخصائص مُعيَّنة، يمكن أن يُطلَق عليه اسم «النِّظام الدّوليّ»، وأنَّ هذا النِّظام ينقسم- بدوره - إلى نُظُم فرعيَّة أو إقليميَّة لكلٍّ منها سماته وخصائصه، الَّتي تميزه عن سمات النُّظُم الفرعيَّة الأُخرى وخصائصها. وفي هذا السِّياق، وَجَد مفهوم «النِّظام العربيِّ» طريقه إلى الأدبيّات العربيَّة نقلاً عن - وربَّما قياسًا على - الأدبيّات الغربيَّة، وقد

---

* أستاذ العلوم السِّياسيَّة بجامعة القاهرة، وأمين عام منتدى الفكر العربيِّ، خلال الفترة (٢٠٠٧/٣/١ - ٢٠٠٩/٧/٣١).

انكبَّتْ على دراسة «النُّظُم الإقليميَّة» أو «النُّظم الفرعيَّة» المُكوِّنة للنِّظام الدّوليّ أو المنبثقة عنه.

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الأدبيّات الغربيَّة الَّتي تناولت دراسة النُّظُم الإقليميَّة أو الفرعيَّة تخلو من أيِّ إشارة إلى «النِّظام العربيِّ»، وهو ما يَتعيَّن أن يُثير انتباهنا هنا؛ لأنَّ العالم العربيَّ لا يُشكِّلُ في مفهومها نظاماً إقليميًا أو فرعيًا مُستقِلاً؛ من ثمّ فهي لا تعترف بوجوده أصلاً. وبسبب هذا الإنكار، نلاحظ أنَّ الدُّولَ العربيَّة في الدِّراسات الغربيَّة المُتعلِّقة بالنُّظُم الإقليميَّة تتوزَّع على نُظُمٍ فرعيَّة مُتعدِّدة، أو تدخل جميعها أو معظمها مع دول غير عربيَّة في «نظام شرق أوسطي» مُوَسَّع. كما يُلاحَظ هنا أنَّ «الشرق الأوسط» هو المفهوم الأكثر استخدامًا في الأدبيَّات الغربيَّة، وهو مفهوم يَتَّسع أحيانًا ليشمل الدُّول العربيَّة كافَّة، إضافة إلى دول أخرى من خارج المنطقة العربيَّة، مثل: إيران وتركيا و«إسرائيل»، أحيانًا أفغانستان وباكستان. وقد يضيق أحياناً أُخرى ليقتصر على دول الخليج والمشرق العربيِّ، إضافة إلى إيران وتركيا و«إسرائيل». ولأنَّ باحثين عربًا رأوْا في هذا التَّجاهل تحاملاً مدفوعًا باعتبارات سياسيَّة وأيديولوجيّة، وليست أكاديميَّة أو علميَّة، فقد حاولوا- استنادًا إلى المعايير الغربيَّة ذاتها، وتأسيسًا عليها - إثبات أنَّ الدُّول العربيَّة تُشكِّل فيما بينها نظامًا إقليميًا أو فرعيًا خاصًا بها، يختلف نمطُ تفاعلاته عن أنماط التَّفاعلات في النُّظُم الإقليميَّة أو الفرعيَّة الأُخرى، بل ربَّما يكون أكثر تجانسًا منها، بما في ذلك النِّظام الشَّرق أوسطي.

وبالرّغم من إجماع الباحثين العرب على أنَّ النشأة الرَّسميَّة للنِّظام الإقليميِّ العربيِّ تواكبت مع قيام جامعة الدُّول العربيَّة، الَّتي شكَّلت إطاره المُؤسَّسيَّ الجامع، وحاولت تقنين تفاعلاته على مدى الستِّين عامًا الماضية، إلاّ أنَّ النِّظام العربيَّ يُعَدُّ - في الواقع - أسبق في نشأته على قيام الجامعة

العربيَّة، الَّتي لم تكن في الواقع سوى استجابة جزئيَّة ومنقوصة لطموحات شعبيَّة جسَّدها تيَّارٌ قوميٌّ كان قد بدأ يبرز على السَّاحة العربيَّة منذ أواخر القرن التَّاسع عشر وأوائل القرن العشرين، واستهدف قيام وحدة عربيَّة شاملة قبل ظهور جامعة الدُّول العربيَّة بنحو نصف قرن. غير أنَّ الأهمَّ من ذلك أنَّ هذا التَّيار راح ينمو ويَتصاعد، حتى بعد قيام جامعة الدُّول العربيَّة نفسها، إلى أنْ وصل ذروتَه في الخمسينيّات والسِّتينيّات من القرن العشرين. لذلك يمكن القول إن «للنِّظام العربيِّ» سمة خاصَّة تُميِّزه عن غيره من النُّظُم الإقليميَّة أو الفرعيَّة الأخرى؛ ألا وهي السِّمة القوميَّة، وتعكس نفسها بشكل واضح على نمط تفاعلاته. ففيما تُشكِّل التَّفاعلات الرَّسميَّة «المنظورة» أهمّ مُكوِّنات التَّفاعلات البَيْنِيَّة داخل النُّظُم الإقليميَّة العاديَّة، نجد أنَّ التَّفاعلات غير الرَّسميَّة و«غير المنظورة» غالبًا ما تُشكِّلُ المُكوِّنَ الأساسيَّ أو المُكوِّنَ الأهمَّ في مُجمَل التَّفاعلات البَيْنِيَّة للنِّظام العربيِّ، بسبب طبيعته «القوميَّة».

غير أنَّ القول بأنَّ «النِّظام الإقليميَّ العربيَّ» يُشكِّلُ «نظامًا قوميًا» لا يعني أنَّ التَّفاعلات الغالبة عليه هي بالضَّرورة تفاعلات تعاونيَّة؛ لأنَّ البُعْدَ القوميَّ قد يكون – في حدِّ ذاته – مصدرًا لتفاعلات صراعيَّة حادَّة، وذلك بسبب وجود فجوة بين طموحات الشُّعوب نحو التَّحرُّر والوحدة، من ناحية، ومصالح النُّظُم الحاكمة في الاستقرار، وفي بقاء الحال على ما هو عليه، من ناحية أخرى، كما سنشير إلى ذلك تفصيلاً فيما بعد.

كان النِّظام العربيُّ قد شَهِد منذ تأسيس الجامعة العربيَّة، وعلى المستويين الرَّسميِّ والشَّعبيِّ، نمطًا خاصًا من التَّفاعلات، يُمكِن أنْ تُعدّ – في الواقع – دليلاً على السِّمة القوميَّة لهذا النِّظام، على الرَّغم من أنَّ حصيلتها النِّهائيَّة كانت في مجملها سلبيَّة حتى الآن. فقد التزم النِّظامُ العربيُّ منذ اللحظة الأولى لقيام جامعة الدُّول العربيَّة بالقضيَّة

الفلسطينيَّة، وعدّها قضيَّة العرب القوميَّة الأُولى، وتعهَّد بمساعدة الشَّعب الفلسطينيِّ حتى حصوله على استقلاله الكامل. وتمَّ التَّعبير عن هذا الالتزام صراحة في بروتوكول الإسكندريَّة، ثُمَّ في ميثاق الجامعة العربيَّة، قبل أن يُحاوِل مؤتمرُ قمة أنشاص، الَّذي عُقِدَ عام ١٩٤٦، أنْ يجسِّده على الصَّعيد العمليِّ ويؤكِّده. مع ذلك، ما زال الشَّعب الفلسطينيُّ يَرْزَحُ تحت الاحتلال حتى الآن، ولم يتمكَّن من الحصول على استقلاله بعد أكثر من نصف قرن على قيام الجامعة العربيَّة؛ بل يمكن القول إنَّ حال القضيَّة الفلسطينيَّة اليوم لم يكن في يوم من الأيّام أسوأ ممّا هو عليه الآن. يُضاف إلى ذلك أنَّ الاستقلال السِّياسيَّ الَّذي حصلت عليه معظم الدُّول العربيَّة تِباعًا تَحوَّل الآن إلى استقلال شكليٍّ إلى حدٍّ كبير، بعد أنْ أصبحت هذه الأقطار فاقدة لإرادتها واستقلاليَّة قرارها، وتحتمي نُظُمها الحاكمةُ بالقواعد العسكريَّة الأجنبيَّة على أرضها؛ بل إنَّ بعض الدُّول العربيَّة الكبيرة، مثل العراق، انتكست وعادت إلى وضع الاحتلال المُباشَر من جديد. على صعيد آخَر، يُلاحَظ أنَّ أيًّا من الدُّول العربيَّة لم تُحقِّق اختراقًا يُعْتَدُّ به في أيِّ مجال من مجالات التَّنمية والتقدُّم، على الرّغم من أنَّ بعضها شَهِدَ ثراءً هائلاً، وحصل على فوائض ماليَّة بدَّد معظمها فيما لا طائلَ من ورائه. بل إنَّ الغالبيَّة العظمى من هذه الدُّول، إن لم يكن جميعها، يحتلُّ الآن مواقعَ مُتدنِّية جدًّا، ليس فقط على مقاييس التَّقدُّم والتَّنمية، لكن أيضًا على مقاييس الدّيمقراطيَّة والشَّفافيَّة وحُكْمِ القانون، وما يتَّصل بها من مُؤَشِّرات الحُكْم الصّالح.

مع ذلك كلِّه، نجد أنَّ هنالك شعورًا متزايدًا في العالم العربيِّ حاليًا، يؤكِّد أنَّه لن يكون بوسع أيٍّ من الدُّول العربيَّة، أيًا كان حجمها أو وزنها السِّياسيّ أو الاقتصاديّ، أن تُحقِّق بمفردها أيًّا من الأهداف التي تتطَّلع إليها شعوبها، سواء تعلَّق الأمر بأَمْنها الوطنيِّ والقوميِّ أو باستقلالها

السِّياسيِّ والاقتصاديِّ، أو بتنميتها وَتَقَدُّمِها الاجتماعيِّ والثقافيِّ، أو بغير ذلك من الأهداف الَّتي تتطلَّع إليها مختلف الشُّعوب، وأنَّ قدرة الدُّول العربيَّة على إنجاز هذه الأهداف، أو بعضها، يتوقَّف على مدى نجاحها في تحقيق قدر أكبر من التَّضامن والتَّكامل والاندماج أو حتى الوحدة، وهو ما يتطلَّب إقامة نظام عربيٍّ جديد.

وسوف نقسم هذا الجزء من الدِّراسة، الَّذي خُصِّص لبحث لإطار السِّياسيِّ للنِّظام العربيِّ الجديد، إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

الأوَّل: يتناول تشخيص الوضع الرّاهن للنِّظام العربيِّ، وطبيعة الإشكاليّات الكامنة فيه، وتحليل الأسباب الَّتي تحول دون انطلاقه، أو تَحُدُّ من قدرته على تحقيق أهدافه وغاياته المنشودة.

الثَّاني: يتناول دراسة الشُّروط، والمُتطلَّبات اللازم توافرها لبناء نظام عربيٍّ جديد.

الثّالث: يستهدف دراسة الأساليب والبدائل المُتاحة لإقامة نظام عربيٍّ جديد.

فعلى صعيد الشُّروط تبدو الحاجة ماسَّة لخطاب عربيٍّ جديد يعترف بالدَّولة القُطْريَّة ويحترمها، ويُعدّها الأساس الَّذي يجب أنْ يُبْنى عليه هذا النِّظام، وبأنَّ الوحدة العربيَّة لا تعني إلغاء الخُصوصيّات أو الهُوُيّات القُطْريَّة، ولا تتناقض مع الهُوُيَّة الإسلاميَّة. أمّا على صعيد المُتَطَلَّبات، فمن الصَّعب تَصَوُّرُ إمكانيَّة إقامة نظام عربيٍّ جديد من دون توافر ثلاث آليات: واحدة لتسوية المُنازعات بين الدُّول العربيَّة، وأُخرى لِتحقيقِ الأمن الجماعيِّ العربيِّ، وثالثة لتحقيق التَّكامل والاندماج بين الدُّول العربيَّة.

وهذه البدائل لا تخرج في تقديرنا عن ثلاثةِ بدائلِ أساليبَ رئيسةٍ:

الأُسلوب الأوَّل: الانطلاق من النُّظم الفرعيّة، وتطوير ما هو قائم منها حاليًّا، مثل: مجلس التَّعاون الخليجيّ، واتِّحاد المغرب العربيِّ، وإقامة نُظُمٍ فرعيَّة جديدة.

الأُسلوب الثّاني: إعادة النَّظر في ميثاق جامعة الدُّول العربيَّة، وتجديد هيكلتها، وإعادة بناء مؤسَّساتها.

الأُسلوب الثّالث: إقامة وحدة بين مجموعة من الدُّول النّواة مفتوحة للدُّول الأُخرى، تكون قابلة للتَّوسع تدريجيًا إلى أن تضمّ بقيّة البلدان العربيَّة.

(١) الوضع الرّاهن

يعاني النِّظام العربيُّ في وضعه الرّاهن من إشكاليَّتيْن أساسيَّتيْن يَتعيَّن عليه حلّهما إذا أراد الخروج من الأزمة التي تُمسِك بتلابيبه، وتَحدُّ من قدرته على الانطلاق:

الإشكاليَّة الأُولى: إشكاليَّة الهُويَّات المُتصارِعَة. فالنِّظام العربيُّ يعاني من صراع سافر أو مُستَتِر بين هُوُيَّات ثلاث: وطنيَّة (قُطْريَّة) وقوميَّة (عربيَّة) ودينيَّة (إسلاميَّة) تتجاذبه وتدفعه في اتِّجاهات مُتَعارِضَة.

الإشكاليَّة الثّانية: إشكاليّة العلاقة بين الدّاخل والخارج. فالحدود الفاصلة بين الدّاخل (الوطنيّ والقوميّ) والخارج (الإقليميّ والعالميّ) تبدو غير واضحة وَمُلْتَبِسَة إلى الدَّرجة التي تَحدُّ من قدرة النِّظام العربيِّ على التَّطوُّر الذّاتي المُستقلّ. فمصالح النُّظُم الحاكمة في العالم العربيِّ، المُرْتَكِزَةُ أساسًا على علاقاتها الخارجيَّة وليس على شرعيَّتها الدّاخليَّة، تبدو مُتداخِلَة وَمُلْتَبِسَة مع مصالح القوى المُهيمِنة في النِّظام الدّوليِّ والباحثة أساسًا عن تأمين إمداداتها النِّفطيَّة وحماية أمن «إسرائيل».

وكان لهاتين الإشكاليَّتيْن انعكاسات مباشَرَةً على عمليَّة بناء المؤسَّسات في النِّظام العربيِّ. فالعالم العربيُّ يبدو مُتَخَبِّطًا أو حائرًا بين صِيَغٍ مُؤَسَّسيَّة للتَّعاوُن، تتأرجح بين الإصرار العنيد على السِّيادة والاستقلال، حتّى لو أدّى ذلك إلى إفراغ العمل العربيِّ المُشْتَرَك من مضمونه، وبين الطُّموح الجامح نحو الوحدة، بما في ذلك الوحدة الفَوْرِيَّة والاندماجيَّة، حتَّى لو أدَّى ذلك إلى القفز فوق الهُوِيّات، وتجاوز الخصوصيّات المَحليَّة أو القُطْريَّة.

وسوف نتناول بالتَّحليل هاتين الإشكاليَّتيْن أوّلاً، قبل أن نتناول انعكاساتهما على عمليَّة بناء المؤسَّسات في النِّظام العربيِّ.

أوّلاً: الإشكاليّات

أ - تَعَدُّد الهُوُيَات وتضاربها

لهذه الإشكاليَّة علاقة عُضويَّة بالتَّطوُّر التّاريخي للعالم العربيِّ؛ إذ ارتبط «العالم العربيُّ»، وجودًا ونشأة، بظهور الإسلام وانتشاره. فمن المعروف أنَّ القبائل العربيَّة، باستثناء بعض الهجرات القديمة محدودة التّأثير خارج مناطق تَرَكُّزها التَّقليديَّة، كانت تعيش وتتركَّز في اليمن وشبه الجزيرة العربيَّة، إلى أن بُعِثَ محمَّد ﷺ، وكُلِّفَ بتبليغ رسالة الإسلام، وقد حملها إلى قومه أوَّلاً قبل أنْ ينطلق بها إلى العالَمين. وفي هذا السِّياق، قُدِّرَ للعرب أن يخرجوا من شبه جزيرتهم المحدودة، حاملين رسالة الإسلام إلى كلِّ مكان، وانخرط معهم في هذه المَهَمَّة الكبرى أقوام شتَّى، دخلوا الدِّين الجديد تباعًا. وما هي إلاّ سنوات قليلة حتى تمكّنوا من تشكيل امبراطوريَّة إسلاميَّة مُترامية الأطراف، سيطرت عليها أوّلاً الأُسرة الأُمويَّة التي استقرَّت في دمشق (٦٦١هـ-٧٥٠م)، ثمَّ الأُسرةُ العبّاسيَّة الَّتي استقرَّت في بغداد (٧٥٠هـ-١٢٥٦م) قبل أنْ تنتقل الخلافة الإسلاميَّة إلى غير العرب

وتستقر عند العثمانيّين، في الأَستانة، حتّى بداية الحرب العالميَّة الأُولى.

لم يكن تأثير الإسلام على الأقطار الَّتي وحَّدَها تحت رايته نمطيًا، بل اختلف هذا التَّأثير من حالة إلى أُخرى؛ فهنالك أقطار استوعبت الإسلام في نسيجها الثَّقافي والحضاريِّ الخاصّ؛ ومن ثمَّ تَبنَّت الإسلام دينًا، لكنّها لم تَتَبَنَّ العروبةَ لغةً أو ثقافة، وهنالك أقطار أخرى ساد فيها الإسلام دينًا، كما سادت العروبة لغةً وثقافة، وأصبحت لغة القرآن هي – في الوقت نفسه- لغة العلم والثَّقافة السّائدة، حتى للّذين لم يدخلوا في دين الإسلام. ومن مجموع الأقطار – الَّتي لم تكتفِ شعوبُها بالدُّخول في دين الإسلام وتبنَّت كذلك لسان العرب لغةً وثقافة – تشكَّل «العالم العربيُّ» بحدوده الَّتي نعرفها اليوم. بعض هذه الأقطار كانت مجتمعات زراعية مُستقرَّة، وصاحبة إسهامات أصيلة في حضارات العالم القديم، لكنَّ صِلَتها بتلك الحضارات كانت قد انقطعت، أو بَدَتْ واهية، على الأقلّ، حينما دخلها العرب والمسلمون، بسبب تعاقُب الغُزاة والمُستَعْمِرين عليها، لذلك سَهُلَ تعريبُها وأسلمتُها في الوقت نفسه. أمَّا بعضها الآخَر فكان أقرب إلى القبائل منها إلى المجتمعات المدنيَّة الحديثة؛ ومن ثمَّ كان اعتناقها للإسلام وللغة القرآن هو طريقها في الوقت نفسه للولوج إلى عالم الحضارة.

وقد ظلَّت الأقطار العربيَّة – على اختلاف أنواعها – تَعُدّ نفسها جزءًا من دار الإسلام الَّذي لا يُفرِّق بين عربيٍّ وأعجميٍّ إلاَّ بالتَّقوى، إلى أنْ بدأ عددٌ منها يتعرَّض للغزو والاستعمار الأوروبيِّ، بالرَّغم من تبعيَّته الشَّكليَّة لحُكم عُثمانيٍّ كان قد طال لقرون عِدّة، تدهورت خلالها أحوال العرب ومكانتهم تدهورًا كبيرًا. وحين بدأت رياح التّيارات والأفكار القوميَّة تَهبُّ على أوروبّا وتُحدِثُ تأثيرها في شريحة من النُّخَب العربيَّة المُتَّصلة بالغرب وبعلومه الحديثة؛ بل وفي شريحة من النُّخبة التُّركيَّة، الَّتي كانت بلادُها ما تزال مقرًا للخلافة الإسلاميّة نفسها، بدأت تَظهرُ معالمُ لِما أصبح يعرف

حاليًا باسم أزمة الهُوُيَّة في العالم العربيّ. فالشُّعوب العربيَّة تبدو الآن كأنَّها واقعة تحت تأثير ثلاث هُوُيّات متعارضَة: هُوُيَّة وطنيَّة تُرَكِّزُ على الخُصوصيّات القُطْرِيَّة، وهُوُيَّة عربيَّة تُرَكِّزُ على الخُصوصيَّة القوميَّة، وهُوُيَّة إسلاميَّة، تُرَكِّزُ على الخُصوصيَّة الدّينيَّة. فالتَّيّار الرَّئيسيُّ داخل حركات التَّحرُّر الوطنيِّ في الأقطار العربيَّة عَدَّ الاستعمارَ الغربيَّ العدوَّ الأساسيَّ الذي تَعيَّن التَّخلُّص منه، ورفع في مواجهته شعارات تُرَكِّزُ على الخُصوصيّات القُطْرِيَّة والهُوُيَّة الوطنيَّة، خصوصًا في الأقطار الَّتي لها تاريخ وجذور حضاريَّة وهُوُيَّة وطنيَّة أكثر نُضجًا وتَبلْوُرًا. وإلى جانب هذا التَّيار الوطنيِّ، ظهر تيّار عروبيٌّ يرى أنَّ الشُّعوب العربيَّة تنتمي جميعها إلى أُمَّة عربيَّة واحدة، يَحِقُّ لها أنْ تُشكِّلَ دولتها القوميَّة المُستقلَّة عن الاحتلال العثمانيِّ، وعن الاستعمار الغربيِّ في الوقت نفسه. ويُلاحَظ هنا أنَّه لم يترتَّبْ على تنامي التَّيارات الوطنيَّة والعُروبيَّة إضعافٌ - بالضَّرورة - للتيَّار الإسلاميّ الرّافض للشُّعوبيَّة والقوميَّة، والدّاعي للوحدة الإسلاميَّة، المتمسِّك بالخلافة، باعتبارها تجسيدًا لوحدة الإسلام والمسلمين، من منطلق أنَّ الشُّعوب الإسلاميَّة تُشَكِّلُ في مجموعها أُمَّة واحدة لا انفصام لها.

لقد تحوَّل التَّيار العروبيُّ، الَّذي بدأ ينتشر في أوساط الدّارسين العرب في أوروبّا بسرعة، إلى حركة سياسيَّة شعبيَّة، سرعان ما اتَّسعت وأصبحت مؤثِّرة في السّاحة السِّياسيَّة، حيث توافقت طموحات بعض الأُسَر الحاكمة في العالم العربيِّ، مع المصالح البريطانيَّة، لمحاولة الاستعانة بهذا التَّيار وتوظيفه لخدمة أهداف مُتباينَة. غير أنَّ التَّيار القوميَّ ما لبث أن دخل في تناقض مع تلك الطموحات ومع المصالح الاستعمارية، وتحوَّلَ تدريجيًا إلى تيّار راديكاليٍّ عَلمانيٍّ تبنّى طروحاتٍ اشتراكيَّة، وأصبح هو التَّيّار الأقوى والأكثر حضورًا وتأثيرًا في السّاحة العربيَّة، خصوصًا خلال فترة الخمسينيّات والسِّتينيّات من القرن الماضي. وقد جسَّد إعلان الوحدة

الاندماجيَّة بين مصر وسورية، وتأسيس دولة مُوَحَّدة، تحت اسم الجمهوريَّة العربيَّة المُتَّحدة؛ هذا الحضور وذلك التأثير؛ مُفَجِّرًا طموحات شعبيَّة هائلة بدا معها هدف الوحدة العربيَّة الشاملة كأنه أصبح في مُتناوَل اليد.
وساعدت عوامل مُتَعدِّدة على بروز الهُوِيَّة العربيَّة باعتبارها الهُوِيَّة الأكثر تعبيرًا عن مستقبل المنطقة، منها:

١- تَبنّي مصر، بكلِّ ثقلها السِّياسيِّ والثَّقافي، الفكر القوميَّ، وقيادتها لتيّار عروبيٍّ يطمح إلى إقامة وحدة عربيَّة شاملة «من المحيط إلى الخليج».
٢- توافر زعامة تاريخيَّة في حجم جمال عبد الناصر تمتَّعت بكاريزما هائلة واكتسبت ثقة الشُّعوب العربيَّة.
٣- ضعف الهُوِيّات المَحليَّة، بسبب حداثة الدَّولة القُطْريَّة، وعدم تَجَذُّر مصالح النُّخب الحاكمة فيها؛ إذ كانت حديثة النَّشأة والعهد بالاستقلال، وغير واثقة من نفسها أو في قدراتها.
٤- ضعف التَّيّار الإسلاميِّ بعد انهيار الخلافة العثمانيَّة، بسبب حداثة العهد بتيّار الإسلام السِّياسيِّ، من ناحية، وقُوَّة التَّيّار الفكريِّ والمعسكر الاشتراكيِّ من ناحية ثانية، ووجود مشروع تحديثيٍّ تنمويٍّ عربيٍّ مُوَجَّه لصالح الطَّبقات المتوسِّطة والشَّعبيَّة، من ناحية ثالثة.

غير أنَّ هذه العوامل المُساعِدة لم تستمرَّ طويلاً. فسرعان ما انهارت تجرِبة الوحدة المصريَّة السُّوريَّة، وبعدها بسنوات قليلة نجحت «إسرائيل» في إلحاق هزيمة قاسية بمصر، ثم انتقل عبد الناصر إلى جوار ربِّه بعد نحو ثلاث سنوات من هذه الهزيمة. وبعد أن كانت الهُوِيَّة العربيَّة هي صاحبة اليد الطولى طوال الخمسينيّات والستينيّات، راحت تتراجع خلال السَّبعينيّات والثَّمانينيّات لتختفي نهائيًا أو تكاد في التِّسعينيّات وبداية الألفيَّة الجديدة. وقد ساعد على ذلك عوامل مُتَعدِّدة، منها:

١- تبنّي مصر لتوجُّهاتٍ مختلفة تعتمد شعار «مصر أوّلاً»، ثُمَّ تَحرُّكها في اتِّجاه التَّسوية المُنفردَة مع «إسرائيل».

٢- افتقاد العالم العربيِّ لزعامة تاريخيَّة بحجم جمال عبد الناصر.

٣- صعودُ التَّأثير السِّياسيِّ وتناميه لدول «الثَّروة»، وتراجُع دَوْرِ «دول الثَّورة»، وما صاحب ذلك من زيادة تأثير الفكر التَّقليديِّ على حساب الفكر الرَّاديكاليِّ والحداثيِّ.

٤- تنامي الأُصوليَّة الإسلاميَّة وتأثير التَّيار الرَّاديكاليِّ الإسلاميِّ، خاصَّة بعد نجاح الثَّورة الإسلاميَّة في إيران.

٥- تراجع نفوذ المعسكر الاشتراكيِّ ثم انهيارُه ومعه التَّيارات الاشتراكيَّة.

٦- تَرَسُّخُ الهُوُيّات المحليَّة بمرور الوقت، وبروز نُخُب سياسيَّة مُهمَّة ارتبطت مصالحها وطموحاتها بمصالح الدُّول القُطْرِيَّة وطموحاتها. في هذا السِّياق كان من الطَّبيعي أنْ تتراجع الهُوُيَّة العربيَّة لصالح الهُوُيَّتَيْن الأُخْرَيَيْن المُتنافِسَتَيْن: الهُوُيَّة الوطنيَّة (المحليَّة أو القُطْرِيَّة)؛ و«الهُوُيَّة الإسلاميَّة».

ب- الاختراق الخارجيّ

ما إنْ انتقلت الخلافةُ الإسلاميَّة إلى أيدي العثمانيّين حتى تحوَّلت معظم الأقطار العربيَّة إلى ولايات تابعة للامبراطوريَّة العثمانيَّة، حَكَمت من اسطنبول لفترة تناهز أربعة قرون. وحين بدأ الوَهَن والضَّعف يَدُبّان في أوصال الامبراطوريَّة العثمانيَّة، راحت الدُّول الاستعماريَّة الأُوروبيَّة تحاول بَسْطَ نفوذها على الولايات التابعة لها، ونجحت بالفعل في إحكام قبضتها تدريجيًا على أجزاء متعدّدة من الامبراطورية المتداعية، وتمكَّنت في سياق هذه المحاولات من بسط نفوذها على العالم العربيِّ، وغزو عدد من أقطاره

حتَّى قبل الانهيار الرَّسميِّ للخلافة العثمانيَّة. وحين بدأتْ رياحُ الحرب العالميَّة الأُولى تَهبُّ، لم تَتردَّدْ بريطانيا في العمل على استخدام تيّار العروبة البازغ وتوظيفه، لإضعاف الامبراطوريَّة العثمانيَّة المتحالفة مع ألمانيا في هذه الحرب، وقدَّمت في هذا الإطار تعهُّدات للشَّريف حسين بمساعدته على إقامة دولة عربيَّة كبرى مُوَحَّدَة تحت قيادته في المشرق العربيِّ. غير أنَّ بريطانيا لم تكن جادَّة أبدًا في هذه الوعود، وراحت تتآمر سرًّا لاقتسام النُّفوذ على العالم العربيِّ مع فرنسا من ناحية، ولدعم المشروع الصّهيوني الرّامي إلى إنشاء وطن لليهود في فلسطين من ناحية أُخرى. وهكذا، راحت الدُّول الاستعماريَّة الأوروبيُّة ترسم حدودًا سياسيَّة جديدة للدُّول العربيَّة وتُقيم أنظمة حكم، وتعمل على صناعة نُخَبٍ سياسيَّة ترتبط بها مباشَرَة، ولاءً ومصالحَ.

وحينما بدأت رياحُ حربٍ عالميَّة ثانيةٍ تَهبُّ على العالم من جديد، حاملةً معها مخاوف من احتمال تحالف قوىً وطنيَّة في العالم العربيِّ مع ألمانيا النّازيَّة، سعت بريطانيا إلى تكرار اللعبة نفسها، مُفْصِحَةً عن استعدادها لتأييد أيِّ مشروع للوحدة توافق عليه الدُّول العربيَّة. وكانت مصر هي الَّتي سعت لانتهاز الفرصة هذه المرَّة، وشرعت على الفور في إجراء مشاورات ثنائيَّة، ثُمَّ جماعيَّة مع الدُّول العربيَّة، انتهت بالتَّوقيع على بروتوكول الإسكندرية في عام ١٩٤٤، ثُمَّ على ميثاق جامعة الدُّول العربيَّة في آذار/ مارس من عام ١٩٤٥. وهكذا، وُضِعَتْ اللبنة الأولى في عملية بناء إطار مُؤَسَّسيٍّ شامل لنظام إقليميٍّ عربيٍّ، وضع لنفسه هدفًا أساسيًّا أجمعت عليه الدُّول العربيَّة في حينه، وهو مساعدة الشُّعوب العربيَّة كافَّة، بما فيها الشَّعب الفلسطينيّ، على الحصول على استقلالها الكامل. ولأنَّ الخطر الَّذي كان يواجهه الشَّعب الفلسطينيُّ في ذلك الوقت، بسبب تطوُّر المشروع الصّهيونيِّ على الأرض ودعم القوى الغربيَّة له، بدا أكبر من قدرة الشَّعب

الفلسطينيِّ منفردًا على مواجهته، وعدّته معظم الدُّول العربيَّة خطرًا عليها في الوقت نفسه، فقد كان من الطَّبيعي أن تَتحوَّل القضيَّة الفلسطينيَّة إلى قضيَّة قوميَّة، وأن تُصبح هي محور العمل العربيِّ المُشترَك.

في سياق كهذا، يبدو واضحًا أنَّ نشأة النِّظام الإقليميِّ العربيِّ الرَّسميِّ ارتبطت تاريخيًّا بانهيار الامبراطوريَّة العثمانيَّة، من ناحية، وبالأطماع الاستعماريَّة والصهيونيَّة في مُقَدَّرات العالم العربيِّ، من ناحية أخرى. ولكي يُثْبِتَ النِّظام الوليد وجوده وصدقيته، كان عليه أنْ يعكس طموحات الشُّعوب العربيَّة في الحُرِّيَّة والوحدة، من ناحية، وأنْ يتصدّى للأطماع الاستعماريَّة والصّهيونيَّة، من ناحية أُخرى. وإذا كانت المشاورات الخاصّة بإنشاء جامعة الدُّول العربيَّة قد شكَّلت - من النّاحية العَمليَّة - أوَّل اختبار لمدى ارتباط النِّظام العربيِّ الرَّسميِّ بطموحات شعوب الدُّول الأعضاء وتطلُّعها للوحدة، فإنَّ حرب فلسطين شكَّلت اختبارًا ثانيًا لمدى قدرته على التَّصدي للأطماع الصّهيونيَّة.

ومن الواضح أنَّ النِّظام العربيَّ الرَّسميَّ سقط في الاختباريْن معًا؛ إذ بدت الصّيغة المُؤَسَّسيَّة الَّتي انتهت إليها الجامعة العربيَّة - كما سنفصل لاحقًا - أقرب إلى أنْ تكون ترسيخًا للتَّجزئة منها إلى خطوة مُتقدِّمة وحقيقيَّة في اتِّجاه الوحدة العربيَّة. ثُمَّ جاءت هزيمة الجيوش العربيَّة في حرب عام ١٩٤٨ وعَجْزُها عن حماية فلسطين، والحيلولة دون قيام دولة يهوديَّة، لِتُشَكِّل دليلاً دامغًا على مدى الارتباط الفاضح بين مصالح عدد من النُّظُم السِّياسيَّة القائمة في الدُّول العربيَّة، ومصالح القوى الاستعماريّة. وهكذا، بدا عجز النِّظام العربيِّ الوليد في قدرته على التَّعبير عن طموحات الأُمَّة واضحًا، سواء فيما يتعلَّق بقضيَّة العمل العربيِّ المُشترَك وَدفْعه قُدُمًا في اتجاه الوحدة، أو فيما يتعلّق بالدِّفاع عن مصالح الأُمَّة وحمايتها في مواجهة الأخطار المُحْدِقَة بها.

ولا جدال في أنَّ الفجوة بين طموحات النِّظام الإقليميِّ العربيِّ على المستوى الشَّعبيِّ، وقدرات هذا النِّظام على الصَّعيد الرَّسميِّ - وقد راحت تبرز بجلاء عقب الهزيمة العربيَّة في حرب عام ١٩٤٨- كان لها أثر كبير في اندلاع مظاهر الاضطراب، وعدم الاستقرار في عدد من الدُّول العربيَّة في نهاية الأربعينيّات وبداية الخمسينيّات. وقد اتَّخذت هذه المظاهر أشكالاً مُتَعدِّدة، أهمُّها الانقلابات العسكريَّة في البداية، ثم الانتفاضات والثَّورات الشَّعبيَّة، وصولاً إلى حدٍّ الحروب الأهليَّة. وهي مظاهر ساعد النِّظام الدَّوليّ ثُنائيّ القُطْبِيَّة على تعميق حِدَّتها. فبقدر ما أتاح النِّظام الدّوليّ ثُنائيّ القُطْبِيَّة فرصًا إيجابيَّة مُهمَّة، ساعدت على دفع قضيَّة الاستقلال والتَّحُّرر الوطنيِّ في العالم العربي خطوات إلى الأمام، فرَضَ عليه في الوقت نفسه قيودًا تسبَّبت في انتقال الحرب الباردة بين القُطْبَيْن المُتصارِعَيْن من السّاحة الدَّولية إلى السّاحة العربيَّة، لتتحوَّل إلى حرب باردة عربيَّة عربيَّة بالوكالة. والواقع أنَّه لم يكن بمقدور العالم العربيِّ، حتى لو أراد، أن ينأى بنفسه بعيدًا عن صراع القُوَّتين العُظميَيْن أو المُعسكرَيْن المُتنافسَيْن للهيمنة على العالم، وذلك لأسباب ثلاثة: أهميَّة الموقع الجيوبوليتيكيّ للعالم العربيِّ، وحجم المخزون الهائل من الاحتياطات النِّفطيَّة، وحرص النِّظام الدّوليّ بجناحيْه الغربيِّ والشَّرقيِّ على ضمان وجود «إسرائيل» وأمنها في المنطقة. وفي هذا السياق، كان من الطَّبيعيِّ أنْ يتحوَّل النِّظام الإقليميُّ العربيُّ إلى مسرح للصِّراع على النُّفوذ بين المعسكرين المتصارعين، وأنْ ينقسم - بدوره - إلى معسكرين متصارِعيْن؛ أحدهما يرتبط، بشكل أو بآخر، بالمعسكر الشَّرقيِّ والآخر بالمعسكر الغربيِّ.

هذه البيئة الخارجيَّة أسهمت في بلورة ملامح لنظام إقليميٍّ عربيٍّ يتَّسم بالآتي:

١- دول غير مكتملة النُّموِّ والنُّضج، تديرها أنظمةُ حُكْمٍ تفتقر إلى

الشَّرعيَّة، وتَتَّسم بالفرديَّة وغياب المُؤسَّسات السِّياسيَّة القويَّة المُستقرَّة. لذلك لم يكن غريبًا أن يتعرَّض النِّظام العربيّ بكُلِّيَّته للاهتزاز وعدم الاستقرار، بسبب تَعرُّض الأنظمة السِّياسيَّة في عدد من الدُّول العربيَّة نفسها للاهتزاز وعدم الاستقرار. فافتقار الأنظمة السِّياسيَّة القائمة في معظم الدُّول العربيَّة للشَّرعيَّة، وغياب آليّات للتَّداول السِّلميّ للسُّلطة فيها، أدَّى إلى تعريضها لانقلابات عسكريَّة ومؤامرات قصور، ومن ثمَّ لتغييرات مفاجئة، تعذَّر معها بناء مؤسَّسات تكامليَّة إقليميَّة قويَّة وفاعلة على أُسس واضحة مُتَّفَق عليها، فضلاً عن أنَّ القوى الدّوليَّة الطّامحة للسَّيطرة على العالم العربيّ وجَدتْ في عدم الاستقرار هذا فرصة سانحة لمزيد من التَّدخُّل في العالم العربيّ واختراقه من الدّاخل.

٢- نظام إقليميّ يبدو محشورًا بين تيَّارين على طرفي نقيض: أحدهما وحَدَوَيّ، يريد دفع العمل العربيّ المُشترَك في اتّجاه الحَدّ الأقصى، وهو قيام دولة عربيَّة فيدرالية واحدة، والآخَر قُطْرِيّ يريد جذب العمل العربيّ المُشتَرَك في اتّجاه الحَدّ الأدنى، واختزاله في آليَّة للتَّنسيق - فَحَسْب - بين حكومات مُستقلَّة ذات سيادة. فالتّيار الوحدويّ نظر إلى الدَّولة القُطْرِيَّة نظرة دُونيَّة، وعدّها عقبة رئيسة في طريق الوحدة، تتعيَّن إزالتها وبناء دولة الوحدة على أنقاضها. والتّيار القُطْرِيّ الانعزاليّ نظر إلى التَّيّار الوحدويّ باعتباره مشروعًا شخصيًّا لزعامات قُطْرِيَّة تتخفّى وراء شعارات قوميَّة، من أجل تحقيق طموحاتها في التَّوسُّع والهيمنة والسَّيطرة الَّتي هي نوع من الاستعمار المُقَنَّن. وفي سياق هذا الشَّدّ والجذب لم تُتَح فرصة للنموّ والازدهار المُؤسَّسي في أجواء طبيعيَّة، لا للدُّول العربيَّة ولا للنِّظام الإقليميّ. فلا الدَّولة العربيَّة تمكَّنت، في ظلّ هذا الضَّغط الواقع عليها من جانب التَّيار الوحدويّ،

من بناء مؤسَّساتها المُستنِدَة لشرعيَّة شَعبيَّة، ولا النِّظام العربيّ تَمكَّن، في ظلّ هذه الأجواء من عدم الثِّقة المُتبادَلَة بين التَّيّارَيْن القُطْريّ والقوميّ، من بناء مؤسَّساته الإقليميَّة القوميَّة الفاعلة. وهكذا، أصبحت الجامعة العربيَّة، بوصفها الإطار المؤسَّسي للنِّظام الإقليميّ العربيّ، عُرْضَة للعواصف السّاخنة والباردة الَّتي هبَّتْ عليها من جانب هذَيْن التَّيارَيْن، وعجزت عن العثور على صيغة ملائِمة لبناء تجربة تكامليَّة عربيَّة قوميَّة ولو على النَّمط الأوروبيّ. وفي هذا السِّياق، أيضًا، راحت الدُّول العربيَّة التي تتشابه نُظُمُها السِّياسيَّة أو ترتبط فيما بينها بروابط مصلحيَّه واستراتيجيَّة أقوى من تلك الَّتي تجمعها بالنِّظام الإقليميّ الأوسع، تحاول بناء نُظُمها الفَرعيَّة الخاصَّة الَّتي تستهدف تحقيق درجة من التَّكامل والاندماج أعلى ممّا يمكن أنْ يُتيحه العمل العربيُّ المُشتَرَكُ داخل إطار الجامعة. وفي هذا السِّياق، نشأت تجمُّعات إقليميَّة فرعيَّة صمد بعضها، مثل مجلس التَّعاون الخليجيّ، وانهار بعضها الآخر نهائيًا، مثل مجلس التَّعاون العربيّ، وظلَّ بعضها الثّالث، مثل الاتِّحاد المغاربيّ العربيّ، حبرًا على ورق.

٣- نظام دوليّ قادر على اختراق العالم العربيّ، سواء على مستوى الدُّول العربيَّة منفردًا، أو على مستوى نظامه الإقليميّ الشَّامل ممثَّلاً في جامعة الدُّول العربيَّة، أو مستوى نُظُمه الإقليميَّة الفرعيَّة، وذلك من خلال عدد من القضايا والمشكلات أهمُّها:

أ- مشكلة الأقليَّات القوميَّة والطّائفيَّة الدّينيَّة، التي حال تَعثُّر مؤسَّسات الدَّولة الوطنيَّة وعدم نضجها دون حصولها على حقوقها السِّياسيَّة، أو الاقتصاديَّة أو الاجتماعيَّة.

ب- مشكلات الحدود القائمة بين الدُّول العربيَّة .

ج- الصِّراع العربيّ «الإسرائيليّ».

د- مشكلات تَخَلُّف سياسيٍّ واقتصاديٍّ واجتماعيٍّ وتكنولوجيٍّ أدَّت إلى الاعتماد على قوىً خارجيَّة، بحثًا عن الأمن أو المعونة، أو الدَّعم السِّياسيِّ والفكريِّ. وقد ألقت هذه التَّبعيَّة بظلالها على تفاعلات النِّظام العربيِّ الَّذي استحال عليه في ظلِّها تحييد العوامل السِّياسيَّة والأمنيَّة، وجعل من المُتعذِّر نسبيًّا تطبيق المنهج الوظيفيِّ لبناء تجربة تكامليَّة عربيَّة على النَّمط الأوروبيِّ.

في سياقٍ كهذا، يمكن القول إنَّ خصوصية النَّشأة التَّاريخيَّة للعالم العربيِّ أوجدت كياناتٍ سياسيّة غير مُكتمِلَة النُّمو، رسمت حدودها بطريقة عشوائيَّة وَفْقَ هوى القوى الاستعماريَّة وتوازناتها. وحين حصلت هذه الكيانات على استقلالها السِّياسي بدأت تبحث لنفسها عن هُويَّة، وتدخل في أشكال وصيغ مُؤسَّسيَّة للتَّعاون والوحدة. ولأنَّ قيام جامعة الدُّول العربيَّة لم يُشْبِع الطُّموحات الوحدويَّة لبعض الدُّول والتَّيارات العربيَّة، فقد كان من الطَّبيعيِّ أنْ تُحاول بعض الدُّول العربيَّة الدُّخول في صيغ وأشكال وحدويَّة متبايِنَة. غير أنَّ حظَّ هذه التَّجارب من النَّجاح، وقدرتها على الاستمراريَّة اختلف من حالة إلى أُخرى. فتجرِبة الوحدة الاندماجيَّة الكاملة والفوريَّة الَّتي تمَّت بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ - تحت ضغط المَدِّ القوميِّ وما نجم عنه من حماسة شعبيَّة - لم تصمد أكثر من ثلاث سنوات. والوحدة بين شمال اليمن وجنوبه لم تصمد إلاّ من خلال الاستخدام المكثَّف للقوَّة المُسلَّحة في حرب شاملة بين الطرفين. لذلك، يمكن القول إنَّ تجربة دولة الإمارات العربية تُعدُّ التَّجربةَ الوحيدة، الَّتي قدَّمت نموذجًا ناجحًا لصيغة وحدويَّة مستقرَّة قائمة على الوفاق والتَّراضي العامّ. وقد سمحت هذه التَّجربة الوحدويَّة الفدراليَّة أو شبه الفدراليَّة بالمحافظة على خصوصيَّة الولايات أو الإمارات وشخصيَّتها المُندمِجَة فيها، وتمكَّنت من الصُّمود والاستمرار من دون حاجة لاستعمال القُوَّة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ

الخطاب السِّياسيّ القوميّ كان قد أفرز خلال السَّبعينيّات، مشروعاتٍ وحدويَّةً أو تكامليَّةً بين دولتين عربيَّتين أو أكثر، مثل مشروع الوحدة الثُّلاثية بين مصر وسورية والعراق، وبين مصر وليبيا وتونس، أو الثّنائية بين ليبيا والسُّودان، أو بين ليبيا ودول عربيَّة أُخرى كثيرة. غير أنَّ هذه المشروعات ظلَّت مجرَّد حبر على ورق، ولمْ يُقدَّرْ لها أنْ ترى النُّور.

على صعيد آخر، هيَّأت الأوضاعُ الإقليميَّة ظروفًا مواتية لقيام تجمُّعات فرعيَّة خاصَّة. وفيما صمدت بعض هذه التَّجمُّعات، مثل مجلس التَّعاون الخليجيِّ، انهار بعضُها الآخَرُ عند أول مُنعَطَف، مثل مجلس التَّعاون العربيِّ. أمّا بعضها الثّالث، مثل الاتِّحاد المغاربيِّ، فقد دخل في غيبوبة طويلة، وأصبح الآن في حالة أقرب ما تكون إلى حالة موتٍ سريريٍّ. غير أنّ هذه النُّظُم الفرعيَّة، بما فيها التَّجمعات الَّتي صمدت، لم تستطعْ أنْ تُقدِّم صيغة مؤسَّسيَّة للتَّعاون أرقى من الصِّيغة الَّتي قدَّمتها جامعة الدُّول العربيَّة. وقد أوضحنا أنَّ بنْيَتها المُؤَسَّسية تبدو متخلِّفة كثيرًا مُقارنةً بمثيلاتها من المُنظَّمات الإقليميَّة التَّقليديَّة، وهو ما يقطع بوجود مُعضِلة خاصَّة ببناء المؤسَّسات في النِّظام العربيِّ.

ثانيًا: بناء المؤسَّسات

انعكست سمات النِّظام العربيِّ، وما ينطوي عليه من إشكاليَّات مرتبطة بنشأته التاريخيَّة، على عمليَّة بناء المؤسَّسات فيه؛ حيث تعذَّر عليه إيجاد حلول مُبتكَرة للمشكلات التَّقليديَّة، الَّتي تُثار في إطار أيِّ تجربة تكامليَّة بين دول مستقلَّة ذات سيادة، وهي مشكلات يُمكِن إجمالها على النَّحو الآتي:

أ- تباين أوزان الدُّول وقوتّها

ينقسم مجتمع الدُّول إلى وحدات تتباين تباينًا شاسعًا من حيث: عدد

السُّكّان، والمِساحة، والثَّرَوات الطَّبيعيَّة، والتَّقدُّم العلميِّ والتِّكنولوجيِّ، وغير ذلك من العناصر الَّتي تدخل في بناء القوَّة والقدرة على الفعل والتَّأثير. غير أنَّ هذه الدُّول تتمسَّك في الوقت نفسه بسيادتها، وبضرورة أنْ تُعامل على قدم المساواة في الحقوق والواجبات. وقد تمكَّنت الجهود في مجال التَّنظيم الدّولي من إيجاد حلول مُتنوِّعة لما قد تُثيره هذه الإشكاليَّة من تناقض بين الاعتبارات القانونيَّة، الَّتي تقضي بضرورة تطبيق مبدأ المساواة بين الدُّول، ضمانًا للعدالة وحرصًا على ديمقراطيَّة التَّنظيم الدّوليِّ، والاعتبارات العَمليَّة الَّتي تقضي بضرورة مراعاة التَّباين بين إمكانات الدُّول وقدراتها، حرصًا على فاعليَّة المؤسَّسات الدّوليَّة. بعض هذه الحلول يتعلَّق بطريقة تشكيل أجهزة المنظَّمات الدّوليَّة وفروعها، وصلاحيّات تلك الأجهزة والفروع، فيما يتعلَّق بعضها الآخر بآليّات صنع القرار داخل هذه الأجهزة والفروع. من هذه الحلول – على سبيل المثال – تَنوُّع أجهزة المنظَّمات الدّوليَّة وفروعها، والتَّمييز بينها من حيث العضويَّة أو من حيث الصَّلاحيّات والاختصاصات والسُّلُطات. وفي هذا الإطار، يُمكن التَّمييز بين الفروع أو الأجهزة العامَّة، والفروع والأجهزة التَّنفيذيَّة. فالأُولى تضمُّ جميع الدُّول الأعضاء من دون تمييز، وتُعنَى برسم السِّياسات العامَّة، وبمناقشة التَّوصيات المتعلِّقة بهذه السِّياسات وبحثها وإصدارها، أمّا الثّانية فتقتصر العضويَّةُ فيها على عدد محدود من الدُّول، وتضطلع بصلاحيّاتٍ ومسؤوليّاتٍ تنفيذيَّة واسعة، ولها حقُّ إصدار القرار المُلْزِم. وفيما لم تمانع الدُّول الكبرى في تطبيق قاعدة المساواة في الفروع أو الأجهزة العامَّة، فقد أصرَّت على أنْ تتمتَّع بمزايا خاصَّةٍ في الأجهزة التَّنفيذيَّة، خاصّة حين يكون لهذه الأجهزة سلطات حقيقيَّة؛ لأنَّ العُضويَّة فيها عادة ما تقتصر عليها وحدها، أو بمشاركة عدد محدود من الدُّول الصَّغيرة أو المتوسِّطة «كشهود عليها». غير أنَّ التَّمييز بين الدُّول الكبرى والدول الصُّغرى قد لا

يقتصر على تمكين الأُولى من احتلال مقاعد «دائمة» أو «شبه دائمة» في المجالس محدودة العضويَّة وواسعة السُّلطات والاختصاصات، وإنَّما يتمُّ اللجوء أحيانًا إلى وسائل أُخرى، كالرَّبط بين عناصر قوَّة الدَّولة (خاصَّة الاقتصاديَّة منها) وعدد الأصوات الَّتي تملكها، وهو الأسلوب المعروف بالتَّصويت «التَّرجيحي» المطبّق في صندوق النَّقد والبنك الدَّوليين، و/أو منح دول بعينها حقَّ الاعتراض «الفيتو» على مشروعات القرارات المُقترحَة، عن طريق اشتراط أغلبيَّة معيَّنة تتضمَّن إجماع الدُّول الكبرى، كما هو الحال في مجلس الأمن، أو غير ذلك من الوسائل الَّتي تستهدف طَمْأَنة الدُّول الكبرى، وضمان مشاركتها الفعّالة في أنشطة منظّمات أو أجهزة دوليّة بعينها.

وقد ترتَّب على تطبيق هذه التِّقنيات المختلفة تنوُّع كبير في أشكال المنظَّمات الدَّوليَّة الحكوميَّة، يمكن التَّمييز بين أربع مجموعاتٍ منها، وذلك على النَّحو الآتي:

المجموعة الأُولى: تضمُّ المنظَّمات ذات الطّابع المعياريِّ normative، وهي تُركِّزُ نشاطها على بلورة الأفكار والقواعد والنُّظُم العامَّة واجبة التَّطبيق، وصياغتها في صورة توصيات أو مشروعات لاتفاقيّات أو معاهدات دوليَّة، يُتْرَك للدُّول حريَّة التَّوقيع والتَّصديق عليها والانضمام إليها. ويدخل في إطار هذه المجموعة من المنظَّمات معظم الوكالات المتخصِّصة التابعة للأُمم المتَّحدة، مثل اليونسكو ومنظمة الصِّحة العالميَّة وغيرها، إضافة إلى عدد كبير من المنظَّمات الإقليميَّة والعالميَّة عامَّة الاختصاص. ونظرًا لأنَّ هذا النَّوع من المنظَّمات لا يُشكِّل مساسًا بالسِّيادة، ولا يتَّخذ قرارات لها صفة الإلزام، ويغلب عليه شكل المنتدى أو حلقات النِّقاش، فلم تجد الدُّول الكبرى حرجاً أو غضاضة في تطبيق مبدأ المساواة وَفْقًا لقاعدة «للدَّولة الواحدة صوت واحد». ومع ذلك فلم يَخْلُ العمل داخل هذه المنظَّمات من مشاكل بعد

أن أصبحت القرارات الصَّادرة عنها تعكس قوَّة الأغلبيَّة أكثر ممّا تعكس قدرتها على الفعل.

المجموعة الثَّانية: تضمُّ المنظَّمات ذات الطَّابع العَمليِّ أو التَّنفيذيِّ operational، أي تلك الَّتي تعمل في مجال حشد الموارد وتعبئتها وإعادة تخصيصها، خاصَّة الاقتصاديَّة والماليَّة، وتؤثِّر قراراتُها مباشرة في السِّياسات العامَّة للدُّول. ومن أمثلة هذه المنظَّمات مؤسَّسات التَّمويل الدّوليَّة، وعلى رأسها صندوق النَّقد والبنك الدّوليّان، وغيرهما من المنظَّمات المشابهة. وكان من الصَّعب حشدُ الموارد اللازمة لتمكين هذا النَّوع من المنظَّمات من أداء المَهامِّ المَنوطَة به من دون منح الدُّول المُموِّلَة مزايا تصويتيَّة خاصَّة، ما أدَّى إلى ترجيح الاعتبارات، الخاصَّة بالفاعليَّة على الاعتبارات الخاصَّة بالدّيمقراطيَّة أو العدالة. لذلك، تبنَّت هذه المنظَّمات قاعدة التَّصويت التَّرجيحيِّ، ما أدَّى إلى سيطرة مجموعة الدُّول الرَّأسماليَّة على آليَّة صنع القرار فيها.

المجموعة الثَّالثة: تضمُّ المنظَّمات أو الأجهزة الدّوليَّة المَعنيَّة بالأمن أو بالدِّفاع الجماعيِّ، ويُعدّ مجلس الأمن الدوليّ - وهو أحد الفروع الرَّئيسة لمنظمة الأُمم المتَّحدة، وليس منظمة دوليَّة قائمة بذاتها - أهم الصِّيغ المؤسَّسيَّة الَّتي تدخل في إطار هذه المجموعة؛ إذ يتمتَّع هذا الجهاز بصلاحيّات واختصاصات عريضة، وبسلطات تقديريَّة واسعة النِّطاق وملزمة لجميع الدُّول أكانوا أعضاء أم غير أعضاء في منظمة الأمم المتَّحدة. وهذه السُّلطات تبدو ضروريَّة لتمكين مجلس الأمن من القيام بدوره، بوصفه جهاز بوليس دوليّ. وتحتلُّ الدُّول الخمس الدّائمة العضويَّة، وهي الدُّول الكبرى المنتصرة في الحرب العالميَّة الثّانية، وضعًا متميِّزًا داخل هذا المجلس. ويُمكِن أنْ نُدْخِلَ في إطار هذه المجموعة من المنظَّمات بعضَ الأحلاف العسكريَّة، خاصَّة حلف شمال الأطلسيّ الَّذي تحتلُّ الولايات

المتَّحدة وضعًا أو مكانة خاصة ومتميزة داخل بنيته التَّنظيميَّة.

المجموعة الرّابعة: تضمُّ المنظَّمات الَّتي تطمح إلى تحقيق التَّكامل أو الاندماج الاقتصادي والسِّياسي بين الدُّول الأعضاء بطريقة تدريجيَّة. ويُعدّ الاتِّحاد الأوروبيُّ أهمَّ الصِّيغ المؤسَّسيَّة الَّتي تضمُّها هذه المجموعة من المنظَّمات؛ إذ يتمتَّع الاتِّحاد الأوروبيُّ ببِنْية مؤسَّسيَّة شديدة التَّعقيد وشديدة الخُصوصيَّة، استطاعت أن تُقدِّم حلولاً مبتكَرَةً لمُعضلة التَّوفيق بين الاعتبارات القانونيَّة المُتعلِّقة بالدّيمقراطيِّة والمساواة، والاعتبارات العمليَّة المتعلِّقة بالفاعليِّة وكفاءة الأداء على النَّحو الَّذي سنشير إليه فيما بعد.

ب- دور المجتمع المدنيّ والسُّلطات المحلِّيَّة

تقتصر العُضويَّة في المنظَّمات الدّوليَّة الحكوميَّة على الدُّول ممثَّلَة بحكوماتها. غير أنَّ حكومات الدُّول الأعضاء في المنظَّمات الدّوليَّة ليست دوماً - بالضَّرورة - حكومات شرعيَّة وصلت إلى السُّلطة عن طريق الاقتراع الحُرّ، أو تستندُ النُّظم السِّياسيَّة السّائدة فيها إلى مؤسَّسات ديمقراطيَّة تراعي مبدأ الفصل بين السُّلطات، وتضمن التَّوازن والرَّقابة المُتبادَلَة فيما بينها، أو تحرص على اعتبارات الشَّفافيَّة والمُحاسبيَّة. لهذا تتباين الهياكل المؤسَّسيَّة للمنظَّمات الدّوليَّة تباينًا كبيرًا، من حيث مدى حرصها على توفير الضَّمانات الدّيمقراطيَّة. وهنالك معياران يمكن الاستناد إليهما، على الأقل، للتَّدليل على مدى توافر مثل هذه الضَّمانات في البُنى المؤسَّسيَّة للمُنظَّمات الدّوليَّة:

المعيار الأوَّل: يتعلَّق بمساحة المشاركة السِّياسيَّة الممنوحة للفاعلين غير الحكوميين في عمليَّة صنعَ القرار داخل المنظَّمة الدّوليَّة. ويُقْصَدُ بالفاعلين غير الحكوميين هنا الهيئات التَّشريعيَّة المنتخَبة أو المنظَّمات غير الحكوميَّة

(مؤسَّسات المجتمع المدنيّ) أو غير ذلك من المؤسَّسات الَّتي لا تُعدّ جزءًا من السُّلطة التَّنفيذيَّة، الَّتي تُمثِّل الدُّول وتتحدَّث باسمها داخل المنظَّمات الدّوليَّة. فالطّابع الحكوميّ للمنظَّمات الدّوليَّة لا يحول أبدًا دون إمكانيّة إفساح المجال، بل وضرورته، أمام مساهمة الشُّركاء الاجتماعيين الآخَرين في نشاط المنظَّمات الدّوليَّة. ويعود الحرص على إشراك مؤسَّسات المجتمع المدنيّ في عمل المنظَّمات الدّوليَّة الحكوميَّة إلى اعتبارات كثيرة، أهمها: رغبة الدُّول والمنظَّمات المعنيَّة على السواء في تأكيد طابَعِها أو توجُّهها الدّيمقراطيّ غير التّسلطيّ في عمليَّة صنع القرار، ولضمان الحصول على أقوى تأييد مُمكِن من جانب الرَّأي العامّ لنشاط هذه المنظَّمات باعتبار أنَّ الرَّأي العامَّ هو السَّند الأساسيُّ لاستمراريَّة عمل هذه المنظَّمات وتطوُّرها. لهذا كلِّه حرصت منظومة الأمم المتَّحدة على وضع نظام يضمن مشاركة أكبر عدد ممكن من المنظَّمات الدّوليَّة غير الحكوميَّة في أنشطتها. كما حرص الاتِّحاد الأوروبيُّ، ليس فقط على وجود برلمان منتَخب انتخابًا مباشرًا داخل بنيته المؤسَّسيَّة، وإنَّما على إيجاد صيغة تضمن مشاركة المنظَّمات الأوروبيَّة غير الحكوميَّة، والهيئات المحلِّيَّة والإقليميَّة في العمليَّة التَّكامليَّة.

المعيارُ الثّاني: يتعلَّق بتوزيع السُّلطات والاختصاصات والصَّلاحيّات بين أجهزة المنظَّمة الرَّئيسة وفروعها. وإذا كانت البساطة وغلبة الطّابع الإداريّ أو التَّنفيذيّ تُشَكِّلُ السّمات والخصائص الأكثر بروزًا في البنيَة المؤسَّسية لمعظم المنظَّمات الدّوليَّة، فقد جرت، في الوقت نفسه، محاولات جادَّة من جانب بعض هذه المنظَّمات لتطوير بِنيتها المؤسَّسيَّة على النَّحو الَّذي يجعلها تقترب إلى حدٍّ ما من شكل البنية المؤسَّسية للنُّظُم الدّيمقراطيَّة على الصَّعيد المحليّ. وتُعَدُّ تجربة التَّكامل الأوروبيّ أبرز النَّماذج المؤسَّسيَّة في هذا الإطار؛ إذ تتمتَّع مؤسَّسات الاتِّحاد الأوروبيّ بهيكل تنظيميّ مُعقَّد،

يتناسب وطموحات التَّكامل والاندماج الَّتي تثير مشكلاتٍ أكثرَ تعقيدًا، وتتطلَّب حلولاً مُبتَكَرة وغير تقليديَّة. ويعكس هذا الهيكل محاولة جادَّة لإقامة سلطة أوروبيَّة مشتركَة تقوم على مبدأ الفصل بين السُّلطات، وتحقيق التَّوازن والرَّقابة المُتبادَلة فيما بينهما. فهنالك سلطة تنفيذيَّة تُجسِّدها المجالسُ الوزاريَّة من ناحيةٍ، والمفوَّضيَّةُ الأوروبيَّةُ من ناحية أُخرى، وسلطة تشريعيَّة يُجَسِّدها البرلمانُ الأوروبيُّ، وسلطةٌ قضائيَّة تُجسِّدها محكمة العدل الأوروبيّة، وهنالك أجهزة للرَّقابة الماليَّة يُجسِّدها جهاز المُحاسَبات... وهكذا.

والواقع أنَّه يُمكِنُ تعرُّف بعض جوانب معضلة بناء المؤسَّسات في النِّظام العربيِّ، بالنَّظر إلى جامعة الدُّول العربيَّة في مرآة البنية المؤسَّسية لمنظَّمتيْن دوليَّتيْن رئيستين: الأولى، عالميّة تَستخدم المنهج التَّعاوني التَّقليدي في التَّنظيم الدّوليِّ، وهي الأمم المتَّحدة، والثّانية، إقليميَّة تَستخدم المنهج الوظيفيَّ أو التَّكامُليَّ في التَّنظيم الدّوليِّ، وهي الاتِّحاد الأوروبيّ.

الجامعة العربيَّة في مرآة الأمم المتَّحدة

شكَّل قيام الجامعة العربيَّة في آذار/مارس ١٩٤٥ حدثًا بالغ الأهميَّة للنِّظام العربيِّ، على الرّغم من أنَّ هذه الخطوة لم تكن على مستوى طموح التَّيار القوميِّ الَّذي تَطلَّع إلى صيغة وحدويَّة أقوى. فبقيام الجامعة العربيَّة أصبح للنِّظام العربيِّ، لأول مرة، إطار مؤسَّسيٌّ وتنظيميّ جامع، وقواعدُ وآليّات عمل تعاقديَّة واضحة ومحدَّدة. صحيحٌ أنَّ البنية المُؤسَّسيَّة الَّتي وَضَع ميثاقُ الجامعة لَبِناتها الأولى كانت تتَّسم في البداية، بالبساطة الشَّديدة، غير أنَّ هذه البنية ما لبثت أنْ اتَّسعت وتشعَّبت وأصبحت وعاءً لشبكةٍ هائلةٍ من التَّفاعلات.

كان ميثاق الجامعةِ العربيَّة قد اكتفى ببنيةٍ مؤسَّسيَّة محدودة تتكوَّن من: مجلس يتألَّف من ممثلي الدُّول الأعضاء، ولجانٍ نوعيَّة تعالجُ أمورًا تتعلَّق بالشؤون الاقتصاديَّة والماليَّة، وشؤون المواصلات، وشؤون الثَّقافة، وشؤون الجنسيَّة والجوازات والتَّأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المُجرمين، والشُّؤون الاجتماعيَّة، والشُّؤون الصِّحيَّة؛ إضافة إلى جهاز الأمانة العامّة. بل إنَّ الميثاق لم يهتمَّ حتَّى بتحديد مستوى تمثيل الدُّول، سواء في مجلس الجامعة أو في اللجان النَّوعيَّة. وكان من الصَّعب على هذه البنية المؤسَّسيَّة المحدودة أنْ تفي بالاحتياجات المتزايدة للنِّظام الإقليميِّ العربيّ، ومن ثَمَّ، فُرِضَ عليها التَّطوُّر تحت ضغوط مجموعتين رئيستين من العوامل.

المجموعة الأولى: تتعلَّق بتطوُّر التَّنظيم الدّوليِّ عمومًا على الصَّعيدين؛ العالميِّ والإقليميِّ. فعند نشأة جامعة الدُّول العربيَّة لم تكن معظمُ المنظَّمات الدّوليَّة الموجودة حاليًا، بما في ذلك الأمم المتحدة نفسها، قد قامت بعد. لذلك لم تكن الخبرة التَّنظيميَّة المُتراكمة والمتاحة لاستفادة جامعة الدُّول العربيَّة منها كبيرة، واقتصرت على التَّجربة القصيرة لعصبة الأمم، والاتِّحادات الدّوليَّة الإداريَّة الَّتي كانت قد بدأت في الظُّهور منذ النِّصف الثّاني من القرن التَّاسعَ عشرَ. وكانت معظم الحلول المؤسَّسيَّة الَّتي طرحتها هذه التَّجربة في مجال التَّنظيم الدّوليِّ تقليديَّة وغير مُبتَكَرة. أمَّا المنظَّمات العالميَّة أو الإقليميَّة الَّتي نشأت في مرحلة لاحقة على نشأة الجامعة العربية، فقد استحدَثتْ تِقنيّات مُبتَكَرة وأكثر فاعليَّة في مجال بناء المؤسَّسات الدّوليَّة، كان من الطّبيعيِّ أنْ تحاول جامعة الدُّول العربيَّة، الاستفادة منها، وهو ما حدث بالفعل. فشبكة المنظَّمات العربيَّة المُتخصِّصة الَّتي أنشأتّها جامعة الدُّول العربيَّة في مرحلة تالية، جاءت تقليدًا للنَّموذج الَّذي استحدثَتْهُ الأمم المتَّحدة في هذا الشَّأن. كما أنَّ إبرام اتفاقيَّة الوحدةِ الاقتصاديَّة العربيَّة، وما ترتَّب عليها من إنشاء كيان مؤسَّسيٍّ مُستقلٍّ يُعْرَفُ

باسم مجلس الوحدة الاقتصاديَّة العربيَّة، جاء ردّ فعل عربيٍّ لقيام السُّوق الأوروبيَّة المُشتركَة.

المجموعة الثّانية: تتعلّق بتطوُّر الصِّراع مع «إسرائيل» وبما فرضه هذا الصِّراع من تحدِّيات تَعيَّنَ على العالم العربيِّ مواجهتُها. وتُعدّ المؤسَّسات الَّتي تَمَّ استحداثها في إطار معاهدة الدِّفاع العربيِّ المشترَك والتَّعاون الاقتصاديِّ المبرمة عام ١٩٥٠، أو المؤسَّسات العربيَّة المُشترَكَة الخاصَّة باستغلال نهر الأردنّ وروافده، أو غير ذلك من المؤسَّسات الإقليميَّة الَّتي قامت، سواء لتنظيم بعض جوانب العلاقات العربيَّة العربيّة، أو لتنظيم علاقات الدُّول العربيَّة بالدُّول الأُخرى، نتاجًا مباشَرًا لتطوُّر هذا الصِّراع.

والواقع أنَّ التَّطوُّرات النَّاجمة عن تفاعل هاتين المجموعتين من العوامل، هي الَّتي أدَّت إلى ظهور بنية مؤسَّسيَّة عربيَّة تبدو، من حيث الشَّكل، على الأقلّ، كأنَّها تَضمُّ كلَّ ألوان الطَّيْفِ من الهياكل والآليّات والتِّقنيات التَّنظيميَّة الأكثر تقدُّمًا؛ إذ تَضمُّ هذه الهياكل شبكةً هائلة من المنَّظمات العربيَّة المُتخصِّصة، يُفترض أنَّها أُقيمت على نمط الوكالات المتخصِّصة التَّابعة للأُمم المتَّحدة. كما تضمُّ آليَّة للأمن الجماعيِّ العربيِّ تُجسِّدها اتفاقيَّة الدِّفاع المُشترَك، يُفترض أنَّها تعمل وَفقًا للضَّوابط المُؤسَّسيَّة والتَّنظيميَّة اللازمة لإقامة نُظُم الأمن الجماعيِّ أو الأحلاف الدِّفاعيَّة العسكريَّة، وآليَّة للتَّكامل والاندماج الاقتصاديِّ، تُجسِّدها اتفاقيَّة الوحدة الاقتصاديَّة العربيَّة، ويُفْتَرَض أنَّها تعكس تَصوُّرًا نظريًا وعمليًا لمراحل تحقيق هذا الاندماج وأدواته. غير أنَّ الشّكل لا يدلُّ دومًا على الجوهر. فقد اكتفت الجامعة العربيَّة بالشَّكل وتركتِ الجوهرَ والمضمونَ، ولم تتمكَّن من استكمال المؤسَّسات المنصوص عليها في الاتِّفاقيات المُبْرَمَة وتشغيلها، لأسباب سنشير إليها فيما بعد. فإذا نظرنا إلى شبكة المنظَّمات العربيَّة المُتخصِّصة الَّتي تبدو كأنها نسخة مكرَّرة من شبكة الوكالات

المُتخصِّصة المرتبطة بالأمم المتَّحدة، فسوف نجد أنّ هذا التَّشابه يَقتصرُ على الشَّكْل فقط. أمّا من حيث الجوهر، فتبدو الشَّبكة العربيَّة مختلفةً تمامًا عن الشَّبكة الأُمميَّة من زاويتين، على الأقلّ.

الأولى: أنَّها لم تَقُمْ وَفْقًا لتصوُّر نظريٍّ أو عمليٍّ مُسبَق. ومن هنا فقد اتَّسَمتْ حركتها بالعشوائيَّة وعدم التَّنسيق، بعكس الحال في منظومة الأمم المتَّحدة، الَّذي عكس ميثاقُها رؤيةً مُحدَّدة لما يجب أنْ تكون عليه العلاقة مع الوكالات المُتخصِّصة. ويقوم هذا التَّصوُّر على افتراض أنَّ الأمم المتَّحدة هي نواة للتَّنظيم العالميِّ الشّامل، وليس مجرد منظَّمة عامَّة الاختصاص، في مقابل منظَّمات مُتخصِّصة أو فنيَّة. لذلك فرض الميثاق على الوكالات المُتخصِّصة ضرورة الارتباط بالأمم المتَّحدة والتَّنسيق معها، لكي تتحرَّك المجموعة بوصفها منظومة واحدة، أُوكل إلى أحد أجهزتها الرَّئيسة، وهو المجلس الاقتصاديُّ والاجتماعيُّ، مَهمَّة تحقيق هذا الرَّبْط، وأصبح هو مركز التَّنسيق الرَّئيسيِّ للمنظومة ككل. وفي هذا السياق تضمَّنت البنيةُ المؤسَّسيَّة لمنظومة الأمم المتَّحدة آليَّتين للتَّنسيق مع الوكالاتِ المُتخصِّصة: اتِّفاقيّات الرَّبْط المعقودة بين المجلس الاقتصاديِّ وكلِّ وكالة مَعنيَّة على حِدَة، واللجنة الإدارية للتَّنسيق الَّتي يرأسها سكرتير عامّ الأمم المتَّحدة، وتضمُّ في عضويَّتها مديري عموم الوكالات المُتخصِّصة. أمَّا جامعة الدُّول العربيَّة فقد ظلَّت لسنواتٍ طويلة تفتقر إلى مثل هذا الوضوح في طبيعة العلاقة بينها وبين الوكالات العربيَّة المُتخصِّصة. لذلك اتَّسمت حركة إنشاء الوكالات المتخصِّصة على الصَّعيد العربيِّ بالعشوائيَّة وعدم التَّنسيق.

الثانية: خُلوُّ شبكة المنظَّمات العربيَّة المُتخصِّصة من منظَّمات عَمَليَّة operational مماثِلَة لصندوق النَّقد الدّوليِّ، أو للبنك الدّوليِّ للتَّعمير والتّنمية، أو لمنظَّمة التِّجارة العالميَّة. وغيابُ هذا النَّوع من المُنظَّمات أو ضعفهُ الشَّديد في حالة وجوده، لا يُعبِّر عن مجرَّد قصور أو عَجْز في الإرادة، وإنَّما يَرجع إلى أسباب هيكليَّة تتعلَّق ببنى الاقتصاديَّات العربيَّة ودرجة تكامُلها ومتطلَّبات تحرُّكها، بوصفها منظومةً فرعيَّةً ترتبط بالنِّظام الاقتصاديِّ العالميِّ، كما يرجع إلى عدم وصول العالم العربيِّ إلى مستوى النُّضج المُؤسَّسي، الَّذي يؤهِّله للانخراط داخل مؤسَّسات تُطبِّق قاعدة التَّصويت التَّرجيحيِّ بدلاً من قاعدة المساواة، على النَّحو المعمول به في كلٍّ من الصّندوق والبنك الدّوليين. وللإنصاف، توجد تجرِبة عربيَّة وحيدة تقترب من هذا النَّموذج، هي تجرِبة إنشاء الصُّندوق العربيِّ للإنماء الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ التي وافق عليها المجلس الاقتصاديُّ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٦. لكنَّ محدوديَّة رأسمال هذا الصُّندوق (١٠٠ مليون دينار كويتي عند الإنشاء) فضلاً عن تفضيل الدُّول العربيَّة الميسورة تقديم القروض والمعونات للدُّول الأُخرى؛ عربيَّة كانت أم غير عربيَّة، من خلال صناديق وطنيَّة تُسيطِر هي على إدارتها ورأسمالها، قلَّلَ من فرص تطوير هذا النَّوع من المؤسَّسات العربيَّة المُشترَكَة وإمكاناته.

أمّا إذا نظرنا إلى الطَّريقة الَّتي تَعامَلَ بها النِّظام العربيُّ مع مسألة الأمن الجماعيِّ، فسوف نجد أنَّ الأمر لا يخلو - بدوره - من مفارقة. فقد بدت معاهدة الدِّفاع المشترَك والتَّعاون الاقتصاديِّ - حين أُبرِمت بين دول الجامعة عام ١٩٥٠ - كأنَّها قادرة على إحداث نقلة نوعيَّة في مؤسَّسات العمل العربيِّ المُشترَك. فقد استحدَثتْ هذه المعاهدة أجهزةً وآليّاتِ عملٍ

جديدةً تمثَّلت في: إنشاء لجنة عسكريَّة دائمة، تتكوَّن من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدُّول العربيَّة المُتعاقِدَة، ومجلس للدِّفاع المشترَك يتكوَّن من وزراء الخارجيَّة والدِّفاع أو من ينوبون عنهم، ومجلس اقتصاديٍّ يتكوَّن من وزراء الاقتصاد أو مَنْ يمثِّلونهم. كما نصَّ البروتوكول الإضافي للمعاهدة على تشكيل هيئة استشاريَّة عسكريَّة تتكوَّن من رؤساء أركان حرب الدُّول المُتعاقِدَة للإشراف على اللجنة العسكريَّة الدَّائمة. واستحدثت المعاهدةُ في الوقت نفسه آليَّةً جديدة لاتِّخاذ القرارات في مجلس الدِّفاع المُشترَك، من مُنطلَق أنَّ ما يُقرِّره هذا المجلسُ بأغلبيَّة الثُّلثين يكون مُلزِمًا لجميع الدُّول المُتعاقِدَة، وهو ما يختلف جذريًا عن آليَّة اتِّخاذ القرارات في مجلس الجامعة نفسه، الَّتي تقوم على اعتبار «أنَّ ما يقرِّره المجلس بالإجماع يكون مُلزِمًا لجميع الدُّول المُشترِكة في الجامعة، وما يُقرِّره المجلس بالأكثريَّة يكون مُلزِمًا لمن يقبله» (م٧).

غير أنَّه سُرعان ما اتَّضح أنَّ هذا التَّجديد، الَّذي بدا ثوريّاً في ظاهره، لم يكن كذلك في جوهره على الإطلاق. فقرارات مجلس الدِّفاع المُشتَرَك، الَّتي تُتَّخذُ بالأغلبيَّة وتُلزِمُ الجميعَ، ليست نهائيَّة، وإنَّما يتعيَّن إقرارُها من جانب مجلس الجامعة، الَّذي يتَّخذ قراراته بالإجماع ! لهذا، ظلَّت قرارات مجلس الدِّفاع العربيِّ المشترَكِ، خاصَّة ما يتعلَّق منها بإنشاء قيادة عربيَّة مُوحَّدة، مُجرَّد حبر على ورق، ولم تَرَ النُّور إلاَّ حين صدَّق عليها مؤتمرُ القمَّة العربيُّ الَّذي عُقِد في القاهرة عام ١٩٦٤ (الَّذي يُطلَق عليه مجازًا مؤتمر القمَّة العربيّ الأوَّل)، وحاول وضع خُطَّة شاملة لمواجهة مشروعات «إسرائيل» الخاصَّة بتحويل مجرى نهر الأردنّ. غير أنَّ افتقار العمل العربيِّ المشترَك للقواعد والأُصول التَّنظيميَّة الواضحة، جعل من المستحيل على هذه القيادة أنْ تؤدّي وظائفها بطريقة سليمة؛ أي أنَّ العالم العربيَّ لم يتمكَّن مرَّة أُخرى من الاستفادة من التِّقنيّات المؤسَّسيَّة أو التَّنظيميَّة المُطبَّقة

في نُظُم الأمن الجماعيّ، أو في نُظُم الأحلاف الدِّفاعيَّة المعروفة عالميّاً أو إقليميّا. فلم يكن مُمكنًا إقامة مجلس الدِّفاع العربيِّ المُشترَك على نمط مجلس الأمن الدّوليِّ، أو إقامة منظومة عسكريَّة دفاعيَّة مُماثِلة للمنظومة العسكريَّة المُشَكَّلَة في إطار حلف شمال الأطلسيّ... إلخ.

أخيرًا، إذا نظرنا إلى الطَّريقة الَّتي تَعامَل بها النِّظامُ العربيُّ مع قضيَّة التَّكامل والاندماج الاقتصاديِّ، فسوف نجد أنَّ هذه الطَّريقة لم تُراع أيضًا أيًّا من القواعد والضَّوابط المؤسَّسيَّة الكفيلة بتحقيق أيِّ تقدُّم يُذْكَر على هذا الصَّعيد. فقد اكتفى مجلس الجامعة العربيَّة عام ١٩٥٩ بإبرام بروتوكول أسبَغَ بموجبه صِفةَ الكيان الذّاتيِّ على المجلس الاقتصاديِّ، المُشكَّل بموجب معاهدة الدِّفاع المشترَك والتَّعاون الاقتصاديِّ التي سبقت الإشارة إليها، والمُبْرَمَة عام ١٩٥٠. ثمَّ عاد واتَّخذ قرارًا في عام ١٩٧٧ بالموافقة على تعديل المادَّة الثّامنة من اتِّفاقية الدِّفاع المُشترَك والتَّعاون الاقتصاديِّ. وبموجب هذا التَّعديل تغيَّرَ اسمُ المجلس الاقتصاديِّ ليصبح «المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ» وأصبح من ضمن مَهامِّه «المُوافَقَةُ على إنشاء أيَّة منظَّمة عربيَّة مُتخصِّصة، والإشراف على حُسنِ قيام المُنظَّمات الحاليَّة بمهامِّها». ولم يُمَثِّلْ هذا التَّعديل - في تقديري - خطوة حقيقيَّة إلى الأمام على طريق التَّكامل والاندماج الاقتصاديّ، وإنَّما كان مُجرَّد خطوة مُتأخِّرة لربط الجامعة العربيَّة مؤسَّسيّاً بالمُنظَّمات العربيَّة المُتخصِّصة. ومعنى ذلك أنَّ البنية المُؤسَّسيَّة لجامعة الدُّول العربيَّة تخلو من معظم التِّقنيّات المُؤسَّسيَّة المُستخدَمة في بناء صيغ التَّكامل والاندماج الإقليميِّ.

الجامعة العربيَّة في مرآة الاتِّحاد الأوروبيِّ

تميَّزت البنية المُؤسَّسيَّة للتَّجربة الأوروبيَّة بعدد من الخصائص، أضفى توافرها طابعًا فريدًا على الهياكل وعملية صنع القرار فيها، مقارنة

بالتَّجارِب التَّكامليَّة الأُخرى كافَّة، بما فيها التَّجرية العربيَّة.

أوَّل هذه الخصائص يَكْمُن في تَمتُّع مؤسَّسات الاتِّحاد الأُوروبيِّ، كلٌّ في ميادين ومجالات فنِّيَّة أو سياسة محدَّدة، بسُلُطات حقيقيَّة في مواجهة الدُّول الأعضاء؛ إذ يَحِقُّ لهذه المؤسَّسات إصدار قرارات مُلزِمَة وواجبة النَّفاذ في الميادين والمجالات الَّتي حدَّدتْها المُعاهدات المعقودة، وهي ميادين ومجالات مُتعدِّدة ومُهمَّة، ما يضفي على تلك المؤسَّسات سِمةً فوق قوميَّة.

وثاني هذه الخصائص يَكْمُنُ في تَمكُّن التَّجرِبة الأوروبيَّة من العثور على صيغة متوازنة، تُحافِظ على مبدأ المُساواة في السِّيادة بين الدُّول الأعضاء، من النَّاحية القانونيَّة، وتأخذ في الحُسبان، في الوقت نفسه، اختلاف الأوزان والقدرات النِّسبيَّة لهذه الدُّول، من النَّاحية الفِعليَّة والعَمليَّة. فهنالك فروع وأجهزة أوروبيَّة مُشكَّلة على أساس المساواة في التَّمثيل بين الدُّول، وَوَفْقًا لقاعدةِ أنَّ لكلِّ دولة صوتًا واحدًا. وهنالك مجالات تقوم فيها عمليَّة اتِّخاذ القرار على قاعدة الإجماع، أو تشترط توافر أغلبيَّة خاصَّة كبيرة. ويُشكِّل ذلك كلّه ضمانات كافية، خاصَّة للدُّول الصَّغيرة والمتوسطة، للحيلولة دون المَساس بقاعدة السِّيادة والمساواة الَّتي تحرص عليها. وهنالك فروع أُخرى تُمثَّلُ فيها الدُّول بعدد من المقاعد، أو تتمتَّع بثقل تصويتيٍّ يتناسب وأوزانها النِّسبيَّة، كما أنَّ هنالك مجالات أُخرى كثيرة تُتَّخَذ فيها القرارات بالأغلبيَّة البسيطة. فالمفوضيَّة الأوروبيَّة تتكوَّن، حاليًاً، من عدد من المقاعد تُمَثَّلُ فيها كلُّ الدُّول الأوروبيَّة الكبرى بمقعدَيْن، فيما تُمَثَّلُ باقي الدُّول الأُخرى بمقعد واحد. وفي البرلمان الأوروبيِّ، يتراوح عددُ المقاعد المخصَّصة لكلِّ دولة بين (٩٩) مقعدًا لأكبر الدُّول من حيث السُّكان (ألمانيا) و (٥) مقاعد فقط لأصغر هذه الدول (مالطة). وفي المجالس الوزاريّة الأوروبيَّة تتراوح الأصوات المُخصَّصة للدُّول الكبيرة بين (٢٩) صوتًا للدول الكبرى و (٣) أصوات فقط للدَّولة الأصغر (مالطة).

وثالث هذه الخصائص يكمن في وجود نواة لنظام سياسيٍّ أوروبيٍّ يقوم على وجود سلطات تشريعيَّة وتنفيذيَّة وقضائيَّة مستقلَّة، وعلى محاولة الفصل الكامل وتحقيق الرَّقابة المتبادَلة بينهما. فهنالك برلمان أوروبيٌّ مستقلٌّ يُنتخَب انتخابًا مباشَرًا من جانب المواطنين في الدُّول الأعضاء، وله سلطة سحب الثِّقة من المُفوَّضيَّة. وهنالك محكمة عدل أوروبيَّة تتشكَّل من (١٥) قاضيًا وتتمتَّع باستقلال كامل في مواجهة السُّلطتين التَّشريعية والتَّنفيذيَّة، وأحكامُها مُلزِمَة وواجبة النَّفاذ. ويؤدِّي جهاز المُحاسَبات الأوروبيّ دورًا مُهمًا في الرَّقابة الماليَّة على الموارد والنَّفقات. وبالرغم من أنَّ التَّوازن بين هذه السُّلطات ما يزال مُختلاً لصالح السُّلطة التَّنفيذيَّة، إلاَّ أنَّ هناك محاولات جادَّة ومستمرَّة لإصلاح هذا الخلل. كما يُلاحَظ، على صعيد آخر، أنَّ التَّجرية الأوروبيَّة نجحت في إشراك جماعات المصالح المختلفة في عمليَّة اتِّخاذ القرار، من خلال إشراكها في عضويَّة «اللجنة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة» أو«لجنة الأقاليم»، حيث تتطلَّب بعض مراحل عمليَّة صنع القرار وإجراءاتها داخل هذه اللجان ضرورة الحصول على موافقة جماعات المصالح المعنيَّة، أو هيئات الحكم المحليِّ المُنتخَبَة.

ورابع هذه الخصائص يكمن في وجود صمّامات أمن تضمن استمرار العمليَّة الأوروبيَّة للتَّكامل والاندماج، وتحول دون التفافها حول نفسها. فالدُّول المُنخرطة في التَّجرِبة الأوروبيَّة كافَّة، هي دول ديمقراطيَّة تعتمد الليبراليَّة السِّياسيَّة أساسًا ومنهجًا للحكم، وتنظيم المجتمعات في الدّاخل. ولم تتمكَّن الدول الأوروبيَّة الَّتي كانت مسيرتها الدِّيمقراطية قد تعثَّرَت، لأسباب اجتماعيَّة وتاريخيَّة، مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال، من الانضمام إلى قافلة الوحدة الأوروبيَّة إلاّ بعد استقرار الأوضاع وتثبيت دعائم الديمقراطيَّة فيها. ولم يتقرَّر بدء التفاوض مع تركيًا من أجل انضمامها الكامل للاتِّحاد الأوروبيِّ إلاّ بعد قيام تركيّا باتِّخاذ إجراءات في اتِّجاه

التَّحوُّل نحو الدِّيمقراطيَّة، وما يزال الطَّريق أمامها طويلاً قبل أن تصبح تركيّا مهيّأة ديمقراطيّاً بالكامل للانضمام، حيث ما تزال الأسس الدِّيمقراطيَّة للنِّظام التُّركيِّ غير مستقرَّة بعد؛ لأنَّ الجيش هو مركز الثِّقل الرَّئيسيّ للنِّظام السِّياسيِّ فيها.

ولا جدال في أنَّ الدِّيمقراطيَّة تؤدّي دورًا مزدوجًا بالغ الأهميّة في التَّجربة الأوروبيَّة للتَّكامل والاندماج، حيث كانت شرطًا لازمًا لانطلاقها وضبط السُّرعة اللازمة لتحرُّكها، من ناحية، ولضمان استقرارها وعدم نكوصها على عقبيها، من ناحية أخرى. فعمليَّة التَّكامل والاندماج، خصوصًا إذا كانت تَتمُّ وَفقًا للمنهج الوظيفيِّ، هي عمليَّة مؤسَّسيَّة في المقام الأوَّل؛ ومِنْ ثَمَّ فلن يكون بمقدور الدَّولة الَّتي لا تُتَّخَذُ فيها القرارات من خلال مؤسَّسات تحظى بالشَّرعيَّة أنْ تُشارك في عمليَّة بناء مؤسَّسات مشتركة على الصعيد الإقليميِّ هي بطبيعتها عمليَّة ديمقراطيَّة في جوهرها. وغياب الدِّيمقراطيَّة في الدَّاخل قد يُشكِّل مصدرًا للفوضى وعدم الاستقرار، ويتسبَّب، من ثَمَّ، في تعطيل مسيرة البناء التَّكاملي أو الاندماجيّ. وأخيرًا تُعدُّ الدِّيمقراطيَّة أداة مُهمَّة جداً لضبط إيقاع حركة المسيرة التَّكامليَّة وسرعتها. فالدِّيمقراطيَّة تساعد - ليس فقط - في إيجاد حلول فنيَّة لكثير من العقبات السِّياسيَّة، من خلال ضمان المشاركة النَّشطة لجماعات المصالح المختلفة في مراحل صنع القرار، وإنَّما أيضًا في تحاشي الاندفاع أو التَّباطؤ في العمليَّة التَّكاملية بأكثر ممّا يجب؛ ومن ثَمَّ، تُسهِمُ في ضبط إيقاع العمليَّة التَّكامليَّة بالقدر اللازم لاستيعابه جماهيريّاً في الدُّول الأعضاء كافَّة. وربَّما يُفَسِّرُ هذا العامل كثرة اللجوء إلى أسلوب الاستفتاءات في التَّجربة الدِّيمقراطيَّة.

فإذا نظرنا إلى البنية المؤسَّسيَّة للجامعة العربيَّة في هذه المرآة الأوروبيَّة، فسوف نجد أنَّ الشُّروط المؤسَّسيَّة كافَّة، الَّتي تضافرت لإنجاح

التَّجربة الأوروبيَّة في التَّكامل والاندماج، غائبة كلِّيَّةً عن التجربة العربيَّة. فلم يتوافر للتَّجربة العربيَّة قيادة تعرف كيف تختار نهجها التَّكاملي بطريقة مُبتَكَرَة، قادرة على التَّوفيق بين الاعتبارات السِّياسيَّة والاعتبارات الاقتصاديَّة. ولم يصل الوضع الدَّاخلي في جميع الدُّول العربيَّة تقريبًا إلى درجة النُّضج الَّتي تسمح له بتحييد حركة التَّفاعلات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة بين الدُّول والشُّعوب العربيَّة، وفصلها عن الخلافات السِّياسيَّة بين الأنظمة العربيَّة، وهي الدِّعامة الَّتي يستحيل من دونها تطبيق المنهج الوظيفيِّ في التَّكامل والاندماج. فعددٌ كبير جداً من الدُّول العربيَّة لا يمتلك معظم المقوِّمات الَّتي تجعل منها دولاً حقيقيَّة بالمعنى الأوروبيِّ، وبعضها أقرب إلى شكل القبيلة أو الشَّركة المساهِمة منه إلى شكل الدَّولة، وجميعها يخلو من سُلُطات تشريعيَّة حقيقيَّة أو سلطات قضائيَّة مستقلَّة، أو من أحزاب، أو من رأي عامٍّ واضح يمكن التَّعرُّف عليه وقياس اتِّجاهاته بطريقة شفافَّة أو دقيقة. ومع التَّسليم بوجود جماعات مصالح أو جماعات ضغط وتيّارات أيديولوجيَّة وفكريَّة مختلفة، إلاَّ أنَّ المناخ السّائد في معظم الدُّول العربيَّة، إنْ لم يكن فيها جميعًا، لا يساعد على تعرُّف أوزانها الحقيقيَّة، أو على علاقات القوى بينها. لذلك، يحدث التَّغيير عادة على نحو مفاجئ، ويأخذ أنماطًا مختلفة: انقلاباتٍ عسكريَّة حينًا، ومؤامرات قصور أحيانًا أخرى، أو الانتظار حتَّى رحيل «الزعيم» لكي يحدث التَّغيير الَّذي قد يأخذ شكلاً انقلابيًا بدوره.

في سياق كهذا كان من الطَّبيعي أن تنشأ صعوبات موضوعيَّة تحول دون إمكانيَّة قبول الدُّول العربيَّة بوضع أيِّ قطاع إنتاجيٍّ أو خِدْميٍّ مُهمٍّ تحت سلطة عربيَّة مشتركة، كما كان عليه الحال للجماعات الأوروبيَّة للفحم والصُّلب، أو الموافقة على بناء مؤسَّسات عربيَّة تُتَّخَذُ فيها قرارات مُلزمَة وواجبة النَّفاذ بالأغلبيَّة، أو التَّخلّي عن المساواة المطلَقة والقبول بأفكار

التَّمثيل النِّسبيِّ، أو التَّصويت التَّرجيحيِّ، على نحو يعكس تفاوت الأوزان الفعليَّة للدُّول العربيَّة في آليَّات صنع القرار. ولأنَّ فاقد الشَّيء لا يُعطيه، فقد كان من المستحيل أنْ تتمكَّن دولٌ تفتقر إلى البِنية المؤسَّسيَّة في تنظيمها الاجتماعيِّ الداخليِّ من المشاركة في إقامة بِنية مؤسَّسية فعَّالة على المستوى الإقليميّ.

(٢) شروط قيام نظام عربيٍّ جديد ومُتطلَّباته

أ- الشُّروط

من الصَّعب تصوُّر إمكانيَّة قيام نظام عربيٍّ جديد في ظلِّ الأوضاع المَحليَّة والإقليميَّة والعالميَّة الرّاهنة، ما لم تتغيَّر لغة الخطاب القوميِّ التَّقليديِّ، وتُستبدَلُ بلغة جديدة تعكس وعيًا جديدًا بالواقع العربيِّ وتحوُّلاته، في ضوء التَّحوُّلات الَّتي طرأت على البيئتين الإقليميَّة والعالميَّة.

ومن المعروف أنَّ الخطاب القوميَّ التقليديَّ كان قد تأسَّس على تسفيه الدَّولة القُطْرِيَّة، وتصويرها على أنَّها دولة مُصطنَعة تتعيَّنُ إزالتها على الفور، وإقامة دولة الوحدة على أنقاضها، وعلى رفض الهُويَّات والخُصوصيّات الأخرى، سواء تلك المبنيَّة على وعاء سياسيٍّ وقانونيٍّ أضيق (الدَّولة الوطنيَّة) أو على وعاء حضاريٍّ أوسع (الأمَّة الإسلاميَّة)، والاعتقاد بأنَّ الهُويّات الوطنيَّة والعربيَّة والإسلاميَّة هي بالضَّرورة هُويّات متناقِضة ومتصادِمة؛ ومن ثَمَّ فلا مكان إلاّ لهُويَّة واحدة، تقوم على أنقاضها هي الهُويَّة القوميَّة (العربيَّة)، وعلى إهمال قضيَّة الشَّرعيَّة، سواء على المستوى المحليِّ (القُطْريِّ) أو المستوى الإقليميِّ (العربيِّ) من منطلق الاعتقاد بأنَّ الغاية تبرِّر الوسيلة، وأنَّ المُهمَّ هو بناء الدَّولة العربيَّة المُوحَّدة بأيِّ وسيلة كانت، حتَّى ولو بأسلوب الانقلابات أو باستخدام القوَّة العسكريَّة. وفي تقديرنا أنَّه لن يقوم للنِّظام العربيِّ قائمة ما لم يُؤَسَّس على خطاب سياسيٍّ

جديد، يعترف بالدَّوْلة القُطْريَّة بوصفها واقعًا، ويَعُدّها الأساس واللَّبنة الأولى في تشييد النِّظام الإقليميِّ، وبأنَّ الوحدة العربيَّة المراد تحقيقها بين الدُّول العربيَّة القائمة، هي وحدة في إطار التَّنوُّع القائم على احترام الخُصوصيّات المحليَّة والوطنيَّة، وبأنَّ القوميَّة العربيَّة لا تتناقض مع الهُويَّة الإسلاميَّة، تأسيسًا على أنَّ الإسلام كان وما يزال يُشكِّل البُعْد الحضاريَّ للأمَّة العربيَّة، وبأنَّ الوحدة بين الدُّول العربيَّة لا تُفْرَضُ بالقوَّة ولا تتمُّ إلا على أساس طَوْعيٍّ، وأنَّ هذا الأساس الطَّوعيَّ يتطلَّب أنْ يكون الشَّعب طرفًا أساسيًا في صنع خطواتها المرحليَّة، وفي تحديد غاياتها النهائيَّة.

أوَّلاً: إعادة الاعتبار للدَّولة الوطنيَّة

ربَّما كان للخطاب العربيِّ التَّقليدي بعض العُذْر في إلحاحه السّابق على عدم مشروعيَّة «الدّولة القُطْريَّة»؛ فقد أسَّس الخطابُ القوميُّ ازدراءَهُ للدَّولة القُطْريَّة على دَوْر القوى الأجنبيَّة في تأسيس وضع التَّجزئة القائم حاليًاً. فمعظم الحدود السِّياسيَّة للدُّول العربيَّة تمَّت بواسطة القوى الأوروبيَّة، الَّتي كانت قد احتلّت العالم العربيَّ، وتحكَّمت في أقداره ومصائره لسنين طويلة. وقد نظر التَّيّارُ القوميُّ إلى هذه الحدود بوصفها حدودًا مُصطنَعة وغير شرعيَّة، لا تعكس مصالح الشُّعوب، وإنَّما عكست المصالح الاقتصاديَّة أو السَّياسيَّة أو الاستراتيجيَّة للقوى الاستعماريَّة، الَّتي رسمت هذه الحدود بالتَّحالف مع بعض المصالح القَبَليَّة أو الطَّائفيَّة أو الإثنيَّة في المنطقة، والمُستفيدة من هذه التَّجزئة.

وكان من الطَّبيعيِّ لخطاب قوميٍّ هدفه الأساسيُّ إقامة الوحدة بين الشُّعوب العربيَّة، أنْ يَعُدَّ الدَّولة القُطْريَّة عقبة في طريق هذه الوحدة، وواقعًا قائمًا يتعيَّن رفضه وإزاحته، والعمل على تغييره بإقامة دولة الوحدة على أنقاضه. ولأنَّ مرحلة النِّضال من أجل الوحدة العربيَّة والبناء القوميِّ

في العالم العربيِّ تداخلت زمنيًا مع مرحلة نضاله ضدَّ الاستعمار، التي قادته حركات تحرُّر وطنيٍّ تطالب بالاستقلال، فقد تصوَّر البعض أنَّ التَّحرُّر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطنيِّ سيقود تلقائياً إلى قيام الوحدة العربيَّة أو، على الأقلِّ، سيسهِّلهُ.

غير أنَّ الأوضاع والتَّطوُّرات المحليَّة والإقليميَّة العالميَّة، تفرض على الخطاب القوميِّ تجاوز هذا الطَّرح العاطفيِّ لجدليَّة العلاقة بين قضيتي التَّجزئة والوحدة، وذلك لأسباب عِدَّة:

١- **فعلى الصَّعيد المحليِّ**: يَصعُبُ التَّسليم بالادِّعاء القائل إنّ الدُّول العربيَّة هي كلُّها دولٌ مُصطَنَعة حديثة العهد بالحدود. فبعض هذه الدُّول قديم قِدَم التَّاريخ نفسه، ويضرب بجذوره عميقًا إلى ما قبل نشوء الدَّولة القوميَّة في أوروبا، وحدودها الحاليَّة تكاد تكون هي الحدود السِّياسيَّة نفسها الَّتي عرفتها منذ أقدم العصور. وحتَّى الدُّول العربيَّة حديثة النَّشأة الَّتي أدّى الاستعمار دَوْرًا مباشرًا في إقامتها وفي ترسيم حدودها، من الصَّعب الآن، وبعد ما يَقْرُب من نصف قرن على قيامها، مجرَّد التَّعبير عن مصالح ضيِّقة مرتبطة بالضَّرورة بالمصالح الاستعماريَّة الَّتي ساهمت في صُنْعها. فقد أصبحت هذه الدُّول حقيقة سياسيَّة واجتماعيَّة وثقافيَّة واقعة: لكلٍّ منها عَلَم، ونشيدٌ وطنيّ، وجيش، وفِرَق رياضيَّة وفنيَّة،وعلاقات دبلوماسيَّة مع دول العالم ومع المؤسَّسات والمنظَّمات الدّوليَّة على المستوى العالميّ والإقليميّ. ولا جدال في أنَّ هذه الحقيقة راحت تتأكَّد على مستوى الرأيِّ العامّ، وتتجذَّر وتتعمَّق تدريجيًا وساعد ذلك على تباين المعطيات التاريخيَّة الخاصَّة بكلِّ دولة، وحظوظها من الموارد والثَّرَوات الطَّبيعيَّة والبَشريَّة، وخصوصيَّة نظامها السِّياسيِّ والاجتماعيِّ، وارتباطاته وتحالفاته الإقليميَّة والدّوليَّة. وفي سياق كهذا، يتعيَّن على التَّيَّار القوميِّ تجديد خطابه السِّياسي، والتَّعامل مع الدَّولة

الوطنيَّة بوصفها واقعًا لا يمكن القفز فوقه أو تجاهله أو تجاوزه، تحت شعار حتميَّة الوحدة. ذلك أنَّ هدف الوحدة الطّموح، خاصّة في ظلِّ الفشل الذَّريع الَّذي مُنِيَتْ به معظم التَّجارب الوحدويَّة، لم يَعُدْ ممكنًا إلاّ من خلال عمليَّةٍ طوعيَّةٍ تقوم بها حكومات الدُّول والشُّعوب، استنادًا إلى برامج وخطط وآليّات وأساليبِ عملٍ مدروسة ومُخطَّطة، يشارك فيها الرَّاغبون كلٌّ حَسب ظروفه وأوضاعه، وهو ما قد يتطلَّب الاتِّفاق على منهج مُتدرِّج يساعد على تحقيق الهدف المنشود بمعدَّلات سرعة تتناسب مع ظروف كلِّ دولة وأوضاعها. مثل هذا النَّهج يفترض نبذ أسلوب التَّعالي، والتَّعامل مع الدَّولة الوطنيَّة بقدر أكبر من الاحترام، من منطلق أنَّها يجب أن تُشكِّل اللَّبِنة الأولى في صرح نظام إقليميٍّ عربيٍّ لا يمكن أن يُقام إلاّ بها ومعها، وليس على أنقاضها أو فوق جثَّتها، وأنَّه لا يُوجد أيُّ تناقض بين المصالح الوطنيَّة العربيَّة والمصلحة القوميَّة العربيَّة. صحيح أنَّه قد توجد خلافات واختلافات، غيرَ أنَّ هذه الخلافات والاختلافات هي أمورٌ قابلة للتَّعامل والمعالجة والحلِّ، من خلال صيغة مؤسَّسيَّة، تقوم على التَّعاون وليس على الصِّراع، وتحقِّق الفائدة للجميع، أيْ فائدة كلِّ دولة عربيَّة على حِدَة، وفائدة النِّظام الإقليميِّ العربيِّ ككلّ، وأنَّ قوَّة الدَّولة الوطنيَّة يجب أنْ يُنظَر إليها بوصفها إضافة إلى النِّظام الإقليميِّ العربيِّ وليس خصمًا له.

٢- **على الصَّعيد الإقليميّ**، أسهمت الصِّراعات الَّتي اندلعت بين الدُّول العربيَّة طوال نصف قرن في إضعاف هذه الدُّول وتفكُّكها؛ ومن ثَمَّ، في تدعيم مكانة دول الجوار الجغرافيِّ للعالم العربيِّ، خاصَّة «إسرائيل» وتركيّا وإيران، وفي إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة عمومًا لغير صالح الدُّول العربيَّة. وبالرّغم من التَّباين الهائل في مصالح هذه القوى الإقليميَّة الثّلاث، خاصَّة على الصَّعيدَيْن الاستراتيجيِّ والحضاريِّ، إلاَّ

أنَّ لكلٍّ منها أطماعها في العالم العربيِّ، وترتبط معًا بمصلحة ضمنيَّة مشتركة في العمل على منع قيام أيِّ شكل من أشكال الوحدة العربيَّة الحقيقيَّة، أو حتَّى التَّضامن العربيِّ، وانتهاز كلِّ ما قد يُتاح أمامها من فرص للإبقاء على العالم العربيِّ ضعيفًا وممزَّقًا لكي تتمكَّن من تحقيق أكبر قدر ممكن من أطماعها فيه. «فإسرائيل» لها أطماع واضحة في العالم العربيِّ، فهي تحتلُّ كلَّ فلسطين وأجزاءً من أراضٍ عربيَّة أخرى، ولديها مشروعها للهيمنة على المنطقة. لهذا، كانت، وما تزال، تنظر إلى كلِّ خطوة عربيَّة في اتِّجاه الوحدة بوصفها تحرُّكًا على طريق مرسوم يستهدف القضاء عليها؛ ومن ثَمَّ، عملاً موجَّهًا ضدَّ مصالحها الحيويَّة يستدعي تحرُّكًا مضادًا لإجهاضه، أو لإفراغه من محتواه. ولأنّ «لإسرائيل» مصلحة حيويَّة في أن يظلَّ العالم العربيُّ منقسمًا على نفسه قدر الإمكان، فلم يكن مُستغرَبًا أن تشير بعض الكتابات الَّتي نُشِرَت مؤخَّرًا إلى أنَّ أمن «إسرائيل» المطلق لا يتحقَّق إلاّ إذا نجحت «إسرائيل» في تفتيت العالم العربيِّ، وتحويله إلى كيانات صغيرة تقوم على أُسس طائفيَّة أو عِرْقيَّة. ويُردِّد كثيرون أنَّ لدى «إسرائيل» برامج جاهزة ومُعدَّة منذ فترة طويلة للشُّروع في تنفيذ هذا المُخطَّط حالما تسنح الفرصة لذلك. فتفتيت الدُّول العربيَّة الكبيرة، خصوصًا تلك الَّتي تتمتَّع بسلطة مركزيَّة قوميَّة، قد تُشكِّل تهديدًا آنيًا أو مستقبليًا لها، إلى كيانات صغيرة قائمة على أُسس دينيَّة أو عِرْقيَّة أو طائفيَّة، هو وحده الَّذي يُمْكِنُ أن يضمن أمن «إسرائيل» أكثر من أيِّ شيء آخر. «فإسرائيل» تُدرِك في قرارة نفسها أنَّ الأمن المعتمِد على موازين القوى العسكريَّة وحدها قد لا يكون قابلاً للبقاء أو الاستمرار لفترة طويلة، وعليها، من ثَمَّ، أنْ تبحث عن وسيلة أخرى لتحقيق أمنها المطلق والدّائم، وإعادة رسم الخريطة السِّياسيَّة العربيَّة على أسس طائفيَّة، لا

يجعل من الدَّولة اليهوديَّة في وسطها مجرد دولة طبيعيَّة، لكنَّه يُحوِّلها أيضًا إلى قُطْب مهيمِن، وإلى ضابِط للإيقاع، وللتَّوازنات. أمَّا صراع العالم العربيِّ مع إيران ومع تركيّا فله طبيعة مختلفة، لأنَّه صراع على حدود، وعلى نفوذ في منطقة هما جزء من نسيجها الحضاريّ، فإيران تحتلُّ أجزاء من دولة عربيَّة (الإمارات العربيَّة المتَّحدة)، ولديها مطامع إقليميَّة في دول عربيَّة أخرى (البحرين، مثلاً)، وهنالك مخاوف عربية من «حزام شيعيّ» يعدُّه البعض مصدر خطر أو تهديد محتَمل يتعيَّن التَّحسُّب لمواجهته، فضلاً عن أنَّ السِّياسات الأمريكيَّة الأخيرة في المنطقة، خاصَّة في أفغانستان والعراق، صبّت في النهاية من دون قصد لصالح إيران. أمَّا تركيا، فخلافاتها التَّاريخيَّة مع العالم العربيِّ معروفة. ولأنَّها الدَّولة المسلمة الوحيدة المشتركة في حلف شمال الأطلسيِّ والسّاعية للانضمام إلى الاتِّحاد الأوروبيِّ، فهي تحاول طرح نفسها جسرًا بين الشَّرق والغرب، تحاول من خلاله أن تؤدّي دورًا إقليميًّا متناغمًا مع المصالح الأمريكيَّة والأوروبيَّة، وربَّما «الإسرائيلية» أيضًا في المنطقة. وفي هذا السِّياق يبدو واضحاً أنَّ البيئة الإقليميَّة المحيطة بالعالم العربيِّ هي بيئة غير مواتية لفكرة الوحدة العربيَّة، إنْ لم تكن معادية لها صراحة، وهو ما يفرض على العالم العربي ضرورة إدارة صراعاته مع دول الجوار بطريقة أكثر عقلانيَّة، وأنْ يتعامل مع قضية الوحدة بحذر، وبطريقة لا تستفزُّ دول الجوار أو تدفعها للتَّكتُّل ضدَّه. ولأنَّ الدُّول العربيَّة القائمة حاليًا تبدو مُعرَّضة للتفتُّت والانشطار تحت ضغط الأوضاع المحليَّة والتَّطوُّرات الإقليميَّة، فإنَّ الجهد الأكبر يجب أن ينصرف أوَّلاً إلى رعاية الدَّولة الوطنيَّة القائمة، ودعم قواعدها وقدرتها على الصَّمود في وجه مخطَّطات التَّفتيت، وليس هدم هذه القواعد بحجَّة العمل على بناء الدَّولة القوميَّة الموحَّدة.

٣- **على الصَّعيد الدّوليّ**، ساهمت التَّحوُّلات الَّتي طرأت على النِّظام العالميّ في محاصرة حركة القوميَّة العربيَّة وإضعافها. كان عود هذه الحركة قد اشتدَّ كثيرًا خلال الخمسينيَّات والسِّتينيّات، بعد أنْ آلت قيادتها إلى مصر النَّاصريَّة، وأتاح أمامها النِّظام الدّوليُّ ثنائيُّ القطبيَّة هامشًا واسعًا نسبيًّا من الحركة ومن القدرة على التَّأثير. غير أنَّ الحرب الباردة بين القُطبيْن المُتصارعيْن على قمة النِّظام الدّوليّ، كان لها في الوقت نفسه آثار سلبيَّة على النِّظام الإقليميّ العربيّ. فسرعان ما انقسم العالم العربيُّ بدوره إلى معسكريْن مُتصارعيْن، اندلعت بينهما حرب باردة بالوكالة. كانت «إسرائيل» هي أكثر الأطراف الإقليمية استفادة منها. ففي عام ١٩٦٧ انتهزت فرصة ارتكاب بعض الأطراف العربيَّة لعدد من الأخطاء، ووجَّهت ضربة قاسية للعالم العربيّ، مُلحقةً به هزيمة عسكريَّة عُدَّت في الوقت نفسه هزيمة، ليس للتَّيّار القوميّ وحده، لكن أيضًا للقُطب الدّوليّ الَّذي يناصره، وهو الاتِّحاد السُّوفييتي، وفي الوقت نفسه، نصرًا كبيرًا لا «لإسرائيل» وحدها لكن للمعسكر الغربيّ أيضًا، وللولايات المتَّحدة على وجه الخصوص. وفي سياق هذه البيئة الدوليَّة الضَّاغطة على التَّيّار الوحدويّ في العالم العربيّ، راح عدد من الدُّول العربيَّة يرفع شعارات قُطْريَّة وانعزاليَّة صريحة تحت عباءة أوْ مظلَّة وطنيَّة: مصر أولاً، لبنان أولاً ... إلخ.

وبعد انهيار الاتِّحاد السُّوفييتي وبروز هيمنة القطب الأمريكيّ المتحالف مع «إسرائيل» على النِّظام العالميّ، ازدادت الصُّعوبات الَّتي يواجهها التَّيّار القوميّ، وازدادت إشكاليّات تحقيق الوحدة العربيَّة تعقيدًا. وما هي إلاّ فترة وجيزة حتَّى راحت آليّات العولمة تمارس تأثيرها على النِّظام العربيّ من زاويتين: الأُولى، الضَّغط في اتِّجاه المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالميّ، والثَّانية تآكل مفهوم السِّيادة الوطنيَّة وإضعاف المشاعر الوطنيَّة والقوميَّة

معًا لحساب القيم المُعَوْلَمَة. وبالرّغم من هذه الضّغوط المتزايدة لتفكيك النِّظام العربيِّ، وإذابة ما تبقّى من خصوصيَّته لتسهيل عمليَّة إدماجه في النَّظام العالميِّ، إلاَّ أنَّ الخوف على الخصوصيَّة الدِّينيَّة والثَّقافيَّة أفرز في الوقت نفسه ردود فعل معاكسة مقاومة للعولمة، ولكل أشكال التَّنميط الثَّقافيِّ والأيديولوجيِّ والقيَميِّ. وأيًا كان الأمر، ففي ضوء ما سبق نجد أنَّ التَّحوُّلات الَّتي طرأت على الأصعدة المحليَّة والإقليميَّة والدّوليَّة كافَّة تدفع جميعها في اتِّجاه تغيير لغة الخطاب القوميِّ التَّقليدي، وتدفعه نحو إعادة الاعتبار للدَّولة الوطنيَّة، والتَّعامل معها بوصفها الرَّكيزة الَّتي يتعيَّن أنْ تستند عليها، وتنطلق منها البنية المؤسَّسيَّة للنِّظام الإقليميِّ العربيّ.

ثانيًا: قبول مبدأ الوحدة في إطار التَّنوُّع

اعتاد الخطاب القوميُّ التَّقليديُّ، بوعي أو من دون وعي، تناول فكرة العروبة بوصفها هُويَّة قوميَّة، يتعيَّن أن تعلوَ فوق كلِّ الهُويّات الأُخرى الَّتي تتنازع مشاعر الأفراد والشُّعوب العربيَّة، إنْ لم تكن بديلاً لها، وهي الهُويَّات الوطنيَّة من ناحية، والهُويَّة الإسلاميَّة، من ناحية أخرى. وبالرّغم من حرص الكثيرين من أبرز قيادات الفكر القوميِّ في العالم العربيِّ، وعلى رأسهم **ساطع الحصري**، على تأكيد فكرة تكامل الهُويَّة القوميَّة مع الهُويَّات الأخرى الوطنيَّة والإسلاميَّة، وليس تعارضها، وعلى أنَّ هذه الهُويَّة تستند إلى أُسس ثقافيَّة وحضاريَّة، قوامها اللغة والتَّاريخ المشترَك، وليس إلى أُسس إثنيَّة أو عِرْقيَّة، إلاّ أنَّ أصوات هؤلاء المفكّرين العمالقة ضاعت، فيما يبدو، وسط صخب الحركيين السِّياسيين من حملة الشِّعارات التَّعبويَّة المطالِبة بالوحدة الفوريَّة وحماستهم، وهم الَّذين استسهلوا نعت المختلِفين معهم في الرُّؤى والمذاهب السِّياسيَّة بالعمالة والرَّجعيَّة! وكان هذا الخطاب التَّعبويّ قد أدّى دورًا في إبراز العُروبَة، أو الفكرة القوميَّة، خاصَّة في

مرحلة المدّ القوميّ الّتي تحالف فيها حزب البعث مع **عبد الناصر**، وكأنّها مرتبطة ارتباطًا عضويًا بمذهب سياسيٍّ اقتصاديٍّ اجتماعيٍّ عرف باسم «الاشتراكيَّة العربيَّة»، وهو مصطلح غير دقيق.

في سياق كهذا، يمكن القول إنَّ الخطاب القوميَّ التقليديَّ خلط، عن قصد أو من دون قصد، بين العروبة بوصفها هُويَّة وانتماءً، والعروبة باعتبارها أيديولوجيَّة أو مذهبًا سياسيًا. فالعروبة بوصفها هُويَّة وانتماء قابلة للتَّكامل والتَّعايش مع الهُويَّات الأخرى التي قد تبدو متنافسة معها على السّاحة، كالهُويَّات الوطنيَّة والهُويَّة الإسلاميَّة، أمَّا العروبة بوصفها أيديولوجيَّة أو مذهبًا سياسيّاً فهي غير قابلة للتَّكامل، أو التَّعايش مع غيرها من المذاهب والأيديولوجيّات السِّياسيَّة المتنافسة، كالليبرالية أو الاشتراكيَّة أو الإسلام السِّياسيِّ، أو غير ذلك من مذاهب وأيديولوجيّات سياسيَّة أو فكريَّة. فبوسع أيِّ مواطن مصريٍّ أو سوريٍّ أو فلسطينيٍّ، على سبيل المثال، أنْ يدَّعي، وأنْ يكون صادقًا في هذا الادّعاء، بأنَّه مصريٌّ عربيٌّ مسلمٌ أو مسيحيٌّ، أو بأنَّه سوريٌّ عربيٌّ مسلمٌ أو مسيحيٌّ، أو بأنّه فلسطينيٌّ عربيٌّ مسلمٌ أو مسيحيٌّ، دون أن يحسَّ بأيِّ غضاضة أو بوجود تعارض أو تضارب في الهُويَّات، الَّتي يعتقد المواطن في أيِّ قطر عربيٍّ أنه ينتسب أو ينتمي إليها. الإشكاليَّة الوحيدة هنا تتعلَّق بسُلَّم ترتيب الأولويّات، وليس بعمليَّة الإحلال أو الاستبعاد. فقد يرى أنه مصريٌّ أوّلاً أو سوريٌّ أوَّلاً أو فلسطينيٌّ أوَّلاً، وقد يرى العكس، أنَّه عربيٌّ أو مسلم أوَّلاً ثم مصريٌّ بعد ذلك، فالهُويَّات هنا لا تَستبعِدُ بعضَها ولا يحلُّ أحدها محلَّ أخرى. غير أنَّه ليس بوسع هذا المواطن نفسه أن يقول إنّه ليبراليٌّ وماركسيٌّ وقوميٌّ وعربي (أو اشتراكي عربي) في الوقت نفسه، لأنَّ هذه المذاهب أو الأيديولوجيَّات السِّياسيَّة هي بطبيعتها مذاهب وأيديولوجيَّات استبعاديَّة وإحلاليَّة في الوقت ذاته. فكلٌّ منها يستبعد الآخرَ ويحلُّ محلَّه ولا يتعايش أو يتكامل

معه. ولا يوجد ما يمنع المواطن العربيَّ الّذي يؤمن بفكرة الوحدة من أن يكون له تصوُّر للشَّكل السِّياسي أو القانونيّ لدولة الوحدة، أو للعمليَّة التَّكامليَّة الَّتي يتعيَّن أن تقود إليها، مرتبط بالمذهب السِّياسي أو الأيديولوجيّ الَّذي يؤمن به. فلا يوجد ما يمنع الليبراليَّ العروبيّ من التَّطلُّع إلى تجربة عربيَّة في التَّكامل تقوم على التَّعددية السِّياسيَّة واقتصاديّات السُّوق. أو ما يمنع الاشتراكيَّ العروبيَّ من التَّطلُّع إلى تجربة عربيَّة في التَّكامل تقوم على الاقتصاد المُخَطَّط، وتحالف قوى الشَّعب العاملة، أو الماركسيّ العروبيّ من التَّطلّع إلى تجربة عربيَّة في التَّكامل تقوم على أساس وحدة تضامن الطَّبقة العاملة العربيَّة، أو ما يمنع الإسلاميّ العروبيّ من التَّطلُّع إلى تجربة عربيَّة في التَّكامل تقوم على تطبيق رؤيته الخاصَّة لما يتصوَّر أنَّه المجتمع الإسلاميّ الصَّحيح، وهكذا.

ويبدو أنَّ انشغال جيل الرُّواد من المفكّرين القوميين العرب بإثبات وجود الأمَّة العربيَّة بوصفها حقيقة تاريخيَّة، هو الَّذي يفسِّر تركيزهم على دراسة مظاهر هذا الوجود ومقوِّماته وعوامله، مقارنة بالأُمم الأُخرى، وإهمالهم أو عدم تركيزهم بالقدر نفسه من الاهتمام والعمق على بحث العوامل الَّتي تعرقل الوحدة، أو تحول دون قيام دولتها، أو سُبل وآليّات ومناهج كفيلة بتذليل هذه العوائق. وساعد غياب الممارسة الدِّيمقراطيَّة عن تقاليد العمل السِّياسيِّ العربيِّ على تحوُّل العروبة والوحدة إلى مجرَّد شعارات، حاولت كلُّ التَّيّارات السِّياسيَّة توظيفها أو استغلالها لمصلحتها. ولذلك لم يكن غريبًا أن يختلف مفهوم العروبة ومضمونها باختلاف القوى السِّياسيَّة الَّتي حملت لواءها، أو آلت إليها قيادة الحركة العربيَّة في هذه المرحلة، أو تلك من مراحل تطور التَّاريخ العربيِّ. فالتَّاريخ العروبيُّ الَّذي قاده الشريف حسين إبّان الحرب العالميَّة الأولى، وحملت الأسرة الهاشميَّة لواءه من بعده، اختلف عن التَّيار العروبيِّ الَّذي عبَّر عنه قاده حزب البعث العربيّ

الاشتـراكيِّ، أو **جـمـال عـبـد الناصـر**، أو حـركـة القـومـيين العـرب في الخمسينيّات والسّتينيّات. ومن الواضح أنَّ تبنّي الفكر القوميِّ من جانب حركات وقوى سياسيَّة غير ديمقراطيَّة ساعد على إحداث المزيد من خلط الأوراق وارتباكها، حيث عكف كلٌّ فريق على التَّرويج لمذهبه السِّياسي أو الأيديولوجيِّ الخاصّ، أو حتى فَرْضه على الآخرين، بوصفه التَّعبيرَ الحقيقيَّ عن الفكر القوميِّ الصَّحيح. وحين ضعفت هذه الحركة القوميَّة أو وَهَن تأثيرها في الساحة، تصوَّر البعض أو استنتج، خطأً، أنَّ العروبة بوصفها هُويَّة وشعورًا بالانتماء قد انتهت، وأنَّ الطُّموح الوحدوي قد تلاشى أو تحوَّل إلى سراب.

وربَّما آن الأوان لفك الاشتباك بين مفهوم العروبة بوصفها هُويَّة ثقافيَّة وحضاريَّة، ومفهوم العروبة بوصفها مذهبًا سياسيًا تعبِّر عنه حركة أو حزب سياسيٌّ بعينه؛ فقد ترتَّب على الخلط بين هذين المفهومين صداماتٌ كان لها أحيانًا نتائجُ سياسيَّة وخيمة. وعلى سبيل المثال، فقد تعامل البعض مع ما جرى من تنافس سياسيٍّ وصل حدَّ الصِّدام الدَّموي بين نظام **عبد الناصر** وجماعة الإخوان المسلمين في الخمسينيَّات والسِّتينيّات، على أنَّه صدام بين العروبة والإسلام، فيما الحقيقة أنَّ هذا الصِّدام لم يكن في واقع الأمر سوى صدام بين حركتين ومذهبين سياسيين، يرفع كلٌّ منهما شعار العروبة أو شعار الإسلام. وتبدو هذه المسألة مُلحَّة على نحو خاصٍّ، لأنَّ معظم النُّظمُ السِّياسيَّة الحاكمة في العالم العربيِّ كثيرًا ما تقع تحت إغراء توظيف قضية الهُويَّة، واستغلالها في مناورات وتحالفات سياسيَّة تفرضها أوضاع داخليَّة أو خارجيَّة، عادةً ما تكون ظرفيَّة أو مؤقتَّة. فلكي يبرِّر الرَّئيس **السّادات** إبرامه لاتِّفاقية صلح-منفرد مع «إسرائيل» رفع شعار «مصر أولاً»، وراحت أجهزة الإعلام الرَّسميَّة المصريَّة تتحدَّث عن هُويَّة مصر الفرعونيَّة، تارة، وعن ثقافتها اليورو متوسِّطيَّة، تارة أخرى. ولم تكن

مصر السّاداتيَّة هي وحدَها الَّتي استسلمت لهذا النَّوع من الإغراء. ففي لبنان حاولت بعض التَّيّارات السِّياسيَّة رفع شعار «الفينيقيَّة» في مواجهة تيّارات سياسيَّة أخرى ترفع شعارات «العروبة» أو «الإسلام». وفي سياق كهذا، وبسبب تخفّي مذاهب ومصالح سياسيَّة معينة وراء هُويَّات وطنيَّة وقوميَّة ودينيَّة، بدت الهُويَّات، وليس المذاهب السِّياسيَّة، كأنَّها هي الَّتي تتصارع أو تتصادم فيما بينها.

في سياق كهذا، يَصْعُب تصوُّر قيام نظام عربيٍّ جديد وفعّال، ما لم يتَّم تغيير الخطاب القوميِّ التَّقليديّ، وتبنِّي خطّاب جديد يتعيَّن أنْ يأخذ في حُسْبانه أمرين على جانب كبير من الأهمية:

الأوَّل: الاعتراف بالخصوصيَّات الوطنيَّة للشُّعوب العربيَّة، واعتبار هذه الخصوصيَّات مصدر غنىً وتنوّع يجب المحافظة عليه، وليس مصدرًا للتَّشرذم والانقسام، يجب القضاء عليه؛ ومن ثَمَّ، تأكيد شعار «الوحدة في إطار التنوُّع»، **والثّاني**: اعتبار الوحدة هدفًا استراتيجيًا غير قابل للتَّحقيق إلاّ من خلال الاختيار الحُرّ للشُّعوب. فالشُّعوب هي الأقدر على أنْ تُقرِّر بنفسها سبل الوحدة وآليّاتها ومناهجها الأكثر مواءمة لظروفها وأوضاعها الخاصَّة. فالطُّموح المشروع من أجل تحقيق الوحدة بين شعوب تنتمي إلى أمَّة عربيَّة واحدة لا يلغي الخصوصيّات الوطنيَّة لهذه الشُّعوب. فالتَّاريخ السِّياسيُّ والاجتماعيُّ والاقتصاديُّ، بل حتى الثّقافيُّ والحضاريُّ للشُّعوب العربيَّة ليس واحدًا. فلكلِّ شعب عربيٍّ تراثٌ تاريخيٌّ، يشترك في بعضه مع الشُّعوب العربيَّة الأُخرى، ويختلف في بعضه الآخَر، نتيجة لاختلاف الظُّروف السّائدة في مرحلة ما قبل الفتوحات الإسلاميَّة من ناحية، وللتَّأثيرات الإقليميَّة والدوليَّة المتباينة الَّتي تعرَّضت لها المجتمعات العربيَّة في مرحلة ما بعد هذه الفتوحات؛ إذ كانت المجتمعات العربيَّة كافة، سواء تلك الَّتي تنتمي إلى حضارات قديمة، فرعونيَّة وفينيقيَّة وبابليَّة وآشوريّة

وغيرها، أو تلك الَّتي ليس لها هذا العمق، تشترك معًا في سمةٍ أساسيَّة، وهي أنَّها لم تكتفِ باعتناق الإسلام دينًا، وإنَّما استوعبته لغة وثقافة في الوقت نفسه، وهو أهم ما يميِّزها عن غيرها من الشُّعوب الإسلاميَّة الَّتي استوعبت الإسلام داخل نسيجها الثَّقافيِّ والحضاريِّ الخاصّ، إلاَّ أنَّ الشُّعوب لا تقطع صلتها بماضيها كُلِّيَّةً، حتَّى حين تُغيِّر دينها ولسانها. لذلك، فمن الطَّبيعيِّ أن يحتفظ كلُّ شعب عربيٍّ ببعض خصوصيَّته التَّاريخيَّة. وهذه الخصوصيَّة لا تنفي انتماء الشُّعوب العربيَّة كافّة إلى أمَّة واحدة، بالمفهوم الثَّقافيِّ، وليس بالمفهوم العِرْقيِّ وإلى دائرة حضاريَّة واحدة هي الدَّائرة الإسلاميَّة. فالإسلام كما هو معلوم ليس مجرَّد نصوص مقدَّسة، لكنَّه طريقة حياة ومنظومة قيم في الوقت نفسه. وتأسيسًا على ذلك، يمكن القول إنَّ بوسع الشُّعوب العربيَّة أنْ تتعايش بسهولة وسلاسة وفي تناغم تامٍّ مع هُويّاتها الوطنيَّة والقوميَّة والإسلاميَّة، على الرَّغم من أنَّ أحدها قد يطغى على الآخر في بلد بعينه، وفي مرحلة بعينها، لكن دون أن يلغيها أو يحلَّ محلَّها.

خلاصة القول، إنّ الخلافات بين النُّخَب العربيَّة الَّتي أدَّت في كثير من الأحيان إلى صراع وصل إلى حدِّ الصِّدام بين الأنظمة الحاكمة، لم تكن في جوهرها خلافات تتعلَّق بالانتماء، بقدر ما كانت تتعلَّق بالرُّؤى والمذاهب السِّياسيَّة الَّتي تدثَّرت بعباءة الهُويَّة. ففيما بدا التَّيّار الليبراليُّ كأنَّه أقرب إلى التَّعبير عن المشاعر والهُويَّة الوطنيَّة، بدا التَّيّار الاشتراكيُّ كأنّه أقرب إلى التَّعبير عن المشاعر والهُويَّة القوميَّة، كما بدا التَّيّار الإسلاميّ كأنّه هُويَّة قائمة بذاتها ورافض للهُويَّتين الوطنيَّة والقوميَّة. فإذا أضفنا إلى هذه الخلافات المذهبيَّة خلافات المصالح النَّاجمة عن اختلاف طبيعة النُّظُم السِّياسيَّة الحاكمة في الدُّول العربيَّة، وارتباطاتها مع العالم الخارجيِّ، واختلاف حظوظ الدُّول والمجتمعات العربيَّة من الثَّروات البَشَريَّة

والطّبيعيَّة؛ إضافة إلى اختلاف مستويات التّقدُّم العلميِّ والتِّقنيِّ فيها، أدركنا أنَّ التَّعقيدات المحيطة بقضيَّة الوحدة العربيَّة ذات طبيعة تقنيَّة؛ ومن ثَمّ، فهي قابلة للحلِّ عبر تغيير السُّبل والمناهج المُستخدَمة في تحقيقها. وهنا تبرز أهمِّيَّة الدِّيمقراطيَّة، وقيمتها في العثور على السُّبل والآليَّات والمناهج المناسبة لتحقيق هذه الوحدة.

ثالثاً: اعتماد النَّهج الدِّيمقراطيِّ أساساً لبناء النِّظام العربيِّ

يبدو أنَّ انشغال الفكر القوميِّ التَّقليديِّ بالتَّأصيل لمقوِّمات الوحدة، والتَّركيز على كشف الدَّوْر الَّذي أدَّته القوى الاستعماريَّة والحركة الصّهيونيَّة، وبعض القوى الخارجيَّة الكُبرى في فرض واقع التَّجزئة المطلوب تجاوزه، أدَّى به إلى عدم الاهتمام ببحث المعوِّقات الدّاخليَّة الَّتي تعترض طريق هذه الوحدة؛ ومن ثَمّ، إغفال الدِّراسات المتعلِّقة بأساليب تحقيق هذه الوحدة وسبله ومناهجه. ويبدو أنَّ تداخل مرحلة النِّضال ضدَّ الاستعمار مع مطالب الوحدة رسَّخت الاقتناع بأنَّ نجاح حركات التَّحرُّر الوطنيِّ العربيَّة في تحقيق الاستقلال سيؤدِّي، خصوصًا إذا ما تواكب ذلك مع تزايد وعي الشُّعوب العربيَّة بانتمائها إلى أمَّة واحدة، إلى خَلْق زَخَمٍ تعبويٍّ سينتهي حتمًا بتحقيق الوحدة العربيَّة الشَّاملة.

غير أنَّ الفشل الَّذي واجهته بعض التَّجارب الوحدويَّة، وعلى رأسها تجربة الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة، الَّتي جمعت بين مصر وسورية في دولة فيدراليَّة واحدة من ناحية، وترسُّخ المصالح المتمحورة حول الدُّول القُطْريَّة، من ناحية أخرى، أدّى إلى شدِّ الانتباه إلى حقيقة أنَّ العوامل الداخليَّة الَّتي تَعُوق تحقيق هدف الوحدة المشروع قد لا تقلُّ تعقيدًا وخطورة عن العوامل الخارجيَّة. وعلى الرّغم من نُدْرة الدِّراسات الَّتي تتناول هذه المُعوِّقات الدَّاخليَّة بالتَّفصيل، إلاّ أنَّه يكاد يكون هناك إجماع بين الباحثين العرب على

أنَّ غياب الدِّيمقراطيَّة، هو القاسم المشترَك بين جميع نُظُم الحُكْم العربيَّة، ويُشكِّل العائق الرَّئيس والتَّحدي الأكبر أمام الوحدة العربيَّة؛ ومن ثَمَّ، فإنَّ حلَّ إشكاليَّة الشَّرعيَّة والمشاركة السَّياسيَّة على مستوى كل قطر عربيٍّ على حِدَة، يمكن أنْ يؤدِّي إلى حلِّ إشكاليَّة التَّقدُّم والوحدة على مستوى العالم العربيِّ ككلّ. وفي الوقت نفسه، فإذا اتَّفقنا على أنَّ الوحدة هي عمل إراديٌّ لا يمكن فرضه لا من الخارج ولا من قِلَّةٍ مُتَحكِّمة في الدَّاخل، وأنَّها لا بُدَّ أنْ تتمَّ بقبولٍ وتأييدٍ شعبيٍّ، فلا بدَّ من وجود آليّات تسمح بالتأكُّد ممّا يأتي:

١- أنَّ إرادة الوحدة تمَّ التَّعبير عنها بشكل صحيح وشفَّاف، وأنَّ قرار الوحدة يعكس موقف الأغلبيَّة وتأييدها بالفعل.

٢- أنَّ العمليَّة الوحدويَّة نفسها، سواء فيما يتعلَّق باختيار المنهج والأسلوب، أو الأدوات والآليات، أو الخطط والسِّياسات والبرامج الزمنيَّة، تمَّ تحديدها، والاتِّفاق عليها، وتجري بمشاركة نَشِطة من جانب ممثِّلي الأغلبيَّة.

٣- أنَّ هنالك رقابة شعبيَّة متزامنة، ولاحقة تسمح بمتابعة العمليَّة الوحدويَّة وتقييمها، وتقويم مسارها وتصحيحه عند الضَّرورة. وأنّ النُّظُم الدِّيمقراطيَّة هي وحدها الَّتي يمكن أن توفِّر هذه الشُّروط.

وتُعدُّ الدِّيمقراطية صمّامات أمن أساسيَّة تضمن استمرار أيِّ تجربة تَكامُليَّة أو وحدويَّة، وتحول دون التفافها حول نفسها. وكانت الدِّيمقراطيَّة هي العامل الرَّئيس الَّذي ضمن نجاح تجربة التَّكامل الأوروبيَّة، بالرّغم من ضعف الرَّوابط التَّاريخيَّة والثَّقافيَّة الَّتي تجمع الدُّول الأوروبيَّة. فقد اقتصرت تجربة التَّكامل الأوروبيَّة على الدُّول الدِّيمقراطيَّة الَّتي تعتمد الليبراليَّة السِّياسيَّة أساسًا ومنهجًا للحُكْم وتنظيم المجتمعات في الدّاخل، ولم تتمكَّن الدُّول الأوروبيَّة الَّتي تعثَّرت مسيرتُها الدِّيمقراطيَّة، لأسباب اجتماعيَّة وتاريخيَّة، مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال، من الانضمام إلى

قافلة الوحدة الأوروبيَّة إلاّ بعد استقرار الأوضاع، وتثبيت دعائم الدِّيمقراطيَّة فيها. ولم تُقْبَل تركيّا عضوًا في الاتِّحاد الأوروبي لأسباب كثيرة، من بينها أنَّ الأُسس الدِّيمقراطيَّة للنِّظام التُّركيِّ لم تستقرَّ بعد، وأنَّ الجيش ما يزال هو مركز الثِّقل الرَّئيس للنِّظام السِّياسيِّ في تركيّا.

وتؤدّي الدِّيمقراطيَّة في أيِّ تجربة تكامليَّة أو وحدويَّة، كما سبقت الإشارة، دورًا بالغ الأهميَّة، وتُعَدُّ شرطاً لا تستقيم التَّجربة من دونه. فعمليَّة التَّكامل والاندماج، خصوصًا إذا تمَّت وَفْق النَّهج الوظيفيِّ، هي عمليَّة مؤسَّسيَّة في المقام الأوَّل، والدَّولة الَّتي لا تُتَّخَذُ فيها القرارات من خلال مؤسَّسات ديمقراطيَّة مُنتخَبة تحظى بالشَّرعيَّة لن يكون بمقدورها أنْ تشارِك في عمليَّة بناء المؤسَّسات المشترَكة على الصَّعيد الإقليمي، هي - بدورها - عمليَّة ديمقراطيَّة في جوهرها. يضاف إلى ذلك أنَّ غياب الدِّيمقراطيَّة في الدَّاخل قد يُشكِّل مصدرًا للفوضى وعدم الاستقرار؛ ومن ثَمَّ، يمكن أنْ يتسبَّب في تعطيل مسيرة البناء التَّكامليِّ أو الاندماجيّ. كما تُعدّ الدِّيمقراطيَّة أداة مهمّة جدًا لضبط إيقاع حركة المسيرة التَّكامليَّة وسرعتها. فهي تساعد ليس فقط على إيجاد حلول فنيَّة لكثير من العقبات السِّياسيَّة من خلال ضمان المشاركة النَّشِطة لجماعات المصالح المختلفة في مراحل صنع القرار، وإنَّما أيضًا على تحاشي الاندفاع أو التَّباطؤ في العمليَّة التَّكامليَّة بأكثر ممّا يجب؛ ومن ثَمَّ، تُسهمُ في ضبط إيقاع العمليَّة التَّكامليَّة بالقدر اللازم لاستيعابه جماهيريًا في الدُّول الأعضاء كافّة. وربَّما يفسِّر هذا العامل كثرة اللجوء إلى أسلوب الاستفتاءات في التَّجربة الدِّيمقراطيَّة.

ب- المتطلبات

إذا افترضنا جدلاً أنَّ الدُّول العربيَّة أصبحت مقتنعة بضرورة التَّخلّي عن النَّهج القوميِّ التَّقليدي، الَّذي سيطر على التَّفكير العربيِّ، وكان يُصرُّ دومًا على حقِّ الأمَّة العربيَّة المجزَّأة في قيام دولتها الموحَّدة في قفزة فوريَّة عملاقة تكتسح الحواجز المصطَنَعة، وقرَّرت بدلاً من ذلك اقتفاء أثر التَّجربة الأوروبيَّة، وتبنَّت نهجًا وظيفيًا لبناء وحدة تدريجيَّة على مراحل، تبدأ بتكامل اقتصاديٍّ، وتنتهي بشكل ما من أشكال الوحدة السِّياسيَّة، فهل تستطيع الدُّول العربيَّة بأوضاعها الحاليَّة، أن تقوم بعمليَّة تكامليَّة ناجحة تعتمد على النَّهج الوظيفيِّ، بمجرَّد أنْ تقرِّر ذلك؟ الجواب: لا، في اعتقادنا، وذلك لسبب بسيط، وهو أنَّ الشُّروط اللازمة لتطبيق فعَّال للنَّهج الوظيفيِّ في عمليَّة تكامليَّة ناجحة ليست متوافرة في الواقع العربيِّ.

فالواقع أنَّ تجربة التَّكامل الأوروبيِّ لم تنجح في تطبيق النَّهج الوظيفيِّ إلا بعد أن تمكَّنت من حل معضلات ثلاثٍ: **الأولى**، تتعلَّق بكيفيَّة تحييد الخلافات السِّياسيَّة، وعزل تأثيراتها السَّلبيَّة المحتَمَلَة على العمليَّة التَّكامليَّة. **والثّانية**، تتعلَّق بكيفيَّة بناء مؤسَّسات فعّالة قادرة على إدارة العمليَّة التَّكامليَّة. **والثّالثة**، تتعلَّق بكيفيَّة ضمان تقدُّم العمليَّة التَّكامليَّة إلى الأمام واستمرارها، والحيلولة دون التفافها حول نفسها. ومن دون توفير هذه المتطلبات الثَّلاث؛ أي تحييد الخلافات السِّياسيّة، وإقامة مؤسَّسات فعّالة لإدارة العمليَّة التَّكامليَّة، وضمان استمراريَّتها، يستحيل على أيِّ تجربة تكامليَّة أن تنجح، مهما حَسُنَتْ النَّوايا أو توافرت الإرادة والتَّصميم. وفي تقديرنا أنَّ هذه الشُّروط الثلاثة، كما سبقت الإشارة، لا تتوافر في الواقع العربيِّ، بأوضاعه الحاليَّة؛ ومن ثَمَّ، فإنَّ العمل على توفير متطلَّباتها يُعَدُّ أحدَ أهمِّ الدُّروس المستفادَة من الخبرة الأوروبيَّة، وهو ما سنحاول إلقاء الضّوء عليه هنا مرَّة أخرى.

أولاً: تحييد الخلافات السِّياسيَّة

يتصوَّر البعض أنَّ النَّهج الوظيفيّ أيسر في تطبيقه من النَّهج الوحدويّ، لأنَّه لا يحتاج إلاّ إلى عمليَّة عزل، قد لا تكون سهلة أو بسيطة لكنَّها مُمكِنَة، للعوامل الاقتصاديَّة عن العوامل السِّياسيَّة، وتحييد هذه الأخيرة حتَّى لا تتسبَّب في إفساد عمليَّة تكامليَّة وقودها الاقتصاد وليس السِّياسة، وترك تفاعلاتها تتمُّ بسلاسة من دون عوائق. غير أنَّ هذا التَّصوُّر يبدو لنا خاطئًا من أساسه، لأنَّه يستحيل عزل السِّياسة عن الاقتصاد بقرار، أو بمجرَّد توافر الرَّغبة في ذلك. والخبرة المُستَمَدَّة من التَّجربة الأوروبيَّة لا تشير إلى أنَّ أوروبّا تمكنت من عزل التَّفاعلات السِّياسيَّة عن التَّفاعلات الاقتصاديَّة، لأنَّ هذا أمر غير ممكن، وإنَّما توافرت لها في مرحلة ما بعد الحرب العالميَّة الثانيّة أوضاعٌ عالميَّة وإقليميَّة ومحليَّة، مكَّنتها من إدارة علاقاتها السِّياسيَّة البينيَّة، ومع العالم الخارجيَّ، بطريقة تُفْسِحُ المجال أمام إطلاق العمليَّة التَّكامليَّة وتَقدُّمها إلى الأمام باستمرار، والحيلولة دون تجمُّدها الكامل، والالتفاف والدَّوران والعودة دائمًا إلى نقطة الصِّفر، كما حدث ويحدث دوماً للتَّجربة العربيَّة.

ومن المعروف أنَّ الخلافات بين الدُّول الأوروبيَّة كانت عنيفة جدًا، وأنَّها وصلت بعد الحرب العالميَّة الثّانية إلى حدّ انقسام أوروبّا الكامل على نفسها إلى فسطاطين يفصل بينهما ستارٌ حديديٌّ. ولم يكن مُتصوَّرًا، في ظلّ هذا الانقسام السِّياسي الحادّ، أنْ تبدأ عمليَّةٌ تكامليَّة وظيفيَّةٌ تشمل أوروبّا التّاريخيَّة بقسميها الشَّرقي والغربيّ؛ ومن ثَمّ، فانَّ تجربة التَّكامل الوظيفيّ النّاجحة الَّتي نتحدَّث عنها هي تجربةٌ أوروبيَّة غربيَّة بحتة. وقد جرت في أوروبّا الشَّرقية تجربةٌ أخرى للتَّكامل، اعتمدت منهجًا آخَر غير المنهج الوظيفيِّ لكنَّها سقطت بدورها مع سقوط المعسكر الاشتراكيِّ، ولم تبدأ دولُ أوروبّا الشَّرقيَّة في الانخراط في العمليَّة التَّكامليَّة الخاصَّة بغرب أوروبا إلاَّ

بعد سقوط المعسكر الشَّرقيِّ وانهياره. وحتَّى على مستوى أوروبا الغربيَّة نفسها يُلاحَظ أنَّ سِمَتَيْن رئيستين ميَّزتا عمليَّتها التَّكامليَّة:

الأولى: أنَّها لم تبدأ بكلِّ الدُّول الغربيَّة، وإنَّما بدأت بمجموعة دول نواة قبل أن تتَّسع تدريجيًا لِتَضُمَّ بشروطها هي دولاً أوروبيَّة غربيَّة أُخرى قبل أن تصبح مهيَّأة لاستقبال دول من أوروبّا الشَّرقية بعد انهيار معسكرها. هنا يتعيَّن أن نتذكَّر أهميَّة التَّفرِقة بين عمليَّة بناء مؤسَّسات النِّظام الإقليميِّ لأوروبّا الغربيَّة وعمليَّة بناء المؤسَّسات الخاصَّة بالتَّجربةِ التَّكامليَّة نفسها، وهي أحد الأنساق الفرعيَّة لهذا النِّظام الإقليميِّ الأوسع. فالتَّجربة التَّكامليَّة لأوروبّا الغربيَّة هي في جوهرها عمليَّة لبناء مؤسَّسات فوق قوميَّة، أمَّا المؤسَّسات الأخرى للنِّظام الإقليميِّ الأوروبيِّ، العامَّة منها والمُتخصِّصة، فقد أخذت شكل المُنظَّمات الدّوليَّة التَّقليديَّة الَّتي لا تتعدَّى كونها منابر لتنسيق السِّياسات بين دول مُستقلَّة ذات سيادة.

الثّانية: أنَّها لم تنطلق عقب قرار بعزل الاعتبارات السِّياسيَّة عن الاعتبارات الاقتصاديَّة، وإنَّما صُمِّمت أصلاً لحلِّ معضلة سياسيَّة تتعلَّق بعُقَدِ الخوف الفرنسيِّ من ألمانيا، ومن الآثار المُحتَمَلَة لتطوُّر صناعتها العسكريَّة. بعبارة أُخرى، فإنَّ التَّصميم الهندسيَّ لمنصَّة إطلاق العمليَّة التَّكامليَّة، إنْ صحَّ التَّعبير، كان وراءه هدفٌ أساسيٌّ هو بناء توافق فرنسيٍّ ألمانيٍّ استحال من دونه بَدءُ نجاح أيِّ عمليَّة تكامليَّة واندماجيَّة أو تطوُّرها أو ضمانها في أوروبا على الإطلاق. وما كان لهذا التَّصميم أن يصبح فاعلاً لولا وجود حاجة ماسَّة لتوحيد صفوف المعسكر الغربيِّ لمواجهة المعسكر الشَّرقيِّ في ظلِّ نظام دوليٍّ ثُنائيِّ القُطبيَّة، كان وما يزال في مرحلة تَشَكُّل.

والواقع أنَّ توازن الرُّعب النَّوويِّ في ظلِّ النِّظام الدّوليِّ ثُنائيِّ القُطبيَّة، هو الَّذي وفَّر للتَّجربة التَّكامليَّة ما تحتاجه من متطلَّبات الحدِّ الأدنى من الأمن والاستقرار السِّياسيِّ الَّلازميْن لضمان نجاح أيِّ عمليَّة تكامليَّة. ففي ظلِّ هذا التَّوازن، تحوَّلت الحدود المَرسومة بين الدُّول الأوروبيَّة جميعها، وليس فقط بين شرق أوروبا وغربها، إلى حدود مقدَّسة، ووفَّر لأوروبّا الغربيَّة مِظلَّة أمنيَّة شاملة، ووضع خطوطًا حمراء أمام سلوك الجميع، تعذَّر على أيِّ دولة أوروبيَّة تجاوزها. فالخلافات بين الدُّول الأوروبيَّة، على حِدَّتها، لم تتجاوز أبدًا هذه الخطوط الحمراء، وداخل حدودها أصبح تحييد العوامل السِّياسيَّة؛ ومن ثَمَّ، منع هذه العوامل من إفساد عمليَّة تكامليَّة وظيفيَّة اقتصاديَّة، أمرًا ممكنًا في أوروبا.

وغياب هذا النَّوع من الخطوط الحمراء يجعل من المُتَعذَّر تحييد العوامل السِّياسيَّة، وتهيئة المناخ السِّياسيِّ الملائم لإطلاق عمليَّة تكامليَّة وظيفيَّة ناجحة على السَّاحة العربيَّة، ويضع التَّجربة التكامليَّة العربيَّة برمَّتها أمام تحدٍّ كبير، يَتعيَّن عليها إيجاد الوسائل المناسبة لمواجهتها، كما يضعها أمام معضلة من نوع جديد، تتطلَّب حلولاً مُبتَكَرة لحلِّها والتَّغلُّب عليها. وفي تقديرنا أنَّ العالم العربيَّ يواجه ثلاث مشكلات سياسيَّة حادَّة: **أوَّلها**: مشكلة الاختراق الخارجيِّ لكثيرٍ من نُظُمه السِّياسيَّة، لأسباب تاريخيَّة تتعلَّق بنشأة الدَّولة في العالم العربيِّ. **وثانيها**: مشكلة الصِّراع العربيِّ - «الإسرائيليِّ». **وثالثهما**: مشكلة الحدود في العالم العربيِّ. وتمارسُ كلٌّ من هذه المشكلات الثَّلاث دورًا تخريبيًا قادرًا على نسف أيِّ عمليَّة تكامليَّة من أساسها؛ ومن ثَمَّ، لن تتمكن أيُّ تجربة تكامليَّة عربيَّة من الانطلاق، إلاّ إذا كانت تنطوي في ذاتها على آليّات قادرة على تحييد آثارها السَّلبيَّة.

فحِدَّة الخلافات السِّياسيَّة بين الدُّول العربيَّة، الَّتي قد تصل إلى حدِّ الصِّراعات المُسلَّحة، تجعل من الارتباطات الخاصَّة لبعض الأنظمة العربيَّة

بقوى خارجيَّة، عاملاً مساعدًا على تفجُّر تلك الصِّراعات وتفاقمها، وليس عاملاً يُساهم في تهدئتها أو حلِّها. ولأنَّ القوى الخارجيَّة ليس لها أيُّ مصلحة في قيام تجربة تكامليَّة ناجحة، فإنَّ انغماسها في الشُّؤون العربيَّة الداخليَّة يُغريها دومًا بالعمل على إفشال كلِّ محاولات التَّقارب أو التَّضامن العربيِّ، ويُتيح أمامها الفرصة لذلك. وكانت أزمة الخليج الثَّانية والحرب على العراق، أمثلة واضحة لعمق العلاقة والارتباطات بين بعض الأنظمة العربيَّة والقوى الخارجيَّة، ووضع هذه العلاقة والارتباطات، من جانب تلك الأنظمة، في مرتبة أعلى من علاقتها وارتباطاتها بالنِّظام العربيِّ. ولا يمكن لأيِّ تجربة تكامليَّة عربيَّة أن تصبح فاعلة إلاَّ إذا كانت تنطوي في ذاتها على آليّات لضبط العلاقات والارتباطات الخارجيَّة للدُّول الأعضاء، بحيث توظِّف هذه العلاقات والارتباطات لصالح النِّظام العربيِّ وليس ضدَّه.

استمرار الصِّراع العربيِّ «الإسرائيليِّ» لا بدَّ أنْ يُلقي بظلاله على أيِّ تجربة تكامليَّة في العالم العربيِّ. فمن غير المُتصوَّر إمكانيَّة المحافظة على تجربة تكامليَّة بين مجموعة من الدُّول المنخرطة في صراع مع عدوٍّ مشترَك يُديره كلٌّ منهم بطريقته الخاصَّة، ويصبح بعضهم في حالة سلام حارٍّ أو بارد معه، فيما بعضهم الآخر في حالة حرب سافرة أو مُستَتِرَة معه. ولا يمكن لأيِّ تجربة تكامليَّة عربيَّة أن تنجح، وأنْ تصبح فاعلة إلاَّ بعد تسويةٍ شاملةٍ ونهائيَّةٍ للصِّراع مع «إسرائيل»، أو إلاَّ إذا كانت التَّجربة التَّكامليَّة نفسها تنطوي على آليّات لإدارة الصِّراع مع «إسرائيل»، سواء بوسائل التَّسوية السِّلميَّة أو بوسائل المواجهة العسكريَّة. وقد رأينا كيف أنَّ الخلاف بين الدُّول العربيَّة حول سبل تسوية الصِّراع مع «إسرائيل»، تسبَّب في فتنة كبرى في العالم العربيِّ وأدّى، ليس فقط إلى قطع الطَّريق أمام عمليَّة التَّكامل، وإنّما أيضًا إلى الإطاحة بكلِّ محاولات التَّنسيق بين السِّياسات أو التَّضامن العربيِّ، حتَّى في أشكالها الدُّنيا.

كما أنّ استمرار الخلافات السِّياسيَّة الحادَّة بين الدُّول العربيَّة لا بدَّ أن يلقي بظلاله كذلك على تجربة تكامليَّة فاعلة في العالم العربيِّ. فهذه الخلافات، خاصَّة الحدوديَّة منها، تُشكِّل قنابل موقوتة يمكن أن تنفجرَ في وجه العالم العربيِّ في أيَّة لحظة. وقد اندلعت الأزمة بين العراق والكويت بسبب خلاف على الحدود ترتَّب على عدم القدرة على السَّيطرة عليها، قيامُ دولة عربيَّة باحتلال دولة عربيَّة أخرى وضمّها، وانتهى الأمر بتدخُّل الدُّول الكبرى وتدمير النِّظام العربيِّ برمَّته. غير أنَّ الخلافات الحدوديَّة ليست هي وحدها المشكلة. فأسباب الخلافات السِّياسيَّة بين الدُّول العربيَّة كثيرة، وأغلبها يأخذ شكل الخلافات الشَّخصيَّة بين الحُكّام العرب. وكثيرًا ما أدت هذه الخلافات - بصرف النَّظر عن أسبابها وأشكالها - إلى عرقلة كلِّ محاولات التَّكامل أو حتَّى التَّعاون الاقتصاديِّ. والأمثلة على ذلك كثيرة، فكم مرَّة دفعت العمالة المصرية أو الفلسطينية في ليبيا ثمن الخلافات السِّياسيَّة بين قياداتها السِّياسيَّة والعقيد **معمر القذافي**، وتمَّ وقف العمل بخط الأنابيب الَّذي يحمل النِّفط العراقي عبر الأراضي السُّورية بسبب الخلافات التي اندلعت بين الرَّئيس **حافظ الأسد** والرَّئيس **صدام حسين** حول أسلوب التَّعامل مع الثَّورة الإيرانيَّة... وهكذا. وفي سياق كهذا، يبدو واضحًا أنَّه لا يمكن تصوُّر قيام أيِّ تجربة تكامليَّة ونجاحها في العالم العربيِّ إلاّ إذا كانت مصحوبة بالتزام قاطع من الجميع بقدسيَّة الحدود القائمة واحترامها، وتضمَّنت التَّجربة التَّكامليَّة في الوقت نفسه آليّات فعّالة لتسوية أنواع الخلافات كافّة بالطُّرق السِّلميَّة، السِّياسيَّة منها والقانونيَّة.

ويتَّضح ممَّا سبق أنَّه في ظلِّ غياب بيئة عالميَّة حاضنة، وقادرة على توفير الحدِّ الأدنى من الاستقرار السِّياسيِّ، ومن متطلَّبات الأمن اللازمة لانطلاق عمليَّةٍ تكامليَّة عربيَّة فاعلة، في مراحلها الأولى على الأقلّ، يصبح

استخدام المنهج الوظيفيّ على الطَّريقة الأوروبيَّة صعبًا إن لم يكن مستحيلاً. وفي هذا السِّياق، فإنَّ ضمان عنصر الفاعليَّة لأيٍّ تجربة عربيَّة للتَّكامل يفرض عليها أن تسير في خطَّيْن متوازنين ومرتبطين: الأوَّل، خطٌّ سياسيٌّ، يستهدف تأمين الحدِّ الأدنى من الاستقرار السِّياسيِّ اللازم لانطلاق أيٍّ عمليَّة تكامليَّة فاعلة، وذلك بإقامة نظام فاعل للأمن الجماعيِّ العربيِّ، ينطوي على نظام فرعيٍّ فاعل لتسوية المنازعات السِّياسيَّة بالطُّرق السِّلميَّة. والثَّاني، خطٌّ اقتصاديٌّ وظيفيٌّ لإطلاق عمليَّة تكامليَّة لتحقيق الوحدة السِّياسيَّة على نحو مُتَدَرِّج، باستخدام منهج وظيفيٍّ يبدأ بالتَّكامل الاقتصاديِّ، شريطة أنْ يتناسب هذا المنهج وطبيعة النُّظُم والهياكل الاقتصاديَّة العربيَّة.

بعبارة أُخرى، يمكن القول، نظرًا لاستحالة تحييد العوامل السِّياسية في الواقع السِّياسي العربيِّ وحماية تجربته التكامليَّة من التَّأثيرات السَّلبيَّة المُحتَمَلَة لتلك العوامل، فإنَّ الأمر يتطلب إصلاحًا شاملاً للنِّظام العربيِّ، بحيث يتضمَّن ثلاث آليّات مرتبطة ومتناغمة، لا يمكن لأيٍّ منها أنْ تعمل بمعزل عن الأخرى: آليَّة للأمن الجماعيِّ العربيِّ، وآليَّة لتسوية النِّزاعات بالطُّرق السِّلميَّة، وآليَّة للتَّكامل والاندماج الاقتصاديِّ.

ثانيًا: بناء مؤسَّسات فعّالة

تحتاج إدارة العمليَّة التَّكامليَّة إلى مؤسَّسات قويَّة قادرة على إدارتها. وإذا كانت العوامل الخارجيَّة قد هيَّأت مناخًا عالميًا وإقليميًا مواتيًا لضبط التَّفاعلات السِّياسيَّة وتوظيفها لإطلاق تجربة تكامليَّة فعّالة، فإنَّ العوامل الذَّاتيَّة هي الَّتي وفَّرت المُقوِّمات اللازمة لضمان نجاح هذه العمليَّة، خصوصًا فيما يتعلَّق بقدرتها على ابتكار الحلول اللازمة لإقامة مؤسَّسات مشتركة، قادرة على التَّغلُّب على المُعضِلات التَّقليديَّة الَّتي تعترض تنظيم العلاقة بين

دول مستقلَّة ذات سيادة، وذلك على النَّحو الَّذي أشرنا إليه من قبل.

ولا بأس من التَّذكير بعدد من الحقائق الَّتي تبدو كأنَّها أصبحت من المقوِّمات الأساسيَّة اللازمة لنجاح أيِّ عمليَّة تكامليَّة وفاعليتها. في مقدمة هذه الحقائق أنَّ أيَّ عمليَّة تكامليَّة لا بدَّ أن تنطوي - بطبيعتها - على قيام الدُّول المنخرطة فيها بالتَّنازل طواعية عن جانب من سُلُطاتها واختصاصاتها وصلاحيّاتها، أيّ من سيادتها، لصالح المؤسَّسات المشتركة المُفوَّضة بإدارة هذه العمليَّة. وكلّما اتَّسع نطاق هذا التَّفويض قويت المؤسَّسات المشتركة، وازدادت وتيرة العمليَّة التكامليَّة سرعة وانضباطًا. وفي هذا السِّياق، تُطرَح قضيَّة القطاع الَّذي تبدأ به العمليَّة التكامليَّة، حيث وقع اختيار التَّجربة الأوروبيَّة في البداية، ولأسباب سبقت الإشارة إليها مرارًا وتكرارًا، على قطاع الفحم والصُّلب، قبل أن يتَّسع نطاق العمليَّة التَّكامليَّة وتستقرَّ، بعد سلوك دروب مُتعرِّجة، على مدار نهائيٍّ يشمل مجمل النَّشاط التِّجاري والاقتصاديِّ. وعندما استقرَّت التَّجربة الأوروبيَّة في هذا المدار توالت خطوات العمليَّة التكامليَّة ومراحلها تباعًا وَفْق ما هو منصوص عليه في الأدبيّات النَّظريَّة: منطقة تجارّة حرَّة؛ اتّحاد جمركيّ؛ سوق مشتركة ثُمَّ موحَّدة، سياسيَّة اقتصاديَّة ونقديَّة مشتركة، ثُمَّ عملة واحدة، قبل الولوج إلى دائرة التَّكامل السَّياسيِّ ومراحله الأكثر تعقيدًا.

هنا يتعيَّن أنْ نُلاحِظ خلوَّ التَّجربة العربيَّة السَّابقة من أيِّ تنازل، ولو عن جزء يسير من السِّيادة، لصالح المؤسَّسات العربيَّة المشتركة، الَّتي لم تفوَّض في الواقع بأيِّ سلطات أو صلاحيّات تُمكِّنها من إدارة عمليَّة تكامليَّة أو اندماجيَّة. كما يُلاحظ أيضًا خلوُّ هذه التَّجربة من اختيار أيِّ قطاع محدَّد، إنتاجيٍّ أو خدميٍّ، بوصفه نقطة انطلاق تبدأ به التَّجربة التَّكامليَّة. لذلك، تعيَّن الانتظار أكثر من خمسين عامًا بعد إنشاء الجامعة العربيَّة لاتخاذ خطوات عمليَّة لإنشاء منطقة تجارة حرَّة عربيَّة. لذلك، يمكن القول

إنَّ جميع المؤسَّسات العربيَّة المشترَكة الَّتي نشأت في إطار الجامعة العربيَّة حتَّى الآن، أخذت شكل المنظَّمات الإقليميَّة التَّقليديَّة، أي شكل المنتديات التَّنسيقيَّة بين سياسات دول مستقلّة، وليس شكل المنظَّمات التَّكامليَّة الَّتي تملك بالضَّرورة سلطة فوق قوميَّة في المجالات المكلَّفة بإدارتها.

على صعيد آخر، تشير الخبرة الأوروبيَّة إلى أنَّ عمليَّة بناء المؤسَّسات المشترَكة المفوَّضة بإدارة العمليَّة التَّكامليَّة تَطلَّبت حلاً يوافق بين المساواة في السِّيادة؛ أي المساواة القانونيَّة، الَّذي تتشدَّد الدُّول الصَّغيرة والمتوسِّطة بالذَّات في التَّمسُّك به، حمايةً لمصالحها في مواجهة احتمال سيطرة الدُّول الكبرى على عمليَّة صنع القرار في المؤسَّسات التَّكامليَّة المشترَكة، وبين عدم المساواة الفعليَّة بين الدُّول، الَّذي تقضي اعتبارات الفاعليَّة ضرورة أخذه بالحسبان. وفي هذا السِّياق، تمكَّنت التَّجربة الأوروبيَّة من إيجاد نظام دقيق يوازن قدر الإمكان بين هذيْن الاعتباريْن المُتناقضيْن، وعلى النَّحو الذي أشرنا إليه تفصيلاً، على الرّغم من أنَّ التوسُّع الكبير في عضويَّة الاتِّحاد الأوروبيِّ يجعل من إمكانيَّة التَّوصُّل إلى حلول مُرْضِية للجميع أمرًا بالغ الصُّعوبة، وهو ما تؤكِّده الخلافات المثارة حاليًا بين الدُّول الكبيرة والدُّول الصَّغيرة والمتوسِّطة حول مشروع الدُّستور الأوروبيِّ. لكنَّ تلك قضيَّة لا مجال للتهرُّب منها، على أيَّة حال، وكانت، وما تزال، تشكِّل أحد أكبر المعضلات الَّتي تحول دون قيام مؤسَّسات تكامليَّة عربيَّة مشتركة فعّالة.

ومن المعروف أنَّ الدول العربيَّة كانت، وما تزال، تتمسَّك بقاعدة الإجماع، وهو أمر لا يساعد على الإطلاق في قيام عمليَّة تكامليَّة فعّالة. وسوف يكون هذا الموضوع هو أحد المِحكّات الأساسيَّة الَّتي ستُظهِر مدى حرص الدُّول العربيَّة على بناء عمليَّة تكامليَّة فعَّالة في المستقبل. وهنا تبدو دروس الخبرة الأوروبيَّة شديدة الأهمِّيَّة وقابلة للاستفادة منها بشكل واضح وحاسم. فالتَّجربة الأوروبيَّة للتَّكامل ضمَّت دولاً كبيرة وأخرى صغيرة، ودولاً

قويَّة وأخرى ضعيفة، ودولاً غنيَّة وأخرى فقيرة، ودولاً متقدِّمة وأخرى أقلّ تقدُّمًا... إلخ. وتمكَّنت في الوقت نفسه من إيجاد الحلول الفنيَّة، السَّابق الإشارة إليها تفصيلاً، والَّتي توفِّق، وبشكل معقول ومُرْضٍ، بين المصالح المتباينة لهذه الدُّول؛ ومن ثَمَّ، من إقامة مؤسَّسات أوروبيَّة مشتركة فعّالة نسبيًّا، مُتغلِّبة بذلك على معضلات سياسيَّة عويصة، كثيرًا ما تُعرقِل تنظيم العلاقات الدّوليَّة على أُسس مقبولة.

ليس معنى ذلك أنَّه يتعيَّن نقل الهيكل التَّنظيميِّ، وهيكل عمليَّة صنع القرارات بحذافيرهما إلى التَّجربة العربيَّة. فهذه الهياكل وثيقة الصِّلة بطبيعة تطوُّر التَّجربة الأوروبيَّة ذاتها وطريقته، لكنْ يمكن بالتَّأكيد الاستفادة من المنهج نفسه. وفي هذا السِّياق، يتعيَّن تحديد القضايا الَّتي يجب أن تؤخذ فيها القرارات بالإجماع، وتلك الَّتي يجب أن تُتَّخذ بالأغلبيَّة البسيطة أو الخاصَّة (الموصوفة). كما يتعيَّن تحديد الأجهزة والفروع الَّتي تمثَّل فيها كلُّ الدول، وتلك الَّتي يمكن أن تقتصر على مجموعة محدودة منها، والأوزان التَّصويتيَّة والتَّمثيليَّة لكلِّ دولة وَفْقًا لمعايير موضوعيَّة (فنيَّة) محدَّدة... إلخ. ومن دون أن تحسم الدُّول العربيَّة هذه القضيَّة لن تكون هنالك تجربة تكامليَّة عربيَّة فعَّالة قابلة للاستمرار.

ثالثاً: الاستمراريَّة وسياسة النَّفَس الطَّويل

إن واحدة من أهمِّ المشكلات الَّتي يعاني منها النِّظام العربيّ هي عدم قدرته على المحافظة على تضامنه لفترة طويلة، على الرّغم من أن التَّضامن يُعَدُّ أحد سماته الأساسيَّة الَّتي تتجلَّى بشكل مُتكرِّر، لكن في لحظات قوميَّة خاصَّة ولفترات قصيرة. ولا تستقيم هذه السِّمات مع منهج التَّكامل الاندماجيِّ. فعمليَّة التَّكامل الاندماجيِّ هي في جوهرها عمليَّة تطويريَّة تدرُّجيَّة مستمرَّة تتطلَّب، من ثمَّ، تقدُّمًا واعيًا ومُخطَّطًا وليس لحظيًا أو

انفعاليًا، حتى وإن تمّ هذا التّقدّم بخطى وئيدة وبطيئة. وتُعَدّ الدّيمقراطيّة شرطًا أساسيًا لازمًا لتوفير عنصر الاستمراريّة في أيّ تجربة تكامليّة. وتوافر هذا الشّرط في الخبرة الأوروبيّة هو الّذي حمى تجربتها التّكامليّة من خطر التّوقّف أو التّراجع أو الانهيار، أو الدّوران حول النّفس في حلقة مُفْرَغة ومَعيبة، مثلما حدث في التّجربة العربيّة الّتي غاب عنها هذا الشّرط تمامًا. ويتجلّى الطّابعُ الدّيمقراطيُّ للتّجربة الأوروبيّة، كما سبقت الإشارة، من خلال عِدّة أُمور، أوّلها: شروط العُضويّة؛ فعضوية الاتّحاد الأوروبيّ تقتصر على الدّول الدّيمقراطيّة الأوروبيّة، وثانيها: طبيعة المؤسّسات الأوروبيّة المشتركة، وهي مؤسّسات تقوم على مبادئ ديمقراطية واضحة: الفصل والتّوازن والرّقابة المتبادَلة بين السُّلُطات، الشّفافيّة، المُحاسبيّة... إلخ، إفساح المجال لمشاركة نوّاب مُنتَخبين مباشَرة بواسطة المواطنين في الدّول الأعضاء، ومُمثّلين عن المجتمع المدنيّ وعن سلطات الحُكْم المحليّ... إلخ. وثالثها: استفتاء المواطنين مباشَرَة حول أيّ تعديلات جوهريّة في الاتّفاقات والمعاهدات الأساسيّة... إلخ.

وتسمح هذه الآليّات الدّيمقراطيّة بضبط إيقاع المسيرة التّكامليّة مع مطالب المواطنين واحتياجاتهم ورغباتهم، فلا تُسْرِعُ الخُطى بأكثر ممّا يحتمله، أو يَطلبُه أو يتمنّاه هؤلاء، حتى لا تتحوّل إلى عبء عليهم، ولا تُبطِئ السَّيْر أو تتوقّف أطول ممّا يجب، وإلاّ فقدت مصداقيّتها وفَتَر حماسُ النّاس لها... وهكذا، بهذه الطّريقة تضمن التّجربة التّكامليّة تقدّمًا متواصلاً على طريق تحقيق الأهداف المرجوّة، بصرف النّظر عن سرعة هذا التّقدّم، كما تضمن تلافي القَفَزات المفاجئة والخَطِرة، كذلك الجمود أو الشّلَل.

ولا يُعَدّ توافر الآليّات الدّيمقراطيّة شرطًا لقيام التّجارب التّكامليّة في العالم. ومعظم تجارب التّكامل الإقليميّ لا تقوم على آليّات ديمقراطيّة، لكنّها، وربّما لهذا السبب، ليست تجارب فاعلة، ولم تحقّق إنجازات كبيرة

تُذَكَر. لذلك، نعتقد أنَّ الدِّيمقراطيَّة تُعَدُّ الشَّرط الرَّئيس لضمان الاستمراريَّة؛ ومن ثَمَّ، الفاعليَّة على المدى الطويل، لأيٍّ تجربة تكامليَّة. وفي هذا السِّياق، يواجه النِّظام العربيُّ أكبر التَّحدِّيات الَّتي تَعوقُه عن إقامة تجربة تكامليَّة تتوافر فيها تلك المواصفات؛ فمعظم النُّظُم السِّياسيَّة في الدُّول العربيَّة، وبصرف النَّظر عن أشكالها: مَلَكيَّة كانت أم جمهورية، راديكاليَّة أم مُحافظة، دينيَّة أم علمانيَّة، هي نُظُم فرديَّة وشخصيَّة تخضع لإرادة شخص واحد وأهوائه (يسمّى تارة رئيسًا وأخرى مَلِكًا أو أميرًا أو سلطانا أو شيخًا)، ولا تحكمها في العادة أيُّ مؤسَّسات خاضعة لأيِّ نوع من الرَّقابة أو المحاسَبة. ولأنَّ عمليَّة التَّكامل هي، بطبيعتها، عمليَّة تدريجيَّة ومرحليَّة فهي، في جوهرها، عمليَّة مؤسَّسيَّة بالضَّرورة، لأنَّها لا يُمكِن أن تتمَّ بجهد فرديٍّ وإنَّما من خلال مؤسَّسات إقليميَّة؛ فالتُّربة اللازمة لغرسها تبدو غير قائمة في الواقع العربيِّ. ولأنَّ الآليَّات الدِّيمقراطيَّة هي الضَّمان الوحيد لاستمراريَّة عمل المؤسَّسات التَّكامليَّة وفاعليتها على المدى الطويل، فإنَّ الشُّروط الضَّروريَّة لضمان استمراريَّة تجربة تكامليَّة، بفرض إمكانيَّة قيامها، ليست متوافرة في الواقع العربيِّ. وفي سياق كهذا، نعتقد أن إجراء إصلاحات سياسيَّة واسعة النِّطاق في العالم العربيِّ، تستهدف إقامة نُظُم مؤسَّسيَّة وديمقراطيَّة فاعلة في جميع الدُّول العربيَّة، هو شرط لازم ولا غنى عنه لبدء عمليَّة تكامليَّة عربيَّة فعَّالة وضمان استمراريَّتها.

(٣) خـاتـمــة
أُطُر المؤسَّسية للنِّظام العربيّ الجديد

خلصنا من التَّحليل السّابق إلى نتيجتين على جانب كبير من الأهمِّيَّة، وهما:

١- أنَّ النِّظام العربيَّ القائم لا يلبّي احتياجات الشُّعوب العربيَّة وطموحاتها في الأمن والاستقرار، أو في التَّقدُّم أو التَّنمية، وأنَّ الحاجة أصبحت ماسَّة لنظام عربيٍّ جديد.

٢- أنَّ فاعليَّة النِّظام العربيِّ الجديد المطلوب، تتوقَّف على توافر بنية مؤسَّسيَّة تتضَمّن آليّات فعَّالة لتسوية النِّزاعات العربيَّة العربيَّة، ولمواجهة التَّحدِّيات الخارجيَّة، ولتحقيق التَّكامل الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ على نحو يُحقِّق طموحات التَّنمية والاستغلال الأمثل للموارد العربيَّة، وبوسائل ديمقراطيَّة تكفل الاستمراريَّة، وتحول دون التَّوقّف في منتصف الطّريق، أو الدَّوران في حلقة مفرغة.

لكنَّ السُّؤال: من أين نبدأ؟ وفي تقديري أنَّه يوجد بديلان لا ثالث لهما. **الأوَّل:** تطوير الهياكل والبنى المؤسَّسيَّة القائمة وتجديدها، سواء على مستوى النِّظام العربيِّ العامّ، ممثَّلاً في جامعة الدُّول العربيَّة، أو على مستوى النُّظُم الإقليميَّة الفرعيَّة، مثل مجلس التَّعاون الخليجيِّ، أو اتِّحاد المغرب العربيِّ. **الثّاني:** بناء نظام عربيٍّ جديد مُتدرِّج، يبدأ بمجموعة من الدُّول النّواة ويتَّسع تدريجيًا إلى أنْ يشملَ بقيَّة الدُّول العربيَّة، يقوم على أُسس فيدراليَّة أو كونفدراليَّة.

أولاً: البديل الأوَّل: تطوير الهياكل القائمة

يتضمَّن هذا البديل خيارين: الأوَّل: بالتَّركيز على الأنظمة الفرعيَّة، انطلاقًا من الافتراض القائل بأنَّ العمل الجماعيَّ في نطاق هذه الأنظمة أيسر منه على مستوى النِّظام العربيِّ الأشمل؛ ومن ثَمَّ، فإنَّ تقوية الأنظمة الفرعيَّة ودعمها يمكن أن يصبَّ في النِّهاية في تقوية النِّظام الأشمل ودعمه، ومن ثَمَّ، تطويره، ممثَّلاً في جامعة الدُّول العربيَّة. الخيار الثَّاني: بالتَّركيز على النِّظام العربيِّ الأشمل، ممثَّلاً في جامعة الدُّول العربيَّة.

أ- تطوير الأنظمة الفرعيَّة

نصَّت المادَّة التَّاسعة من ميثاق جامعة الدُّول العربيَّة على أنَّ «للدُّول العربيَّة الرَّاغبة في تعاون أوثق وأقوى ممّا نصَّ عليه هذا الميثاق، أنْ تعقِد بينها من الاتِّفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. والمعاهدات والاتِّفاقات الَّتي سبق أن عقدتها أو التي تعقدها فيما بعد دولةٌ من دول الجامعة مع أية دولة أُخرى، لا تُلزم ولا تُقيِّد الأعضاءَ الآخَرين». كما نصَّت المادَّة السّابعةَ عشرةَ من الميثاق على «أن تودع الدُّول المشتركة في الجامعة لدى الأمانة العّامة نُسخًا من جميع المعاهدات والاتّفاقات الَّتي عقدتها أو تعقدها مع أيِّ دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها». ويُفهَم من هذين النَّصَّيْن أنَّ الميثاق ترك لكلِّ دولة عضو حرِّيَّة إبرام ما تراه من معاهدات واتِّفاقات؛ بما في ذلك المعاهدات والاتِّفاقات المنشِئة لروابط واتّحادات أقوى ممّا نصَّ عليه الميثاق، من دون أيَّة اشتراطات أو قيود، اللهمَّ إلاَّ قيد إيداع نسخة منها لدى الأمانة العامَّة.

ومن الواضح أنَّ هذا الموقف يُعدُّ اعترافًا ضمنيًا من جانب الميثاق بأنَّ صيغة العمل العربيِّ المشترَك الَّتي أقرَّها ليست هي الصِّيغة المثلى؛ ومن ثَمَّ، فلا يوجد ما يحول قانونيًا من دون قيام الدُّول العربيَّة أو بعضها بتأسيس

صيغ تعاون مشترك أقوى من صيغة الجامعة العربيَّة. وقد فُهِم من هذا التَّصريح في البداية أنَّ المقصودَ منه ليس هو إباحة قيام محاور عربيَّة متصارعة، وإنَّما ابتداع صيَغ وحدويَّة أقوى بين دولتين أو مجموعة محدودة من الدُّول تتَّسع تدريجيًا، مثل تجربة الوحدة المصريَّة السُّوريَّة، على سبيل المثال. غير أنَّ الأمور لم تتطوَّر في هذا الاتِّجاه، وسلكت منحىً آخر، خصوصًا بعد انتصار الثَّورة الإسلاميَّة في إيران في نهاية السَّبعينيَّات من القرن الماضي واندلاع الحرب بينها وبين العراق. فانشغال الدَّولتين الخليجيَّتين الكبيرتين بالحرب، دفع بباقي دول الخليج العربيِّ، وأتاح لها فرصة نادرة، لإعلان تأسيس «مجلس تعاون خليجيٍّ» ضمَّ الدُّول العربيَّة السِّتَّ المشاطِئة للخليج، وهي: السُّعودية، وسلطنة عُمان، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات. وبالرّغم من تفهُّم البعض لبعض دواعي قيام هذا المجلس، وكانت أمنيَّة البعض في الأساس، إلاَّ أنَّ البعض عدَّه «ناديًا» أو محورًا لأغنياء العالم العربيِّ في مواجهة فقرائه. لكن ما إنْ انتهت الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة حتى ظهرت عام ١٩٨٩ تجمُّعات فرعيَّة إقليميَّة أخرى، أضيفت إلى مجلس التَّعاون الخليجي، مثل: مجلس التَّعاون العربيِّ واتحاد المغرب العربيِّ، لينطلق بعدها جدل حادٌّ في العالم العربيِّ حول ما إذا كان من شأن هذه الأنظمة الفرعيَّة أن تدفع بالعمل العربيِّ المشترَك خطوات إلى الأمام، انطلاقًا من الافتراض القائل بأنَّ الدُّول المشاركة في هذه الأنظمة الفرعيَّة ترتبط بروابط جغرافيَّة واجتماعيَّة، وربَّما ثقافيَّة وشخصيَّة أقوى؛ ومن ثَمَّ، فإنَّها أقدر على تحقيق تكامل أكبر وأسرع فيما بينها، أم أنَّها، على العكس، ستضع المزيد من العراقيل أمام العمل العربيِّ المشترَك، انطلاقًا من الافتراض القائل إنّ هذه التَّجمُّعات ستخلق محاور متنافسة وربَّما متصارعة فيما بينها. وفي تقديري أنَّ هذه التَّجربة الَّتي أصبح عمرها الآن أكثر من ربع قرن، لا تصلح ركيزة لتجديد النِّظام العربيِّ وتطويره، وذلك للأسباب الآتية:

١- أنَّ الدُّول العربيَّة ليست كلها مرشَّحة أو مهيَّأة للدُّخول في أنظمة عربيَّة فرعيَّة؛ ومن ثَمَّ، فحتَّى بافتراض سلامة الفكرة وتمتُّع التَّجمُّعات الفرعيَّة الَّتي قامت عام ١٩٨٩ بالعناصر الَّتي تضمن لها الاستمرار والنَّجاح، فإنَّ عددًا من الدُّول العربيَّة، وبعضها دول مُهمّة، مثل سوريّة ولبنان والسُّودان، من الصَّعب تصوُّر بناء نظام عربيٍّ جديد من دونها، كان مرشَّحًا لأنْ يبقى خارج هذه التَّجمُّعات.

٢- أنَّ بعض النُّظُم الفرعيَّة الَّتي قامت بالفعل إمّا سقط وانهار وتلاشى عند أوَّل منعطف واختبار، مثل مجلس التَّعاون العربيِّ، أو تجمَّد وتحوَّل إلى مجرَّد حبر على ورق، ولم تَعُدْ له أيّ فاعليَّة تُذْكَر؛ ما يَدلُّ على هشاشة الفكرة أو الفلسفة الَّتي قامت عليها هذه النُّظُم الفرعيَّة.

٣- أنَّ الذي صمد منها وانتظمت أعماله، مثل مجلس التَّعاون الخليجيِّ، لم يُحقِّق طفرة نوعيَّة كبرى، ومختلفة عن صيغة العمل العربيِّ المشترَك كما عرفتها الجامعة العربيَّة، لا من حيث البنية التَّنظيميَّة والمُؤسَّسيَّة، ولا من حيث القدرة على الإنجاز، وبالذَّات في المجالات المطلوب التَّجديد فيها مثل: مجال الأمن الجماعيِّ، أو مجال تسوية حلِّ الخلافات بالطُّرُق السِّلميَّة، أو مجال التَّكامل الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ.

٤- أنَّ المحافظة على وحدة النِّظام العربيِّ الَّذي تُجسِّده جامعة الدُّول العربيَّة سوف تصبح عمليَّة بالغة الصُّعوبة، إذا تمكَّنت النُّظم العربيَّة الفرعيَّة من ترسيخ جذورها، واستمرَّت الجامعة العربيَّة ضعيفة في الوقت نفسه؛ ومن ثَمَّ، فإن إعادة بناء النِّظام العربيِّ الشَّامل انطلاقًا من مدخل النُّظُم الفرعيَّة، يقتضي أن تصبح الجامعة العربيَّة مركزًا للتَّسيق المُحَكَم بين النُّظم الفرعيَّة، وإلاّ تحوَّلت هذه النُّظُم إلى محاور مُتصارِعة تفتك بالنِّظام العربيِّ الشَّامل نفسه.

ب- تطوير الجامعة العربيَّة

ينطوي هذا الخَيار على ميزة أساسيَّة، وهي أنَّه ينطلق من إطار مؤسَّسيٍّ قائم بالفعل تُشارك فيه الدُّول العربيَّة كافَّة، وله تاريخٌ طويل من الإنجازات والإخفاقات. ومن ثَمَّ، تراث معروف يمكن تنقيته وتنقيحه بالعمل على تعظيم محاسنه وتقليص عيوبه، أو التخلُّص من هذه العيوب كُلِّيَّة إنْ أمكن، فضلاً على أن تركه أو هجره كُلِّيَّة قبل ضمان قيام دعائم وتثبيتها، وضمان نجاح نظام بديل، قد ينتهي بخسارة كلِّ شيء: الواقع والمأمول أيضًا. لكنَّ المشكلة هنا أنَّ التَّطوير الحقيقيَّ، وليس الشَّكليَّ، لنظام الجامعة العربيَّة يتطلَّب شروطًا ليست متوافرة في الواقع العربيِّ حاليًا. وقد سبقت الإشارة إلى هذه الشُّروط في مواضع مُتفرِّقة من هذا البحث، نُعيد تلخيصَها وإجمالَها على النَّحو الآتي:

١- إرادة سياسيَّة جماعيَّة عربيَّة، تؤمن إيمانًا حقيقيًّا بالعمل العربيِّ المشترَك، وبأنَّ وجود جامعة عربيَّة قويَّة يُمثِّل مصلحة للأمَّة ومصلحة لكلِّ دولة عربيَّة على حِدَة، وهو ما يتطلَّب عدم التَّمسُّك بالمفهوم التَّقليديِّ للسِّيادة، خصوصًا أن سلاح السِّيادة لا يُشْهَر عادة إلاَّ في مواجهة العمل العربيِّ المشترَك، وليس في مواجهة الدُّول الكبرى أو المؤسَّسات الدّوليَّة.

٢- القَبول بإنشاء ثلاث آليّات جديدة داخل الجامعة يضمُّها إطار شامل لعمليَّة صُنْع القرار، أوَّلها: آليَّة للأمن الجماعيِّ العربيِّ، تنطلق من قناعة تامَّة بأنَّ أيَّ تهديد أو عدوان يقع على أيِّ دولة عربيَّة يُشكِّل تهديدًا لها وعدوانًا عليها جميعًا؛ ومن ثَمَّ، يتحمل الجميع مسؤوليَّة التَّعامل معه بوسائل وإمكانات ماديَّة ومعنويَّة تلتزم بوضعها تحت تصرُّف الجامعة، وثانيها: آليَّة لتسوية المنازعات العربيَّة بالطُّرُق السِّلميَّة، السِّياسيَّة منها والقضائيَّة، بما في ذلك إنشاء محكمة عدل

عربيَّة يكون لها ولاية إلزاميَّة فيما يتعلَّق بالمُنازعات ذات الصِّبغة القانونيَّة، على الأقلِّ فيما يتعلَّق بمنازعات حول الحدود، وثالثها: آليَّة للتَّكامل والاندماج الاقتصاديِّ تعتمد النَّهج الوظيفيَّ المُتدرِّج، وإنشاء منطقة تجارة حرَّة تتطوَّر إلى اتِّحاد جمركيٍّ ثُمَّ إلى سوق مشتركة، فسوق موحَّدة، إلى أنْ تصل إلى الاندماج الاقتصاديِّ الكامل من خلال برامج زمنيَّة مُتَّفق عليها.

٣- أنْ تقبل الدُّول العربيَّة إرساء قواعد لعمليَّة صنع القرار تأخذ بفكرة التَّصويت التَّرجيحيِّ، وأن تكون الأوزان التَّصويتيَّة للدُّول في مراكز صنع القرار متناسِبَة مع أحجامها وأوزانها الدِّيمغرافيَّة والسِّياسيَّة والعسكريَّة والاقتصاديَّة، وأن تقبل، في الوقت نفسه، بالتَّشاور مع مؤسَّسات المجتمع المدنيِّ العربيِّ، وسلطات الحكم المحليِّ في الدُّول العربيَّة في المراحل المختلفة لعمليَّة صنع القرار داخل الجامعة.

وفي تقديرنا أنَّ هذه الشُّروط ليست متوافرة الآن على أرض الواقع، وليس من المُحتَمَل توافرها في المستقبل القريب. فمعظمُ هذه الشُّروط مرتبطٌ في الواقع بحدوث تحوُّل ديمقراطيٍّ حقيقيٍّ داخل كلِّ دولة عربيَّة على حدِة، وبحسم إشكاليَّة الشَّرعيَّة في نُظُم الحُكم العربيَّة، الَّتي ما تزال ترتكز على شرعيَّات أخرى غير الشَّرعيَّة الدِّيمقراطيَّة.

ثانياً: البديل الثَّاني: البحث عن هيكل جديد يقوم على فكرة «المجموعة النَّواة»

ينطلق هذا البديل من فرضيَّة مفادها أنَّ نظامًا عربيًا شاملاً يُبنى على القواسم الدُّنيا المشتركة بين الدُّول العربيَّة كافَّة، لا بد أنْ يكون نظامًا هشًا. فالقاسم المشترَك الأدنى بين (٢٢) دولة عربيَّة تختلف في أحجامها

وأوزانها، ومواردها ونُظُمها السِّياسيَّة، وارتباطاتها الخارجيَّة، أضعف من أن يحتمل فوقه بنياناً قويًا، على الرّغم من أنَّ هذه الدُّول ترتبط جميعها فيما بينها بروابط الثَّقافة والتَّاريخ المشترَك. فروابط الثَّقافة والتَّاريخ قد تكون هي الأهمَّ في تشكيل وحدة الأمم وقيامها، حين تتضافر لها عوامل محليَّة وإقليميَّة ودوليَّة تساعد على تفجير طاقة الشُّعوب وتعبئتها لإتمام الوحدة، لكنَّها قد لا تكون الأهمَّ في صياغة نُظُم إقليميَّة قويَّة ومتجانسة، تنطوي على آليَّات تستهدف تحقيق وحدة أو تكامل واندماج على أُسس عقلانيَّة وبطريقة مرحليَّة مُتدرِّجة؛ إذ يتطلَّب الأمر، في هذه الحالة، البدء بمجموعة محدودة من الدُّول العربيَّة لها مصلحة مشترَكة واضحة في التَّكامل والاندماج فيما بينها، وتكون هذه المجموعة من القوَّة والتَّأثير بحيث يمكن أن يُشكِّل تكاملها واندماجها معًا نواة لتكامل اندماج بقيَّة عناصر النِّظام على أُسس مرحليَّة وتدريجيَّة مدروسة. وتختلف نظريَّة «المجموعة النّواة» عن نظرية «الدَّولة القاعدة» أو «الإقليم القاعدة» الَّتي سبق أنْ صاغها الفكر القوميُّ التقليديُّ خلال الخمسينيّات. فهذه الأخيرة تعتمد على مفاهيم مثل «القيادة» و«التَّعبئة» وربَّما «التَّضحية» بوصفها أساليب ومناهج لحشد التأييد وراء مشروع «بناء الدَّولة الموحَّدة لأمَّة واحدة». أمّا «مفهوم المجموعة النّواة» فيستهدف بناء نظام سياسيٍّ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ عربيٍّ بشكل مرحليٍّ وتدريجيٍّ وَفْق برنامج مُخَطَّط ومدروس، يقوم على تبادل المصالح، ويبدأ بمجموعة محدودة من الدُّول تتوسَّع تدريجيًا، لكن وفق شروط وآليَّات مُحدَّدة، إلى أنْ تشمل بقيَّة عناصر النِّظام.

ويثير هذا البديل مجموعة من الإشكاليَّات يتعيَّن حلُّها:

الإشكاليَّة الأولى

تتعلَّق بطبيعة «المجموعة النّواة»؛ إذ يتعيَّن على هذه المجموعة ألاّ يشكل

قيامها ردودَ فِعْل سلبيَّة تُظهرها كأنَّها تكتُّل أو مِحْوَر، يقوم لأغراض مَصلحيَّة ضيِّقة؛ ومن ثَمَّ، يمكن أن يستثير ردود فعل تردُّ عليه بقيَّة الدُّول العربيَّة بمحاور أخرى. من هنا، يتعيَّن توافر صفات معيَّنة في هذه المجموعة الَّتي يجب أنْ تتشكَّل من دولة مركزيَّة في النِّظام وليست دولاً هامشيَّة، ودول صاحبة مصلحة في إقامة النِّظام العربيِّ الشامل، وليس المحاور المُتصارِعة، ودول راغبة في إقامة هذا النِّظام وقادرة على دفع تكاليفه والوفاء بالتزاماته واستحقاقاته. وتشير الدُّروس التَّاريخيَّة المُستفادَة إلى أنَّ النِّظام العربيَّ، بدا في أفضل حالاته حين كانت سياسات مصر والسُّعودية وسورية تبدو متوافقة، والعكس صحيح. ومن ثَمَّ، فهنالك ما يشبه الإجماع ما بين النُّخبة المهتمَّة بالشَّأن العربيِّ العامِّ على مجموعة الدُّول النّواة لأيِّ نظام عربيٍّ لا بد أن تتكوَّن، على الأقل، من هذه الدُّول الثّلاث. غير أنَّ كثيرين يرون في الوقت نفسه أنَّ هذه الدُّول الثَّلاث لا تكفي، ولأنَّها - جميعًا - دول مشرقيَّة فإنَّها قد تبدو محورًا خاصًا يستبعد المغرب العربيَّ. لذلك، فمن المفيد والملائم أنْ تشارِك فيه منذ البداية دولٌ مغاربيَّة، ولتكن المملكة المغربيَّة، وأخرى على تماسٍّ مع إفريقيا السَّوداء ولتكن السودان.

الإشكاليَّة الثَّانية

تتعلَّق بنهج التَّكامل وآليّاته بين هذه «المجموعة النَّواة». فهذه المجموعة ستكون مطالَبة بالعمل، ليس فقط على تحقيق أكبر قدر ممكن من التَّكامل والاندماج فيما بينها، وفق آليّات وبرامج، وسياسات متَّفق عليها، لكن أيضًا ضبط إيقاع النِّظام العربيِّ ككلّ، وتوجيه تفاعلاته بطريقة تخدم مصالح النِّظام ولا تؤدِّي إلى انفلات زمامه ككلّ. من هنا يتعيَّن على مجموعة الدُّول

النّواة تحمُّل أعباء القيادة في إدارة الصِّراع مع «إسرائيل»، بما يخدم أهداف النِّظام العربيِّ، وإيجاد آليّات فعَّالة ليس فقط لتسوية خلافاتها البينيَّة، لكن أيضًا لاحتواء النِّزاعات العربيَّة العربيَّة، بالطُّرق والوسائل السِّلميَّة.

وفي هذا السِّياق، تثور إشكاليّات فرعيَّة كثيرة، من بينها شكل برنامج التَّكامل والاندماج الاقتصادي المقترَح، والفترة الزَّمنية الَّتي قد يستغرقها، وطبيعة العلاقة بين الأبعاد الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للعمليَّة التَّكامليَّة والاندماجيَّة وأبعادها السِّياسيَّة والأمنيَّة.

الإشكاليَّة الثَّالثة

تتعلَّق بالضَّمانات اللَّازمة لاستمرار العمليَّة التَّكامليَّة، وعدم نكوصها وانتكاسها أو دورانها حول نفسها. وفي هذا السِّياق، تتجلّى أيضًا السِّمات الفرديَّة والشَّخصيَّة لنظم الحكم العربيَّة في دول المجموعة النَّواة. فهذه الدُّول قد تتَّفق فيما بينها في لحظة تاريخيَّة تتوافر فيها شروط معيَّنة على إطلاق عمليَّة تكامليَّة أو اندماجيَّة فيما بينها، لكنّ استمرار هذه العمليَّة بطريقة فعّالة ومن دون مفاجآت يتطلَّب أن تتحوَّل هذه الدُّول على المدى الطَّويل إلى دول ومؤسَّسات.

في سياق كهذا، يبدو لنا أنَّ صيغة التَّكامل والاندماج على الطَّريقة الأوروبيَّة غير قابلة للنَّقل إلى التُّربة العربيَّة، على الرّغم من دروسها الكثيرة المستفادة، وأنَّ البيئة الإقليميَّة والدّوليَّة المحيطة بالعالم العربيِّ لا تساعد على تحييد الأبعاد السِّياسيَّة والأمنيَّة، وفصلها عن الأبعاد الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. لذلك فسوف يتعيَّن على مجموعة الدُّول النّواة أنْ تختار بين صيغتين:

الصِّيغة الفدراليَّة: وهي صيغة تفرض صورة توحيد سياسات الدِّفاع والأمن والسِّياسة الخارجيَّة، وهو أمر يبدو بعيد المنال، نظرًا للتَّباعد الجغرافيِّ بين دول المجموعة النّواة، وتبدو نمطيَّة وتوحيديَّة أكثر ممّا يجب ومما قد تحتمله دول وشعوب تتباين أوضاعها الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسِّياسيَّة كثيرًا، وترغب في المحافظة على خصوصيّتها والدِّفاع عن امتيازاتها.

الصِّيغة الكونفدراليَّة: وهي صيغة تسمح بالمحافظة على الخصوصيّات والهُويّات الوطنيَّة؛ إذ يُمكِن أنْ تحتفظ السُّلطات القائمة في الدُّول الدّاخلة فيها بكل صلاحيّاتها ونُظُمها ولوائحها الخاصَّة، مع العمل على التَّنسيق التَّدريجيِّ ثم التَّوحيد التَّدريجيِّ لسياسات الأمن والدِّفاع والخارجيَّة، في الوقت نفسه الذي يجري فيه تنفيذ خُطَط التَّكامل والاندماج الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ الطَّموح، وبما يتناسب وقدرات جميع الأطراف المعنيَّة واحتياجاتها ومصالحها. وهذه الصِّيغة هي الَّتي نفضِّلها، ونعتقد أنَّها واقعيَّة ومُمكِنة، على الرّغم من أنّنا نَشكُّ كثيرًا في أن تكون النُّخَب الحاكمة في الدُّول العربيَّة جاهزة أو مستعدَّة للشُّروع في تنفيذها في الوقت الحالي، وهو ما يستدعي ضغطاً ونضالاً متواصلين من جانب المجتمع المدنيّ.

المراجـع

اعتمد هذا البحث أساساً على الفصل الخامس عشر من كتابنا «الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا» الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

١- سعد الدين إبراهيم (محرّر)، الوطنيّة المصريّة والقوميّة العربيّة في مشروع عبد النّاصر القومي. (المشروع القوميّ لثورة يوليو)، القاهرة: المركز العربيّ للبحث والنّشر، ١٩٨٤.

٢- محمد السيِّد السعيد (محرّر)، الأولويّات الدّوليّة المتغيِّرة والوطن العربيّ. (الوطن العربيّ والمتغيِّرات العالميّة)، القاهرة: معهد الدراسات العربيّة، جامعة الدول العربيّة، المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، ١٩٩١.

٣- السيِّد ياسين (محرّر)، تسوية المنازعات العربيّة، " آفاق التّعاون العربيّ في التّسعينيّات "، سلسلة مشروعات التّعاون الإقليميّ العربيّ، عمّان: منتدى الفكر العربيّ، ١٩٩٢.

٤- القوميّة العربيّة والتّفكّك في العالم العربيّ: ردّ على آراء فؤاد عجمي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٣٥)، كانون الثاني / يناير ١٩٨٢.

٥- «الجامعة العربيّة ومستقبل النّظام العربيّ»، مجلة شؤون عربيّة، القاهرة، العدد (٣٧)، آذار / مارس ١٩٨٤.

٦- تجربة الوحدة المصريّة السّوريّة، مجلة شؤون عربيّة، القاهرة، العدد (٤٦)، حزيران/ يونيو ١٩٨٦.

٧- تجربة التّكامل والوحدة الأوروبيّة: هل تصلح للتّطبيق في العالم العربيّ، المستقبل العربيّ، بيروت، العدد (١٣٦)، حزيران/ يونيو ١٩٩٠. نشر أيضاً في مجلة مستقبل العالم الإسلاميّ، العدد (١٠/١١)، ربيع/صيف ١٩٩٣.

٨- انعكاسات تجديد المشروع القوميّ على مكانة مصر الدّوليّة، بحث مُقدّم إلى المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السّياسيّة حول «مصر ومشروعات النّظام الإقليميّ

الجديد في المنطقة»، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السِّياسيَّة، ٧-٩ كانون الأول / ديسمبر ,١٩٩٦

٩- **الجامعة العربيَّة في ظلِّ التَّسوية: سيناريوهات المستقبل**، مجلة عالم الفكر، القاهرة، المجلد الرابع، إبريل/ نيسان - حزيران/ يونيو ,١٩٩٧

١٠- **مستقبل الوحدة العربيَّة بين الأطروحات الفيدراليَّة والأطروحات الوظيفيَّة.** في: " أربعون عاماً على الوحدة المصريَّة السُّوريَّة " (مجموعة مؤلِّفين) القاهرة: مركز الدِّراسات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة، /الأهرام، ١٩٩٩ .

١١- **نظرة على المؤسَّسات الدولية في القرن العشرين: صعود وانهيار التَّنظيم الدَّوليّ الحكوميّ**، مجلة وجهات نظر، القاهرة، العدد (١٢) كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.

١٢- **تقويم أداء مؤسسة القمَّة العربيَّة**، بحث مُقدَّم إلى المؤتمر الاستراتيجيّ العربيّ، عمان ١٠-١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٢، منتدى الفكر العربيّ، مجلة المنتدى، عمَّان، العدد (١٩٨)، آذار/ مارس ٢٠٠٢.

١٣- **دور مُنظَّمات الفكر العربيّ ومؤسَّسات المجتمع المدنيّ العربيّ في دعم مسيرة الجامعة العربيَّة**، ورقة مُقَدَّمة إلى «ندوة آفاق التَّعاون العربيّ بين الإقليميَّة والعالميَّة»، الكويت، ٤-٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، منتدى الفكر العربيّ، سلسلة الحوارات العربيَّة، ٢٠٠٢.

١٤- **المثقَّف العربيّ والدور الأميركي**، مجلة المستقبل العربيّ، بيروت، آذار/ مارس ٢٠٠٣.

تعقيب

أ. د. وليد عبد الحي

نظرًا لتسليمي بالمنطلقات النظريَّة والرُّؤيا الاستراتيجيَّة للموضوع كما قدَّمها الزَّميل د.حسن نافعة، فإنَّني، وبناء عليه، سأُثير بعض النِّقاط من باب الحرص والاستفسار لا من باب النَّقد أو المعارضة.

١- تُراودني شكوك بأنّ أغلب الأدبيّات السِّياسيَّة العربيَّة المشرقيَّة تنطوي في لاوعي أصحابها على نوع من «المركزيَّة المشرقيَّة». فالأمثلة والنَّماذج والتَّحليلات والهواجس كلّها، وبنسبة عالية، مُقتَبَسَة من خبرة المشرق العربيّ. وأعتقد أنَّ الضَّرورة تقتضي مزيدًا من الاطِّلاع على الأدبيَّات السِّياسيَّة المغاربيَّة. فبحكم خبرتي في هذا المجال، أرى أنَّ لديهم ما يستحقُّ الاطِّلاع عليه في نقد التَّجربة التَّكامليَّة العربيَّة، بالرّغم من إقراري بأنَّ هنالك قواسم مشتركة، خاصّة الفشل في التَّجربة التَّكامليَّة.

٢- أشارك أخي د. نافعة في أنَّ المنهج الوظيفيَّ في إطار العمل التَّكامليِّ وبالخبرة الأوروبيَّة لا يصلح للمنطقة العربيَّة، وأنَّها عَلمانيَّة عقائديَّة؛ إذ تراودني شكوك عميقة بأنَّنا مجتمعات أو دول بمعنى سياسيّ دقيق. فمن بين متطلَّبات المنهج الوظيفيّ تذويت Internalization النُّخَب السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للأهداف التَّكامليَّة، وهو أمر لا يستقيم مع ثقافة نخب عربيَّة تجعل من القبيلة قاعدة ارتكازها، وتتوارى ثقافة الأوطان السِّياسيَّة في مفاهيم المضارب... إنَّنا قبائل ومضارب. تكفي المقارنة بين تأثير الاحتلال النّازي لفرنسا وتشكيل حكومة عميلة للاحتلال (حكومة فيشي) على المجتمع الفرنسيّ، وتأثير الاحتلال في المجتمع العراقيّ، لنرى أنَّها مجتمعات تتشقّق جدرانُها بسرعة وتعود لأنساقها الفرعيَّة حال الضَّغط عليها.

كـمـا أنَّ فكرة التَّكامل تحـتـاج إلى تعـاضـد نخب السُّوق مع نخب الدّيمقراطيَّة. وطغيـان الأُولى على الثّانيـة هو أحد أبرز مـلامح البِنيـة السِّياسيَّة العربيَّة.

من ناحيـة أخرى، فـالسُّلطة مُحتكَرة إمَّا من القبيلة وإمَّا من العسكر. وأعـتقـد أنَّ البندقيَّـة أو السُّلالة غيـر قـادرة على التَّعـايش مع منهج وظيفيّ يقوم على تنمية النُّخبـة النِّظام بدلاً من النُّخبـة الفرد، طبـقًا لتصنيفات المنهج الوظيفيّ.

إنَّ الاعـتقـاد بأنَّ الرَّوابط الآليَّـة (اللغـة والعـرق... إلخ) كـافـيـة لخلق ظاهرة تكامليَّة هو أمـر مشكوك فيـه، فهي عـوامل مُساعِدة، والأصل - كمـا يرى **دوركهـايم** - هو في الرَّوابط العضويَّة (المصـالح)، والإصـرار على الأُولى يُبقي رؤية **ابن خلدون** للعصبيّة صالحة لكلِّ زمان ومكان.

إنَّ البُعد التَّربويَّ في بناء نظام عربيٍّ جديد أمرٌ يستحقُّ العناء من هذه النّاحية.

٣- يُفضِّلُ **د. نافعة** استـنـادَ النِّظام العربـيِّ الجديد إلى ركـيـزة تتـمـثَّل في «المجـمـوعـة النّواة» بـدلاً من «الدَّولة القـاعـدة» أو «الإقليم القـاعـدة»، ويحـذِّر من تحوُّلها أو فهمهـا بوصفها محـاور، غيـر أنَّ أسس تحـديد مـا هي مقوِّمـات هذه المجموعـة النّواة تحتـاج إلى مـزيد من التَّفـاصيل؛ إذ يبـدو أنَّ أدوات القـوَّة النّاعـمـة تُمـاحِك في الـوقت الرّاهن أدوات القـوَّة الخشنة في أداء الأدوار، والنَّموذج القُطْري يثير الانتباه.

٤- يُحبِّذ **د. نافعة** الإقـرار بضـرورة الاعـتـراف بالهُـويّات الوطنيَّـة. وكنت أتمنّى لو أفـاض في كـيـفـيَّـة التَّـأسيس على تنمـيـة الهُـويَّة الوطنيَّـة من ناحيـة، لتكون قـاعـدة لبناء نـظام عـربيٍّ جـديد من نـاحيـة ثانيـة. ومع أنَّ الصِّيغة الكونفدراليَّة تُجيب عن بعض ذلك، لـكنَّـني أرى الملابسـات بين البُعديْن مُتعدِّدة.

٥- هنالك ثمّة نقطة تتعلّق بمجلس التّعاون الخليجيّ؛ إذ تبدو الإشارات إلى استمرار هذا النّموذج التّكاملي بشكل أفضل من غيره من النّماذج، لكنّني أتساءل عن وزن المتغيِّر الخارجيِّ في العمل على استمرار هذا النّموذج، فهل هو باق بفعل إرادة ذاتيَّة حرَّة، تحرّكها رؤيا استراتيجيَّة مُبلوَرَة وبعيدة المدى، أم هي استجابة لكوابح خارجيَّة تحول دون تَفكّكه كغيره من النّماذج؟ يخبرنا علماء المنهج الوظيفيّ أنَّ وجود نخبة خارجيَّة فاعلة، تتطابق دوافعها مع نخبة داخليَّة، يساعد على استمرار العمليَّة التّكامليَّة، بصرف النَّظر عن تعميم مضمون التّكامل .

٦- أمّا قضيَّة التَّوفيق بين المطلب الدّيمقراطيِّ بوصفه أحد أُسس نجاح العمليَّة التّكامليَّة، الأمن القُطْري والأمن القوميّ، فهي - وفق ما أعتقد - من أكثر المسائل تعقيدًا .

وتتبلور هذه المسألة بأجلى صورها في قضيَّة الأقليّات؛ فكيف نوفّق بين حقوق مشروعة لهذه الأقليّات قد تصل حدَّ الرَّغبة في الانفصال، وأمن الأوطان أو حتّى المضارب؟

ودعونا نأخذ مثالاً من العراق، فالأكراد حاليًا لديهم حكومة مُنتخَبة، وبرلمان مُنتخَب، وإعلام كُرديّ مستقلّ، وعَلَم، وجيش كرديّ، ويَعقدون اتفاقيات مع الشّركات بمعزل عن الحكومة المركزيَّة، ويُعلنون رغبتهم في إقامة قواعد عسكريَّة أمريكيَّة في مناطقهم، ومنهم رئيس الجمهوريَّة ووزير الخارجيَّة في الحكومة المركزيَّة... إنّهم في وضع قد تُحسَد عليه أقليّات أوروبّا .

والسُّؤال: ماذا لو قرَّروا الانفصال فعلاً؟ ثم ماذا لو نجحوا فيه؟ ألا يصبح ذلك نموذجاً يغري الأقليّات العربيَّة الأُخرى باتّباعه؟ ألا يُعزّز ذلك مطالب قبائل دارفور في السّودان؟ ألا يجعل السُّود في موريتانيا يميلون نحو الفكرة؟ ألا يثير ذلك أمازيغيّي المغرب العربيّ؟ وحينذاك

يصبح الحديث عن نظام عربيٍّ أقرب للتَّرف.

إنَّ منعـهم يعني خـسـران الدّيمقـراطيَّـة، والسَّـمـاح لـهم يعني انـتـصـار المضارب على الأوطان.

الفصل الثاني

المحور الثَّقافيّ والاجتماعيّ

نحو نظام عربيٍّ جديد
الإطار الاجتماعيّ والثّقافيّ
(دراسة تأسيسيَّة)

أ.د. عزمي طه «السَّيِّد أحمد»*

مُقدِّمة

لعلّه من الأمور الواضحة أنَّ عبارة «نحو نظام عربي جديد» تشير إلى ما يجب أن يكون عليه حال الأمَّة العربيَّة، وإلى الأمثل والأكمل فيما تطمح هذه الأمَّة للوصول إليه، وتشير، في الوقت نفسه، إلى تخلّف الواقع الحالي للأمَّة عن هذا الطُّموح وما يجب أن يكون عليه.

والنِّظام العربيُّ الجديد الَّذي تطمح الأمَّة إليه، أو الَّذي يجب أن يكون، قد تختلف الاجتهادات والرُّؤى في تحديد شكله ومعالمه باختلاف المعتقدات (الأيديولوجيّات) الَّتي ينطلق منها أصحاب هذه الاجتهادات والرؤى، ويؤسِّسون عليها صورة هذا النِّظام الجديد. أمَّا إذا كانت المعتقدات الَّتي تنطلق منها هذه الرؤى واحدة أو متشابهة أو مُتَّفقة في أكثر عناصرها وأهمِّها، فإنَّ الصُّور الَّتي سَتُرْسَم لهذا النِّظام العربيِّ الجديد ستكون متشابهة إلى حدٍّ كبير، ومتَّفقة في أهمِّ معالمها وتفاصيلها. ولعلَّ عبارة المناطقة: «تأتي النَّتائج على مذاق المقدِّمات» يمكن استعارتها هنا لنقول: إنَّ صور النِّظام العربيِّ الجديد ستأتي على شاكلة المعتقدات الَّتي تأسَّست عليها، وستكون متقاربة ومتَّفقة بقدر ما بين هذه المعتقدات من التَّقارب والاتِّفاق.

---

* أستاذ الفلسفة الإسلامية، ورئيس تحرير المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية.

وأمَّا عبارة «دراسة تأسيسيَّة» الواردة في عنوان هذه الورقة، فنحسبها واضحة في أنَّها تعني أنْ تكون الآراء المقدَّمة في هذه الدراسة المعبِّرة عن صورة هذا النِّظام العربيِّ المأمول، مبنيَّة على أسس مُعيَّنة، ومنطلقة من مبادئ واضحة، وأنَّ المطلوب أنْ تكون هذه الأسس سليمة متينة، من حيث أنَّها يجب أن تُعبِّر عن الحق وتُبيِّنه، لكي يأتي البناء المؤسّس عليها متينًا قويًا بالحقِّ الَّذي تأسَّس عليه، والمبادئ المرتبطة بهذا الحقِّ المؤسَّس الَّتي انطلق منها. كما أنَّ هذه العبارة تعني التَّركيز على الأفكار الأساسيَّة الَّتي تُشكِّل عماد هذا النِّظام.

وإذا كان واقع الأمَّة العربيَّة فيه الكثير من جوانب النَّقص والقصور والمفاسد، وكان أحد المبادئ العقليَّة والشرعيَّة في إصلاح أوضاع المجتمعات والأُمم أنَّ «درء المفاسد مُقدَّم على جلب المنافع»، فإنَّ تحديد شكل النِّظام العربيِّ الجديد ومعالمه في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ يجب أنْ يُعطى الاهتمام والأولويَّة لإصلاح كلِّ جوانب القصور والفساد، ليتسنّى بعد ذلك «جلب المنافع» بالبناء وتحقيق الإنجازات. على أنّه، في هذا العصر الذي تسير فيه الحياة في جميع جوانبها بوتيرة سريعة جدًا، هي في أحيان كثيرة تسبق قدرة الإنسان على التَّكيُّف معها واستيعابها. في مثل هذه الظُّروف، نرى أنَّه لا بدَّ من السير في خطَّين متوازيين في آن معًا؛ خطِّ الإصلاح و«درء المفاسد»، وخطِّ البناء والإنجاز و«جلب المنافع».

هذا هو التَّوجُّه الذي ستسير عليه هذه الورقة في بيانها لمعالم النِّظام العربيِّ الجديد وشكله في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ.

سنبدأ ببيان حدود هذا الإطار، ثمَّ ننتقل إلى بيان الأسس الَّتي يقوم عليها، والأهداف الَّتي يمكن أنْ تتحقَّق للنِّظام العربيِّ من خلاله، وبعدها سنقوم ببيان معالم الطريق الَّتي يمكن أنْ توصِلَ إلى تحقيق هذه الأهداف، ثمَّ نختم هذه الدِّراسة ببعض التَّعليقات والتَّأكيدات والتَّوصيات.

الإطار الاجتماعيُّ والثَّقافيُّ وحدودُه

يضمُّ هذا الإطار جانبين: الجانب الاجتماعيَّ والجانب الثّقافيَّ، وهما جانبان متداخلان إلى حدٍّ كبير - كما سنرى فيما يأتي - وسنقوم هنا بتوضيح حدود كلٍّ منهما:

الجانب الاجتماعيّ

يشمل الجانب الاجتماعيُّ جميع العلاقات الإنسانيَّة الَّتي تنشأ في المجتمع نتيجة اجتماع النّاس معًا في مختلف دوائر العلاقات الاجتماعيَّة: في دائرة الأُسرة ودائرة الأقارب والأرحام، ودائرة الجوار ودائرة الحيّ، ودائرة المجتمع المحليِّ الضَّيِّق، ودائرة المجتمع المحليِّ القُطْري، ودائرة المجتمع العربيِّ الكبير. كما تشمل العلاقات الأُخرى الَّتي تنشأ عن هذا الاجتماع الإنسانيِّ من وجود قيادة وسلطة في المجتمع مُمثَّلَة بالدَّولة وأجهزتها ومؤسَّساتها المختلفة والمُتعدِّدة، وعلى قمَّة الهرم فيها رئيس الدَّولة. كما يشمل هذا الجانب الاجتماعيّ ما تُفرزه الحياة الاجتماعيَّة المعاصرة من وجود تجمُّعات خاصَّة لها أهداف مختلِفة؛ أكانت سياسيَّة كالأحزاب، أم اجتماعيَّة تكافليَّة كالجمعيَّات الخيريَّة والتَّعاونيَّة، أم ثقافيَّة، أم غير ذلك ممّا يُطلَق عليه اليوم «مؤسَّسات المجتمع المدنيّ».

ويَحكُم العلاقات والسُّلوكَ الاجتماعيَّ في هذه التَّجمُّعات والمؤسَّسات ثلاثُ مرجعيَّات رئيسة، هي المسؤولة عن تنظيم هذه العلاقات، وهي:

- العادات والتَّقاليد الرّاسخة والسّائدة في المجتمعات العربيَّة.
- القانون الَّذي تضعه مؤسَّسات الدَّولة.
- الدِّين/ الإسلام الَّذي يَضبِط ويَحكُم - في حالة تطبيقه تطبيقًا مثاليًا- جميع جوانب الحياة الاجتماعيّة.

وهذه المرجعيّات الثّلاث يجب أنْ تكون غير متعارضة، وأن تكون، على

العكس من ذلك، مُتَّسقة ويدعم بعضُها بعضًا ويَعضُده.

ولا بدّ لكل الجوانب الفرعيَّة لهذا الجانب الاجتماعيّ وما يجري فيه من أنشطة وفعاليَّات مُتنوِّعة من أُسس يقوم عليها كلُّ هذا السُّلوك الاجتماعيّ، ومبادئ تُوجِّهه وتَضبطه. وهذه الأُسس والمبادئ هي الَّتي تصبغ السُّلوكَ الاجتماعيَّ بصبغتها فتنعكس عليه سِماتُها، ومن هنا تأتي أهمِّيتها، فإنْ كانت أسسًا ومبادئ بعيدة عن الحقّ، ظهرت هذه الصِّفة في السُّلوك الاجتماعيِّ بصورة مباشَرة أو غير مباشَرة، وتنطبق القاعدة نفسُها إذا كانت الأُسس والمبادئ حقًّا وصوابًا.

وإذا كان السُّلوك الاجتماعيُّ في كل جوانبه أساسه الأفراد، الذين باجتماعهم وتفاعلهم يكون السُّلوك الاجتماعيّ، فإنَّنا نرى أنَّ الحديث عن الإطار الاجتماعيِّ في جانب السُّلوك سيتزاوج فيه الحديث عن الفرد «الاجتماعيّ»، والحديث عن الجماعة؛ ذلك أنَّ أخلاق الفرد الذاتيَّة؛ كالإيثار والإخلاص والشجاعة والكرم والحلم والصبر وغيرها، لا يمكن الحديث عنها إلاّ في سياق الحياة الاجتماعيَّة مع الآخَرين.

الجانب الثَّقافيّ

من الضَّروري هنا تحديد المقصود بالجانب الثَّقافيّ؛ ذلك أنَّه جانبٌ منسوبٌ إلى الثَّقافة، والثَّقافة من المصطلحات التي طُرِح لها مفاهيم كثيرة جدًا، لدرجة جعلتنا نصف لفظ «ثقافة» بأنَّه «مصطلح جذّاب ومُضلِّل». والجاذبية تبدو في استخدامات اللفظ في سياقات المدح والجوانب الإيجابيَّة، أمَّا التَّضليل فيأتي من كثرة التَّعريفات المطروحة للمصطلح، ومن حديث الكثيرين عن الثَّقافة من دون تحديد المعنى المقصود، معتبرين أنَّ معنى هذا المصطلح واضح لكلِّ أحد، لا اختلاف بين النَّاس في تَصوُّر معناه، في حين أنَّ كل واحد يتحدَّث عن معنى مختلف في الغالب - كثيرًا أو قليلاً- عن المعنى الَّذي يتحدَّث عنه الآخَرون.

من هنا كان لا بُدَّ لنا - حتى يكون مقصودُنا من الكلام واضحًا - أنْ نحدِّد أوَّلاً مفهوم الثَّقافة، ليتسنَّى لنا ـ بعد ذلك ـ توضيح المقصود بالجانب الثَّقافيِّ. فنقول: الثَّقافة- كما رأيناها وحدَّدناها- «**معرفة عمليَّة مكتسَبة، تنطوي على جانب معياريٍّ، وتتجلَّى في سلوك الإنسان الواعي في الحياة الاجتماعيَّة في تعامله مع الوجود (بأجزائه المختلفة)**»[1].

لا أودُّ التَّفصيل في شرح هذا التَّعريف، لكنِّي أُوضِّح بإيجاز بعض الأفكار التي تضمَّنها، فأقول:

- المعرفة النَّظريَّة ليست داخلة في الثَّقافة - وَفْق هذا التَّحديد- بل العمليَّة منها فقط. ومعلوم أنَّ المعرفة النَّظريَّة تختلف عن المعرفة العمليَّة في الغاية؛ فالنَّظرية غايتُها الوصولُ إلى حقائق الأشياء فحسب، أمَّا العمليَّة فغايتها الفعل والسُّلوك والتَّطبيق؛ أي العمل بكل صوره وأشكاله.
- الثَّقافة ليست فِطريَّة يُولَد الإنسان مزوَّدًا بكيفيَّة فعلها وممارستها، بل يكتسبها بطرق الاكتساب المختلفة.
- في الثَّقافة جانب معياريٌّ يشير إلى ما يجب أنْ يكون عليه الفعل والسُّلوك، وإلى الحالة الأمثل المطلوبة والمرغوب فيها، وإلى المعيار الَّذي يُقاس إليه الفعل والسُّلوك قُرْبًا أو بُعْدًا، فهو - بعبارة أُخرى - الجانب القِيَميّ.

والحقُّ أنَّ هذا الجانب المعياريَّ في الثَّقافة هو الَّذي يميِّز ثقافةً عن أُخرى. والمقارنة الأعمق والأدقّ بين الثَّقافات هي مقارنة بين جوانبها المعياريَّة.

---

(١) قسَّمنا الوجود في هذا المقام إلى خالق ومخلوقات، تأسيسًا على القضيَّة الوجوديَّة الأولى: الله خالق كل شيء، ثم إنَّ الله لا كثرة فيه، أمَّا المخلوقات فلا حصر لها، لكنَّه يمكن تصنيفها إلى أقسام كبرى، وقد اخترنا التَّقسيم الآتي لها: الذَّات، والآخَر، والكون الطبيعي، والأفكار، والوسائل والأدوات، والزمن، والغيب.

- الثَّقافة ليس مَحلّها الكتب أو في الأذهان فحسب، بل لا بُدَّ أن تظهر واضحة جليَّة في سلوك الفرد أو الجماعة في حياتهم وسط مجتمعاتهم. وعليه، لا يكون الفرد مُثقَّفًا بالفعل إلاّ إذا مارس في حياته ما لديه من معرفة عمليَّة؛ فتمام الثَّقافة مُمارَسَتُها.
- الإنسان في الحياة يتعامل مع جميع أجزاء الوجود - المشار إليها آنفًا - طَوْعًا أو كَرْهًا في صورة مُجمَلة وعامّة، كما يتعامل - بصورة تفصيليَّة- مع جانب مُحدَّد من الوجود مُركِّزًا عليه، فيصير ذلك في الغالب مهنته؛ وعليه، فإنَّ هنالك **ثقافة عامَّة، أي معرفة عمليَّة مكتسَبَة تنطوي على جانب معياريٍّ، وتتجلّى في سلوك الإنسان الواعي في تعامله في الحياة مع جوانب الوجود على نحو مُجمَل، يشمل الأُسس والمبادئ والقواعد الكُلِّيَّة والضَّوابط؛ وثقافة خاصَّة،** بل ثقافات خاصَّة، مرتبطة بالثَّقافة العامَّة، لكنَّها مُتعدِّدة ومتنوِّعة بحسب تنوُّع جوانب الوجود الجزئيَّة؛ **إذ هي معرفة عمليَّة مُكتَسَبة، تنطوي على جانب معياريٍّ، وتتجلّى في سلوك الإنسان الواعي في تعامله في الحياة مع جزء مُحدَّد من الوجود.**

إن الثَّقافة الخاصَّة (المُتعلِّقة بالتَّعامل مع جانب مُحدَّد من الوجود) حين تتجلَّى في سلوك إنسان ما، كالنَّجّار الَّذي يتعامل مع الخشب، أو المُزارِع الَّذي يتعامل مع مزروعاته وأرضه، والمُعلِّم الَّذي يتعامل مع طُلاّبه، ومدير المؤسَّسة في إدارته لمؤسَّسته، فإنَّ معرفته الَّتي تتجلَّى في سلوكه تجعله مُثَّقفًا بالثَّقافة الخاصَّة المتَّصلة بهذا الجزء المُحَدَّد من الوجود. وفي ضوء هذه النَّظرة للثَّقافة، فإنَّ كلَّ إنسان يتعامل مع جانب مُحدَّد من الوجود، أي له مهنة ما - مهما كانت ضئيلة - يكون مُثَّقفًا؛ فليس المثقَّف عندنا واحدًا من فئة بعينها من النَّاس كالكُتّاب والمُفكِّرين وأساتذة الجامعات (أي نخبة) فحسب، إنَّ هؤلاء مثقَّفون كلٌّ حسب الجانب المُحدَّد الَّذي يتعامل معه (أي

حسب مهنته)، لكن هنالك المُثقَّفون الكُثْر غيرهم، كلٌّ واحد مُثقَّف بثقافة خاصَّة.

والَّذي نراه أنَّ المثقَّف بالثَّقافة الخاصَّة يجب أنْ يكون لديه حدٌّ أدنى من الثَّقافة العامَّة فما فوقها، تتجسَّد في سلوكه عند تعامله مع جميع جوانب الوجود، بما فيها الجانب المُحدَّد الَّذي اختصَّ في التَّعامل معه.

وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّ المثقَّف بثقافة خاصَّة يجب أن يُجسِّد في سلوكه الثَّقافة العامَّة الَّتي قلنا إنَّها تشمل الأسس والمبادئ والقواعد الكُلِّيَّة والضَّوابط؛ فتأتي الثَّقافة الخاصَّةُ مرتبطةً بالثَّقافة العامَّة، مؤسَّسة على أُسسها، ومُنطلِقة من مبادئها، ومُتفرِّعة عن قواعدها الكُلِّيَّة، ومُنضبطة بضوابطها. **فالصِّلَة بين الثَّقافة الخاصَّة والثَّقافة العامَّة وثيقة جداً؛ إذ تُمثِّل الأخيرةُ المرجعيَّة المِعياريَّة للثَّقافة الخاصَّة.**

إذا كانت الثَّقافة كما وصفنا آنفًا، فإنَّ الجانب الثَّقافي الَّذي نقصد الحديث عنه هنا يمكن تحديده في الثَّقافة العامَّة (الَّتي قلنا إنَّه يجب أنْ يكون لدى كلِّ راشدٍ في المجتمع قَدَرٌ منها هو الحدّ الأدنى فما فوقه)؛ ذلك أنَّ هذا المجال يُمثِّل - كما تقدَّم بيانه آنفًا - المرجعيَّة المعياريَّة لكلِّ ما يصدر عن الأفراد من أنواع السُّلوك. وهنا - في هذا الجانب - يلتقي الجانبُ الاجتماعيُّ بالجانب الثَّقافيِّ **لدرجةٍ يُمكننا معها القول إنَّ الثَّقافة العامَّة للأُمَّة هي الَّتي ينطلق منها السُّلوك الاجتماعيُّ في كلِّ جوانبه ومناحيه، وهي الَّتي تُوجِّه هذا السُّلوك وتَضبطه، وتَحكُم عليه وَفْقًا لِقِيَمِها.**

أمَّا العنصر الثَّاني، وهو ما سمّيناه الثَّقافة الخاصَّة الَّتي هي، في الحقيقة، ثقافاتٌ خاصَّة لا حصر لعددها - كما تقدَّم بيانُه - فإنَّه يُغطّي في مجموعه جميع أنواع السُّلوك الصّادرة عن الإنسان في جميع المجالات؛ السِّياسيِّ والاقتصاديِّ والاجتماعيِّ والتربويِّ والأخلاقيِّ... إلخ، وفي كلِّ مجالٍ منها مجالاتٌ فرعيَّةٌ مُتعدِّدة.

ومجالات الثَّقافة الخاصَّة كثيرة، إلاّ أنّ الصُّورة الَّتي يجب أن تكون عليها كل ثقافة خاصَّة، لا تتمُّ إلاّ بتطبيق معرفة عمليَّة بكيفيَّة التَّعامل مع جزء مُحدَّد من الوجود، وهي معرفة مُتخصِّصة؛ إذ يحتاج المرء ليصبح مُثقَّفًا بثقافة خاصَّة فيه، إلى اكتساب هذه المعرفة المُتخصِّصة، والحديث المفصَّل في كل ثقافة خاصَّة منها يُترَك للخبراء؛ كلٌّ في جانبه المُحدَّد الَّذي تَخصَّص فيه.

وعليه، فإنَّه يبقى لنا أن نَتحدَّث في الجانب الثَّقافي عن الثقافة العامَّة، وسيكون الحديث عن الثَّقافة العامَّة هو نفسه الحديث عن الأُسس التي يقوم عليها السُّلوك الاجتماعيُّ والمبادئ الَّتي ينطلِق منها، والقِيَم التي يراعيها وينضبط بها هذا السُّلوك.

أُسس الإطار الاجتماعيّ والثَّقافيّ

إذا كان جوهر الثقافة هو تعامل الإنسان مع جميع جوانب الوجود، وكان السُّلوك الاجتماعيّ هو تعامل الإنسان في المجتمع مع الآخَرين وبقية جوانب الوجود أو بعضها، فإنَّ الثَّقافة والحياة الاجتماعيَّة ستكونان في الجوهر شيئًا واحدًا، وإن اختلفت زاوية النَّظر أو طريقة التَّناول في بحث كلٍّ موضوع منهما. وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّ الأُسس الَّتي يقوم عليها هذان الإطاران ستكون واحدة.

الأساس العقيديّ الأيديولوجيّ

من المعروف أنَّ الأساس الأوَّل والرَّئيس لكلِّ أشكال السُّلوك الاجتماعيّ، وكلّ تعاملات الإنسان في حياته الاجتماعيَّة، هو عقيدة صاحب هذا السُّلوك.

ومعروف أيضًا أنَّ العقيدة بعامَّة هي قضيَّة (أي جملة خَبَريّة) أو قضايا يُصدِّق فرد أو جماعة بصوابها تصديقًا مقرونًا بالثِّقة التَّامة بقدرتها على توجيه السُّلوك الإنسانيّ، وتحديد معالم خطواته، على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع، نحو تحقيق غاية مرغوب فيها ومطلوبة. كما يُشَكِّل هذا التَّصديق، في الوقت نفسه، أحد الحوافز القويَّة لهذا السُّلوك، لدرجة أنَّ الإنسان قد يُضحّي بحياته في سبيل الدِّفاع عن عقيدته والالتزام بها. وقد يكون مَنشأ هذا التَّصديق البحث والنَّظر والتَّفكير المنهجيّ، أو يكونُ أمورًا غير ذلك، كالتَّقليد واتِّباع الآباء والعشيرة وما عليه القوم، أو يكون راجعاً لتجارب شخصيَّة أو ظروف عامَّة تفاعلت مع ذات المرء فولّدت لديه اعتقادات معيَّنة.

وهنا مسألة بحاجة إلى التَّنبيه عليها، وهي تحديد الغاية المطلوبة أو المرغوب فيها؛ هل يُحدِّدها الإنسان أولاً ويأتي المعتقدَ منسجمًا معها أم يُحدّدها المُعتَقَد ابتداءً، فيؤمن بها الإنسان ويسير عليها؟ الجواب الموجز - فيما نراه - هو أنَّه، في المُعتَقد الَّذي مصدره اللّه، تكون الغاية المطلوب من الإنسان تحقيقها مُتَضمَّنة في العقيدة، أمّا في العقائد الَّتي يَضعها البَشَر لأنفسهم، فإنَّ الإنسان هو الَّذي يُحدِّد الغاية ابتداءً، ثمَّ يضع العقيدة المُنسجِمَة معها، **فإنْ غيَّر غايته غيَّر عقيدتَه.**

ومضمون العقيدة - عادة - يتعلَّق ببيانٍ عامٍّ لحقائق الوجود والحياة الكبرى، وأعني حقيقة الإنسان وغاية وجوده، وحقيقة الكون الَّذي يعيش فيه، والوجود المحيط به الَّذي هو جزء منه، وحقيقة العلَّة الأولى والسَّبب الأوَّل في وجود الكون ووجود الإنسان ووجود الحياة، وهو اللّه سبحانه وتعالى عند المؤمنين باللّه، مع العِلْم بأنَّ هنالك من له معتقد ينكر وجود هذه العلِّة؛ أي وجود الله، وهؤلاء قِلَّة ضئيلة مقارنةً بالمؤمنين بوجود اللّه.

إنَّ سلوك الإنسان ينطلق من عقيدته الَّتي يؤمن بها وينضبط بمبادئها، وهذا ما يشهد به تاريخ الأمم والدُّول والجماعات والأحزاب وتاريخ الفكر كذلك (إذ الفِكْر شَكْلٌ من أشكال السُّلوك توجِّهه عقيدة صاحبه). والسَّبب في ذلك أنَّ الإنسان صاحب العقيدة يسعى إلى أن يكون سلوكه منسجمًا مع عقيدته الَّتي يؤمن بضوابطها، مُحقِّقًا للغاية من وجوده الَّتي تُحدِّدها أو تعبِّر عنها هذه العقيدة.

نستطيع القول - في ضوء ما تقدم - باطمئنان تامّ: **إنَّ الأسس الَّتي يجب أنْ يقوم عليها الإطار الاجتماعيّ والثَّقافيّ للنِّظام العربيِّ الجديد تُمثِّلها عقيدة الأمَّة العربيَّة.**

فإذا كان ذلك كذلك، فإنَّ السؤال الأوَّل سيكون: هل لدى الأمَّة العربيَّة عقيدة معروفة وواضحة أم لا؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، فما علينا إلاّ إبراز هذه العقيدة المعروفة الواضحة، أمّا إذا كانت الإجابة بالنَّفي، فإنَّ على الأمَّة أنْ تبحث عن عقيدة تتبنّاها وتؤمن بها.

ويتبع ذلك سؤالٌ آخَرُ: هذا البحث، هل سيكون بالرُّجوع إلى تاريخ الأمَّة وتراثها؟ أم سيكون بحثًا في تاريخ الأمم الأُخرى وتراثها وأخذ إحدى عقائد تلك الأمم؟ أو التَّلفيق لعقيدة من جملتها؟ أو ابتداع عقيدة لها ابتداعًا؟

هذه الأسئلة الَّتي نطرحها، قد يبدو فيها - للنَّظرة العجلى - تَكلُّفٌ ما؛ إذ هي لدى البعض من الواضحات، لكنَّنا نرى أنها - في بحث تأسيسيٍّ كالَّذي نحن فيه - أسئلة ضروريَّة لما سينبني عليها من نتائج؛ إذ هي داخلة في «إحكام الأصول» أملاً في الوصول إلى الثَّمرات والنَّتائج المُحْكَمة الصّائبة[1].

---

(١) الإشارة هنا إلى إحدى الحكم العطائية التي تقول: من " أشرقت بدايته أشرقت نهايته "، وفي شرحها يقول ابن عطاء الله السكندري: من " أشرقت بدايته بإحكام أصولها أشرقت نهايته بالعثور على محصولها".

نبدأ الإجابة عن هذه التّساؤلات من آخِر ما طُرِحَ من تساؤلات، فنقول: إنَّ الأصوب أنْ يبحث الباحث عن عقيدة الأمَّة العربيَّة في تاريخها وتراثها. فالأُمَّة العربيَّة أمَّة عريقة في التَّاريخ، وتراثها غنيٌّ وحافل، فيه فترات قوَّة وفترات ضعف، ولها عقيدة كانت وراء قيام حضارة قويَّة استمرَّت قرونًا طويلة وتركت أثرها في حضارات الأُمم اللاحقة الأُخرى. أمّا البحث للأمَّة العربيَّة عن عقيدة بالرُّجوع إلى تاريخ أُمم أُخرى والتَّفتيش في تراثها. فسيكون تقليدًا لا أصالة فيه، وحسبنا بهذا سببًا كافيًا لعدم الالتفات إلى هذا الطَّريق، هذا فضلاً عن كون العقائد التي ظهرت في الأُمم الأُخرى هي مِنْ وَضْع البشر الَّذين ينظرون بالضَّرورة إلى ما يناسِبهم ويتلاءم مع ظروفهم وأحوالهم وبيئتهم، أو أنَّ أصلها كان من عند اللّه سبحانه وغيَّر فيها البشر وبدّلوا وحرَّفوا، لتناسب مصالح خاصَّة لقومٍ بعينهم أو حتّى جماعات محدودة بعينها.

أمّا مسألة ابتداع عقيدة جديدة لأمّة عريقة في التّاريخ، لها عقيدتها الَّتي أقامت الأمَّة على أساسها حضارة عريقة دامت قرونًا طويلة، فإنَّه يعني إلغاء هذه العقيدة من جهة، وهو أمر مستحيل في حال الأمَّة العربيَّة، لما قلناه من عراقة هذه العقيدة وتَمكُّنِها ورسوخها في قلوب أتباعها. وسوف تكون هذه العقيدة من جهة أُخرى أقلَّ كفاءة وأدنى صوابًا من العقيدة القائمة؛ لأنَّ هذه - في عناصرها الرَّئيسة - من عند اللّه الكامل علمًا، الغَنيِّ عن الحاجات والمصالح. أمّا التي سَتُبْتَدَع فهي مِنْ وَضْعِ الإنسان ذي العلم القليل المحدود.

وعليه، فإنَّه ليس أمامنا في تحديد معالم عقيدة الأمة العربيّة وتوضيح ملامحها الرَّئيسة سوى الرُّجوع إلى تاريخ هذه الأمَّة وتراثها، من أجل بناء النِّظام العربيِّ الجديد المأمول - بكل أطره - على هذه العقيدة.

إذا فعلنا هذا فسنرى أنَّ العرب قبل الإسلام كان لديهم معتقدات

ترتبط بقضايا جزئيَّة، قامت حياتهم الاجتماعيَّة عليها. لكن هذه المعتقدات لم تكن صائبة معبِّرة عن الحق في الوجود؛ أي حقيقة الكون والإنسان والإله والحياة، فكان سلوكهم أقرب إلى السُّلوك الطَّبيعيِّ، الَّذي تفرضه على أصحابه ضرورات التَّكيُّف مع الظُّروف والبيئة والأوضاع الَّتي يعيشون فيها.

ومع أنَّ هذا هو الوضع العامّ، إلاّ أنَّه كان في جزيرة العرب قبل الإسلام بعضُ الَّذين يدعون إلى التَّمسُّك بالتَّوحيد، الَّذي جاء به سيِّدنا **إبراهيم**، عليه السَّلام، وكان يُطْلَقُ عليهم الأحناف، ومنهم: **ورقة بن نوفل، وزيد بن عمرو بن نفيل، وأميَّة بن أبي الصَّلت، وقسّ بن ساعدة**، وغيرهم، لكنَّهم كانوا فئة قليلة جدًّا. كما دخلت إلى الجزيرة العربية الدِّيانة اليهوديَّة التي انتشرت في اليمن وبعض أجزاءٍ أُخرى كخيبر والمدينة، ودخلت النَّصرانيَّة إلى بعض أجزاء الجزيرة، خاصّة في الأطراف، حيث اعتنقها «كثيرون من عرب الحيرة وغسّان وكِنْدة وغيرهم»[1]. أمَّا غالبيَّة العرب، فقد ظلّوا على دين آبائهم وأجدادهم؛ هذه العقيدة الَّتي وصفها القرآن الكريم بالشِّرْك لأنَّهم كانوا يُشركون مع اللّه غيره في العبادة كالأصنام والنُّجوم.

هكذا كان حال عقيدة العرب قبل الإسلام. أمّا في مجال الثَّقافة (أي التَّعامل مع الوجود في أجزائه المختلِفة) فقد كان لديهم ثقافة مرتبطة بمرجعيَّة قِيَمِيَّة تعارفوا عليها فيما بينهم، ونشأت بشكل طبيعيٍّ إلى درجة كبيرة، فجاءت تعكس ظروف بيئتهم الجغرافيَّة وطبيعة حياتهم، فكان لديهم قيم تُعَدُّ إيجابيَّة مثل: الكرم والشَّجاعة والجوار، وكان لديهم كذلك بعض القيم السّلبيّة، مثل موقفهم من المرأة ووأد البنات (لدى بعضهم)؛ والغزو بين القبائل، والعصبيَّة القَبَليَّة والثَّأر.

جاء الإسلام والحال كما وصفنا، فبدأ أوَّل ما بدأ بتغيير العقيدة

---

(١) علي الجندي وزميلاه، **أطوار الثقافة والفكر**، ص٣٥.

السّائدة، وبتعليم النّاس عقيدة جديدة، أوَّلُ قضيَّة فيها هي الإيمان بالله الواحد خالق كلِّ شيء وربّ العالمين والنَّاس جميعًا، وأنَّه، لذلك، يجب أن يُعبَد ويُطاعَ من دون أنْ يكون معه شريك في ذلك، وأنَّ كلَّ أعمال النَّاس يجب أنْ تكون طاعة للّه وحده. كما علّمهم الإسلام أنّ هناك يومًا آخرَ وبعثًا توفى كلُّ نفس فيه ما عملت، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]. وخُلاصة الموقف أنَّ العرب قد تحوَّلوا- في غالبيتهم العظمى - خلال ثلاث وعشرين سنة من بدْء دعوة الرَّسول ﷺ إلى دين الإسلام، وصارت عقيدتهم التي هي مرجعيَّتهم في السُّلوك والحياة وكلِّ شؤونهم، هي العقيدة الإسلاميَّة.

وجاءت الفتوحات الإسلاميَّة، وكان العرب مادَّتها الأولى. ثمَّ انتقل الحكم إلى الأُمويين وكان العرب هم أهل الحُكْم والحلِّ والعَقْد، وظلَّ الأمر كذلك في الحكم العبّاسي في عصره الأوَّل، ثُمَّ ظلَّ الحُكْم والحلُّ والعَقْد في يد العرب صُوَريًا لا فعليًا حتَّى سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ. لكنَّ عقيدة غالبيَّة العرب ظلَّت كما هي طَوال تاريخهم، منذ أن اعتنقوا الإسلام حتَّى يومنا هذا، هي عقيدة الإسلام، بالرّغم من ظهور بعض الاعتقادات غير الإسلاميَّة المصدر بين الحين والآخر، لكنَّها كانت عقائد أقلّيّات ضئيلة لم تؤثِّر في عقيدة الأمَّة العربيَّة، الَّتي صارت راسخة منذ البداية، فتلازمت العروبة مع الإسلام، وصار الحال أنَّه إذا ذُكِرَ العربَ ذُكِرَ الإسلام.

وحتَّى في العصر الحالي، وُجِدَ من بين أبناء الأمَّة بعض الفئات أو الأحزاب تبنَّت عقائدَ غير العقيدة الإسلاميَّة، كالشُّيوعيَّة أو الاشتراكيَّة أو القوميَّة أو العَلمانيَّة، لكنَّها كانت عقائد فئات محدودة جدًا، ولم تصل إلى درجة أنْ تصبح عقيدة الأمَّة. وهذا الحال لا يزال قائمًا حتى الآن.

قصدنا من هذا الاستطراد التَّاريخيِّ أنْ نُقدِّم دليلاً لِما نريد الوصول إليه، وهو بيان حقيقة عقيدة الأمَّة العربيَّة وجوهرها الَّتي ستكون أساسًا

للإطار الاجتماعيِّ والثقافيِّ.وهي العقيدة الإسلاميَّة، وأنَّه لا مجال لعقيدة غيرها يُمكِن أنْ يُقامَ عليه نظام عربيّ جديد.

هذا ما يراه عدد كبير من المفكِّرين العرب. لقد رأى أحد المفكِّرين بعد تأمُّله في «مستقبل الدين في الدَّولة العربيَّة الحديثة وَفْقًا لأحوال العالم في جملته وفي خصوصيّاته... أنَّ اقتران الظَّاهرة الإسلاميَّة بالظَّاهرة العربيَّة هو... على المدى المنظور على الأقلِّ اقترانٌ لا يُدْفَع»(١).

ولسنا نرى أنَّه يمكن تغيير هذه العقيدة في المستقبل لأسباب متعدِّدة؛ إذ لو كان ذلك ممكنًا، لحدث في الماضي، حين مرّت بالأمَّة ظروف سلبيَّة من جهل وضعف واحتلال واستعمار.

لقد لاحظ العلاَّمة **ابن خلدون** (ت١٣٥٠م/٧٥١هـ) في تحليل دقيق له، أنَّ «العرب لا يحصل لهم المُلكُ إلا بصبغة دينيَّة من نُبوَّة أو ولاية أو أثر عظيم من الدِّين على الجملة»(٢).

فكأن **ابن خلدون** يقول: إن قيام نظام عربيٍّ جديد لا بدَّ أن يقوم على عقيدة دينيَّة، وأنَّ العقائد العَلْمانيَّة - في حالة العرب - لا تُقيم لهم قوَّةً ونظامًا موحَّدًا وَمُلْكًا.

لقد مرَّت فترة في تاريخنا المعاصر كان البعض يجعلون القوميَّة العربيَّة مُعتَقَدًا مقابلاً للعقيدة الإسلاميَّة، فاجتهد هذا البعض في صياغة عقيدة «تُقيم تركيبات أيديولوجيَّة لأمَّة عربيَّة قابلة، لا يحتلُّ فيها الإسلام - لا الإسلام العقيديّ ولا الإسلام الحضاريّ - أيَّة مكانة خاصَّة. وقد ترتَّب على ذلك ضياع فرصة تاريخيَّة فذة»(٣).

---

(١) فهمي جدعان، **الطريق إلى المستقبل**، ص ٢٤٦.

(٢) ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ج٢، ص ٥١٦.

(٣) فهمي جدعان، **الطريق إلى المستقبل**، ص ١٩٨ - ١٩٩.

لكنَّ الأمَّة اليوم - فيما نرى - تجاوزت تلك الفترة، وأصبحت عقيدة القوميَّة العربيَّة سندًا للعقيدة الإسلاميَّة وداعمًا لها، لا مقابلاً أو بديلاً عنها. لقد كان العرب في الماضي مادَّة الإسلام الأولى، باستثناء العرب غير المسلمين من المسيحيين وغيرهم. وهؤلاء حَفِظَتْ لهم عقيدةُ الغالبيَّة العظمى (الإسلام) كرامَتَهم وحرِّيَّتَهم، فتعايشوا وعاشوا مع إخوانهم العرب المسلمين ولا يزالون، تجمعهم أرض واحدة، ولغة واحدة، وتاريخ مُشتَرَك، ومستقبل واحد، ويواجهون مشكلات مُشتَرَكَة، وعدوًا مُشتَرَكًا، وعاداتهم وتقاليدهم وتعاملهم مع جوانب الوجود كلّها متشابهة إلى حدٍّ التَّطابق تقريبًا، باستثناء الطُّقوس والشَّعائر الدِّينيَّة.

قد يُقال إنَّنا حين نجعل العقيدة الإسلاميَّة هي عقيدة الأمَّة العربيَّة، فإنَّنا بذلك نُلغي وجود العرب غير المسلمين وكيانهم، والمسيحيين منهم بشكل خاصّ.

والجواب أنَّ هذا الطَّرْح ليس واردًا، لأنَّ عقيدة الإسلام هي العقيدة الَّتي تحترم أهل الكتاب عمومًا والنَّصارى خصوصًا، وتكفل لهم ممارسة شعائرهم الدِّينيَّة وحقوقهم المَدنيَّة، والتَّاريخ شاهد على ذلك. والعرب المسيحيّون هم أبناء هذا الوطن العربيِّ، ونشأوا على لغته وحبِّ ترابه، وضحّوا في الماضي في سبيل حرِّيَّته ولا يزالون، منذ أيَّام الصَّليبيين إلى عصر الاستعمار الحديث حتَّى يومنا هذا. وهذا يعني أنَّ بينهم وبين العرب المسلمين من المُشتركات أكثر بكثير جدًا ممّا بينهم من الاختلافات، «فالمسيحيُّ العربيُّ إسلاميُّ اللغة، وإسلاميُّ التاريخ، وإسلاميُّ المعرفة وإسلاميُّ التَّعامل... أو قُلْ باختصار إسلاميّ الثّقافة»[1].

إنَّنا بطبيعة الحال نتحدَّث عن العقيدة الإسلاميَّة السَّمحة الَّتي

---

(١) طه عبدالرحمن، **الحق العربي في الاختلاف الفلسفي**، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢، ص١٩٩.

جسَّدها رسول اللّه محمد ﷺ. العقيدة التي تتَّصف بالاعتدال، والوَسَطيَّة، والبُعْدِ عن الغلوّ والتَّطرُّف والتَّكفير، عقيدة التَّوحيد والعدل والإحسان الَّتي تقول للنّاس: «لا إكراه في الدِّين»، عقيدة الحكمة والموعظة الحسنة والمُجادَلة بالأحسن شكلاً ومضموناً، عقيدة تدعو للنَّاس بالهداية ولا تتوعَّدهم بالقتل، عقيدة غايتُها تحقيق خير الإنسان وسعادته بدفع الضَّرر عنه وجلب المنفعة له. لذلك هي مُنفتِحَة على العصر وعلى كل ما فيه من خير ومنفعة، عقيدة تُعلِّم أنَّ الحكمة ضالَّة المؤمن، أنّى وجدها كان أولى النَّاس بها، عقيدة منفتحة على الأمم والشُّعوب الأُخرى، تتواصل معهم في كلِّ ما فيه الخير والمصلحة الحقيقية: تواصلَ الأنداد لا تواصل العَبْد مع السَّيِّد، وهي في الوقت نفسه، تطلب من أتباعها أنْ يكونوا أعزّاء أقوياء، لا يقبلون الذُّلَّ والمَهانة، سَلْم على من سالَمهم وحَرْبٌ على من عاداهم أو حاول اغتصاب حقوقهم.

هنالك - في واقع الحال - من يرى أنَّ عقيدة الأمَّة العربيَّة يجب أنْ تكون عَلمانيَّة، كتلك التي سادت الغرب في العصر الحديث، ولا زالت هي المهيمنة عندهم، وتتذرَّع لهذه الدعوى - بحجَّة الحداثة الَّتي ظهرت عندهم، وما نتج عن ذلك من تقدُّم علميٍّ وتِقْنِيٍّ، أو يرون أنْ تكون عَلمانيَّة مُعدَّلَة تأخذ بالحسبان أوضاع الأمَّة وأحوالها وخصوصيَّتها.

الواقع أنَّ دُعاة العَلمانيَّة لا يجدون صدى واسعًا لدعوتهم لدى جماهير الأمَّة، والمستجيبون لهذه العقيدة العَلمانيَّة فئةٌ قليلة من بعض الفئات والنُّخَب، ذلك أنَّ عقيدة الإسلام ضاربة بجذورها القويَّة في قلوب أبناء هذه الأمَّة وضمائرهم، الأمر الَّذي يجعل نَزْعَها من قلوبهم أمرًا مستحيلاً - وإنْ كان الالتزام التامُّ بها غير حاصل لدى الجزء الأكبر منهم. ومن جهة أخرى، فإنَّ العقيدة الإسلاميَّة الَّتي نتحدَّث عنها هنا منفتحة -

كما أشرنا آنفًا – على كلِّ جديد نافع. وإذا كانت العقيدة العَلمانيَّة تنطوي على بعض المبادئ أو العقائد الإيجابيَّة، مثل تعظيم دَوْر العقل والاهتمام بالعِلْم، فإنَّ ذلك وغيره ممَّا تتضمَّنه العَلمانيَّة موجود في العقيدة الإسلاميَّة ضمن منظومة قِيَم هذه العقيدة ومبادئها وضوابطها ونسقها الشَّامل؛ ذلك أنَّ المُشْكِلَة لم تكن في العقيدة الإسلاميَّة بقدر ما كانت في عدم الوعي بكلِّ جوانبها، وعدم التَّوازن في تجسيد هذه الجوانب.

هكذا نرى أنَّه، عند البحث في عقيدة الأمَّة العربيَّة، الَّتي ستكون أساسًا للنِّظام العربيِّ الجديد، لا نجد غير العقيدة الإسلاميَّة الَّتي ذكرنا أوصافها العامَّة آنفًا. لذلك لا نجد في دساتير جميع الدُّول العربيَّة المعاصرة غير النَّص على أنَّ ديانة كلٍّ من هذه الدُّول هو الإسلام، بالرّغم من وجود أقلِّيّات عربيَّة غير مسلمة.

هنالك أساس آخر يقوم عليه الإطار الاجتماعيُّ والثقافيُّ، وهو عند التَّحليل مُتَفرِّعٌ عن الأساس الأوَّل، لكنَّ أهمِّيَّته تُوجِب أنْ يُبْرَزَ ويُوضَّح، وهذا الأساس هو:

الأساس الخُلقيّ

تحدَّث الفلاسفة والمفكِّرون والأدباء قديمًا وحديثًا عن أهميَّة الأخلاق في حياة النّاس الاجتماعيَّة وتعاملاتهم، فامتدحوا أصحاب الأخلاق الفاضلة، وذمّوا أصحاب الأخلاق السَّيِّئة والشِّرّيرة.

وأخلاق النّاس الَّتي تُظهرُها أعمالُهم قد تكون خيرًا وقد تكون شرًا. ويقال في وصفها: أخلاقٌ حسَنة وأخلاق سيِّئة.

ويَحْسُن في بداية بيان حقيقة الأساس الخُلقيِّ أنْ نُوضِّحَ المقصود بالخُلُق، فنقول: **الخُلُق هيئة أو حال تكتسبها النَّفس، تُعبِّرُ عنها أفعالٌ قصديَّة وإراديَّة واعية بلا تكلُّف، وتُوصَف هذه الهيئة أو الحال بأنَّها**

خُلُقٌ حَسَن (خَيْـر) أو خلق سيِّء (شَـرّ)، وَفْـقًـا لِمـا تُوصَف بـه الأفعـالُ الصّادرة عنها.

ولعلَّه من الضـروري التَّـأكـيـد أنَّ الَّذي يكشـف عن هيـئـة النَّفس هو الأفعال الصّادرة عنها. فنحن لا نقول عن إنسان إنَّه كريم أو شجاع أو حليم إلاّ إذا صَدَرتْ عنه أفعال الكَرَم أو الشَّجاعة أو الحلم. ثمَّ إنّ الأحكام الَّتي نُصدِرها على الأفعال بأنَّها خير أو شرّ، تقتضي بالضَّرورة وجود معيار لدينا، نُحدِّد به كلاًّ من الخير والشَّرِّ ونميّز بينهما، **وهذا المعيار هو ما يُسمّى القيمة الأخلاقيَّة**. ومفهوم القيمة يَضمُّ معانيَ أُخرى بجانب كونها معيارًا. فالقيمة (الإيجابيَّة بطبيعة الحال) تشير إلى الحالة الَّتي يجب أنْ تكون؛ أي الحالة الأكمل والأمثل. وتشير إلى ما نطمح إليه ونرغب فيه، وهي، من هذه الزاوية، تُحدِّد لنا الغايات الَّتي نطمح لتحقيقها ونسعى إلى ذلك. كما تقوم القيم بتنظيم أمور حياتنا على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة، وتُشكِّل في الوقت نفسه ضوابط لسلوكنا، تمنعه من أنْ يتحوَّل إلى الفوضى والعبث.

والأفعال الَّتي تُوصَف بالخير أو الشَّرِّ لا بدّ أنْ يكون صاحبها قد قصد إليها قصدًا ونوى فِعْلَها، ولا بدّ أن يكون لدى صاحبها الوعي بأنَّها أفعال خير أو شرّ، كما لا بدّ أنْ يكون صاحبها قد أراد اختيارها وقام بفعلها مُختارًا لا مُكْرَهًا، أو اضطرارًا لا حيلة له في دفعه.

ومن القضايا الأساسيَّة في موضوع الأخلاق مسألةُ مصدر القِيَم والمعايير، الَّتي تُقاس إليها الأفعال قُرْبًا أو بُعْدًا أو مُطابَقَةً؛ أي مَنْ يُحدده لنا ويجعله معيارًا؟ هنالك إجابتان عن هذا السؤال، إحداهما: أنَّ مصدر القيم هو الله، سبحانه وتعالى، والأُخرى: أنَّ مصدر القيم هو الإنسان.

والإجابة الأولى تؤدِّي إلى القول بثبات القيم، أمَّا الإجابة الثّانية فَيلزَمُ عنها نِسبيَّة القيم وتغيُّرها بتغيُّر أوضاع النَّاس وأحوالهم الاجتماعيَّة

ونظرتهم إليها وإلى الحياة.

والقيم الَّتي جاء بها الإسلام هي قيمٌ ثابتة، لأنَّها من عند اللّه، لكنَّ ثباتها لا يعني جمودًا في تطبيقها وتجسيدها على شكل واحد في حياة الناس، إنَّ الشَّكل الَّذي تتجسَّد فيه القيمة قد يتغيَّر من مكان إلى آخر، ومن زمان إلى آخر من دون أن تتغيَّر القيمة في مضمونها وجوهرها، وهو أمر مارسه المسلمون منذ عصور الحضارة الإسلاميَّة الأولى. والمثال الَّذي نسوقه لتوضيح فكرة ثبات القيمة وتَغيُّر شكل تجسيدها نجده في صَدَقة الفِطْر؛ فقد بَيَّنت السُّنَّة النَّبويَّة الشَّريفة أنَّها تُخْرَجُ من البُرِّ أو التَّمر أو الشَّعير، لكنَّ الفقهاء بعد ذلك أجازوا إخراج قيمتها نقدًا. فقيمة الصَّدَقة لم تَتغيَّر، أمَّا شَكْلُها فيُمْكن أنْ يتغيَّر. ولو أخذنا قيمة إكرام الضَّيْف فقد يكون ذلك بتقديم شاةٍ أو دجاجة أو ذبح حصان وتقديم لحمه للضَّيف، أو أي طعام آخَر. فالقيمة هنا ثابتة وشَكْلُها يتغيَّر من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر. ويمكن أنْ نأخذ الشُّورى مثالاً آخر؛ فهي بوصفها قيمة ثابتة لا تتغيَّر في النَّظرة الإسلاميَّة، فعلى صاحب القرار أنْ لا ينفرد بالقرار، بل عليه أخذ آراء أصحاب الرَّأي والقادرين على إعطاء المشورة. أمَّا شكل تطبيق هذه القيمة وتجسيدها في السُّلوك والممارسة فهو أمرٌ غير مُقَيَّد بشكل من الأشكال، فقد يكون من خلال مجالس أو استفتاءات أو استخدام التِّقنيّات الحديثة مثل الحاسوب وشبكة المعلومات (إنترنت) أو صناديق الاقتراع. لكن يجب أن يكون الحرص في تطبيق أيٍّ شكل منها أو بعضها هو الحفاظ على جوهر قيمة الشُّورى ومضمونها. ومثل ذلك يُقالُ في قِيَم التَّعاون والتَّكافل والكثير غيرها من القيم الإسلاميَّة.

لعلَّ هذا الَّذي قَدَّمنا في توضيح مفهوم الأخلاق والقيمة الأخلاقيَّة يكفي لكي نُتابِع بعد ذلك توضيح كيف تكون الأخلاق أساساً للإطار الاجتماعيِّ والثقافيِّ، فنقول في ذلك:

إنَّ السُّلوكَ الاجتماعيَّ والسُّلوك الثَّقافي هما في الجوهر شيءٌ واحد - كما تقدَّمت الإشارة - وكلاهما يتعامل فيه الإنسان مع الآخَرين ومع جوانب الوجود كلِّها أو بعضها. وهذا السُّلوك أو التَّعامل إمَّا أنْ يكون له هدف وغاية، وإمَّا أنْ يكون عشوائيًا بلا هدف أو غاية، فيكون عندئذٍ عبثًا. وإذا كان جميع العقلاء يرفضون أنْ يكون سلوكنا وتعاملاتنا في الحياة عبثًا. فإنَّه لا بدّ أنْ يكون سلوكنا وتعاملاتنا لها أهداف نسعى إلى تحقيقها. **فها هنا أهداف، وسلوك يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف**، وحتَّى يتبيَّن الإنسان إنْ كانت أهدافه صحيحة وحقيقية، كذلك إنْ كان سلوكه سويًا مُوصِلاً إلى تحقيق هذه الأهداف، فإنَّه لا بدّ له في هذا كلِّه من **مرجعيَّة معياريَّة**، وهذه المرجعيَّة المعياريَّة **هي منظومة من القِيَم**، أي مجموعة مُتَّسِقة ومُتكامِلة من القيم في كلِّ مجال من مجالات السُّلوك: الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ والسياسيِّ والتَّربويِّ والعسكريِّ... إلخ، تهيمن عليها جميعًا قيمٌ أخلاقيَّةٌ يُحدَّد في ضوئها - في السُّلوك والتَّعامل في كل جانب- ما هو خَيْر وما هو شَرّ.

إنَّ غياب منظومة القيم في مجتمع ما، يعني أنَّ سلوك النّاس فيه هو أقرب إلى الفوضى. فحين لا يستطيع النّاس الحُكْم على سلوكٍ ما بأنَّه خَيْر أو شَرّ، أو يراه البعض خَيْرًا ويراه بعضهم الآخَر في المجتمع نفسه شرًا، فعندئذٍ ستكون الفوضى، وقد يصل الأمر إلى الصِّراع الَّذي سيكون مفتوحًا على درجات ومستويات مختلفة، قد تصل إلى الاقتتال الدَّمويِّ داخل المجتمع الواحد. من هنا كان وضوح المرجعيَّة القِيَميَّة أمرًا أساسيًا في مجالات السُّلوك ضمن الإطارِ الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ.

أهداف الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ

أوَّل ما يجب أن يكون واضحاً لدى الأمَّة العربيَّة، قادتها على اختلاف

مواقع قياداتهم، والأفراد بشكل عام، هو الأهداف الَّتي تطمح الأمة إلى تحقيقها والوصول إليها. وهذا الأمر – لدى كل مُهتمٍّ بأمر الأمَّة – يكاد يكون من الواضحات والمُسلَّمات الَّتي لا تحتاج إلى تدليل أو شرح توضيحيّ.

هذا الأمر، على بساطته ووضوحه، هو غايةٌ في الأهميَّة، إنْ لم يكن هو أهمَّ الأمور من حيث **الأولويَّة المنطقيَّة إذا أرادت الأمَّة أنْ تبدأ مشروعًا أو نظامًا جديدًا. ذلك أنَّه إذا لم توجد أهداف واضحة تُجْمِعُ عليها الأمَّة، فإنَّه لن يكون هنالك مشروع عربيٌّ أو نظام عربيٌّ جديد.**

وتحقيق الأهداف لا بدَّ فيه من أولويّات، فبعض الأهداف يجب تحقيقها قبل غيرها لِتَوَقُّف التّالي عليه.

والنَّظر في واقع الأمَّة العربيَّة الرّاهن يُشير إلى أنَّ الباحث في أمر «نظام عربيٍّ جديد» لن يجد أهدافًا استراتيجيَّة مشترَكَة بين أقطار هذه الأمَّة، وسيجد من السَّلبيات والعوائق ما يجعله يبدأ نظره من بداية البدايات.

لهذا سنبدأ الحديث عن أهداف النِّظام العربيِّ الجديد من أوَّل ما يجب أن يكون، من منطقة الصِّفر أو من «بداية البدايات» – كما ذكرنا آنفًا– وهو ما نراه ضروريًا في مقام دراسة تأسيسيَّة، فإنْ لم يكن ضروريًا لدى البعض، فإنَّنا نرى أنَّه لا ضير من الحديث فيه وبيانه.

بداية البدايات هذه هو هدف سمّيناه: **الهدف/الباعث** لتعلُّقه بالإرادة الباعثة على الفعل. وهذا الهدف هو **إرادة الأمَّة** أنْ يكون لها نظامٌ عربيٌّ جديد. وهذا الهدف تتوقَّف على وجوده وتَحقُّقه بقيَّة الأهداف بلا استثناء، ذلك أنَّه إنْ لم تكن لدى الفرد أو الأمَّة إرادة لفعل شيء أو إنجاز مَهمَّة، فإنَّ الفعل أو الإنجاز لن يتمَّ أبدًا، أو، على الأقل، سيظلُّ الأمر متروكًا للمقادير والظُّروف والمُصادَفة أو لإرادات الآخرين. وكلُّ هذه بدائل سلبيَّة لن تجعل الأمَّة تتقدَّم؛ بل على العكس، سترسّخ التَّراجع والتَّدهور والانحطاط.

الواقع الرّاهن يقول صراحة إنَّ هذه الإرادة على مستوى الأمَّة غير موجودة، أو في أحسن الأحوال موجودة بصورة قاصرة جدًا، وغير كافية لتبعث الأمَّة على الحركة باتِّجاه تحقيق المطلوب.

والهدف الَّذي نراه يأتي تاليًا في الأهميَّة بعد الهدف/ الباعث (إرادة الأمَّة)، سمّيناه: **الهدف/ المُنْطَلَق**؛ لأنَّه ستنطلقُ منه الأهداف الأُخرى من جهة، كذلك سيكون منطلَقًا لكل الفعاليّات الَّتي يستوجبها قيام النِّظام العربيِّ الجديد. وهذا الهدف هو **تحديدُ هُويَّة النِّظام العربيِّ الجديد،** والمقصود بذلك الاتِّفاق على سِمات أساسيَّة لهذا النِّظام العربيِّ الجديد بطريقة تُحقِّق مصالح جميع أقطار هذه الأمَّة. وهذا الهدف ليس سهل المنال في ظلِّ واقع الأمَّة الرَّاهن، لكنَّه غير مستحيل، وهو مُمكِنٌ إذا تحقَّق الهدف/ الباعث، أعني وجود إرادة الأمَّة.

إنَّ ما هو قائم أنَّ هنالك أقطارًا عربيَّة مُتَعدِّدة، كلُّ قُطْر يُحدِّد له هُويَّة خاصَّة به، وأهدافًا خاصة بمعزل عن الأقطار الأخرى. في النِّظام العربيِّ الجديد لا بدَّ من الاتِّفاق على هُويَّة مُحدَّدة لهذا النِّظام المنشود تُحدِّدها الأمَّة.

تحقيق هذا الهدف سيفتح المجال واسعًا أمام وضع الأهداف العامَّة الأُخرى لهذا النِّظام العربيِّ الجديد. فحين تتحقَّق إرادة الأمَّة لإقامة هذا النِّظام العربيِّ، وحين تُحَدَّد هُويَّتُه (سماتُه الرَّئيسة الأساسيَّة)، فإنَّ الأمَّة ستكون قد قطعت شوطًا كبيرًا، ليس من حيثُ الكمِّ وإنَّما من حيث الأهميَّة؛ إذ بتحقُّق هَذَيْن الهَدفَيْن سيصبح الطَّريق سالكًا إلى حدٍّ كبير أمام بناء هذا النِّظام.

والحقُّ أنَّ هذا الكلام الَّذي تقدّم آنفًا يصلح أن يُقالَ عن النِّظام العربيِّ الجديد المأمول بكل أُطُرِه. وقد رأينا أنَّه لا بدَّ من التَّقديم به، لأنَّ الأهداف الَّتي تخصُّ الإطار الاجتماعيَّ والثقافيَّ ستكون جزءًا من الأهداف العامَّة لهذا النِّظام العربيِّ المنشود.

إذا انتقلنا إلى الأهداف الخاصَّة بالإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، سنجد أنَّ بعضها سيتقاطع مع أهداف أُطُرٍ أُخرى، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ، لأنَّ كلَّ الأُطُرِ الأُخرى تَتمُّ فاعليّاتها ضمن المجتمع، ومن خلال أشكال مختلفة - كثيرًا أو قليلاً - من السُّلوك الاجتماعيِّ، فضلاً عن ضرورة أنْ تكون أهداف كلِّ إطار في النِّظام العربيِّ المأمول مُتَّسقة مع الأهداف العامَّة لهذا النِّظام، ومُتَّسقة فيما بينها.

أوَّلُ ما يُمْكِنُ ذِكْرُه من أهداف هذا الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ هو **تحقيقُ الأمن عمومًا**، وما يُسمَّى أحيانًا باسم **الأمن الاجتماعيِّ** خصوصًا، ويَتَّصل به ما يُسمَّى أيضًا **الأمن الثّقافيَّ**.

ثم هنالك هدف تحقيق **العدالة** بين أفراد المجتمع وفئاته المختلفة، **وتقليل الظُّلم** إلى حدوده الدُّنيا إذا كان القضاء عليه نهائيًا أمرًا مستحيلاً. ويمكن للنِّظام العربيِّ الجديد أنْ يَطمحَ إلى أعلى درجات العدالة سُمُوًّا ورُقِيًا، وذلك حين نجعل الهدف «**عدالة الإحسان**»[1] لا مجرد عدالة قانونيَّة أو عُرفيَّة أو شرعيَّة. وعدالة الإحسان هي الَّتي نراعي فيها، عند إحقاق الحقوق، جميع الاعتبارات السابقة، مضافًا إليها الرَّقابة الإلهيَّة الَّتي تتجاوز رقابتُها ظاهرَ الأفعال إلى بواطن المقاصد وما تخفي الصُّدور.

ومن الأهداف العامَّة المرتبطة بالعدالة، هدف **المساواة**، وهو يختلف في المفهوم عن العدالة. فإذا كان الظُّلم هو نقيض العدالة، فإنَّ التَّمييز بين الأفراد أو الفئات في المجتمع الواحد من دون وجه حقٍّ هو نقيض المساواة. ويُعبَّر عن المساواة أحياناً بمصطلح **العدالة الاجتماعية**.

ومن الأهداف العامَّة أيضًا **الحُرِّيَّة**، والمقصود هنا الحُرِّيَّة في داخل الأمَّة ولجميع أفرادها، فلا يَسْتَعْبِدُ أحدٌ أحدًا، ولا تستعبد فئةٌ فئةً أُخرى.

---

(١) المصطلح مأخوذ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠].

وللحُرِّيَّة صُوَرٌ كثيرة غير صورة الاستعباد المعروفة. فهنالك حُرِّيَّة الرَّأي والفكر، وحُرِّيَّة العمل، وحُرِّيَّة الانتقال، إلى آخر ما هو معلوم من أنواع الحُرِّيّات الَّتي يَتحدَّث عنها المنادون بحقوق الإنسان. وبطبيعة الحال، فإنَّ الحُرِّيَّة المقصودة هي الحرية المسؤولة التي لها ضوابطها، حتى لا تنقلب إلى الفوضى والصِّراع.

أمَّا الحُرِّيَّة بمعنى التَّخلُّص من السَّيطرة الخارجيَّة على الأمَّة، الَّتي يكون فيها الخارج سيِّدًا آمرًا، والدَّاخل (الأمَّة العربيَّة) عَبْدًا وتابعًا مُنفِّذًا لأوامر الخارج، فقد أشرنا إليها آنفًا في سياق حرِّيَّة إرادة الشَّعب.

والنِّظامُ العربيُّ الجديد يحتاج إلى أنْ يَضعَ نُصْبَ عينيه هدفًا اجتماعيًا مُهمًا، وهو **التَّعاون** بين أفراده وفئاته ومؤسَّساته على جميع الأعمال الخَيِّرة النّافعة، الَّتي تُحقِّق لهم أهدافهم ومصالحهم أو تُعين على تحقيقها، وبعبارةِ القرآن الكريم: التَّعاون «على البِرِّ والتَّقوى».

والتَّعاون على البِرِّ، أي كلّ أعمال الخير، المقرونة بتقوى اللّه، أي الحرص على أنْ لا يكون التَّعاون في عمل يُغْضِبُ اللّه ولا يَرضاه (على الإثم والعُدْوان)، هذا التَّعاون هو شكل من أشكال التَّواصل بين الأفراد أو المؤسَّسات على اختلافها. وحتَّى يكون هذا التَّواصل وهذا التَّعاون مثمرًا، لا بدّ له من عوامل مساعِدة. فإذا كان مضمون التَّعاون والأمور الَّتي يتعاون النَّاس فيها يُحدِّدها العقلُ الموضوعيُّ، فإنَّ العوامل المساعِدة - الَّتي تجعل عمليَّة التَّعاون أجدى وأيسر وأزكى ثمرًا - ترجع إلى العاطفة. وهذه هي المَودَّة والتَّعاطف والتَّراحم؛ فحين يجري التَّعاون والتَّواصل في جوٍّ من المَودَّة والتَّعاطف والرَّحمة، فإنَّ ذلك سيكون أسمى درجات التَّعاون وأكثرها نجاحًا.

ولكي نُقدِّر أهمِّيَّة هذه العوامل المساعدة، لنا أنْ نتصوَّر تعاونًا وتواصلاً يتمُّ في جوٍّ من التَّنافر والبغضاء والشَّحناء والقسوة والفظاظة، فأيّ ثمرات

ونتائج سيؤدِّي إليها تعاون في مثل هذه الأجواء؟!

ويتَّصل بالتَّعاون هدف آخر هو **التَّكافلُ الاجتماعيُّ**، ذلك لأنَّ النِّظام العربيَّ الجديد لو خلا من التَّكافل بين أفراده أو بين الأفراد والمؤسَّسات، أو بين المؤسَّسات، فسيصير إلى مجتمع الأنانيَّة والذَّاتيَّة والفرديَّة، لا يهتمُّ المرء إلا بنفسه، وأمَّا الضُّعفاء والمحرومون والفقراء والأيتام والأرامل وغيرهم من الفئات العاجزة، فإنَّه سَيُحكَم عليها بالعذاب المُوصِل إلى الفناء. وليس هنالك ضَيْرٌ ألبتَّة أنْ يتمَّ التَّكافل عبر مؤسَّسات مسؤولة مُنَظَّمة، أو يتمَّ بصورة فرديَّة، المُهمُّ أنْ يكون التَّكافل سِمة من سِمات الأمَّة، وهدفًا من أهدافها تحرص على تحقيقه.

ومن الأهداف العامَّة أيضًا تحقيق **الرَّفاهيَّة المُعتَدِلة**. والواقع أنَّ كثيرين يتحدَّثون عن الرَّفاهيَّة باعتبارها مطلبًا وهدفًا للأمَّة. والرَّفاهيَّة تعني تيسير سبل العيش والحياة إلى أقصى الدَّرجات، فيتجاوز النَّاس تلبية الضَّروريَّات إلى ما يُسمّيه الأصوليون «الحاجيّات» الَّتي تيسِّر أمور الحياة والمعاش ليصلوا إلى الكماليّات الَّتي تضفي على الحياة يُسرًا على يُسر، وجمالاً ورونقًا. وهذا كلُّه لا ضَيْر فيه ولا حرج في طلبه، لكنَّ الإسراف فيه وتجاوز حدّ الاعتدال يُوصِل إلى التَّرف. والتَّرف آفة اجتماعية ذمَّها القرآن الكريم؛ لأنَّ التَّرف تعلُّقٌ بالدُّنيا إلى الحدّ الَّذي يَنْسى فيه الإنسانُ الحياةَ الأُخرى، ويُدْخِلُه في الشِّرْك أو الكُفْر. كما يُؤدّي التَّرف بالإنسان إلى الدَّعَة والتَّقاعس والكسل عن القيام بواجباته، فيضمحِلُّ إنجازه إلى أنْ يتلاشى. وقد لاحظ ذلك **ابن خلدون** الَّذي رأى أنَّ «حصول التَّرَف وانغماس القبيل في النَّعيم» من عوائق المُلْك، وسبب من أسبابٌ سقوط الدُّول وتَغَلُّب الأمم الأُخرى على مثل هذه الأمَّة المُتْرَفَة[1]. لهذا قلنا إنَّ من أهداف النِّظام

---

(١) ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ج٢، ص ٥٠١.

العربيِّ الجديد: الرَّفاهيَّة المُعتدِلة المُنْضَبِطَة.

هذه الأهداف العامَّة الَّتي نرى أنَّ النِّظام العربيَّ المأمول عليه أنْ يضعها نَصْبُ عينيه، تحتاج إلى وسائل تُعين على تَحقيقها. وبعض هذه الوسائل لها من الأهمِّيَّة درجة تؤهِّلها أن تُعدَّ هدفًا. ونحن هنا سنسمِّي هذا النَّوع من الوسائل ذات الأهميَّة الكبرى **الأهداف/الوسائل**، قاصدين أنَّها تجمع الأمرَيْن معًا؛ فهي هدفٌ عامٌّ، وهي وسيلة رئيسة تَدْخل في جملة الاعتبارات الاستراتيجيَّة للأمَّة.

أوَّل هذه الأهداف/الوسائل، هدف **سيادة القانون**. إنَّ نظامًا عربيًا، لا يمكن أن تستقيم فيه الأمور إلاَّ إذا كانت تُنَظِّمه قوانين عادلة إلى أقصى درجة ممكنة. وغياب القانون أو عدم سيادته يؤدِّي - بطبيعة الحال - إلى الفوضى والصِّراع والجرائم المختلفة. إنَّ أهدافًا مثل: الأمن والعدالة والمساواة والحُرِّيَّة، لا يمكن تحقيقها في نظام لا سيادة فيه للقانون.

ثاني الأهداف/الوسائل، هدف **الشُّورى والدِّيمقراطيَّة**(١)، وقد جعلنا الشُّورى والدِّيمقراطيَّة هدفًا واحدًا باعتبارهما آليّات يُلْجَأُ إليها لتحقيق مشاركة الشَّعب أو بعض فئاته، أو بعض أفراده من ذوي الرَّأي والخبرة والحكمة في الوصول إلى أفضل قرار ممكن، خصوصًا في الأمور العامَّة والقضايا الكبرى للأمَّة. فآليَّة الشُّورى أو الدِّيمقراطيَّة إذا طُبِّقَتْ، فإنَّها كفيلة بأنْ تُجنِّب الأمَّة عواقب القرارات الفرديَّة، الَّتي قد تكون وخيمة على الأمَّة في بعض الأوضاع.

ونؤكِّد هنا أنَّنا نتحدَّث عن الشُّورى والدِّيمقراطيَّة بوصفهما آليَّتيْن لا تحملان مضمونًا أيديولوجيًا، وأنَّه إذا تعاملنا مع هذا الهدف / الوسيلة

---

(١) موضوع الدِّيمقراطيَّة واسعٌ مُتشعِّب، لم نتوسَّع في شرحه هنا لوروده ضمن الإطار السِّياسيِّ.

بهذا الفهم، فإنَّ الصُّورة الَّتي يتمُّ بها تطبيق هذه الآليَّة يُمْكِنُ أنْ يتعدَّد أو يَتغيَّر بحسب ما تراه الأمَّة أنَّه الأنسب.

إنَّ هدف إرادة الأمَّة يَصْعُبُ تَحقيقه من دون الاستعانة بآليّات الشُّورى والدِّيمقراطيَّة، فضلاً عمَّا هو معلوم من كَوْن هاتيْن الآليّتيْن - إذا اسْتُخْدِمَتا استخدامًا نزيهًا - فإنَّهما تُوصِلان الأمَّة إلى اختيار أنسب مُمثِّليها وقياداتها الَّتي يُمكِن أنْ تُعبِّر عن إرادة الأمَّة.

هدف آخر من الأهداف/الوسائل هو **العلم**. ومعلوم أنَّ في العِلْم جانبيْن: علمٌ نَظَريٌّ، غايتُه معرفة حقائق الأشياء، من خصائص وعلاقات وقوانين وما إلى ذلك؛ وعِلْمٌ عَمَلِيٌّ، غايته العمل أو الفعل أو التَّطبيق أو السُّلوك. والعلاقة وثيقة بين الجَانبيْن، والعلم العمليُّ الصائب والمُجدِي يجب أنْ يكون مستنِدًا إلى علم نظريٍّ. وعليه، فلا غِنى للأمَّة عن اكتساب هذيْن الجانِبيْن من العلم.

وعند تحليلنا للعلم العمليِّ، رأينا أنَّ جانبًا منه غايتُه إنجاز المُنجزات الَّتي لها صفة البقاء (النِّسبيّ). وهذا النَّوع من العلم هو الموصِل إلى الصِّناعة المؤسَّسة على العلم (التِّكنولوجيا)؛ وجانبًا آخَر منه غايته بيان كيفيَّة التَّعامل الأصوب والأيسر مع جوانب الوجود المختلفة، فأسمينا الأوّل: **العلم العمليّ الإنجازيّ**، وأسمينا الثَّاني: **العلم العمليّ التَّعامُليّ**. والأمَّة بحاجة إلى كلِّ هذه الجوانب.

لعلَّه يَحْسُن تأكيد ما جرت الإشارة إليه، وهو أنَّ العلم وسيلة، وهو يُعين على ابتكار الوسائل التي تُحقِّق الأهداف وإيجادها، لكنَّ العلم لا يستطيع أنْ يضع للأمَّة أهدافها، فهذا ليس من طبيعة العلم. وقد نجد علماءَ يتحدَّثون عن أهداف عامَّة للأمَّة. والواقع أنَّهم يقومون بذلك لا من حيث كونهم علماء فحسب؛ بل من حيث هم مفكِّرون أو مُنَظِّرون أو عقائديّون. و د.**أحمد زويل** أحدُ الأمثلة البارزة على ما نبَّهنا إليه؛ فهو حين يتحدَّث عن

هموم الأمَّة وآمالها في النُّهوض والتَّقدُّم يتحدَّث بوصفه مفكِّرًا وليس عالمًا في العلوم الطَّبيعيَّة يشرح نظريّات ومعادلات وقوانين، وقد يضرب الأمثلة بتجارب غربيَّة عاشها أو عرفها للتَّدليل على صواب أفكاره وتصوُّراته نحو قضايا الأمَّة.

والحقُّ الَّذي لا مِرْيَة فيه - فيما نرى - أنَّ نظامًا عربيًا جديدًا لا يُعطي للعلم، بكل جوانبه، أوْلَويَّة في الاهتمام، لن يكون نظامًا قابلاً للعيش والحياة. فالأُمم لا تبني كياناتها على الجهل.

ويتبع العِلْمَ أمرٌ آخَر هو **الوَعْي**، والوعي شكل من أشكال المعرفة العمليَّة يكتسبه الإنسان إذا كانت لديه معرفة واضحة بثلاثة أمور: **الأوَّل الأهداف** الَّتي عليه أنْ يحقِّقها في حياته، وهنالك وعي على مستوى الأهداف الذاتيَّة، ووعي على مستوى أهداف الأمَّة، وكلاهما مطلوب من الأفراد في الأمَّة الَّتي تتطَّلع إلى نظام جديد. **والثّاني معرفة الطَّريق** والمنهج والأساليب والوسائل الَّتي يُمكِن أنْ تُوصِل إلى هذه الأهداف، الذّاتيَّة والعامَّة. أمَّا **الأمر الثّالث** في فعل الوعي، فهو **معرفة الصُّعوبات والعوائق** الَّتي تَحُول دون تحقيق الأهداف. وفي الوعي درجات بلا شك تتناسب مع مدى المعرفة بالحقائق في كلِّ جانب من جوانب الوعي. ويمكن هنا القول: إن مقدار تحقيق الأفراد والأمَّة لأهدافهم ودرجته يتناسبان طرديًا مع درجاتهم في الوعي. من هنا كان نَشْر الوعي بين أفراد الأمَّة وفئاتها أمرًا له أهمِّيَّته ليساهم أفراد الأمَّة ومؤسَّساتها في إقامة النِّظام العربيِّ الجديد المأمول.

وهنالك هدف آخر له من الأهميَّة ما يجعل أهمِّيَّة العلم مُنضويَة فيه، ذلك هو **القُوَّة**. وما أشرنا إليه من علاقة القوَّة بالعلم يُعَبَّرُ عنه بالعبارةِ الشّائعة، وهي حقيقة واقعيَّة «**العلم قوَّة**». فالعلم شكل من أشكال القوَّة، وهو وسيلة لاكتساب أشكال أخرى من القوَّة، كالقوَّة المادِّيَّة أو القوَّة

الإعلاميَّة أو غيرهما.

والقـوَّة ليست غـاية في حدّ ذاتهـا، فالأمَّـة لا تطلب القـوَّة لأجل القـوَّة، وإنَّما تطلبها لتـدعم بها الحقَّ وتحمي المُنجزَات، وتَردَّ الاعتداءات، وتُحقِّقَ الأمنَ والاستقرار. وقديمًا لاحظ الشَّاعر العربي دَوْر القوَّة في دعم الحقِّ، في قوله المعروف: «وما نَفْعُ حَقٍّ لم تُؤيِّدْه قوَّة».

والقوَّة ليست محصورة في شكل واحد هو القوَّة العسكريَّة، فهي ذات أشكال مُتعدِّدة؛ فهنالك القوَّة الاقتصاديَّة بمختلف جوانبها، وهنالك القوَّة المَعنويَّة الَّتي تتجلّى في قوَّة الإرادة على مستوى الفرد وعلى مستوى الأمَّة، ومنها كذلك قوَّة الإيمان بالمعتقد الَّذي عليه الفرد أو الجماعة، وغير ذلك.

وقد أدركت الأمم من أقدم العصور أهمِّيَّة القوَّة المعنويَّة، وأنَّ انهيار هذه القوَّة المعنويَّة لأمَّة أو طرَف في صراع كفيل بهزيمته في هذا الصِّراع إنْ آجلاً أو عاجلاً.

هذه الأهداف الَّتي تَقدَّم ذِكْرُها ممّا يسعى النِّظام العربيُّ الجديد للوصول إلى تحقيقها، لا بدّ لها - فيما نرى - من سياج يحوطها ويحفظها ويضبطها، أو مِظلَّة تجمعها تحت أفيائها، وهذا السِّياج في أهمِّيَّته يرقى إلى درجة المطلب والهدف، لذلك سمّيناه **الهدف/السِّياج**. وهذا الهدف/السِّياج هو **الأخلاق**، والمقصود بطبيعة الحال الأخلاق الحميدة الفاضلة.

لقد سَبقتِ الإشارةُ إلى أنَّه حين تُذْكَرُ الأخلاق فإنَّ الأذهان تنصرف إلى أفعال الخير أو أفعال الشرَّ. أمَّا كون الأخلاق هدفًا/سياجًا، فإنَّ ذلك يعني أن جميع الأهداف الَّتي يسعى النِّظام العربيُّ الجديد إلى تحقيقها يجب أنْ تكون مَحوطة بالأخلاق الحميدة، غيرَ خارجةٍ عن حدودها وسياجها. فلا يجوز في نظام تطمح إليه الأمَّة أنْ تُحقِّق أمنَها أو حُرِّيَّتها أو تعاونها من خلال وسائل وأساليب لا أخلاقيَّة. والحقُّ الَّذي نراه أنَّ السِّياج الأخلاقيَّ

يجب أنْ يكون موجودًا وواضحًا في كلِّ أجزاء هذا النِّظام ومراحله وجوانبه. لقد رأينا الأخلاق والقِيَم الأخلاقيَّة أحَدَ أُسس هذا النِّظام، وها نحن نراها سياجًا للأهداف العامَّة، وسوف نراها في بقيَّة التَّفاصيل. لقد عبَّر **أحمد شوقي** عن هذه الحقيقة تعبيرًا صائبًا حين قال:

وإنَّما الأممُ الأخلاقُ ما بقيت

فإنْ همو ذهبتْ أخلاقُهم ذهبوا

معالم الطريق في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ

عبارة: «نحو نظام عربي جديد» تُشير من جملة ما تشير إليه، إلى أنَّه ما دام المطلوب هو «نظام»، فإنَّ ذلك يعني بالضَّرورة وجود أهداف هي غاية هذا النِّظام، وبالضَّرورة أيضًا، وجود طريق يُسلَكُ ليوصل إلى هذه الأهداف، فهذان العنصران من لوازم النِّظام.

وإذ فرغنا من الحديث عن الأهداف، فإنَّه يبقى أنْ نتحدَّث عن الطَّريق الَّذي نراه أصوب وأقصر وأجدى لكي نصل إلى تحقيق هذه الأهداف.

وَوصفُ هذا الطَّريق على وجه التَّفصيل أمرٌ غير ممكن في دراسة تأسيسيَّة، لكنَّ بيان معالم الطَّريق الأساسيَّة ومحطَّاته المُهمَّة أمر أيسر منالاً، وهذا ما ستجتهد هذه الدِّراسة في بيانه.

وإذا كان كلُّ طريق لا يخلو من صعوبات أو عقبات، أو عوائق يمكن أنْ تمنع حركة السَّائرين على الطَّريق، أو تُعطِّلها أو تؤخِّرها، فإنَّ الحكمة الَّتي رآها أهل الحكمة قديمًا وحديثًا أنَّ إزالة العوائق ورفع الأضرار لا بدَّ منها أوَّلاً، حتَّى يصبح السَّيْر والتَّقدُّم نحو الغاية أمرًا ممكنًا. وهذا ما سنحاول القيام به، مزاوجين بين الحرص على إزالة العوائق وبيان ما يوصل إلى الخير.

معالم أوَّليَّة عامَّة

من أوائل الأُمور الَّتي يحتاجها النِّظام العربيُّ الجديد **الوعي بهُويَّة الأمَّة**. إنَّ الواقع الرَّاهن - كما تقدَّمت الإشارة عند الحديث عن الأهداف- يكشف عن هُويّات قُطْريَّة مُتعدِّدة. أمَّا الوعي بهُويَّةٍ واحدة للأُمَّة في أقطارها كافَّة، فهو وعي ضئيل جدًا. لقد كان مثل هذا الوعي موجودًا في مرحلة سابقة من القرن العشرين بصورة واضحة، لكنَّ الانتكاسات والفشل الَّذي مُنِيت به الأنظمة الَّتي كانت ترفع شعارات توحيد الأمَّة، جعل هذا الوعي يتراجع إلى درجاته الدُّنيا.

والسُّؤال: كيف يمكن التَّغلُّب على هذه المشكلة، ليصبح لدى الأمَّة وعي بهُويَّتها الواحدة؟ لقد حدَّدنا المشكلة بأنَّها غياب الوعي بهُويَّة الأمَّة؛ لأنَّنا نرى أنَّ الإشكال هو في عدم وجود الوعي أو غيابه؛ ذلك أنَّ العناصر والسِّمات المُشكِّلة للهُويَّة موجودة وحاضرة في الواقع، وفي وجدان أبناء هذه الأمَّة: اللغة والعقيدة والتَّاريخ والجغرافيا والتُّراث والثَّقافة والعَدُو المُشترَك والمصير المُشتَرَك، وكلُّ ما يلزم هو إيجاد الوعي. وإذا كان الوعي يولِّد المزيد من الوعي، فإنَّ التَّغلُّب على هذه المشكلة يكون بالوعي؛ بنشر الوعي بعناصر هذه الهُويَّة وسِماتها الرَّئيسة، ونشر الوعي بأهمِّيَّة عودتها إلى الوجدان وإلى العقول وإلى الواقع. والمدخل لذلك عقلانيٌّ - من جهة - وهو الوعي بأنَّ هذه الأمَّة مَلَكت في الماضي، ولا تزال تملك، كلَّ المقوِّمات الَّتي تجعل منها أمَّة واحدة مُتوحِّدة، وأنَّ الهُويَّة الواحدة للأُمَّة لا تلغي تمامًا أو نهائيًا الخصائص القُطْريَّة، وأنَّ المصلحة القُطْريَّة تتحقَّق في أتمِّ صورها وأعلاها إذا كانت جزءًا من مصلحة الأمَّة، وأنَّ الحديث عن مصلحة الأُمَّة والدِّفاع عنها هو في المُحَصِّلة النِّهائيَّة حديث ودفاع عن المصالح القُطْريَّة في الوقت ذاته. وما أبسطَ درس الاجتماع والفُرْقة، وما أعمقَه في الوقت نفسه، ذلك الَّذي أراد الأب حين اقتربت وفاته أنْ يعلِّمه لأبنائه، وهو الَّذي عبَّر عنه

الشّاعر بقوله الذّائع:

تأبى الرِّماح إذا اجتمعن تكسُّرًا

وإذا افترقن تكسَّرت آحادًا

وهنالك – من جهة أخرى – مدخل وجدانيٌّ (مدخل العواطف والانفعالات) لإيجاد الوعي بالهويَّة العربيَّة الواحدة وإحيائه، ومن أساليب هذا المدخل – على سبيل المثال – إحياء مواقف العزَّة والانتصار الَّتي مرَّت بها الأمَّة نتيجة وحدتها وتوحُّدها، وعرض مواقف أعداء الأمَّة في الدَّاخل والخارج الذين سَعوْا إلى فرقتها وتجزئتها، فكانوا سببًا في هزيمتها وإذلالها.

هذه المَهمَّة مسؤوليَّة جماعيَّة على الأمَّة: قادة ومؤسَّسات وهيئات شعبيَّة وأحزابًا وأفرادًا، وعلى الأسرة ومؤسَّسات التَّعليم والإعلام يقع الدور الأكبر.

هذا الوعي بالهُويَّة يمكن أنْ يكون مقدِّمة لتحقيق أمر غير قائم في واقعنا الرّاهن، وقد أشرنا إليه في بدايات حديثنا عن الأهداف، وأعني إرادة الأمَّة. الواقع الرَّاهن ظاهر فيه أنَّ **إرادةَ الأمَّة** المُمثَّلَة في إرادات معظم قياداتها السِّياسيَّة ليست إرادات حرَّة بشكل عامّ، وأنَّها لا تملك أنْ تقرِّر في الأمور والقضايا الكبرى للأمَّة، مثل العمل على وحدتها، أو إيجاد نظام عربيٍّ جديد، ذلك أنَّ القوى المُهيمنة في العالم تفرض على هذه القيادات وعلى الشُّعوب من ورائها إرادات وسياسات تؤدِّي إلى الفُرْقة والتَّجزئة، ليظلَّ النَّظر محصورًا في المصالح الشَّخصيَّة الجزئيَّة للقادة أو بعض الفئات في القُطْر، لتتحقَّق المصالح الخارجيَّة على حساب مصلحة القُطْر والأُمَّة.

إنَّ تحرير إرادة الأُمَّة هو مدخل الأمَّة إلى العزَّة والكرامة. لقد اقترح الكثيرون أنْ تُحَلَّ هذه المشكلة عن طريق آليّات الدِّيمقراطيَّة الَّتي يُمكِن أن

تفرز قيادات قادرة على التَّعبير عن إرادة الأمَّة. ونحسَب أنَّ هذا ممكن إلى حدٍّ كبير، بشرط أن يجري استخدام الدِّيمقراطيَّة بنزاهة، ذلك أنَّ آليَّةَ الدِّيمقراطيَّة كثيرًا ما استخدمت في بلدان مُتعدِّدة بغير نزاهة، فكانت النَّتائج تأتي مخيِّبة للآمال.

والحقُّ، أنَّه إذا لم تتحرَّر الإرادة العربيَّة، ممثَّلة في قياداتها وأحزابها ومؤسَّساتها ونُخَبها وعامَّة الشَّعب، من التَّبعيَّة الواعية أو اللاواعية للإرادات الخارجيَّة المُهيمِنَة، فإنَّ مشروع الأمَّة لن يبدأ بالحركة. مع ذلك يظلُّ المُعَوَّلُ على الأمَّة والشَّعب، كما أحسّ بذلك إحساسًا عميقًا الشاعر **الشابِّي** في بيت الشِّعر الذَّائع:

إذا الشَّعب يومًا أراد الحياة

فلا بُدَّ أنْ يستجيب القدر

إنَّ القدر يستجيب لإرادة الشَّعب إذا كان هنالك عمل شعبيٌّ جماعيٌّ مُنَظَّم قد يَتَّخذ شكل حزب أو أكثر، أو مُنظَّمة أو جبهة أو ما شابه ذلك من أشكال العمل الشَّعبيِّ المُنَظَّم.

منظومة القيم

إنَّه إذا صحَّت إرادة الأمَّة لإنشاء نظام عربيٍّ جديد، فإنَّنا نرى أنَّ من أشدِّ ما يحتاج إليه - في إطاره الاجتماعيِّ والثَّقافي- من أمور وأَوْلاها، هو مراجعة القيم السَّائدة والعمل على **بناء منظومة من القيم الإيجابيَّة**. ذلك أنَّ هذه المنظومة ستكون المرجعيَّة والمعيار لكلِّ أنواع السُّلوك الاجتماعيِّ والثقافيِّ - كما سبق بيانه - وهذه المنظومة موجودة، لكنَّها غير مُفَعَّلة، وكلُّ ما يلزم لإبرازها هو الرُّجوع إلى عقيدة الأُمَّة وإلى تراثها لإعادة صياغة هذه المنظومة القِيَميَّة بطريقة عصريَّة تراعي حاجات الأمَّة وأوضاعها الرَّاهنة وطموحاتها. وعلينا أنْ نحذر من أنْ يدخل في هذه

المنظومة قيمٌ تعارض عقيدة الأمَّة، أو تناقضها. مع الوعي بأنَّ أشكال تجسيد القيمة في السلوك قد تتغيَّر أو تتعدَّد، مع الحفاظ على القيمة.

لكنَّ هذه المنظومة من القيم لا يكفي إبرازها وتعرُّفها؛ إذ لا بدَّ من تجسُّد هذه القيم في الحياة وفي سلوك النّاس، وهذا يحتاج إلى جهود كبيرة: تربويَّة وإعلاميَّة وقانونيَّة، وسياسيَّة أيضًا. فنحن نتحدَّث عن الحياة الاجتماعيَّة بأكملها.

إنَّ اكتساب القيم والتَّعوُّد على احترامها ومراعاتها، والتَّدرُّب على تجسيدها في السُّلوك يبدأ من الأسرة، ثمَّ من البيئة المحيطة بالنَّاشئة. وعلى مؤسَّسات التَّعليم ترسيخ قيم الأمَّة الإيجابيَّة، وعلى الإعلام بكلِّ أساليبه أنْ يُساهم في ذلك، وعلى كل قائد في كلِّ موقع أنْ يكون القدوة في مراعاة قيم الأمَّة وتجسيدها مع مَنْ يقودهم.

إنَّ قيمًا مثل احترام الكبير ورحمة الصَّغير والضَّعيف، وبرِّ الوالدين، والإحسان إلى الجار، وتَحمُّل المسؤوليَّة، والإخلاص، وإتقان العمل، وكلّ قيم العدالة والحقِّ والخير، هذه القيم كلُّها يبدأ الفرد باكتسابها من الأسرة في الدَّرجة الأُولى. والحقُّ أنَّ مَهمَّة إكساب الأبناء قيم الأمَّة هو المَهمَّة التَّربويَّة الكبرى الَّتي تُلقى على عاتق الأسرة، وهي الَّتي تجعل الاهتمام بالأسرة أولويَّة من أولويّات الإصلاح الاجتماعيِّ في الأمَّة، بتوفير كلِّ السُّبل الَّتي تمكِّنها من القيام بهذه المَهمَّة.

إنَّ مجتمعات الأمَّة العربيَّة تعيش اليوم حالة غياب المنظومةِ القِيميَّة الجامعة. هنالك قيم عربيَّة إسلاميَّة تُمارَس هنا وهناك في بعض جوانب التَّعاملات في حياة الأمَّة، وهنالك قيم غربيَّة ذات طابع عَلمانيٍّ وبراجماتيٍّ بدأت تتسلَّل إلى تعاملات النَّاس في حياتهم. وأحد مداخلها إلى واقع الأمَّة **الغزو الثَّقافيُّ** الَّذي تتعرَّض له الأمَّة بأساليب مُتعدِّدة، أبرزها وأقواها تأثيرًا هو الإعلام المرئيُّ، وما تبثُّه الفضائيّات المختلفة من أفلام

ومسلسلات غربيَّة وبرامج فنيَّة وترفيهيَّة، تتجلَّى فيها الثَّقافة الغربيَّة الغريبة في مرجعيَّتها القِيميَّة عن ثقافة هذه الأمَّة ومرجعيَّتها القِيميَّة. هذا الأمر قد يكون فيه خير لكنَّه قليل، والشَّرُّ فيه أكثر بكثير من الخير. والحديث في هذه المسألة فيه تفاصيل، لكنْ يكفي في هذا المقام تأكيد أنَّ منظومة القيم العربيَّة تتعرَّض اليوم لغزو ثقافيٍّ يهدف إلى تغيير هذه المنظومة، لتكون على شاكلة القيم الغربيَّة، أو - على الأقل - تهدف إلى تفكيك هذه المنظومة لتصبح فاقدة لهُويَّتها وغير فعَّالة في حياة الأمَّة.

إنَّ دعاة الحداثة الغربيَّة في الدَّاخل والخارج، وتيّار العولمة الَّذي بدأت أمواجُه تضرب في أجزاء رئيسة من منظومة قيم الأمَّة، كلُّ ذلك سُخِّر لخدمة أهداف الهيمنة والسَّيطرة والتَّبعيَّة الَّتي يهدف إليها الغزو الثقافيُّ.

وفي الحديث عن الإطار الاجتماعيِّ والثقافيِّ، لا بدَّ من وقفة قصيرة لتوضيح جوهر الغزو الثَّقافي الَّذي يُهَدِّد ثقافة الأمَّة، ويريد أن يقضي على هُويَّتها وخصوصيَّتها، ويجعلها في النِّهاية ثقافة تابعة.

لقد سبق لنا توضيح حقيقة الثَّقافة - كما نراها - ببيان أنَّ جوهرها هو كيفيَّة تعامل الإنسان مع جوانب الوجود المختلفة. وكيفيّات التَّعامل كلّها لا بدَّ لها من مرجعيَّة قِيَميَّة، هي ما أسميناه: الثَّقافة العامَّة. فإذا قلَّدنا في سلوكٍ تَعامُليٍّ ما يجري في المجتمع الغربيِّ، فإنَّ هذا التَّقليد - الَّذي قد يبدو ظاهره بريئًا ومحايدًا قِيميًا - سيحمل في ثناياه المرجعيَّة القيميَّة لثقافة المجتمع الغربيِّ، ويعكس جانبًا منها. وهنا - في التَّقليد - سيحدث انفصام ثقافيٌّ وازدواج في الشَّخصيَّة الثَّقافيَّة. وخطر ذلك أنَّه يؤدِّي إلى اضطراب وفوضى في منظومة قيم الأمَّة، وهو أمر يريده قادة الغزو الثَّقافيِّ الغربيِّ. فقد صرَّح به المُنَظِّرون للهيمنة الثَّقافيَّة الغربيَّة، وأعلنه الرئيس الأمريكي بوش الصَّغير، حين تحدَّث عن «الفوضى الخلّاقة».

قد يقالُ إنَّ لدى الغرب سلوكات تعامليَّة (ثقافيَّة) إيجابيَّة، فما الضَّيَّر

إذا ما أخذنا هذا النَّوع من السُّلوك الاجتماعيِّ التعامليِّ (أي الثَّقافة)؟ ونجيب عن ذلك بالقول ابتداءً: ليس كلُّ ما لدى الغرب من سلوكات تعامليَّة شرٌّ كلّه؛ بل إنَّ بعضه يُحقِّق مصالح مؤكَّدة، وهذا النَّوع إذا جرى فرزه، فإنَّ الأمَّة - إذا أرادت أن تستفيد منه، فيجب عليها أن تحرص على أن يتمَّ ذلك بضوابط تجعله في النِّهاية منسجمًا مع المرجعيَّة القيميَّة للسُّلوك الاجتماعيِّ، أي منسجمًا مع الثَّقافة العامَّة للأمَّة، حتَّى لا يصير الأمر تقليدًا أعمى، وتبعيَّة تُفقِد الأفراد والأمَّة الثِّقة بأنفسهم وثقافتهم.

أشرنا فيما تقدم إلى أنَّ منظومة القيم للأمَّة هي - في الوقت نفسه - المرجعيَّة القيميَّة للسُّلوك الاجتماعيِّ والثَّقافي بكلِّ أشكاله. من هنا رأينا أنَّ الحديث عن أبرز القيم الَّتي تُشكِّل هذه المنظومة أمرٌ ضروريٌّ ونحن نتحدث عن الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ ضمن النِّظام العربيِّ المنشود.

هذه القيم مُتعدِّدة، ويجب أن تكون شاملة، بحيث تغطِّي جميع أنواع النَّشاط والسُّلوك الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، وقد يكون حصرُها الشاملُ أمرًا عسيرًا في هذا المقام. لكنَّ الممكن الَّذي سنفعله هنا هو تقسيمها إلى **قيم إيجابيَّة** هي المطلوب التمسُّك بها، ويمكن أنْ نسمِّيَها: **قيم المعروف**، وقيم سلبيَّة قائمة في واقع الأمَّة وهي المطلوب التَّخلُّص منها واجتنابها، وإخراجها من منظومة القيم الَّتي ننشدها في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، ويمكن أنْ نسمّيَ هذه القيم **قيم المُنْكر**.

أمَّا طريقة تناول الحديث عن هذه القيم، فستعتمِد المزاوجةَ بين الحديث عن القيم السّائدة في الواقع الرَّاهن، والتَّركيز على قيم المُنْكر (القيم السَّلبيَّة) فيه، من أجل التخلُّص منها، هذا من جهة. والحديث عن القيم الَّتي يجب أنْ تُشكِّل منظومة القيم المطلوبة للسُّلوك الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، أي **قيم المعروف** (القيم الإيجابيَّة) من جهة أخرى.

كما أنَّه يَحْسُن التَّذكير هنا بأنَّ بعض القيم الإيجابيَّة الَّتي سنأتي على

ذكرها قد ورد ذكرها في سياق الأهداف. وهذا أمر طبيعيٌّ إذا رجعنا إلى ما تقدَّم بيانه حول مفهوم القيمة، الَّتي تشكِّل في جانب منها الحالة الأمثل والأكمل الَّتي نطمح للوصول إليها وتمثّلها؛ أي هدفًا. لكنَّ الحديث هنا سيكون عنها بوصفها قيمًا.

وبعد؛ فإنَّ من القيم المطلوبة ضمن منظومة القيم الَّتي يحتاجها النِّظام العربي **قيمة الإخلاص في القول والعمل**، فلا يقول المرء إلاّ الحقَّ، متجرِّدًا من المصالح والأهواء والمُحاباة، ولا يفعل إلاّ ما يراه صوابًا وحقًّا وعملاً صالحًا، مجرَّدًا كذلك عن المصالح الشَّخصيَّة والأهواء والمُحاباة، وما إلى ذلك من عوارض الدُّنيا. إنَّ الإخلاص للحقِّ في القول والعمل ليس إخلاصًا لإنسان ما أو لمخلوق، وإنَّما هو **إخلاص لله، سبحانه وتعالى، الَّذي هو الحقّ**، كما وصف نفسه في كتابه الحكيم قائلاً: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾[الحج:٦٢]، كذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥].

ومع أنَّ الإخلاص لا بدَّ أنْ يظهر في الأفعال والأقوال، إلاّ أنَّه في جوهره عمل قلبيٌّ باطنيٌّ، مرتبطٌ بالنِّيَّة الَّتي يقصدها الإنسان بينه وبين نفسه. وهذه قد تتطابق مع ما يعلنه من مقصده فيتمُّ الإخلاص، وقد تختلف مع ما يعلنه فيكون النِّفاق والرِّياء.

وأهمِّيَّة الإخلاص في حياة النَّاس الاجتماعيَّة لا تخفى، لأنَّ الإخلاص يتضمَّن فضائل كثيرة، مثل الصِّدق، والأمانة، وإتقان العمل، والوفاء بالعهد والوعد، وغيرها من القيم الإيجابيِّة، الَّتي لا تخفى أهمِّيَّتها في حياة الإنسان. لكنَّ أهمِّيَّة الإخلاص تظهر بوضوح أجلى إذا تصوَّرنا غياب الإخلاص لتحل محلَّه مُضادّاته المُتعدِّدة، مثل الغشِّ والرِّياء والنِّفاق، والانفصام بين الأقوال والأفعال، والانفصام بين النَّوايا والأفعال.

أمَّـا واقع الأمَّـة الرَّاهن فـالنَّظر فـيـه يُحـزِنُ كلَّ غـيـور على أمَّـتـه إنْ لم يُفْـجِعْ قلبـه. فـالنِّفـاق سلوكُ جـانب كـبـيـرٍ من أبناء هـذه الأمَّـة اليـوم، يراه الإنسـان في جميع المجـالات تقـريبًا. ففـي العـلاقات الإنسـانيَّـة يرى المرء مَنْ يُظهِرُ المحبَّـة والمودَّة ويُبطِنُ العـداوة والبـغـضـاء، ويرى مَنْ يقـول عندك قـولاً فإذا ذهب من عندك قـال غيـره، ويرى المرء الواعظ يقول مـا لا يفـعل، ويرى المرؤوس يتـزلَّف للرَّئيس بغـيـر وجـه حقّ، ويرى الكـاتب والشَّـاعـر يبـالغ في المديح وذكـر محـاسن الأخـلاق، أو الإنجازات لأنـاس ليس لديهم أي شـيء من ذلك على الحـقـيـقـة، لكنَّهم فـي موقـع يسـمح لهم أن يُقـدِّمـوا لأمثـال هؤلاء المنافـقـين بعض المنافـع الصَّـغـيـرة العـاجلة. وترى العـامل وصـاحب المهنة والتَّاجر يدَّعي الصِّدق والإخلاص والأمـانة، ويُقْسم على ذلك أغلظ الإيْمان ولا شـيء لديه من ذلك.

إنَّ إحصـاء أشكال النِّفـاق والرِّياء في واقـع الأمَّـة يطول. ولا صـلاح لأمـر الحيـاة الاجتـمـاعيَّـة للأمَّـة، إلاَّ إذا عـادت للإخـلاص، وهـذا الأمـر يحتـاج إلى تنميـة الجـانب الإيمانـيِّ، والقَلبيِّ، وإعمـال العقل في عـواقب النِّفـاق ومنـافع الإخلاص وعـواقبه، ثُمَّ إيجـاد رأي عـامٍّ يزدري المنافق، ويمدح المخلص ويُعلِي من شـأنه، وغيـر ذلك من الأسـاليب ممّـا يحتـاج إلى جهـود تربويَّة وإعـلاميَّـة وسياسيَّة مُتضـافِرة.

لا نـريد – بطـبيـعـة الحـال – لدراسـة تأسـيسـيَّـة أن تنزلق إلى مـيـدان الوعظ، بالرّغم من كون موضوع القيم يغري بذلك. لكنَّنـا سنشيـر بإيجاز إلى مجموعة من القيم الإيجابيَّة؛ قيم المعروف، الَّتي تُشكِّل منظومةً قيميَّة تَكونُ مرجعيَّة قيميَّة للإطار الاجتـمـاعـيِّ والثَّقـافـيِّ، منبِّهين على أنَّ مـضـادّات هـذه القـيم الإيجـابيَّـة، أي قيم المُنْكر مـوجـودة في حيـاة الأمَّـة بشـكل واضـح، قـد يكون في بعض جوانبها أكثر وضوحاً منه في بعضها الآخر.

نـريد للنِّظـام العـربيِّ الجـديد وفي الإطار الاجتـمـاعـيِّ والثَّـقـافـيِّ أن تحلَّ

قيمة الصِّدق محل الكذب بكل أشكاله وألوانه، المباشَر منه وغير المباشَر؛ الكذب في شهادة الزّور، وفي اليمين الغموس، وفي الفخر الزَّائف، وفي ادِّعاء ما ليس له وجود في النّاس أو الواقع، وفي البيع والشِّراء، والكذب على الأطفال، والكذب على اللّه ورسوله ... إلخ.

ونريد **لقيمة الأمانة وتحمُّل المسؤوليَّة** أنْ تحلَّ محلَّ الخيانة واللامبالاة والاستهتار بالأعمال والواجبات، والاستهتار في الأقوال ونقل الأخبار والمعلومات ... إلخ.

ونريد **لقيمة العمل والإنجاز** أنْ تحلَّ محلَّ البطالة والكسل وعدم السَّعي إلى إنجاز الأعمال والواجبات، والاعتماد على الآخرين فيما يجب أن نقوم نحن بإنجازه ... إلخ.

ونريد **لقيمة الإيثار** أنْ تحلَّ محلَّ الأثَرَة والأنانيَّة وحبِّ المصلحة الخاصَّة فقط، وعدم الاهتمام بالمصالح العامَّة ومصالح الآخرين داخل الوطن والأمَّة ... إلخ.

ونريد **لقيمة الوفاء بالعهد والوعد** أنْ تحلَّ محلَّ نقض العهود والمواثيق الَّتي يعقدها النَّاس فيما بينهم تسهيلاً لتعاملاتهم وحفظًا لحقوقهم، وأنْ تحلَّ محلَّ إخلاف الوعود والاستهانة بها... إلخ.

ونريد **لقيمة التعاون والعمل المشترك** أنْ تحلّ محلّ العمل الفرديِّ والشَّخصيِّ، وأنْ تظهر في المشروعات الكبيرة بدلاً من المشروعات الفرديَّة الصَّغيرة، وإن كانت الأخيرة ليست شرًا، لكنَّ الأمَّة بحاجة أكثر إلى المشروعات المشترَكة الكبرى، لتحقيق إنجازات كبرى، الأمَّةُ بحاجة إليها.

ونريد **لقيمة التوكُّل** على اللّه، أي الأخذ بالأسباب الموضوعيَّة أوَّلاً ثُمَّ التوجُّه إلى اللّه بأن تأتي النَّتائج خيرًا بدلاً من ترك الأسباب (التَّواكل)، والاعتماد على أنَّ كلَّ شيء مُقَدَّرٌ مكتوبٌ في لوح اللّه المحفوظ، وأنَّه لا ينفع مع ذلك اجتهاد مُجتهِد وسعي عامل.

ونريد **لقيمة الصَّبر** أنْ تحلَّ محلَّ الجزع في مواجهة الشَّدائد والصُّعوبات، والتَّسرُّع في انتظار النَّتائج قبل أنْ يحين أوانها، ومحلَّ الملل والتَّراخي في تربية الأبناء والقيام بالواجبات الفرديَّة والاجتماعيَّة، الخاصِّ منها والعامّ ... إلخ.

ونريد **لقيمة الشُّكر لله وللنَّاس** أنْ تحلَّ محلَّ نُكران النِّعم والجميل والمعروف، وقد قيل في الأثر: «مَنْ لا يشكر النَّاس لا يَشكرُ الله» ... إلخ.

ونريد **لقيم الرَّحمة والتوادِّ والتَّعاطف والرِّفق** أنْ تحلَّ محلَّ القسوة والغِلْظة والتَّنافر والتَّباغض، وعدم الإحساس بمشكلات الآخرين وآلامهم... إلخ.

ونريد **لقيم برِّ الوالديْن وصِلة الأرحام والإحسان إلى الجار** أنْ تحلَّ محلَّ عقوق الوالدين وقطع الأرحام والإساءة إلى الجار... إلخ.

ونريد **لقيمة ترك الإنسان ما لا يعنيه** أنْ تحلَّ محلَّ التَّدخُّل في شؤون الآخرين بلا مُسوِّغ أو ضرورة، ومحلَّ الغِيبة والنَّميمة والخَوْض في أعراض النَّاس وحُرُماتهم ... إلخ.

ونريد **لقيمة التَّواضع** أنْ تحلَّ محلَّ الكِبْرِ والعُجْبِ والتَّعالي على النَّاس بالمال أو الحسَب أو المنصب أو العلم أو أيِّ صفة أُخرى... إلخ.

ونريد **لقيم الرِّضى والقناعة الإيجابيَّتين** أنْ تحلَّ محلَّ السُّخط والحسد، وكثرة التَّشكّي والتَّبرُّم بالواقع من دون أنْ يرافق ذلك أيّ جهد لتغييره ... إلخ.

ونريد **لقيمة الاعتدال في الاستهلاك** أنْ تحلّ محلَّ الإسراف في الاستهلاك وتغيير المقتنيات من ملابس وأدوات بشكل يزيد على الحاجة بدرجات ... إلخ.

ونريد **لقيمة الكرامة** أنْ تحلَّ محلَّ الذُّلِّ والإذلال الَّذي يمارسه بعض الأفراد في الأمَّة على بعضها الآخَر، مستغلّين ضعفهم وحاجتهم وفقرهم ... إلخ.

ونريد **لقيمة الإخاء** أنْ تحلَّ محلَّ التَّنافر والتَّناحر والعداوات بين الأفراد بعامَّة، فضلاً عن الأُخوّة في الأسرة الواحدة ... إلخ.

ونريد **لقيمة العدالة** أنْ تحلَّ محلَّ ممارسات الظُّلم بكلِّ أشكاله وألوانه الَّذي يكون بين الأفراد، أو الأفراد والمؤسَّسات، أو بين الدَّولة وهؤلاء، ومحلَّ اغتصاب حقوق الآخَرين بشكل مباشَر أو غير مباشَر... إلخ.

ونريد **لقيمة المساواة** أنْ تحلَّ محلَّ التَّمييز والمحاباة بين الأفراد والفئات ... إلخ.

ونريد **لقيمة تكافؤ الفرص** أنْ تحلّ محلَّ الواسطة والمَحسوبية والتَّفضيل مقابل الرِّشوة المباشَرة وغير المباشَرة، ومحلَّ التَّحيُّز لأبناء العشيرة أو البلدة أو الجهة من دون وجه حقّ ... إلخ.

ونريد **لقيمة العقلانيَّة والموضوعيَّة** أنْ تحلَّ محلَّ الحلول السِّحريَّة والخرافيَّة والوهميَّة الَّتي ليس لها أساس في معطيات الواقع، وأنْ تحلَّ أيضًا محلَّ العقلانيَّة التَّبريريَّة الَّتي تُسَخِّرُ المهارات العقليَّة والمنطقيَّة لتبرير الواقع السَّيِّء، كتبرير الظُّلم والتَّسلُّط والفساد ... إلخ.

وأخيرًا، نريد أنْ نحيط مجموعة القيم الإيجابيَّة هذه؛ قيم المعروف، بعباءة يمكن اعتبارها في الوقت نفسه قيمة، ألا وهي **قيمة الإحسان**، وقد سبق لنا القول في الإحسان أنَّه الأَخْذ في الحسبان أنَّ اللّه يراقب كلَّ ما نقوم به من أنواع السُّلوك الظّاهر أو القلبيّ الباطن، كما ورد في الحديث النَّبويِّ الشَّريف: «أنْ تعبدَ اللهَ كأنَّك تراه، فإنْ لم تكن تراه فإنَّه يراك».

لهذا جعلنا الإحسان قيمة يجب أن ترافق تجسيدنا لكلِّ القيم، فنجعل الإحسان مع العدل، ومع الوفاء بالعهد والوعد، ومع العمل والإنجاز، ومع الأمانة والمسؤوليَّة ... إلخ. إنَّ إدخال الإحسان وإتباعه لكل قيمة من منظومة القيم المشار إلى أهمِّها آنفًا، يضفي على ممارستنا لهذه القيم سموًا ورقيًا وكمالاً لن يكون له نظير في ممارسات الأمم الأُخرى، إلاّ أنْ يأتوا بمثله.

هذه القيم تشكل «منظومة قِيَميَّة» مُتَّسقة، لأكثر من سبب، فهي:

أولاً: بدأت بقيمة الإخلاص للّه، سبحانه وتعالى، الَّتي - بالرّغم من كونها قيمة في حدٍّ ذاتها - يجب أن تكون مُتحقِّقة في تجسيدنا لجميع القيم الأخرى. لذلك، فهي لدى كلِّ قيمة بمثابة الرُّوح للجسد، وقد انتهت هذه القيم بقيمة الإحسان المرتبط بإيمان الفرد بأنَّ اللّه (واضع هذه القيم) يراه ويراقبه في أثناء تجسيدها. فالإخلاص والإحسان هما حبل من اللّه متين يربط جميع هذه القيم، ويسري فيها ويضمن اتِّساقها. لهذا كانت هذه القيم تُشكِّل منظومة قِيَميَّة.

ثانيًا: ترجع جميع هذه القيم، بما في ذلك الحبل الَّذي يجمعها - المشار إليه آنفًا - إلى مصدر واحد، هو اللّه سبحانه وتعالى خالق الإنسان، وخالق كل شيء، فهو - من جهة - الَّذي يعلم حقيقة الإنسان وكلَّ مخلوق، وهو من جهة أُخرى «الغنيُّ الحميد» و«اللطيف الخبير»، وضع هذه القيم ليحقِّق خير الإنسان لا خيرًا لذاته. لهذا - أيضًا - كانت هذه القيم تُشكِّلُ منظومة قِيَميَّة.

ثالثًا: لا تتعارض مضامين هذه القيم عند التَّحليل، وإنَّما يُثبت التَّحليل أنَّها تتعاون وتتكامل ويَعضُد بعضُها بعضًا، لتحقيق خير الإنسان الحقيقيّ وسعادته وكماله. فعلى سبيل المثال، نجد أنَّ قيمة العمل والإنجاز، الَّتي يسري فيها الإخلاص وتتسربل بالإحسان، متَّسقة مع القيم الأخرى بلا استثناء. فهي متَّسقة مع قيمة الأمانة وتحَمُّل المسؤوليَّة، وقيمة الإيثار، وقيمة التَّوكُّل، وقيمة الصَّبْر، وبقية القيم، وتتعاون كلّها معها وتَعضُدها لما فيه جلب الخير والمنفعة للإنسان، ودرء الشَّرِّ والمفسدة عنه. لهذا - أيضًا- كانت هذه القيم تُشكِّل منظومة قيميَّةً.

والواقع أنَّ أيَّ خلل في تجسيد منظومة القيم هذه، سيترك أثره السَّلبيَّ في هذه المنظومة، الأمر الَّذي سينعكس خللاً واضطرابًا في سلوك الأفراد الاجتماعيِّ؛ ومن ثمّ في الحياة الاجتماعيَّة. فإذا لم يتمَّ تدارك هذا الخلل، وتُرِكَ ليتفاقم، كانت نتيجة ذلك اضطرابًا وتدهورًا وفسادًا في الحياة الاجتماعيَّة للأمَّة.

التَّنمية الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة

بعد أنَّ فرغنا من وصف منظومة القيم الَّتي تُشَكِّلُ جزءًا من معالم الطَّريق إلى النِّظام العربيِّ المنشود في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، نواصل وصف هذه المعالم فنتحدَّث عن أمر يحتاج إلى عمل دائم، هو التَّنمية في هذا الإطار المُكَوَّن من جانبين: الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ. لذلك سيكون هنا حديثٌ عن هذيْن الجانبيْن.

لكن عمليات التَّنمية هذه لا بدَّ أنْ يسبقها ويرافقها باستمرار وعي الأمَّة بحقيقة عمليّات التَّنمية، ووجهتها وغايتها، وعليه سنبدأ الحديث هنا عن الوعي، ثمَّ عن التَّنمية الاجتماعيَّة، فالتَّنمية الثَّقافيَّة.

الوعي التَّنمويّ

إنّ وجود وعي خاصٍّ بموضوع التَّنمية الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة أمر ضروريٌّ، لأنَّه يساعد عمليَّات التَّنمية ويُسَهِّلُها، ويقوِّي دافعيَّة الأفراد والمؤسَّسات الَّتي ستقوم بهذه العمليَّات.

وقد تقدَّم شرحنا لمفهوم الوعي؛ إذ قلنا إنَّ فيه ثلاثة عناصر أو أمور: معرفة الأهداف، ومعرفة الطَّريق، ومعرفة الصُّعوبات. وفي حديثنا عن الوعي التَّنمويِّ سنستخدم هذا المفهوم الثُّلاثي العناصر لتوضيح المقصود بمصطلح الوعي التَّنموي هنا.

والتَّنمية ليست أقوالاً فحسب، أو هي مجرد أفكار تُطْرَح أو تُدَوَّن، وإنْ كان هذا ضروريًا ولا غنى عنه، لكنَّها ـ في الحقيقة ـ عمليَّات مُتواصِلة تجري على أرض الواقع، وتنقل هذا الواقع من المستوى الَّذي كان عليه إلى مستويات أعلى وأفضل، يتمُّ خلالها التَّخلُّص التَّدريجيّ – في الغالب – من العوائق والأحوال السَّلبيَّة، ليحلَّ محلَّها أوضاع أفضل، تُسهِّل العلاقات الاجتماعيَّة، وتدفع إلى العمل والإنجاز بصورة أكبر وأجدى.

وهذه العمليَّات الَّتي ستجري على أرض الواقع، يجب أن لا تكون عشوائيَّة تتمُّ كيفما اتَّفق؛ بل لا بدَّ أنْ تتمَّ وَفْق خطط مدروسة تُحدَّد فيها العوائق والصُّعوبات، وتُحدَّد فيها الحاجات ومدى الإلحاح في تلبيتها، وتوضع الأهداف المتتالية الَّتي يُطلَب تحقيقها في كلِّ مرحلة من مراحل الخُطَّة، وتُحدَّد معها الأولويَّات وفْقًا لشدَّة الحاجات.

وتفاصيل هذه الخُطط التَّنمويَّة في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ يجب أنْ يكون الأفراد والمؤسَّسات على وعي بها، خصوصًا الأفراد والمؤسَّسات الَّتي ستباشر هذه العمليّات وتتولاّها. والحقُّ الذي نراه أنَّه لا بدَّ أنْ تكون الأمَّة على وعي بهذه العمليّات والخُطط التَّنمويَّة المُتعلِّقة بهذا الإطار؛ لأنَّ التَّنمية فيه تَهمُّ كلَّ فرد في الأمَّة، كذلك أنْ يقوموا بواجبهم في التَّعاون وتسهيل مَهامِّ القائمين على هذه العمليَّات إذا لزم ذلك، وهو فيما نراه أمر لا بدَّ منه.

هذا الوعي الَّذي نطالب الجهات القائمة على عمليَّات التَّنمية بنشره بين أفراد الأمَّة يجب أن يشمل – كما أشرنا آنفًا – عناصر الوعي الثَّلاثة: توضيح الأهداف الَّتي تسعى هذه التَّنمية إلى تحقيقها، وتوضيح الطُّرق والسُّبل والأدوات والوسائل البشريَّة والمادِّيَّة والمَعنويَّة الَّتي توصل إلى تحقيق هذه الأهداف، وتوضيح ما يعترض هذه العمليّات أو يمكن أن يعترضها من صعوبات تعرقل الوصول إلى الأهداف المنشودة أو تؤخِّرها. هذا الوعي حين يحصل لدى

أفراد الأمّة، سيجد المباشرون لهذه العمليات السَّنَد والنُّصح والتّعاون والتَّشجيع من الأمَّة. وهذه كلُّها أمور تساعد على النَّجاح وتحقيق المطلوب.

التَّنمية الاجتماعيَّة

معلوم أنَّ السُّلوك الاجتماعيَّ وما فيه من علاقات متنوِّعة أساسه الفرد الاجتماعيّ. لذلك نرى أنَّ التَّنمية الاجتماعيَّة لا بدَّ أنْ تركِّز على هذا الفرد، فتهتمّ بتنمية قدراته وصقلها بالتَّدريب والوعي والإرادة والتَّشجيع والتَّحفيز، حتى يصير قادرًا على القيام بما يُطلب منه في المجتمع على أحسن وجه ممكن.

وإذا كان الفرد ينشأ أول ما ينشأ في حضن الأسرة، فإنَّه يجب الاهتمام بها، لتتمكَّن من القيام بدورها على أفضل وجه ممكن.

من هنا نحتاج إلى **النَّظر في واقع الأسرة العربيَّة**، وإيجاد السُّبل الَّتي تجعلها تتغلَّب على الصُّعوبات القائمة، الَّتي لعلَّ أبرزها الفقر والأُميَّة والجهل. إنَّ تنمية الأسرة وتمكينها أولويَّة من أولويّات النِّظام العربيِّ المنشود في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيّ.

ثم إنَّه حين ينمو الفرد قليلاً يغادر الأسرة إلى حضن آخَر هو المدرسة، من أجل اكتساب العلم والمعرفة التي ستؤهِّله بعد ذلك لمواجهة الحياة.

إنّ **موضوع المدارس والتَّعليم** ومشكلاته المُتعدِّدة الجوانب موضوعٌ واسع مُتَشعِّبُ المناحي، لكنّ الَّذي نقوله هنا إنَّ على المدرسة دورًا كبيرًا في ترسيخ ما بدأت به الأسرة من زرع القيم الاجتماعيَّة السَّليمة لدى الأبناء، وأنَّ على الأمَّة أن تُمكِّن المُعلِّمين والمدارس من القيام بهذا الدور، من خلال التَّشريعات والحوافز الماديَّة والمعنويَّة. وهنا أُنبِّه إلى ثلاثة أمور مُهمَّة فَقْدُها يجعل دَوْرَ المدرسة ضئيلاً ومحدودًا وغير مؤثِّر، وهي:

- أنْ ينظر المدرِّس المعلِّم إلى مهنته على أنَّها رسالة مقدَّسة تحتاج منه إلى بذل كل طاقاته، وتحمُّل الصُّعوبات الَّتي تواجهه بصدر رحب.
- أنْ تكون المدرسة بمثابة بيت أوسع للطلبة، فينظر كلُّ معلِّم وكل معلِّمة إلى طلبتهم على أنَّهم أبناء لهم بالفعل.
- أنْ تنظُر الأمَّة إلى المعلِّم ومهنته نظرة احترام وتقدير، فيعطى المكانة الاجتماعيَّة الَّتي يستحقُّها، والمكانة الماليَّة الَّتي تُمكِّنه من العيش الكريم.

إنَّ جزءًا من جهود التَّنمية الاجتماعيَّة يجب أن ينصرف إلى مؤسَّسات التَّعليم في المراحل المختلفة، خصوصًا المدارس في مرحلتي التَّعليم الأساسيِّ والثَّانويِّ؛ إذ هي مراحل التَّأسيس والتَّرسيخ الَّتي تتشكَّل فيها عقليَّة الفرد ووجدانه وشخصيَّته بشكل عامّ.

ويتَّصل بالمدارس والتَّعليم مشكلة لا تزال الأمَّة العربيَّة تُعاني من وجودها، وهي **مشكلة الأُميَّة** الَّتي لا تزال قائمة في جميع أجزاء الوطن العربيِّ بنِسَب متفاوته، بالرّغم من الجهود الخيّرة المبذولة للحدّ منها.

إنَّ معالجة قضايا التَّعليم وتنمية مؤسَّساته المختلفة، هو عمل تربويٌّ، لكنَّه في الوقت نفسه إصلاح وتنمية للسُّلوك الاجتماعيِّ والعلاقات الاجتماعيَّة، وهو مدخل للتَّنمية الثَّقافيَّة، كما سيأتي بيانه.

هنالك فئة من فئات الأمَّة بحاجة إلى رعاية وتمكين، فجميع المجتمعات والأمم تُدرك أهمِّيَّة دَوْرِ هذه الفئة في صنع حاضرها ومستقبلها، إنَّها **فئة الشَّباب**. والتَّنمية الاجتماعيَّة المُتعلِّقة بفئة الشَّباب يجب أنْ تضعَ في استراتيجيَّتها كيفيَّة استثمار طاقة الشَّباب، من جهة تمكينهم وتزويدهم بالعلم والمهارات اللازمة لمواجهة الحياة، والقيام بالإنجازات الّتي تطمح إليها الأمَّة، ومن جهة الاستفادة الفعليَّة من طاقاتهم وقدراتهم ومهاراتهم في تنفيذ مشروعات الأمَّة وإنجازاتها المنشودة.

وهذه الاستراتيجيَّة المتعلِّقة بالشَّباب في الإطار الاجتماعيِّ يجب أنْ تلتفت إلى جميع العوائق الَّتي تمنع، أو تعرقل هذه الفئة من القيام بدورها. فهنالك عوائق مُتعدِّدة، مثل: انتشار المُخدِّرات، والبطالة، وتقليد الشَّباب في المُجتمعات الغربيَّة في أمور لا قيمة لها؛ ضررُها على الأمة أكثر من خيرها؛ إذ هي تقليد يُرسِّخ في النُّفوس تفوُّق الآخَر وضعف المُقلِّد أو انهزامه، على ما أكّده **ابن خلدون** من «وَلَع المَغلوب بتقليد الغالب».

ولعلَّ من الأمور المهمّة في أمر الشَّباب، وضع الخُطط من أجل تيسير موضوع الزَّواج، الَّذي صار يتأخَّر إلى سنّ مرتفعة لدى الذُّكور والإناث.

ومن الأمور الَّتي تحتاج إلى أنْ تراعيها خطط التَّنمية الاجتماعيَّة **تمكين المرأة**، الَّتي هي من حيث الكَمُّ نصف المجتمع أو أكثر قليلاً. ومن حيث الأهمِّيَّة فإنَّ جملة ما تقوم به من أدوار في الحياة ربَّما رجح على دور الرِّجال. من هنا كان تأهيلها وتمكينها من القيام بأدوارها المُتعدِّدة في الحياة الاجتماعيَّة أمرًا ضروريًا، يجب أن تتوجَّه إليه خطط التَّنمية الاجتماعيَّة وجهودها.

وإذ نؤكِّد هنا دور المرأة المُهمّ، فإنَّنا لا نرى أنَّ جوهر مشكلة المرأة هي منافسة الرجل أو القيام بدوره، أو عدّه الخصم والعدوَّ الَّذي يجب قهره وتنحيته جانبًا. إنَّ جوهر المشكلة أنْ تُمكَّن المرأة من القيام بدورها في الحياة الاجتماعيَّة على أتمِّ وجه، وإزالة كلِّ المعيقات الَّتي تقف أمام ذلك.

وممَّا يَدخُل في التَّنمية الاجتماعيَّة ممَّا تحتاج إليه الأُمَّة هو زيادة **المشاركة الشَّعبيَّة** في القضايا والعلاقات الاجتماعيَّة العامَّة. ولا أتحدَّث هنا عن المشاركة في النَّشاط السِّياسيِّ، فلذلك محور خاصٌّ به، وإنَّما مقصودنا هنا المشاركة الشَّعبيَّة الاجتماعيَّة في أمور مثل: **التَّعاون الشَّعبيُّ** على كلِّ أمر فيه دَفْعُ ضَرَر عن الأمَّة كليًا أو جزئيًا، أو جلب منفعة كذلك، ومثل: **التَّكافل الشَّعبيُّ** لمساعدة كلِّ محتاج وضعيف ماديًا ومعنويًا. هذه

المشاركة الشَّعبيَّة الاجتماعيَّة الخيريَّة تحتاج إلى دعم وتشجيع من الأمَّة، أفرادًا ومؤسَّسات وقيادات، حتَّى لا يصاب القائمون على هذه الأعمال بالإحباط، إذا وُضِعَتْ أمامهم الصُّعوبات والعراقيل.

ومن الأمور الَّتي لا بدَّ منها في عمليَّات التَّنمية الاجتماعيَّة، **تنمية الجوانب الإداريَّة. فالمؤسَّسات الاجتماعيَّة المُتعدِّدة في الأمَّة يَصْعُبُ أن تؤدِّي دَوْرها على المستوى المأمول والمطلوب إذا لم تُطوِّرْ أساليبها الإداريَّة، وبقيت على الإدارة البيروقراطيَّة المعقَّدة، أو الإدارة الفرديَّة الشَّخصيَّة. ويجب - في تنمية جوانب العمليَّة الإداريَّة في أيِّ مؤسَّسة كانت - أنْ لا يغيب عنَّا معنى الإحسان في الإدارة، سواء عند وضع النُّظُم واللوائح الَّتي تُنظِّمُ سَيْرها - أو عند تطبيقها، لتصل العمليَّة الإداريَّةُ إلى درجة من السُّموِّ يُمْكِن أنْ نُطلِق عليها اسم «إدارة الإحسان».**

إنَّ عمليَّات التَّنمية الاجتماعيَّة الَّتي غايتها تطوير الأنشطة الاجتماعيَّة المختلفة في الأمَّة، وتفعيلها والسُّموّ بها إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه في ذلك، يجب - فيما نراه وتقدَّمت الإشارة إليه - أنْ يحوطها سياج الأخلاق الفاضلة، **وأن تنضبط بمرجعيَّة قيم الأمَّة، ولا تخرج عنها. وأنْ تهيمن القيم الأخلاقيَّة على القيم الأخرى؛ لأنَّه إذا تعارضت قيمة تنمويَّة أو إداريَّة أو منهجيَّة مع قيمة أخلاقيَّة، فإنَّ القيمة الأخلاقيَّة هي الَّتي تُقدَّم، وهي الَّتي يجب أن تهيمن، حتَّى تظلَّ سلوكاتنا الاجتماعيَّة موصوفة بصفة «الأخلاقيَّة».**

التَّنمية الثقافيَّة

لا بدَّ، في توضيحنا للمقصود بالتَّنمية الثَّقافيَّة، من استرجاع مفهوم الثَّقافة الَّتي نريدها أن تنمو وتزداد كمًّا وكيفًا. لقد سبق توضيح جوهر مفهوم الثَّقافة بأنَّه معرفة عمليَّة بكيفيَّة التَّعامل مع الوجود في أجزائه

المختلفة؛ في صورة الثَّقافة العامَّة الَّتي تُمثِّلُ المرجعيَّة القِيَميَّة، وفي صورة الثَّقافة الخاصَّة الَّتي يتعامل فيها المرء مع جزء مُحدَّد من الوجود، مراعيًا مرجعيَّة الثَّقافة العامَّة.

وعليه، فإنَّ التَّنمية الثَّقافيَّة تعني أنْ يصير لدينا زيادة في «المعرفة العمليَّة التَّعامليَّة» الَّتي تبيِّن لنا كيفيّات التَّعامل مع جوانب الوجود في مختلف الأجزاء المحدَّدة من جهة؛ أي في الثَّقافات الخاصَّة، وأنْ يصير لدينا زيادة معرفة ووعي بالمرجعيَّة القِيَميَّة للثَّقافة الخاصَّة؛ أي بالثَّقافة العامَّة، من جهة أخرى.

إنَّ التَّنمية الثَّقافيَّة الَّتي نتحدَّث عنها ليست عمل الأدباء والشُّعراء وما شابه ذلك، وإنَّما هي عمليَّات نقوم فيها، كلٌّ في مجال مُحدَّد جدًا، بتطوير كيفيَّة تعاملنا مع هذه الجوانب وتحسينه. إنَّ تطويرنا وتحسيننا لزراعة الخَضراوات أو الفواكه واكتساب المُزارع لهذه الكيفيّات، والأساليب العمليَّة في التَّعامل مع زراعة الخَضراوات وأشجار الفاكهة هو تنمية ثقافيَّة. وتطويرنا لأساليب التَّدريس ووسائله من أجل توصيل أفضل للمعلومات للطَّلبة هو تنمية ثقافيَّة. وتحسين أساليبنا في إدارة مؤسَّساتنا المختلفة العامَّة والخاصَّة هو تنمية ثقافيَّة في مجال الإدارة. وهكذا، فإنَّ التَّنمية الثقافيَّة المُجدية هي التَّحسين والتَّطوير لأساليب التَّعامل في الحياة وكيفيَّاته في مختلف المجالات، الإداريَّة والسِّياسيَّة والاقتصاديَّة والزِّراعيَّة والتَّربويَّة والطِّبِّيّة والعسكريّة... إلخ، بل والجوانب الفرعيَّة والضَّيِّقة في كلِّ واحد من هذه المجالات الكبرى. إنَّ تدريب العمّال في مصانعهم، والموظَّفين في مؤسَّساتهم ليصبح تعاملهم في ما يتعاملون فيه ومعه أفضل، هو تنمية ثقافيَّة.

أمّا تشجيع الفنَّانين والكُتّاب والأدباء والشُّعراء والرَّسامين، وتحسين أدائهم وتعاملهم مع الجوانب الَّتي يتعاملون معها، ويشتغلون بها وفيها، فإنَّه

أيضًا تنمية ثقافيَّة، لكنَّه ليس كلَّ جوانب هذه التَّنمية، وإنَّما هو جزء منها.

وفي ضوء هذا التَّوجُّه، إذا أُخذ به، فإنَّ خطط التَّنمية الثَّقافيَّة ستتغيَّر بالضَّرورة، وسوف تتَّسع إلى الحدِّ الَّذي يحتاج إلى جهود قطاعات المجتمع ومؤسَّساته التَّنفيذيَّة المختلفة، كلٌّ يتولّى التَّنمية الثَّقافيَّة في مجاله. وقد يصبح دور وزارة الثقافة - في هذا الوضع - التَّنسيق بين الجهات المختلفة لتنظيم عمليّات التَّنمية الثَّقافيَّة الشّاملة للأمَّة.

التَّنمية والتَّقاليد

يمارس أفراد الأمَّة العربيَّة عاداتٍ وتقاليدَ موروثةً من عصور بعيدة، قسم منها يرجع إلى ما قبل ظهور الإسلام، مثل عادة الأخذ بالثَّأر الَّتي جاء الإسلام ليغيِّرها،كما أنّه قنَّن تشريعات دقيقة وعادلة لمعالجة قضايا الاعتداء على الحياة في القتل العَمْد أو الخطأ، وأحاطها بسياج الإحسان. ومع ذلك، فبعض الناس في الأمَّة يفضِّلون أسلوب الثَّأر. وهنالك عادات في الزَّواج مثل المهور العالية والمتطلَّبات المتعدّدة بقصد التَّباهي والتَّفاخر، وعادات وتقاليد أخرى يجدها الباحث في معظم جوانب الحياة الاجتماعيَّة.

إنّ عمليّات التَّنمية الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة يجب أن تخصِّص طرفًا من جهدها لدراسة العادات والتَّقاليد السّائدة، وتقوم بعمليَّة تقييم لها في ضوء مرجعيَّة معياريَّة واضحة، تُمكِّن من تصنيف هذه العادات والتَّقاليد إلى إيجابيَّة نافعة، أو سلبيَّة لا خير فيها، أو فيها مفاسد وأضرار، لتوضع الخطط الإجرائيَّة لتثبيت العادات والتَّقاليد الإيجابيَّة والتَّخلُّص من السلبيَّة منها.

مثل هذا العمل لن يكون يسيرًا، ذلك أنَّ العادات والتَّقاليد تكون في الغالب متمكِّنة من النُّفوس وراسخة فيها. فالمرء ينشأ عليها ويرى آباءه

وأجداده وأقرانه وعشيرته يمارسونها، فينخرط في هذا النَّموذج السُّلوكيِّ ويصبح جزءًا منه، وقلَّما فكَّر في موضوع الخير والشَّرِّ في هذه العادات والتَّقاليد الَّتي وَرِثَها. من هنا يحتاج موضوع التَّخلُّص من العادات والتَّقاليد السَّلبيَّة إلى جهود متضافرة من مؤسَّسات التَّربية والتَّعليم والإعلام، والمؤسَّسات التَّشريعيَّة والأمنيَّة، ومن الوُعّاظ وأئمَّة المساجد والكُتّاب، وكلّ مَنْ يمكن أنْ يكون لموقعه اتِّصال بالنَّاس.

إنَّ عدم الانتباه إلى تنمية العادات والتّقاليد بترسيخ الإيجابيِّ، والتَّخلُّص من السَّلبيِّ منها، يؤثِّر في مجمل عمليّات التّنمية الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة الأُخرى سلبًا، فيُفْسِد نتائجها أو يعيق وصولها إلى أهدافها.

النَّموذج المطلوب

حين تُخطِّط الأمَّة لعمليّات التَّنمية يجب أن تكون صورة ما تسعى هذه الخطط التَّنمويَّة للوصول إليه واضحةً في الأذهان. والسُّؤال المُهمّ والرَّئيس، والخطير في الوقت نفسه، هو: ما حقيقة هذه الصُّورة الَّتي تسعى خططنا لتحقيقها؟ هل هنالك نموذج جاهز أمامنا، وكلّ ما يلزم هو السَّعي للوصول إلى صورة مطابقة له؟ أم أنَّ الصُّورة يمكن رسمها في ضوء واقع الأمَّة وحاجاتها وطموحاتها؟

إنَّ الَّذي يحدث بالفعل أنَّ المؤسَّسات الدّوليَّة المنبثقة عن الأمم المتَّحدة، مثل منظَّمة اليونسكو والمؤتمرات الخاصَّة بالسُّكّان والمرأة، توجِّهنا بشكل مباشَر أحيانًا وبشكل غير مباشَر في أحيان أخرى، إلى جعل نموذج الحياة الاجتماعيَّة والثَّقافية في الغرب بعامَّة، وأمريكا على وجه الخصوص، هو النَّموذج الَّذي يجب أن يحتذى في خططنا للتَّنمية الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة. وكثيرًا ما يستخدم القائمون على هذه المُنظَّمات والمؤتمرات الدّوليَّة - وهم من الغرب - نفوذ بلادهم السّياسيِّ للضَّغط على أقطار الأمَّة العربيَّة

لفرض النَّموذج الغربيِّ في العلاقات الاجتماعيَّة والسُّلوك الثَّقافيِّ.

هل هذا هو الخيار الَّذي على الأمَّة اتِّباعه؟ نسارع إلى الإجابة عن هذا التَّساؤل بالنَّفي. والسَّبب في ذلك أنَّ المرجعيَّة القِيميَّة للإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ في الغرب تختلف في جملتها، وفي الكثير جدًّا من قيمها الرَّئيسة، عن المرجعيَّة القِيَميَّة للأمَّة العربيَّة، في واقعها الرّاهن، وفي الصُّورة الَّتي تطمح إليها في نظامها الجديد. ولسنا نرى أنَّ هذه المسألة ممّا يحتاج إلى دليل لإثباتها؛ إذ هي من الأمور الواضحة، كما نرى أنَّه لا خلاف حولها.

لكنَّ ذلك لم يمنع بعض المُفكِّرين والكُتّاب من دعاة الحداثة والعَلمانيَّة من القول إنّ الأخذ بالنَّموذج الغربيِّ في خطط التَّنمية الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة هو الأصوب، فهو نموذج قائم في الواقع، أظهر تفوقه على النَّماذج الأُخرى.

ويرى كثيرون - ونحن معهم - عدم صواب هذا الرّأي؛ لأنَّ الأخذ بمثل هذا الرَّأي هو تقليد لا أصالة فيه، وفي التَّقليد تضيع الهُويَّة الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة، هذه الَّتي تُحدِّد معالمها وسِماتها الجوهريَّة عقيدة الأمَّة أوّلاً، ومرجعيَّتها القِيَميَّة ثانيًا. فمثل هذا الرَّأي سيوصل في النِّهاية إلى تنازل الأمَّة عن أهمِّ مُقوِّمَيْن من مُقوِّمات هُويَّتها وشَخصيَّتها: عقيدتها وقيمها. وهذا أمر خطير إذا علمنا أنَّ صراع الحضارات وصراع الثَّقافات هو في جوهره صراع عقائد وقيم. ثمَّ إنَّه حين يكون الأمر كذلك، فإنَّه لن يكون هنالك معنى للبحث في معالم نظام عربي جديد.

فإذا كان النَّموذج الغربيُّ الجاهز ليس هو المطلوب، فما النَّموذج المطلوب؟

الجواب عن هذا السُّؤال هو أنَّ الأمَّة يجب أن تصنع نموذجها التَّنموي الَّذي تريد، في ضوء عدد من الأمور الهادية والموجِّهة، وأعني بها: عقيدة الأمّة، والمرجعيَّة القِيَميَّة لها، وأهداف الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ،

وحاجات الأمَّة الرّاهنة وحاجاتها المُتوقَّعة في المستقبل، وأخيراً الإمكانات المُتاحَة من الموارد البشريَّة والماليَّة والأدوات والوسائل. فهذه الأمور كلّها هي الَّتي ستحدِّد الصُّورة الَّتي ستسعى عمليّات التَّنمية الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة إلى الوصول إليها، وهي الَّتي ستحدِّد لهذه العمليَّات وُجهة السَّيْر.

ولعلَّه واضح أنَّ هذه المَهمَّة ليست سهلة يسيرة، لكنَّها تصبح كذلك إذا تضافرت جهود الأمَّة ممثَّلة في القادة والخبراء وأهل الرَّأي والفكر.

بمثل هذه الطَّريقة نرى أنَّه يمكن الوصول إلى صورة النَّموذج التَّمويِّ الأصيل - في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ - الَّذي على الأمة أنْ تسعى إلى تحقيقه.

لكنْ، هل يستغني هذا النَّموذج عن الاستفادة من نماذج التَّنمية الاجتماعيَّة والثَّقافية الجاهزة في الغرب أو الشرق ؟ الجواب: إنَّ هذا الأمر مطلوب؛ ذلك أنَّ «الحكمة ضالَّة المؤمن» - كما تُوجِّه عقيدة الأمَّة - وأنَّه حيثما وجدها فهو أولى النَّاس بالتقاطها؛ والأمم - على اختلاف عقائدها وقيمها - لها تجاربها وخبراتها الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة الإيجابيَّة النّاجحة، خصوصًا في مجالات الثَّقافة الخاصَّة وجوانبها؛ أي كيفيّات التَّعامل مع الأجزاء المُحدَّدة من الوجود، ومجال التَّنظيم الإداريِّ للكثير من المؤسَّسات الاجتماعيَّة والفعاليّات الاجتماعيَّة الَّتي لا غنى لأي أمَّة عنها، وفي مجالات أخرى غير هذه، مثل هذه التَّجارب النّاجحة والخبرات الإيجابيَّة يمكن للأمَّة في عمليّات التَّنمية الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة أن تنقلها وتفيد منها، لكنَّ هذا النَّقل والاستفادة لا بدَّ له من أن يتمَّ بضوابط، حتّى لا يكون تقليدًا أعمى، ونقلاً لا بَصَر فيه ولا بصيرة.

ضوابط الأخذ من الآخر ومن التُّراث

إنَّ أمام الأمَّة العربيَّة اليوم بعض التَّجارب في تاريخها تشبه - من

حيث الجوهر - ما هي فيه من مواجهة نماذج اجتماعية وثقافيَّة جاهزة حين كانت هذه الأمَّة في الماضي تؤسِّس لمشروع حضاريٍّ جديد، ولم تتردَّد في أخذ بعض ما رأته نافعًا، أو أدخلته في سياق حياتها الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة. والإشارة هنا إلى ما قام به أمير المؤمنين **عمر بن الخطاب**، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، من نقل نظام الدواوين عن الأمَّتين الفارسيَّة والبيزنطيَّة، وما أخذته الأمة كذلك في مجالات البناء والعمران والصِّناعات المختلفة والتِّجارة، وأمور جزئيَّة تفصيليَّة مُتعدِّدة، وأصبحت كلّ هذه الأمور جزءًا طبيعيًا في سياق العلاقات الاجتماعيَّة والممارسات الثَّقافيَّة في المجتمع العربيِّ الإسلاميِّ.

كيف جرى التَّعامل مع هذا النَّقل حتَّى صار بالفعل جزءًا أصيلاً من العلاقات والسُّلوك الاجتماعيِّ والثَّقافي في الأمَّة؟

استطعنا - بالنَّظر في هذه التَّجربة - استخلاص القواعد والضَّوابط الَّتي جرى اعتمادها في تجرِبة الماضي، والَّتي نرى أنَّها يمكن تطويرها واستخدامها - إنْ لم نقل بضرورة ذلك - حينما نحاول نقل ممارسات اجتماعيَّة وثقافيَّة من أمَّة أخرى. وهذه القواعد الضَّابطة التي نراها هي:

١- أنْ تكون الأمَّة قد عرفت وحدَّدت - للحاضر والمستقبل - الجوانب الَّتي تحتاج فيها إلى سلوك جديد أو ثقافة جديدة، أو حتَّى تعديل السُّلوك والممارسات القائمة وتطويرهما حين لا تعود تلبيِّ الأهداف المطلوبة. ويقوم بهذه المَهمَّة الخبراء المُتخصِّصون والمثقَّفون، كلٌّ في مجال ثقافته الخاصَّة، حتَّى يأتي تحديد الحاجات انطلاقًا من واقع الأمَّة وما يجري فيه من ممارسات.

٢- النَّظر في إمكانيَّة تلبية هذه الحاجات - المشار إليها آنفًا - من خلال جهود الأمَّة الذَّاتيَّة وخبراتها وإمكاناتها المتاحة من دون النَّظَر إلى ما لدى الأمم الأُخرى، إلاّ على سبيل المقارنة، وإلاّ تنظر الأمَّة إلى تجارب الأمم الأُخرى ونماذجها الجاهزة.

٣- إذا وجدت الأمَّة في تجارب الأمم الأُخرى وخبرتها ونماذجها الجاهزة ما يلبِّي الحاجات الَّتي لم تستطع تلبيتها بإمكاناتها وقدراتها الذَّاتية، فعلى الأمَّة أنْ تحدِّد القدر الَّذي يلبِّي الحاجة، ثمَّ تقوم باتِّخاذ الوسائل لنقله إلى مجال الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، تمهيدًا لدمجه في سياق هذا الإطار. وهذه المَهمَّة توكل إلى الخبراء المُتخصِّصين بالدَّرجة الأُولى.

٤- بعد هذا التَّحديد للقدر المطلوب نقله، لا بدَّ للأمَّة من عرضه على المرجعيَّة القيمية للأمَّة، للتَّأكُّد من أنَّ هذا الَّذي سينقل إلى ساحة الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ للأمَّة لا يتعارض مع أيٍّ من قيم هذه المرجعيَّة. فإنْ ثبت تعارضه فيجب أن يُتَّخَذ القرار برفضه، ومنعه من الدُّخول إلى هذه السَّاحة العربيَّة، حتَّى لا يُفسِد اتِّساقها، ويكون ذلك مدخلاً لفساد أكبر. أمّا إن ثبت عدم تعارضه مع أيٍّ من قيم هذه المرجعيَّة، فإنَّه يمكن بعد ذلك الانتقال إلى المرحلة الأخيرة من عمليَّة النَّقل هذه.

ونضرب لذلك مثالاً ممّا بدأ يُمارَس - على نطاق ضيِّق - في مجتمعنا العربيِّ، وهو ممارسة السُّلوك الَّذي أطلق عليه اسم «المساكنة»، كحلٍّ لمشكلة الشَّباب الَّذين لا يجدون إلى الزَّواج الشَّرعيِّ سبيلاً، وبحجَّة أن يتعرَّف كلٌّ من الشّابِّ والفتاة في ظروف طبيعيَّة على أخلاق «مساكنه» الَّذي يسكن ويعيش معه - تقريبًا - في مسكن واحد عيشة الأزواج، وذلك تقليدًا لما يحدث في الغرب، حيث يمضي الرّجل والمرأة سنوات معًا من دون زواج، وينجبون خلال ذلك أبناء. هذا السُّلوك الَّذي يُمارس في الغرب على نطاق واسع ويُنْظَر إليه على أنَّه سلوك اجتماعيٌّ مشروع وعلاقاته مشروعة، لا بدَّ للأمَّة العربية - إن أرادت من خلال البعض - إدخاله إلى ساحة إطارها الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، أن تعرضه أولاً على المرجعية القِيَميَّة للأمَّة الَّتي

ستـرى تعـارضـه الصّـارخ في وضـوحـه مع هذه المَرجعيَّـة، وعندهـا سيكون القـرار رفض نقل هذا السُّلوك أو العـلاقـة، ويقـوم بهـذه المَهـمَّـة في هذه الخطوة أهل الرَّأي والفكر، وقـادة الأمَّة في المجالات الاجتماعيَّة المختلفة، ويدخل معهم القادة السِّياسيّون.

٥- بعـد التَّأكُّد من عدم تعـارض هذا الجانب الَّذي سينقل مع المرجعيَّة القِيَميَّة (المعياريَّة) للأمَّة، لا بدَّ من القيام بإعادة صياغة هذا الجانب المأخوذ وتشكيله، وذلك من أجل تقريبه إلى سياق الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ ودمجه فيه، بحيث لا يبدو حين يدخل إلى سـاحة هذا الإطار أنَّه غريب عنه أو ناشـز. وهذه العمليَّة لا تتعـرَّض لجوهـر هذا الجانب ومضمونه، لكنّها تتعلَّق بالشَّكل. ونضرب مثالاً: إنَّ نقل نظام في الإدارة من أمَّـة أُخـرى، يحتـاج - عند الوصـول إلى هذه الخطوة - أن نعـرِّبه؛ فليس صـوابًا من النّاحيـة الحضـاريَّة، والحرص على الهُـويَّة، أن تطبِّق مؤسَّسة عربيَّة نظامًا إداريًا بلغة أجنبيَّة، أو تُعلِّمه بأمثلة غريبة عن واقع الأمَّـة، أو لا وجـود لهـا فيـه، فنحن نرى ضـرورة وجـود قـواعـد وضـوابط لعمليَّـة الأخـذ من الحضـارات والأمم الأخـرى، لا بدَّ من مراعاتها حتّى لا نقع في التَّقليد. إنَّ الكثيرين يقولون: نأخذ من الغرب ما كان غير متعارض مع قيمنا ومع عقيدتنا، وهو قول صحيح، لكنَّ الخطر فيـه - كمـا أشـرنا آنفًـا - أن يُؤْخَذَ مـا يؤخـذ ويُنْقَل كمـا هو، ويُدْخَل إدخالاً مصطنعًا إلى ساحة الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ للأمَّة.

أمَّا الأخذ من تراث الأمَّة في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، فالمقصود به النَّظـر فيـمـا تركـه سلف الأمَّـة لخلَفـهـا من أشكال السُّلوك الاجـتـمـاعيِّ والممـارسـات الثَّقـافيـة ممَّا لا يُمـارَس في الوقت الرّاهن؛ ذلك أنَّ السُّلوكات والممارسات الَّتي نقلناها عن الآباء والأجداد ولا زلنا نمارسها، لا نَعدُّها من التُّراث في هذا المقام الَّذي نتحدَّث عنه، فإن وُجِدَ - بَعد النَّظر - أنَّ سلوكًا

في التّراث يمكن أنْ يُلبّي حاجة قائمة للأمّة، فإنَّ الأَولى الأخذ به قبل التوجُّه إلى ما لدى الأُمم الأُخرى.

وهنا - كما هو حال النَّقل من الأمم الأخرى - يجب أن لا يكون النَّقل لما نريد نقله من تراث أمَّتنا كما هو من دون تغيير في الشَّكل؛ بل لا بدَّ - في نظرنا حتَّى لا يكون الأمر تقليدًا أعمى - من تطبيق «الخطوات / القواعد» الآنفة الذِّكر كلّها، بما فيها «خطوة / قاعدة» عدم التّعارض مع المرجعيَّة القيَميَّة، و«خطوة / قاعدة» إعادة الصِّياغة والتَّشكيل الجديد، لأنَّ التُّراث - ولا يدخل فيه الدِّين المُتمثِّل في الكتاب والسُّنَّة - ليس مقدَّسًا، ولأنَّ العصر الحالي والمستقبل يختلفان في ظروفهما وأحوالهما عن العصور الماضية.

وعلى سبيل المثال، فقد لوحظ أنَّ العودة إلى التُّراث في جانب التَّصميم العمرانيِّ للبيوت أفضل للأمَّة من التَّصاميم الغربيَّة وأنسب لها، وأنَّه كان لدى شيوخ الصُّوفيَّة العلماء أساليب في علاج الأمراض النَّفسيَّة أنجع وأسرع ممّا هو الحال في العلاج النَّفسيِّ على الطَّريقة الغربيَّة.

التّنمية واللغة

لا بدَّ من التَّعرُّض لموضوع اللغة العربيَّة ونحن نتحدَّث عن نظام عربيٍّ جديد في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافي. فاللغة هي إحدى المقوِّمات الرَّئيسة لهُويَّة الأمَّة الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة.

واللغة - كما هو معلوم - ومن حيث هي لغة فحسب، نظام من الرُّموز المكتوبة أو المنطوقة. ورموز هذا النِّظام تشير إلى الأشياء المُتعدِّدة المختلفة، المادِّية وغير المادِّية، وإلى الأفعال المختلفة، وإلى العلاقات فيما بين الأشياء، أو فيما بين الأفعال، أو فيما بين الأفعال والأشياء.

واللغة هي الأداة الأهم في الدّلالة على الأشياء ووصفها، والتّعبير عن الأفكار وعن المشاعر والعواطف والانفعالات، وهي الأداة الأهمّ في التّواصل بين النّاس وفي التّربية وفي التّعليم.

ولو تصوّرنا عدم وجود اللغة لكانت حياة الإنسان مختلفة عمّا هي عليه.

أمّا التّنمية الاجتماعيّة والثّقافيّة - كما تقدّم وَصْفُها - فإنّها بالضّرورة بحاجة إلى اللغة لنشر الوعي بين أبناء الأمّة إزاء حاجتهم إلى التّنمية، وإيصال الرّساله إليهم. هنا لا بدّ من استخدام لغوي سليم يُحقّق وصول الرّسالة بأقوى تأثير وأوضحه.

والتّنمية الاجتماعيّة تحتاج إلى اللغة لكي تتّضح جوانب التّنمية وفاعليّاتها المختلفة لكلّ الأفراد والفئات المشاركة في عمليّاتها، ويكون التّواصل والتّفاعل والتّعاون بينهم في أعلى مستوياته ودرجاته.

ومثل ذلك يُقال في التّنمية الثّقافيّة، حيث لا بدّ للأمّة من اللغة في اكتساب المعرفة العمليّة الّتي ستزيد تعامل الإنسان مع جوانب الوجود المحدّدة جودةً وكفاءة وجدوى.

ونحسب أنّ ما تقدّم ذكره من الأمور الواضحة، لكنّنا فقط نؤكّد أنّ اللغة المقصودة هنا هي اللغة العربية، وأنّ عمليات التنمية يجب أن لا تكون أداتها اللغوية لغة أخرى غير اللغة العربيّة السليمة، بعيدًا عن استخدام اللهجات الإقليميّة والمحليّة الّتي تجعل التّواصل عسيرًا.

قد يرى البعض في هذا الرّأي بعض الإشكالات من النّاحية العمليّة التّطبيقيّة، كأن يقال: إنّ اللغة العربيّة غير قادرة على التّعبير عن المعلومات الجديدة التي سنستخدمها في عمليّات التّنمية. فليس لدينا،على سبيل المثال المصطلحات الّتي تفي بالغرض في كثيرٍ مما سننقله من تجارب الآخرين، وأنّنا لا ندري كيف نعبّر عنها باللغة العربية. وهذا الكلام قيل ويقال بين الحين والآخر.

هذه مشكلة قائمة بالفعل، لكنَّ الأمة إنْ أرادت حلَّها فإنَّ ذلك أمر ممكن، لكنَّها بحاجة إلى جهود جهات مُتعدِّدة متضافرة، بدءًا من القرار السِّياسيِّ ومروراً بالمؤسَّسات العلميَّة والأكاديميَّة المختلفة، كالمجامع والجمعيّات اللغوية والعلميَّة والجامعات والمعاهد المتنوِّعة.

ونحن نقول: إنَّ التَّنمية في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ تحتاج إلى أنْ تخصِّص جانبًا من جهودها التَّنمويَّة لموضوع اللغة، لكي تستطيع اللغة أنْ تقوم بدورها في عمليات التَّنمية هذه، ودورها في جميع الأطر الأخرى، ودورها بوصفها عامل توحيد للأمَّة ومقوِّمًا رئيسًا من مقوِّمات شخصيَّتها وهُويَّتها الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة، وعلى جميع الأطر والأصعدة، كذلك لإعادة ثقة أبناء الأمَّة بلسانهم العربيِّ المبين في عصر بدأت الأمَّة تعطي الأولويَّة في الكثير من أنشطتها للغات الأجنبيَّة على اللغة الأم.

إنَّ تعبير «اللغة الأم» هو تعبير مجازيٌّ معبِّر عن حقيقة العلاقة الَّتي يجب أن تكون بين أبناء الأمة ولغتهم. إنَّها علاقة الابن بأُمِّه، يحبُّها ويحترمها ويُجلِّها، ويجد الأمان في حضنها والحكمة في مشورتها، واجبه نحوها بِرّها ورعايتها والحفاظ عليها من كلِّ أذى أو اعتداء، وأنَّه مهما تعب أو ضحّى من أجلها فإنَّه لن يوفيها حقَّها، لأنَّ منها وبها كان وجوده وكيانه وهُويَّته.

بهذه الرُّوح والعاطفة يجب أنْ تتعامل الأمَّة مع لغتها. فتقوم على رعايتها المستمرَّة في كل ميدان، وتخصيص حيّز لها في خطط التَّنمية الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة يليق بدورها المُهمّ في حياة الأمة.

ما بعد التَّنمية

من الواضحات أنَّ تحقيق أهداف «النِّظام العربيِّ الجديد» في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ من خلال عمليات التَّنمية - الَّتي وصفت فيما تقدَّم -

ليس نهاية المطاف، فالنَّشاط الاجتماعيُّ والثَّقافيُّ في حراك دائم ما دامت الحياة، لكن ماذا بعد أن تتحقَّق الأهداف؟ لقد رأى **ابن خلدون** أنَّ للحضارات والدُّول أعمارًا محدودة، وأنَّ مآل الحضارة بعد وصولها حالتها العليا هو السُّقوط والاضمحلال، وكان يرى أنَّ للدُّول أعمارًا كالإنسان تنتهي بالهرم والموت. ولسنا نرى في رؤيتنا هنا ما رآه **ابن خلدون** من حتميَّة السُّقوط بعد التَّمام، وأنَّه لا يوجد بعد تمام التَّنمية الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة إلا العودة إلى الوراء والاضمحلال، على ما قرره الشّاعر **أبو البقاء الرندي** في قوله: «لكل شيء إذا ما تمَّ نقصان»؛ مبررًا سقوط الأندلس وضياعَها من أيدي العرب، بأنَّ ذلك قانون طبيعيٌّ لا يمكن دفعه، مشاكلاً في ذلك لرأي **ابن خلدون** الَّذي نجد في تفاصيل رأيه في الدُّول والحضارة أنَّ من أسباب انهيار الدول: الظلم، وفساد الأخلاق، وانتشار الترف[1]، الأمر الَّذي يعني منطقيًا أنَّ مضادّات هذه الأمور هي من أسباب استمرار بقاء الدُّول والحضارة.

ونحن نتمسَّك بهذه النَّتيجة المنطقيَّة لكلام **ابن خلدون** - الَّتي لم يصرِّح بها في مقدِّمته - لاستثمارها في تدعيم ما نراه في مسألة ما بعد التنمية، لنؤكد أنَّ حركة الحياة مستمرَّة، والتَّغيُّر الاجتماعيَّ والثَّقافيَّ من سماتها الملازمة لها، وأنَّ التَّنمية إذا وصلت إلى تحقيق أهداف معيَّنة ضمن فترة معيَّنة، فإنَّه لمنع الاضمحلال والعودة إلى الوراء والتَّأخر، لا بدَّ من مواصلة التَّنمية بأهداف جديدة تتناسب مع الحال الَّتي وصلت إليه الأمَّة. وباختصار، فإنَّ ما بعد التَّنمية هو المحافظة على منجزات التَّنمية - من جهة - بالمزيد من عمليات التَّنمية، وتَّعرُّف حاجات الأمَّة الجديدة الَّتي تحتاج تلبيتها إلى

---

(١) انظر: فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكّري الإسلام في العالم العربيّ الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ٨٧-٩٠.

عمليّات تنمية جديدة، من جهة أُخرى. فما بعد التَّنمية هو المزيد من التَّنمية (التَّنمية المستدامة)، حتَّى يظلَّ النِّظامُ العربيُّ الجديد، في إطاره الاجتماعيِّ والثَّقافيّ، يسوده العدل والمساواة والإخاء والحريَّة والإيجابيَّة والرَّفاهيَّة المعتدلة... إلخ، محوطًا بسياج الأخلاق الفاضلة وسياج الإحسان.

الخاتمة

نقدِّم في هذه الخاتمة خُلاصة لما تقدَّم بيانه، وتأكيدًا لأبرز القضايا التي طُرِحَت، وتنويهات رأيناها ضروريَّة، ثم نعرض لأهمِّ النَّتائج اللازمة لهذه الدِّراسة.

اجتهدنا في هذه الدِّراسة أنْ نقدِّم معالم صورة للنِّظام العربيِّ المنشود في إطاره الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، حاولنا فيها حصر الحديث في هذا الإطار من دون التَّعرُّض للأُطر الأخرى، بالرَّغم من وجود تداخل بين جميع أُطُرِ هذا النِّظام.

وقد رأينا أنَّه لا بدَّ أنْ نبدأ ببيان أسس هذا الإطار، وهي الأسس العقديَّة (الأيديولوجيَّة) والأسس الأخلاقيَّة. ثُمَّ تدرَّجنا للحديث عن الأهداف الخاصَّة بهذا الإطار. وبعد ذلك تحدَّثنا عن أبرز معالم الطَّريق الموصل إلى هذه الأهداف؛ فتحدَّثنا عن المعالم الأوليَّة الَّتي لا بدَّ منها ابتداءً، وهي الوعي بهُويَّة الأمَّة وتفعيل إرادتها الشَّعبيَّة لينبعث مشروع النِّظام العربيِّ الجديد. وقد رأينا، بعد ذلك، ضرورة وجود منظومة قيم تكون المرجعيَّة للسُّلوك الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، وذكرنا أبرز قيم هذه المنظومة، وأشرنا إلى ما سمّيناه القيمة/السِّياج، الَّتي يجب أن توجَد مع كل قيمة من قيم هذه المجموعة، وهي قيمة الإحسان. ثُمَّ رأينا - أنَّه حتى تصل الأمَّة ضمن الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ إلى تحقيق الأهداف - ضرورة قيام تنمية متواصلة في الجانبين الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، وأنَّه لا بدَّ من إيجاد

الوعي بذلك لتفعيل عمليّات التَّنمية. وتطرَّقنا في الحديث عن التَّنمية إلى موضوع النَّموذج التَّنموي المطلوب وأوصافه، وإلى موضوع الأخذ من الآخر ومن تراث الأمَّة وحدَّدنا «الخطوات/الضَّوابط» لذلك، وإلى العلاقة بين التَّنمية واللغة العربيَّة.

وقد عددنا أنَّه إذا وصلت عمليّات التَّنمية الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، فإنَّ ما بعد التَّنمية هو مواصلة عمليّات التَّنمية.

ونودُّ أنْ ننوّه إلى بعض الأمور الَّتي وردت في هذه الدراسة، وأوَّلها تركيز هذه الدِّراسة على ضرورة وضوح أسس الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، لأنَّ وضوح الأسس أمام الَّذين سيقومون ببناء هذا النِّظام الجديد في هذا الإطار، يُعين على أن يأتي البناء مُحْكَمًا بإحكام أُسسه، قويًا بقوَّته. أمّا مباشَرة البناء من دون الالتفات إلى الأسس، ومن دون الرَّبط بين ما يُبنى وأسسه، فإنَّه يجعل هذا البناء عرضة للسُّقوط عند أقل هزّة.

وركَّزنا في الأسس على دور العقيدة، وضرورة وضوح عناصرها وتفاصيلها لدى القائمين على بناء هذا النِّظام، بل وتمثُّل روح هذه العقيدة في عقولهم وقلوبهم. ونعجب ممَّن يباشرون حديثًا عن نظام جديد للأمَّة مهملين أمر العقيدة الَّتي هي الأساس الرَّئيس؛ فهؤلاء كمن يبني بناءً من دون أن يضع له أساسًا.

وقد حاولنا التَّدليل والتَّأكيد بأنَّه ليس أمام الأمَّة العربيَّة عقيدة سوى عقيدة الإسلام، وأنَّ التَّاريخ والواقع يدعمان هذا الرَّأي، وقدَّمنا أوصافًا لهذه العقيدة تجلَّت في ممارسات الرَّسول العربي محمّد ﷺ، وممارسات صحابته الرّاشدين من بعده، الَّذين جسَّدوا في سلوكهم وحياتهم الفهم الأصوب لعقيدة الإسلام، فكان الاعتدال والوسطيَّة والرَّحمة والعلم النافع والحكمة، والانفتاح على كلِّ ما فيه الخير ومصلحة الأمَّة، يُغلِّف كلَّ هذه الأمور عباءة الإحسان ويحوطها سياج الأخلاق. وهذه هي العقيدة الَّتي

تحترم أهل الكتاب والمسيحيين بشكل خاصٍّ؛ إذ هم أقرب مودَّة للذين آمنوا: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة: ٨٢]، وأنَّ المسيحيين العرب عليهم أن لا يَخْشَوْا مثل هذه العقيدة السَّمحة. أمَّا الَّذين يفهمون عقيدة الإسلام فهمًا مُتطرِّفًا بعيدًا عن روح الانفتاح والتَّعايش والإحسان، فهؤلاء على الأمَّة كلِّها أن تخشاهم، وأنْ تقف في وجههم حتَّى لا يفسدوا على الأمَّة حياتها ومشروعها.

كما ركَّزت الدِّراسة على منظومة القيم، لأن السُّلوك الاجتماعيَّ والثَّقافيَّ إذا لم يكن منضبطًا بالقيم الإيجابيَّة، قيم المعروف، فإنَّ المآل هو الفوضى والنِّزاع والصِّراع والفشل وذهاب الريح.

وفي موضوع العروبة والإسلام حرصنا على تأكيد أنَّه، وإنْ اختلف المفهومان من حيث التَّحديد النَّظري لكل منهما، إلاّ أنَّه - في واقع الحال - لا يمكن فصل مفهوم العروبة عن الإسلام، وأنَّه - باختصار - لا وجود لعروبة لا مدخل للإسلام فيها؛ إذ الإسلام مقوِّمها الرَّئيس.

والنِّظام العربيُّ الجديد في إطاره الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ ليس نظامًا منغلقًا على نفسه؛ بل هو نظام منفتح على الآخَرين، منطلقًا في ذلك من عقيدته الَّتي توجِّه الأمَّة إلى أنَّ التَّعارف إحدى غايات تنوُّع الأمم والشُّعوب، وذلك في توجيه الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣] . لكنَّ هذا الانفتاح والتَّعارف وتبادل المنافع يكون من موقع النِّدِّيَّة لا التَّبعيَّة للآخَر. وأيضًا، هو نظامٌ الحكمةُ ضالَّته، فلا يأنف أنْ يأخذ من المنجزات الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة للأمم الأُخرى كلَّ نافع يحتاج إليه، وفْق الضَّوابط الَّتي جرى توضيحها في متن البحث.

وهذا النِّظام المنفتح على الجديد النّافع عند الآخَر ليس في قطيعة مع التُّراث الَّذي فيه الإيجابيّات الكثيرة في جوانب الإطار الاجتماعيِّ

والثَّقافيِّ، لكنَّ الأخذ من التُّراث يكون أيضًا وَفْقَ ضوابط وليس كيفما اتفق.

وهذا النِّظام لا بدَّ فيه من مراجعة العادات والتَّقاليد، ونبذ ما هو سلبيٌّ منها، وأن تكون المرجعيّات الثَّلاث للسُّلوك الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، أعني العادات والتَّقاليد، والقانون، والدّين، كلَّها مُتَّسقة متعاضدة لا تَعارض بينها.

ونشير - في نهاية هذه التَّنويهات - إلى أنَّ الدِّراسة ركّزت على الأوضاع داخل الأمَّة، ولم تتعرَّض للأوضاع الخارجيَّة للأمَّة، إلاَّ في إشارات عابرة، ذلك أنَّ طبيعة هذا الإطار متعلِّقة بوضع الأمَّة الدّاخلي.

وننهي هذه الخاتمة بذكر بعض الأمور والقضايا الَّتي يمكن عدّها من نتائج الدِّراسة:

١- إنَّ بناء نظام عربيٍّ جديد في الإطار الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ أمر ممكن، وإنَّه يجب ألاّ نيأس من إمكانيَّة تحقيق ذلك، بل العكس أن يسيطر على نفوسنا التَّفاؤل والأمل.

٢- إنَّ تحقيق هذا النِّظام في هذا الإطار يحتاج - إلى جانب روح التفاؤل والأمل- الوعي بهُويَّة الأمَّة وشحذ إرادتها الشَّعبيَّة على مستوى الأمة.

٣- لا بدَّ من تضافر جهود الأمَّة على مستوى الأقطار العربيَّة كلّها الرَّسميَّة والشَّعبيَّة.

٤- هذه الجهود المتضافرة يجب أنْ تتمثَّل في خطط تنمويَّة في الجانبين؛ الاجتماعيِّ والثَّقافيِّ، تراعي أوضاع الأقطار الداخليَّة ومصلحة الأمَّة عموماً.

٥- لا بدَّ أن ينتشر الوعي لدى جميع أفراد الأمَّة ومؤسَّساتها بالحاجة إلى النِّظام الجديد، وبحقيقته، وبخطط التَّنمية المُقْتَرَحَة، وأنْ يظلَّ الوعي حاضرًا في كل مراحل التَّنمية المطلوبة.

٦- لا بدَّ من استخدام اللغة العربيَّة في جميع فعاليّات التَّنمية، إلى جانب تنمية اللغة نفسها.

٧- لا بدَّ أن يحيط بهذا النِّظام، وبكلٍّ ما يحتاجه من خطط وفعاليّات وجهود، سياج الأخلاق الفاضلة، هذه الَّتي تاجها وذروة سنامها قيمة الإحسان، وخُلق الإحسان.

وفَّق الله الأمَّة وأبناءها العاملين بجدٍّ وإخلاص لتحقيق خيرها وعزّتها، لتعود إلى احتلال الموقع اللائق بها بين الأمم، إنَّه ولي التوفيق.

١٤٨

تعقيب

أ. د. إبراهيم عثمان*

يصبح بناء نموذج مستقبليٍّ لجماعة أو أُمَّة يوتوبيا إذا تجاوز بناؤه الواقع المعاش وقد يفيد في الأخذ ببعض القيم والتَّوجُّهات، لكن يصعب على الأغلب ترجمته إلى برامج وخطط تنمويَّة.

كما أنَّ أيَّ نموذج شموليٍّ، ينطلق من رؤيا مجموعة مُحدَّدة في البناء الاجتماعيِّ، يُعدُّ أيديولوجيًا، سواء تمَّ بناؤه على أسس عَلمانيَّة وضعيَّة أو دينيَّة. لا يمكن لمثل هذا النموذج أن يتَّفق أو يتوافق مع ما آلت إليه المجتمعات الإنسانيَّة من تعقيد وتعدُّدية بنائيّة، يتضمَّن مجموعاتٍ متباينة عِرْقيًا أو إثنيًا أو دينيًا أو طائفيًا، أو حتَّى مذهبيًا. فمثل هذا النَّموذج يَفترض هيمنة رؤى ومصالح جماعة دون الجماعات الأُخرى. وفي هذه الحالة قد يؤول إلى واقع تسلُّطي قهري، كما يمكن أن يكون مصدرًا للصِّراع والتَّفكُّك.

إنَّ الواقع البنائيَّ التَّعدُّدي، كما هو الحال في كلِّ الأقطار العربيَّة، يفرض نموذجًا يُؤمِّن فرص المشاركة لجميع الجماعات والفئات، مشاركة في السِّياسات والرؤى المستقبلية، من خلال دستور لا يسمح بتغوُّل الأغلبيَّة في تملُّك القوَّة إطلاقًا أو حصرًا، ويضمن للأقليَّات المشاركة وحماية مصالحها، ويضمن في الوقت نفسه، عدالة ومساواة على أساس المواطنة في دولة قانونيَّة، من دون تحيُّز أو تمييز معياريٍّ أو تطبيقيٍّ على مستوى

---

* أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية.

الأفراد والجماعات والفئات؛ نموذج ديمقراطيٌّ حقيقيّ لا شكليّ، أساسه سلطة شعبيَّة، وليس، كما هو سائد عربيًا، سلطة ترتكز إلى فرد أو أقليَّة.

مثل هذا النَّموذج المستقبليّ، يصبح ممكن التَّحقيق باعتبار الواقع الاجتماعيّ بأوجهه السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والثَّقافية من جهة، والواقع العالمي، نتيجة تشابك العلاقات والمصالح وعلاقات القوَّة من جهة أُخرى.

تواجه الأمَّة العربيَّة تحدِّياتٌ سياسيَّةٌ اقتصاديَّة واجتماعيَّة وثقافيَّة؛ إضافة إلى تبعيَّة للقوى الكبرى. إنّ مفهوم المجتمع يتضمَّن مستويات ثلاثة مترابطة تشمل البناء، والثَّقافة، والشَّخصيَّة.

في الجانب البنائي، يواجه المجتمع العربيُّ تشكيلاً بنائيًا يتضمَّن جماعات متباينة من حيث العرْق والإثنيَّة والدِّين والطّوائِف والمذاهب والتَّوزيع الطَّبقيّ، إلى جانب التَّوزيع حسب الجنس والسِّنّ والشَّرائح الاجتماعيَّة.

. هذه التَّعدُّدية يمكن أنْ تكون مصدر قوَّة وإثراء ثقافيّ، كما يمكن أنْ تكون مصدرًا للتَّفكُّك والصِّراع، خاصَّة نتيجة سياسات خارجيَّة هدفها تفتيت وحدة الأمَّة. يساعد في تحقيق هذه الأغراض عدم تحقيق دولة القانون والمواطَنة، بحيث كان يفترض أن تصبح الدَّولة الإطار المرجعيّ الأوَّل والأقوى للانتماء والهُويَّة.

تركت عمليَّات التَّحديث، والاتِّصال بالآخَر، معضلات اجتماعيَّة ثقافيَّة، كما أدَّت إلى رؤى مستقبليَّة، وأحيانًا متضاربة. فقد خلّفت عمليَّات التَّحديث بِنية اجتماعيَّة جمعت وحدات تقليديَّة عشائريَّة وجِهويَّة، مقابل تنظيمات حديثة رسميَّة ومدنيَّة. وارتبط بهذا التَّوزيع ثقافتان فرعيَّتان لم يتحقَّق بينهما توافق؛ ما أدَّى إلى معايير مزدوِجة انعكست في البناء الشَّخصيّ؛ فأغلبنا يحمل في شخصيَّته وتوجُّهاته مرجعيتين لفكره وفعله وشعوره. إنَّ وجود الجماعات التَّقليديَّة والحديثة شيء طبيعيٌّ، لكنَّ المشكلة

تظهر حينما تختلط وظيفيًا، حيث تتجاوز الجماعات التَّقليديَّة في أفعالها وعلاقاتها المجال الخاصَّ إلى المجال العامّ، كما يحدث في الانتخابات على سبيل المثال. مقابل هذا، تسرَّب إلى المجال العامِّ خصوصيّات في توزيع الأدوار وتطبيق القانون، ما أدَّى إلى هدر الكفاءات البَشريَّة، وإلى الشُّعور بتحيُّز الدَّولة وتمييزها؛ الأمر الَّذي يؤثِّر سلبًا في الولاء وأولويَّات الهُويَّة؛ إضافة إلى شعور البعض بعدم جدوى المشاركة، فيقرِّرون الانسحاب السَّلبي أو الوقوع فريسة للتَّيارات المُتطرِّفة.

أمَّا مسألة الفئات، وأهمّها الفئات النِّسويّة والشَّبابيَّة، فيلاحظ أنَّ الأنظمة العربيَّة قد طوَّرت فرص النِّساء نسبيًا. يظهر هذا واضحًا في فرص التَّعليم، لكن لم يوازهِ تقدُّم في فرص العمل، وتولّي مراكز قياديَّة.

الشَّباب الَّذي وَجَدَ بعد الاستقلال فرص الانتماء للأحزاب، واستمرَّ هذا الظَّرْف حتى السَّبعينيّات، تحوَّل بعد هذا الانخراط في تنظيمات بمبادرات حكوميَّة مُوجَّهة وضابطة، إلى إنساني وصولي، يسعى إلى منصب أو مكسب شخصيّ، وأبعدته عن القضايا الأساسيَّة العامَّة إلا في إطار ما تراه الحكومة وأجهزتها؛ إضافة إلى التَّحوُّل من الانخراط في مؤسَّسات المجتمع المدنيِّ إلى العشائريَّة والجِهَويَّة، وما ترتَّب على هذه الولاءات من نزاعات وصراعات عبثيَّة.

يحاول المجتمع العربيُّ، وبدرجات متباينة بين أقطاره، تحقيق الحداثة في الوقت الذي يتشبَّث فيه بالتَّقاليد، سواء في ما حدث من مفاهيم دينيَّة شعبيَّة، أو ما تراكم من ثقافة شعبيَّة، في الوقت الَّذي تفترض فيه الحداثة وجود إطار اجتماعيٍّ ثقافيٍّ مَرِن، تتوافر فيه بدائل لحرِّيَّة الاختيار، وهامش لحرِّيَّة الفرد يتحرَّر فيه نسبيًا من سطوة الموروث والجماعيَّة، ومن فكر مسكون بالخرافة والأيديولوجيّات المُغلَقة.

لقد أدّى التَّطور العالميُّ بما تحمله العولمة مِنْ هيمنة مَنْ يملكون القوَّة بالبعض إلى التَّقوقع، خوفًا على هُويَّة الأمَّة، وظهرت مواقف أخرى من تغريب أو توليف، جاءت جميعها متجاوزة للواقع، ما أدى - إضافة إلى الصِّراعات بين مفكِّريها - إلى فشلها، في الوقت الَّذي عطَّل وجود نُظم تسلُّطيَّة فرديَّة وبيروقراطيّة متنفِّذة، لنمو نخب فاعلة، أو تطوُّر مؤسَّسات مجتمع مدنيٍّ مستقلَّة فاعلة.

إنّ عمليات التَّجديد والتَّنمية، إضافة إلى الواقع الدّاخلي، لا تحدث في معزل عن عمليّات الصِّراع والتَّنافس في الإطار العالميِّ والإقليميِّ، وهي ترتبط بقدرة المجتمع على تملُّك القوَّة، والاستجابة العلميَّة للتَّحدِّيات المحلية والعالميَّة والإقليميَّة. إنَّ بعض أوجه مصادر تخلُّف المجتمع العربيِّ؛ إضافة إلى العوامل الاجتماعيَّة الثَّقافيَّة، يعود في بعضه إلى فشل العرب في بناء نظام تعليميٍّ يرتبط ببناء القدرات الفكريَّة والعمليَّة للاستجابة للمشكلات أو التَّجديد؛ ما أدى إلى أوّجُهٍ من التَّبعيَّة في معظم أوجه الحياة.

إنّ الوضع المحليَّ والإقليميَّ، خاصَّة الصِّراع العربيّ «الإسرائيليّ»، ثمَّ الواقع العالميّ، تُشكِّل في مجموعها وما بينها من ترابط، النَّظرةَ والرُّؤيا المُستقبليَّة.

على المستوى المحلي، وبأخذ التَّعدديَّة الاجتماعيَّة الثَّقافيَّة بالحسبان، لا يمكن تَصوُّر تقدُّم بوجود نُظُم سياسيَّة سلطويَّة، أو نماذج مستقبليَّة شموليَّة يوتوبيَّة أو أيديولوجيَّة. والحلُّ يكمن في قيام نُظُمٍ ديمقراطيَّة تأخذ بمفهوم المُواطَنة والعدالة والمساواة وحكم القانون غير المتحيِّز نصًا وتطبيقًا.

أمَّا على المستوى العالميِّ، فلم تَعُدْ الدَّولةُ القُطْريَّة، مهما كان لديها من موارد، قادرة على الصُّمود والتَّوافق بشكل فاعل ومؤثِّر في ظلِّ العولمة. فلا يمكن للعرب، في عالم يسعى إلى التَّكتلات لضمان تملُّك القوَّة للمنافسة

والصِّراع، العودة إلى التَّاريخ إلاّ بتكتلهم، سواء أكان هذا من خلال نظام سياسيٍّ قوميٍّ مُوَحَّد، أو على الأقلّ، من خلال عمليّات عقلانيَّة مؤسَّسيَّة وتشريعات تؤدّي إلى مواقف مُوَحَّدة. وفي عالم أصبح للمعرفة والمعلومات أهميَّة اقتصاديَّة كبرى، لا بد من ثورة معرفيَّة أساسها تشجيع البحث العلميّ، وإصلاح النُّظم التَّعليميَّة.

الفصل الثالث

المحور الأمنيُّ والعسكريّ

نحو نظام عربيّ جديد
الإطار الأمنيّ والعسكريّ

اللواء د. نبيل فؤاد*

تقديم

إنَّ النِّظام العربيَّ الجديد هو - في حقيقته - أمل مشروع لكلِّ العرب، دولاً وشعوباً، ومن ثَمّ، فإنَّ استشراف الإطار الأمنيِّ والعسكريِّ له، إنَّما يُشكِّل أحد الرَّكائز الرَّئيسة السِّياسيَّة الاقتصاديَّة الثقافيَّة والعسكريَّة لهذا النِّظام، فهو المُعبِّر عن وجهة النَّظر العربيَّة في المجال الأمنيِّ والعسكريِّ. غير أنَّ أيَّ تعاون استراتيجيّ عربيٍّ في الإطار الأمنيِّ والعسكريِّ لابُدَّ له من ضمانات للنَّجاح تسبقه وتُمهِّدُ له، ويمكن اختزالها في عنصر رئيسيٍّ، وهو الاتِّفاق الكامل/التَّوافق السِّياسيُّ على مجمل القضايا العربيَّة بامتداداتها الإقليميَّة والدّوليَّة، وذلك كحدٍّ أدنى قبل أيِّ تطرُّق للمجال العسكريِّ والأمنيّ. فالبدايات الصَّحيحة دومًا تقود إلى نتائج صحيحة والعكس. إنَّ العقبة الكؤود الَّتي تعوق المسيرة العربيَّة (ضمن عقبات أخرى قُطْرِيَّة وإقليميَّة ودوليَّة) هي تُقدِّم القُطْرِيَّة على القوميَّة منطلقةً من مفهوم خاطئ بأنَّه المنهج الآمن وسط الأعاصير. إنَّ هذا الخلط الواضح إنَّما يجئ نتيجة عدمِ وضوح العلاقة بين الحدِّ الأدنى الوطنيِّ (القُطْريِّ) المستهدَف الحدِّ الأدنى القوميّ المطلوب. إنّ ما لا يدرك قليله لن يدرك كثيره.

فإذا كان الانكشاف للمأزق الَّذي تُشكِّله القُطْرِيَّة يبدو واضحًا في عجزها عن حلِّ أيٍّ من المشكلات المطروحة أمامها: سياسية، اقتصاديَّة،

* أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية.

ثقافيَّة، اجتماعيَّة، فما بالنا بالمشكلات العسكريَّة والأمنيَّة؟ أضف إلى ذلك بروز عالم لا مكان فيه إلاّ للقوى والتَّكتُّلات الكبرى، وما تحاوله من محاولات للهيمنة على العالم، ومنه الشَّرق الأوسط بطبيعة الحال، وعلى المستوى الإقليميِّ الاعتداءات الصهيونيَّة و«الإسرائيلية» المستمرَّة والمُتصاعِدة الَّتي تكاد تطال الجميع، حتّى وصلت إلى ما يشبه الإبادة الجماعيَّة في فلسطين[1]، وذلك في غياب أيِّ فكر لتعاون عربيٍّ جَدّي في كلٍّ من المجالين؛ السِّياسيِّ والعسكريِّ والأمنيِّ، وأيضًا الاقتصاديِّ، وإنْ كان بدرجة أقلَّ.

ولا يخفى أنَّ الاختلال الخطير في موازين القوّة بمفهومها الشّامل، خاصَّة في المجال العسكريِّ، الذي يُشكِّل مصدر تهديد مباشَر للأمن القوميِّ العربيِّ، قد ساعد بدوره على افتقاد أيِّ تأثير للتوجُّه القوميِّ في تخطيط الاستراتيجيَّة الأمنيَّة لكلِّ دولة على حِدَة. فلا هي قادرةٌ على تحقيق أمنها القوميِّ، ولا هي مستعدَّة للمُشاركة في منظومةٍ للأمن الجماعيِّ العربيِّ، ولا هي واثقة في توافر مصدر قوَّة عربيٍّ يُمكن أنْ يدعم أمنها الوطنيَّ؛ ومن ثَمّ؛ فإنَّ الأجدر من وجهة نظرها هو تدبير قوَّة مضافة من خارج الوطن العربيِّ؛ ولو سعت إلى تحقيق منافع تتعارض والأمن القوميِّ.[2]

إنَّ العرب لم يعدموا النِّظام المؤسَّسي (الجامعة العربيَّة)، كما أنَّهم لم يعدموا النُّصوص المتمثِّلة في ميثاق الجامعة، وفي اتفاقيَّة التَّعاون

---

(١) د. معن بشور: تعقيب على ورقة د. سعدون حمادي بعنوان الوحدة العربية، المغرب، أعمال ندوة نحو مشروع حضاري معنوي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان/إبريل ٢٠٠١، ص١، ورقة التعقيب.

(٢) عبد الحليم محجوب، مبادرات إصلاح النظام العربي، القاهرة: كراسات استراتيجية، الأهرام، العدد ١٣٣، السنة الثالثة عشرة ٢٠٠٣، ص ١٨.

الاقتصاديِّ والدِّفاع المُشترَك، واتِّفاقات التَّعاون العسكريِّ المُتعدِّدة، سواء الثُّنائيّ منها أو المُتعدِّد الَّتي سبق بها العرب الاتِّحاد الأوروبيَّ، لكن الإشكاليَّة أنَّ العرب تجمَّدوا عند النُّصوص.

تلك ليست دعوة «إلى نهاية التَّاريخ العربي»؛ بل هي محاولة للبداية الصَّحيحة من أجل منظور عسكريٍّ وأمنيٍّ جديد أو مُتطوِّر في سياق «نظام عربيٍّ جديد» آت إنْ شاء الله. إنَّ ذلك يعني أنَّ هذه الورقة **بُنيت على ثلاثِ فرضيَّات أساسيَّة هي** (حتى يمكن تحقيق كل ما جاء بها من مقترحات):

١ - «الإجماع/التَّوافق العربيّ على نظام عربيٍّ جديد.

٢ - الالتقاء على مفهوم مُوحَّد للأمن القوميِّ العربيِّ، وتوحُّد الإرادة العربيَّة على تفعيل نصوصه.

٣ -في ظلِّ السيولة على كلِّ المستويات العربية والإقليميَّة، وأيضًا الدّوليَّة، خاصَّة بعد التَّغيُّرات السِّياسيَّة والعسكريَّة والاقتصاديَّة، قد يكون من الصَّعب التَّوصُّل إلى صيغة واحدة مانعة جامعة للإطار العسكريِّ والأمنيِّ للنِّظام العربيِّ الجديد في ظلِّ عالم مُتغيِّر.

سيتمُّ، من هذا المنطلق، تناول الدِّراسة من خلال خمسة عناصر رئيسة هي:

العنصر الأوَّل: تطوُّر التَّعاون الاستراتيجيِّ العسكريِّ العربيِّ؛ دراسة تحليليَّة ودروس مستفادة.

العنصر الثَّاني: أبرز المُتغيِّرات والتَّحدِّيات والتَّهديدات العسكريَّة والأمنيَّة المُنتَظَرة للنِّظام العربيِّ.

العنصر الثَّالث: مستقبل التَّعاون الاستراتيجيِّ العسكريِّ والأمني؛ رؤية استشرافيَّة.

العنصر الرَّابع: توحيد الفكر العسكريِّ والأمنيِّ في الجيوش العربيَّة.

العنصر الخامس: توحيد التَّدريب العسكريِّ والأمنيِّ في الجيوش العربيَّة.

أوّلاً: تطوّرُ التّعاون الاستراتيجيُّ العسكريُّ العربيُّ

دراسة تحليليّة ودروس مستفادة

شهد النِّصف الثّاني من القرن العشرين الفائت مرجعيّات كثيرة في المجال العسكريِّ والأمنيِّ العربيِّ تمثّلت في كثير من الاتِّفاقيّات العسكريَّة العربيَّة بمستويات متعدِّدة: جماعيَّة؛ متعدِّدة الأطراف؛ ثنائيَّة. وبالرّغم ممّا كانت تشمله من نصوص شبه متكاملة يمكن الاعتداد بها، إلاّ أنَّها كانت فاقدة الصدقيَّة لأسباب كثيرة، يتقدَّمها ضعف النِّظام العربيِّ نفسه؛ الأمر الَّذي لم يؤدِّ إلى تفعيل غالبيَّتها لمواجهة الأخطار الَّتي حاقت بالأمَّة العربيَّة وأمنها القوميِّ، بالرّغم من ضخامة ما كانت تمتلكه من ترسانات عسكريَّة متقدِّمة في معظمها. وبالرّغم من كلِّ ما يشار إليه من أنَّ القدرة العسكريَّة لأيَّة دولة عربيَّة هي رصيد وقوَّة مضافة لباقي القوى العربيَّة، إلاّ أنّ الحقيقة على أرض الواقع تخالف ذلك. فالعدوان والاحتلال والتَّهديد ومحاولات التَّقسيم تَطالُ الجسد العربيَّ شرقًا وجنوبًا في غياب أيَّة محاولة عربيَّة جادة لدرء هذه الابتلاءات.

لقد كانت البداية قويَّة تمثَّلت في اتَّفاقيَّة الدِّفاع المشترك والتَّعاون الاقتصاديِّ، إلاّ أنَّها سرعان ما تراجعت إلى أن تجمَّدت. وفي محاولات عربيَّة بدت جادة للتغلُّب على آليَّة الأمن الجماعيِّ المُجمَّدة، تَمَّ عقد اتِّفاقيَّات دفاع مشترك ثنائيَّة ومُتعدِّدة بين بعض الدُّول العربيَّة، لكنَّها لقيت ما لقيته سابقتها. ثمَّ كان الاتِّجاه إلى التّجمعات العربيَّة الجهويَّة الفرعيَّة (مجلس التَّعاون الخليجيِّ؛ مجلس التَّعاون المغاربيّ)، بما شملتها من آليّات عسكريَّة وأَمنيَّة، لكنَّها لم تُثبت حضورها في الأزمات الَّتي تلت نشأتها، خاصَّة في الخليج، فيما تمَّ تغييبها في المغرب العربيّ.

إنَّ ما حدث للآليَّة العسكريَّة والأمنيَّة العربيَّة تمَّ بفعل فاعل، يجب أنْ لا نشير فيه إلى الفاعل الأجنبيِّ الَّذي لا يُمكن استبعاده كُلِّيًا؛ بل يجب أن نشير أوَّلاً إلى أنفسنا.

١ - ميثاق الجامعة العربيَّة: (النُّصوص الأمنيَّة)

بالرّغم من أنَّ ميثاق الجامعة العربيَّة الَّذي تمَّ توقيعه في ١٩٤٥/٣/٢٢ لم يكن مقصودًا به ترتيبات صريحة للأمن الجماعي، إلاّ أنَّه اشتمل – ضمن ما احتواه من توجُّهات ومبادئ – على نص، بالرَّغم من عموميته، إلاّ أنه يمكن، في إطاره، التَّعامل مع المسائل الأمنية عند الضَّرورة، لنصِّه على مبدأ مهمٍّ وهو: « صيانة استقلال الدُّول الأعضاء والنَّظر في شؤون البلاد العربيَّة ومصالحها وتحرير البلاد غير المستقلَّة، والتَّعاون مع الهيئات الدّوليَّة لكفالة الأمن والسلام».

٢ - اتِّفاقيَّة الدِّفاع المشترك والتَّعاون الاقتصاديّ

جاءت الجولة العربيَّة «الإسرائيليَّة» الأولى ١٩٤٨/ ١٩٤٩ بتداعياتها الَّتي فرضت على القادة العرب ضرورة استكمال الإطار الأمني لميثاق الجامعة، بتوقيع اتِّفاقيَّة الدِّفاع المشترك والتَّعاون الاقتصاديِّ في العام التالي مباشَرة في ١٩٥٠/٤/١٣ الَّتي وقَّعتها (٧) دول في البداية هي: مصر؛ العراق؛ الأردنّ؛ سورية؛ لبنان؛ المملكة العربيَّة السُّعوديَّة؛ المملكة المتوكِّليَّة اليمنيَّة، ثمَّ انضمَّت إليها تباعًا باقي الدُّول العربيَّة.

وقد نصَّت الاتِّفاقيَّة على إنشاء المجالس والأجهزة المنوط بها إدارة الاتِّفاقيَّة وتنفيذها، وهي:

أ – مجلس الدِّفاع المُشترَك

يتكوَّن من وزراء الخارجيَّة والدِّفاع، ويستعين في عمله بعدد من الأجهزة المساعِدة، على أنْ يتَّخذ قراراته بأغلبيَّة ثلثي الدُّول الأعضاء.

ب – الهيئات الاستشاريَّة

رؤساء الأركان، ومَهمَّتها الإشراف على اللجنة العسكريَّة الدّائمة، وتكون همزة الوصل بينها وبين مجلس الدِّفاع المشترك.

ج - اللجنة العسكريَّة الدَّائمة

ممثِّلو رؤساء الأركان، ومَهمَّتها إعداد الخطط العسكريَّة لمواجهة الأخطار.

لقد وضعت تلك الاتِّفاقية للمرَّة الأولى أُسس التَّعاون العسكري المُنَّظم في إطار الجامعة العربيَّة، وهي اتِّفاقيَّة تُعَدُّ وَفْقًا لأيِّ تحليل علميٍّ من المنظور الاستراتيجيِّ، إطارًا متقدِّمًا للأمن الجماعيِّ بمقاييس هذا الزَّمان، وعنصر قوَّة مضيء في ميثاق الجامعة العربيَّة (حتَّى الآن من منظور النَّص، وليس التَّفعيل). غير أنَّ تجميد الاتِّفاقيَّة أحيانًا وتهميشها أحياناً أخرى، أفقدها صدقيّتها والثِّقة بها؛ ومن ثَمَّ التعويل عليها. إلاّ أنَّ الدُّول العربيَّة الَّتي همَّشتها عدّتها بالرّغم من ذلك ملاذَها الأخير؛ ومن ثَمَّ تفعيلها عند الضَّرورة، وعدّها الإطار المناسب للعمل في إطارها مثل: النِّزاع العراقيِّ الكويتيِّ عام ١٩٦١م؛ قوَّات الرَّدع العربيَّة في لبنان عام ١٩٧٦؛ المشاركة العربيَّة في حرب الخليج الثَّانية عام ١٩٩٠/١٩٩١.[(١)]

٣ - القيادة العربيَّة المُوَحَّدة:

إنَّ مؤتمر الملوك والرؤساء العرب وافق في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ فقط (بعد ١٤ عامًا) على إنشاء القيادة العربيَّة الموحَّدة للجيوش العربيَّة، وذلك نتيجة لمشروع «إسرائيل» عام ١٩٦١ بتحويل نهر الأردنّ. وحين قام العرب بالإعداد لتنفيذ مشروع مضادٍّ له، والبدء في حشد المعدَّات اللازمة لذلك في سورية، قامت «إسرائيل» بالتحرُّش وتدمير تلك المعدَّات؛ الأمر

---

(١) د. محمد نبيل محمد فؤاد، **البعد الاستراتيجي للمشروع النهضوى العربي**، برنامج حوار الشهر، عمّان، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، ٢٠٠٢/٩/٢٥، ص ٢٤.

الَّذي نبَّه العرب إلى ضرورة تشكيل الآليَّة العسكريَّة لاتِّفاقيَّة الدِّفاع المشترك، حتَّى يمكن تفعيلها في مواجهة الاعتداءات «الإسرائيلية»، وذلك كالآتي:

أ – إنشاء قيادة عربيَّة موحَّدة: وهي قيادة ذات مستوى استراتيجيٍّ تعبويٍّ، يمكنها التَّخطيط وإعداد التَّجميعات العسكريَّة من مختلف الصّنوف وقيادتها وإدارتها، وتوضع هذه التجمعات تحت قيادتها من مختلف الدُّول العربيَّة لمواجهة الاعتداءات «الإسرائيليّة» على أيٍّ من الجبهات العربيَّة (تولّى قيادتها الفريق **علي عامر** من مصر).

ب – وقد تمَّ الاتِّفاق على حجم القوَّات اللازمة ونُظُم تسليحها، ومخصَّصات كلٍّ دولة عربيَّة في الميزانيَّة اللازمة لإعدادها.

ج– كما تمَّ الاتِّفاق، كذلك، على نظام متابعة تلك القيادة لإعداد القوَّات الَّتي وُضعَت تحت قيادتها في دولها الَّتي تنتمي إليها، كذلك تمَّ الاتِّفاق على خُطَّة انتقال الجيوش العربيَّة، وإقامتها في الدُّول المضيفة فيما بين الدُّول العربيَّة، وذلك في حال صدور الأوامر بحشدها لمواجهة الاعتداءات.

هكذا، بدا أنَّ النِّقاط قد وضعت على الحروف، وبدأت القيادة الموحَّدة في القيام بدورها. إلاّ أنَّ الصُّعوبات حالت دون قيامها بمَهامِّها المُتَّفق عليها، نتيجة لتخلُّف معظم الدُّول العربيَّة عن أداء التزاماتها الماديَّة والماليَّة، وأيضًا نتيجة للخلافات السِّياسيَّة بين الدُّول العربيَّة وبعضها، وما ترتَّب على ذلك من حساسيَّات نتيجة لاحتمال تمركز قوَّات عربيَّة في أراضي دول عربيَّة أُخرى؛ الأمر الَّذي أدَّى بالقائد العام «للقيادة العربيَّة الموحَّدة» أنّ يقدِّم تقريرًا بذلك في ١١ آذار/مارس١٩٦٧، أوضح فيه كل المُعوِّقات، والحالة الَّتي آلت إليها القيادة، الَّتي طلب على أثرها إعفاءه من هذه المَهمَّة.

ويُلاحظ في هذا السِّياق في الجولة العربية الثّالثة حينما اندلعت في

٥حزيران/يونيو١٩٦٧ أنَّه لم يكن لهذه القيادة أيَّة مبادرات أو مساهمات، وأنَّ المشاركات السُّوريَّة والأردنيَّة الَّتي تمَّت كانت من خلال أُطُر ثنائيَّة بين مصر وكلٍّ منهما. ويوضِّح الملحقُ (أ) المرفق/تقريرَ القائد العامّ للقيادة العربيَّة الموحدَّة المرفوع إلى مجلس الدِّفاع المشترَك في ١١/٣/١٩٦٧، الَّذي يُعَدُّ أكبر شاهد على عدم توافر الإرادة القوميَّة العربيَّة. وبذلك أغلق ملف «القيادة العربية الموحَّدة» نهائيًا، بالرَّغم من أنَّه كان عملاً مُتقدِّمًا ومبشِّرًا للغاية، لو تجرَّد الجميع من القُطْريَّة وحساسيّاتها في سبيل الحدِّ الأدنى المطلوب لصالح الآليَّات القوميَّة، الَّتي كان يمكنها أنْ تشكِّل حصنًا للجميع. لقد كانت هذه القيادة، وما زالت، أملاً لا بدَّ أنَّ العرب ندموا عليها؛ لأنَّ إعادة تشكيلها مرَّة أخرى؛ ومن ثَمَّ تفعيلها، لن يكون أمرًا سهلاً في ظلِّ الضَّعف الحالي للنِّظام العربيِّ، كذلك في مواجهة المُخطَّطات الدّوليَّة والإقليميَّة الَّتي تُحاك للمنطقة وشعوبها[1]؛ لقد كان من نتيجة ذلك أنْ عادت اتِّفاقيَّة الدِّفاع المشترَك دون آليَّاتٍ تنفيذيَّة مرَّة أخرى.

٤ - الاتِّفاقيات العسكريَّة الثُّنائيَّة والمُتعدِّدة

أ - لقد كان من نتيجة فشل «اتِّفاقيَّة الدِّفاع المشترَك» وأجهزتها، خاصَّة «القيادة العربيَّة الموحَّدة»، أنْ لجأت الدُّول العربيَّة فرادى للبحث عن مِظلَّة عربيَّة يمكن أن توفِّر لها الحماية في مواجهة الأخطار الَّتي تواجهها؛ ومن ثَمَّ، فقد لجأت إلى تشكيل روابط عسكريَّة (اتِّفاقيّات دفاعيَّة) ثنائيَّة ومُتعدِّدة الأطراف شهدت السَّاحةُ العربيَّة الكثيرَ منها، لعلَّها أنْ تكون أكثر فاعليَّة بعد أن فقدت الاتِّفاقيّات الجماعيَّة

(١) د. محمد نبيل محمد فؤاد، الأبعاد الأمنيَّة العسكريَّة لإصلاح النِّظام العربيِّ، مجلة السِّياسة الدَّولية، القاهرة، مؤسَّسة الأهرام، العدد ١٥٥، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ص ٢٤٧.

مصداقيّاتها. غير أنَّها لم تكن أكثر حظًّا من اتِّفاقيَّة الدِّفاع المشترَك، ومن ثَمَّ، فقد ذهبت جميعها في ذمَّة التَّاريخ.

ب- وهناك صور أخرى باهتة من صور التَّعاون العسكريِّ المتعدِّد، لم تثبت جدارتها هي الأخرى، وهي المتمثِّلة في الآليَّات العسكريَّة للتَّجمُّعات العربيَّة الفرعيَّة/ الجهويَّة.

(١) مجلس التَّعاون الخليجيّ

بالرّغم من أنَّ مجلس التَّعاون الخليجيٍّ قطع شوطًا كبيرًا في هذا المضمار، من حيث إنشاء أجهزة الدِّفاع وتشكيل آليَّة لذلك، وهي تشكيل «قوات درع الجزيرة»، إلاَّ أنَّ حرب الخليج الثَّانية بوصفها أول اختبار حقيقي أكَّدت عدم فاعليَّتها. وبالرّغم ممَّا يجرى من محاولات لتطويرها كمًا ونوعًا، إلاَّ أنَّ المشكلة الرَّئيسيَّة الَّتي تواجهها هي مشكلة بنيويَّة تتعلَّق بالتَّكوين الدِّيموغرافي؛ إضافة إلى مشكلة أخرى، وهي أنَّ مجال عمل «قوات درع الجزيرة» هو منطقة الخليج فقط، وأنَّ أيَّ تفكير لاستخدامها خارج هذا الإطار يُعدُّ أمرًا غير وارد. وبالرَّغم من محاولة تطوير هذه القوات بإنشاء جيش خليجيٍّ مُكوَّن من (١٠٠,٠٠٠) عنصر، وهو الاقتراح الذي تقدمت به عُمان، إلاّ أنَّه لم يَلْقَ القَبول؛ ومن ثَمَّ، فقد أضيف إلى ما سبقه من قرارات مُجمَّدة.[1]

(٢) مجلس التَّعاون المغاربيّ

وهو نظام فرعيٌّ آخر يضمُّ دول المغرب العربيِّ. وبالرّغم من أنَّ نصوصه تضمُّ بعض الموادِّ المتعلِّقة بالأمن والدِّفاع، إلاَّ أنَّ المجلس ما زال يعاني عثرات كثيرة في المجال السِّياسي منذ نشأته؛ الأمر الذي انعكس

(١) د. محمد نبيل محمد فؤاد، البعد الاستراتيجيّ للمشروع النُّهضويّ العربيّ، مرجع سابق، ص ٢٦.

سلبًا على المجلس؛ ومن ثَمَّ، لم يفرز أيَّة صورة من صور التَّعاون العسكريِّ حتّى الآن.

ج - إعلان دمشق (٢+٦)

لقد جاء هذا الإعلان نتاجًا لحرب الخليج الثّانية. وبالرّغم من أنَّ القوَّات العربيَّة شاركت تحت مظلَّة «اتّفاقيَّة الدِّفاع المشترَك» المجمَّدة، إلاَّ أنَّه في محاولة لملء الفراغ المنتظر بعد انتهاء عمل قوات التَّحالف الأجنبيَّة، ولتشجيعها على الرَّحيل عن المنطقة، فقد تمَّت العودة إلى البديل العربيِّ مرَّة أُخرى، من خلال إطار جديد أكثر تطوُّرًا، وهو «إعلان دمشق» الَّذي عُدّ فرصة حقيقيَّة للبَدء في دعم الجامعة العربيَّة على أسس جديدة، تمكِّنها من وضع تصوُّرات عمليَّة «لنظام عربيٍّ جديد» في المجالات كافَّة: السِّياسيَّة، والاقتصاديَّة، والعسكريَّة (بوصفها نواة لتشكيل قوَّة سلام عربيَّة).

وقد تمَّ التَّوقيع عليه في دمشق في ١٩٩١/٣/٦، وضمَّ دول مجلس التَّعاون الستِّ؛ إضافة إلى مصر وسورية. إنَّ هذا الإعلان لم يُعْطَ الفرصة لتأكيد صدقيّته أو عكسها. فقد ووجه منذ البداية بمقاومة إقليميَّة من إيران، لاستبعادها من هذا النِّظام النّاشئ لتأمين الخليج، فيما تمَّ ضمّ مصر وسورية الدَّولتين غير الخليجيَّتين إليه، كما ووجه بمقاومة غير مُعْلَنة من الولايات المتَّحدة، الَّتي أعلنت عدم عزمها الانسحاب من الخليج، كذلك حذت باقي الدُّول الغربيَّة حذوها[1]، وهو ما تجسَّد في عقد اتِّفاقيّات بديلة للدِّفاع المشترَك بين دول الخليج (فرادى) وكثير من

(١) مجموعة باحثين، ندوة نحو استراتيجية مصرية لقيام تجمع عربي إقليمي فعّال، مرجع سابق، ورقة مقدمة من السفير طه المجدوب نحو استراتيجية مصرية لإقامة تجمع عربي/ إقليمي من المنظور العسكري، ص ١٩٨، ١٩٩.

الدُّول الغربيَّة، إضافة إلى كلٍّ من روسيا والصِّين، لتؤكِّد استمرار اعتمادها على القوَّات الأجنبيَّة في حماية الخليج بشكل دائم ومُقَنَّن، يعطي هذه الدُّول حقَّ بقاء/عودة قوّاتها، والتَّدخُّل الفوريّ ضدَّ أي تهديد لمنابع البترول ولمصالحها الحيويَّة، وبذلك تمَّ ضمَّ إعلان دمشق هو الآخر إلى باقي الاتفاقيَّات والتَّرتيبات العربيَّة المُجمَّدة.(١)

نخلص من كلٍّ ذلك إلى أنَّ الأمر اللافت للنَّظر، هو نجاح التَّعاون العسكريّ لمرَّة واحدة في إطار اتفاقيَّة «القيادة الاتِّحادية» حينما تحالفت مصر وسوريّة إبان حرب رمضان/أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣. والأمر الأغرب أنَّ كثيرًا من الدُّول العربيَّة، إن لم تكن كلّها، قد وقفت خلفهما من خلال بعض المشاركات في إطار اتفاقيَّة الدِّفاع المشترَك المجمَّدة (الَّتي تُشكِّل المِظلَّة والملاذ عند الضَّرورة؛ ومن ثَمَّ يتمّ إحياؤها)(٢). لقد كان مثالاً يجب أنْ يَظلَّ حيًّا ليفتح الطريق أمام العرب، حتَّى لا يفقدوا الأمل في إمكانيَّة التوصُّل إلى الصِّيغة المناسبة لنظامهم الأمنيِّ والدِّفاعي، الَّتي يجب أن لا تثنيهم عنه المتغيِّرات الإقليميَّة والدّوليَّة الَّتي تُكبِّل الدُّول العربيَّة، وتحدُّ من قدرتها على التحرُّك في هذا الاتجاه.

---

(١) د. محمد نبيل محمد فؤاد، **البُعد الاستراتيجي للمشروع النهضويِّ العربيِّ**، مرجع سابق، ص ٢٦، ٢٧.

(٢) الدول العربية ذات المساهمات المؤثرة: العراق والسعودية والمغرب لدعم سورية، والعراق والجزائر والسودان والكويت وليبيا لدعم مصر.

ثانيًا: أبرز التَّحوُّلات والتَّحديات والتَّهديدات العسكريَّة والأمنيَّة المنتَظَرة للنِّظام العربيِّ

إنّ النِّظام العربيَّ نظام ديناميّ متحرِّكٌ بوصفه جزءًا من النِّظام الدّوليِّ، يؤثِّر ويتأثر كلٌّ منهما بالآخر؛ ومن ثَمَّ، فإنَّ النِّظام العالميَّ الجديد وتوجُّهات العولمة الَّتي يطرحها، تحتاج إلى تفهُّم مبدئيٍّ عميق لتلك التوجُّهات، حتَّى يمكن البناء العلميُّ عليها من دون عواطف أو جمود، لأنَّ العولمة اصطلاح، بالرّغم من تَعدُّد مفاهيمه، يشمل في مجموعه الانتقال من الخاصِّ إلى العام ومن الجزئيِّ إلى الكليِّ، وأنَّها (العولمة) تصبُّ في اتِّجاه دعوة للتَّكامل العالميِّ، وإنْ كان بشكل انتقائيٍّ غير عادل، وذلك في سياق نظام أحاديٍّ القُطبيَّة على كلِّ الأصعدة: السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاستراتيجيَّة في إطار الخطّة الأمريكيَّة، أو ما يُطلَق عليه القرن الأمريكيِّ، وإن كان قد بدأ يهتزُّ مؤخرًا في ضوء المتغيِّرات العاصفة الأخيرة على المستويين: السِّياسيِّ والعسكريِّ، في القوقاز، وعلى المستوى الاقتصاديِّ في الأزمة الماليَّة الأخيرة بالولايات المتَّحدة، وتداعياتها الَّتي شملت العالم أجمع.

تمَّ استبدال المفهوم العسكريِّ المتعارَف عليه في هذا الإطار للعولمة، بمفهوم أكثر اتِّساعًا، وهو «المفهوم الأمنيّ» ليشمل مسائل متعدِّدة أخرى إلى الجانب العسكريِّ؛ الأمر الَّذي ينقل كثيرًا من المسائل الأمنيَّة الدّاخليَّة للدَّولة من الخاصِّ إلى العامِّ على المستويين؛ الإقليميِّ والدّوليِّ، بالشَّكل الَّذي أدَّى إلى توسيع مساحة التَّدخُّل في شؤون الآخرين من حيث: مقاومة الإرهاب؛ حقوق الإنسان؛ الدِّيمقراطيَّة؛ مقاومة الجريمة المُنَظَّمة؛ تهريب المُخدِّرات؛ التَّداول السِّلميِّ للسُّلطة؛ الأقلّيّات؛ العنصريَّة. وهو ما يُشكِّل تغييرًا جذريًا في الأُطُر والمفاهيم الَّتي يمكن أنْ تُشكِّل تحدّيات وتهديدات للنِّظام العربيّ.

١ - التَّحوُّلات الدّوليَّة والإقليميَّة وانعكاساتها على الأمن القوميّ العربيّ

إنَّ هذه التَّحوُّلات العميقة الَّتي مسَّت ركائز النِّظام الدّوليّ، ومن ثَمَّ النِّظام العربيّ، أدَّت إلى تغيير مجمل القواعد الَّتي كانت تحكم النِّظام الدّوليّ، وأيضًا النِّظام العربيّ كذلك، خاصَّة بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ واستغلال الولايات المتَّحدة ذلك بإعلانها «الحملة الدّوليَّة ضدَّ الإرهاب، وأنَّ مَنْ ليس معنا فهو مع الإرهاب»، وهو ما دفع دول العالم كبيرها وصغيرها إلى الهرولة لإبراز تعاونها مع الولايات المتَّحدة بصور ومستويات مختلفة، لتنأى بنفسها عن شبهة الإرهاب. **وفيما يأتي أبرز تلك التَّحوُّلات:**

أ- نظام القُطْب العالميّ الواحد

لقد أدَّى تركيز موارد القوَّة في نظام قُطبيٍّ واحد، واكبه الانعطافُ السِّياسيُّ والثَّقافيُّ اليمينيُّ المتطرِّفُ في قَلْبِ المَنظومةِ العالميَّة (الولايات المتَّحدة) إلى تغيير جذريٍّ في معايير المنظومة الدّوليَّة وأبعادها، ما أدَّى إلى تهميش آليَّات المنظَّمة الدّوليَّة وقراراتها والعمل على تحويلها لتكريس المصلحتين: الأمريكيَّة (والإسرائيلية بالتَّبعيَّة)، وذلك من خلال (المنظور العسكريّ والأمنيّ).

ب- توسيع مفهوم الشَّرق الأوسط

- الشرق الأوسط الكبير/ الموسَّع الَّذي تتبنّاه الولايات المتَّحدة.
- الاتِّحاد من أجل المتوسط الذي تتبَّناه فرنسا.

جـ- عدم وجود تناقض مباشَر بين الدَّوْرِ الأمنيِّ لكلٍّ من الولايات المتَّحدة وأوروبًا

فكلاهما له مصالح في المنطقة؛ ومن ثَمَّ، يستهدف فرض أوضاع أمنيَّة تُحقِّق مصالحه من دون تصادم مع الآخَر (بالرَّغم من التَّنافس بين مشروع المشاركة الأوروبيَّة/ الاتِّحاد من أجل المتوسط، ومشروع الشَّرق الأوسط المُوسَّع الأمريكيّ)، الَّذي يبدو أنَّهما اتَّفقا على حدود الحركة بينهما، خاصَّة في المسائل الأمنيَّة.

د- المنظور الدّوليّ لأهميّة ضبط التّسلُّح

وهو يتّفق مع مجمل حاجة المجتمع الدّوليّ المتزايدة للأمن الإقليميّ وضبط التّسلُّح، غير أنَّ الجديد هو الكيل بمكيالين (Double Standards)، وفقًا لتوجُّهات القوى الكبرى لترتيب الأوضاع الأمنيَّة بالمنطقة من منطلق مصالحها؛ إضافة إلى الحفاظ على تفوُّق «إسرائيل» التّقنيّ على كلِّ الدُّول العربيَّة، كذلك الكمّي على أكبر القوى العربيَّة طبقًا للسّياسة الأمريكيَّة المُعلَنة.

هـ- الإشكاليَّة الجديدة للاستقطاب والتّحالف

بالرّغم ممّا بدا من انتهاء استراتيجيّات الاستقطاب بانتهاء عصر القُطبيَّة الثُّنائيَّة، إلاَّ أنَّ صورة جديدة للاستقطاب فرضت نفسها بشكل أكثر قوَّة، وهي الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة الّتي أعلنتها: «مَنْ ليس معنا فهو مع الإرهاب»؛ الأمر الذي لم يَدَعْ أيَّ فرصة للآخرين للمناورة أو التّحرُّك، وتصنيف دولها إلى دول مُعتدِلة، ودول أخرى مُمانِعة. وبالرّغم من ذلك، فيبدو في الأفق احتمالات جديدة للاستقطاب على ضوء محاولات روسيا الاتّحادية لاستعادة دورها على السَّاحة الدّوليَّة بعد أحداث القوقاز الأخيرة.

و- إعادة الاعتبار للجغرافيا الثّقافيَّة

وذلك من خلال تغذية النّظام العالميّ الجديد بالنَّزعات العِرقيَّة والقوميَّة، الأمر الَّذي يُشكِّل تهديدًا لاستقرار معظم الدُّول العربيَّة وأمنها نتيجة لعدم انصهارها بعد في بؤرة «الدَّولة القوميَّة».

ز- تصاعُد أدوار الدُّول الشّرق أوسطيَّة غير العربيَّة

لقد أدّى إضعاف الدُّول العربيَّة الكبرى إلى خلل استراتيجيٍّ عامٍّ (سياسيٍّ؛ اقتصاديٍّ؛ عسكريٍّ) لصالح دول جوارها الجغرافي غير العربيَّة «إيران– تركيا –إسرائيل».

ح- نجاح استراتيجيَّة الحرب غير النِّظاميَّة في اتِّجاه «إسرائيل»

وقد جسَّد ذلك الانتفاضة الفلسطينيَّة الأولى في ١٩٨٧/١٢/٨ (أطفال الحجارة)، الَّتي كشفت «إسرائيل» أمام العالم، ودفعت بالقضيَّة الفلسطينيَّة إلى بؤرة الاهتمام العالميِّ، ثمَّ تلتها الانتفاضة الفلسطينيَّة الثَّانية في ٢٠٠٠/٢/٢٨، التي «عسكرت الانتفاضة» لتستخدم آليّات أخرى تطوَّرت من الأسلحة الخفيفة إلى الهاونات فالصواريخ الميدانيَّة محليَّة الصُّنع، الَّتي صاحبها سلاح الرَّدع البَشريِّ، الَّذي أقلق كلاً من «إسرائيل» والولايات المتَّحدة، وهو «العمليَّات الاستشهاديَّة». إنَّ ما حدث يمكن تصنيفه ضمن «استراتيجيَّة الضَّعف في مواجهة القوَّة »[١]. ولا يمكننا في السِّياق نفسه إغفال ما تقوم به عناصر المقاومة العراقيَّة الشَّريفة من أعمال مقاومة بطوليَّة في مواجهة قوّات الاحتلال.

ثمَّ جاءت المقاومة اللبنانيَّة (حزب الله) بوصفها حركة تحرُّريَّة نجحت في إجبار «إسرائيل»، ليس على الانسحاب من جنوب لبنان من جانب واحد فحسب؛ بل على الهروب من الجنوب اللبنانيِّ الَّذي تأكَّد مرَّة ثانية عام ٢٠٠٦ بفشل محاولة «إسرائيل» اجتياح جنوب لبنان وتكبُّدها خسائر كبيرة، وتعرُّض مدنها للقصف الصَّاروخيِّ؛ الأمر الَّذي أجبرها على الانسحاب، مؤكِّدة أنَّه بالرّغم من التَّفاوت الضَّخم فيما تملكه من سلاح إذا ما قورن بما تملكه «إسرائيل» كمًا ونوعًا، فإنَّ الاستراتيجيَّة المناسبة في هذه الحالة هي «الحرب غير النِّظاميَّة» الَّتي قدَّمتها نموذجًا ناجحًا يمكن أنْ يُحتَذى به، مادام الخلل في التَّوازن الاستراتيجيِّ العسكريِّ مازال قائمًا بين العرب و«إسرائيل».

---

(١) د. محمد نبيل محمد فؤاد، البعد الاستراتيجي للمشروع النهضوي العربي، مرجع سابق، ص ١١ .

٢- المشكلات الدّاخليّة العربيّة

توصَّل العرب أخيرًا إلى القناعة بضرورة التَّوصُّل إلى حلول نهائيَّة لمشكلات الأقليَّات الإثنيَّة والمذهبيَّة والقوميَّة، كذلك المشكلات الحدوديَّة فيما بينها، (وقد نجحت فيها إلى حدٍّ كبير كلٌّ من السُّعوديَّة واليمن؛ قطر والبحرين؛ السُّعوديَّة والإمارات؛ السُّعوديَّة وعُمان)؛ ومن ثَمَّ، فمن المنتَظَر، في ظلِّ تلك التَّحوُّلات، التَّوصُّل إلى حلول لباقي المشكلات الحدوديَّة.

٣- أبرز التَّحديّات الدّوليّة والإقليميّة للنُّظام العربيّ؛ (من المنظور العسكريّ والأمنيّ)

إنَّ التَّحدي الرَّئيس للنِّظام الأمنيِّ العربيِّ الَّذي يجب الإقرار به، هو محاولة الولايات المتَّحدة «إعادة صياغة النِّظام الإقليميِّ للشَّرق الأوسط»، وأيضًا تبنّي الاتِّحاد الأوروبيِّ لاستراتيجيَّة تجاه الشَّرق الأوسط، تتقارب أو تتوافق مع الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة، كذلك تحوُّل مجموعة الدُّول الصِّناعيَّة الكبرى G-8 لتصبح إحدى الآليّات الدَّوليَّة لتحقيق الأهداف (الأمنيَّة؛ السِّياسيَّة؛ الاقتصاديَّة) للقوى الكبرى، خاصَّة الولايات المتَّحدة.

وبالرّغم من إدراك العرب تمامًا لكلِّ ذلك، إلاَّ أنَّهم سادرون في تغيبهم طوعًا في ظلِّ الوضوح الكامل لما يشكِّله ذلك من تحدِّيات فيما يأتي أبرزها:

أ – تعميق فجوة التفوُّق التِّقنيِّ عمومًا High Tec، والتَّفوُّق العسكريِّ؛ خاصَّة لصالح «إسرائيل»؛ ومن ثَمَّ، صياغة معادلة التَّوازن العسكريِّ لصالحها.

ب- الحرب الدَّوليَّة ضدَّ الإرهاب الَّتي تستخدمها الولايات المتَّحدة ذريعةً للعدوان وللتَّدخُّل في الشُّؤون الدّاخليَّة للدُّول من خلال استراتيجيَّات الرَّدع، وعقيدة العمليَّات الوقائيَّة.

جـ- بالرغم من أنّ الإصلاح والدِّيمقراطيَّة مطلبان رئيسان تتوق الشُّعوب

العربيَّة إليهما، إلاّ أنَّ الإشكاليَّة هي محاولة استغلالهما ذريعتين للتَّدخُّل في الشؤون الدّاخليَّة للدُّول العربيَّة من خلال تصديع استقرار الدُّول العربيَّة بواسطة استراتيجيَّة «الفوضى البنّاءة/الخلاّقة» وذلك في سياق إعادة صياغة المنطقة.

د - تعزيز فاعليَّة القوَّتين السِّياسيَّة والاقتصاديَّة الأمريكيَّة، من خلال اعتبار التَّجاوب مع مطالب التَّعاون الأمريكيِّ، وكذلك معيار خَفْض الإنفاق الدِّفاعي، بوصفها معايير أساسيَّة لتنمية العلاقات السِّياسيَّة، ومن ثَمَّ توجيه المساعدات الخارجيَّة الأمريكيَّة، كذلك المُنظَّمات الدّوليَّة (البنك الدّولي...).

هـ- إعادة صياغة أجندة التَّعاون الاستراتيجيِّ مع القوى الدّوليَّة الكبرى، وتطويرها لتشكيل منظومة تحكُّم وسيطرة عالميَّة، تساهم في تحقيق الأهداف الأمريكيَّة، ومنها:

توظيف حلف النّاتو ليمثِّل محور التَّعاون الجديد بين أوروبّا والولايات المتَّحدة في المجالات الأمنيَّة والعسكريَّة، والبنية العسكريَّة الأساسيَّة للدِّفاع عن مصالحهما عبر العالم، بعد توسيع نطاق عمله ومهامِّه دون الاقتصار على المسرح الأوروبيِّ من خلال الآتي :

- تبنّي النّاتو استراتيجيَّة تسمح باستخدام قوّاته وَفقًا للمادَّة الخامسة لحماية مصالح أعضائه في مختلف الأقاليم خارج المسرح الأوروبيّ، من خلال تشكيل «قوّة للانتشار السَّريع» قوامها نحو٢٠ ألف فرد للتَّدخُّل في مناطق الأزمات خلال ١٥-٣٠ يومًا، لتكوين نواة/موطئ قدم لتطوير عمل الحلف إذا دعت الضَّرورة لذلك.
- الاتِّجاه في قمَّة إسطنبول في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ لمشاركة النّاتو في تفعيل مبادرة الشَّرق الأوسط المُوسَّع في الموضوعات الأمنيَّة والعسكريَّة، وأيضًا عمليّات الإصلاح (فيما يشبه المشارَكة من أجل

السَّلام بين الحلف وكلٍّ من روسيا الاتحاديَّة وأوكرانيا).

- بناء علاقات أمنيَّة ثنائيَّة ومتعدِّدة مع دول المنطقة في مجالات: مكافحة الإرهاب؛ انتشار أسلحة الدَّمار الشامل؛ التَّعاون الاستخباريِّ، إصلاح المؤسَّسات العسكريَّة، تأمين البحر المتوسِّط.
- تأسيس منطقة للأمن والتَّعاون في الشَّرق الأوسط (على غرار أوروبا) لتسهم في إعادة هيكلة النِّظام الإقليميِّ (سياسيًا؛ اقتصاديًا؛ أمنيًا) مقابل تقديم المساعدات بهدف احتواء «إسرائيل» على حساب الجامعة العربيَّة.
- تطوير دور النّاتو في مجال مكافحة الإرهاب، وانتشار أسلحة الدَّمار الشّامل، لتشمل تفتيش السُّفن المشبوهة في البحرين المتوسِّط والأحمر، وأيضًا بحر العرب، إضافة إلى توسيع دوره في المنطقة عمومًا (المشاركة في تدريب القوَّات العراقيَّة بالعراق؛ المشاركة بعنصر لوجيستي في دارفور للمساعدة في نقل قوّات حفظ السَّلام التّابعة للاتِّحاد الإفريقي).
- حرص القوى الكبرى الأخرى (روسيا الاتحاديَّة؛ الصِّين) على الحركة المحدودة في المنطقة التي تحكمها مصالحها الحيويَّة، وذلك بالمحافظة على علاقاتها بالولايات المتَّحدة دون تصادم، وإنْ كان من المُنتَظَر أنْ تتغيَّر تلك التوجُّهات، خاصَّة لروسيا الاتِّحاديَّة بعد أحداث القوقاز الأخيرة، ومحاولتها العودة إلى ميناء طرطوس السُّوري على البحر المتوسِّط ودلالات ذلك.
- اتِّفاقيّات السَّلام العربيَّة «الإسرائيليَّة» (مصر؛ الأردنّ؛ فلسطين)، وأيضًا اتِّفاقيّات التَّعاون العسكريِّ لدول الخليج مع القوى الكبرى، وما تشكِّله من اختراق للأمن القومي العربيِّ، ووضع قيود تُكبِّل حركته، ومن ثَمَّ، إضعافه وربَّما تجميده.
- تشير الكثير من الدِّراسات المستقبليَّة إلى أنَّ الحقبة القادمة هي حقبة

الصّراع على المياه في الشّرق الأوسط، حيث تقع المنابع الرّئيسة للمياه العربيّة خارج حدودها.

- ازدياد حجم نشاط الحركات الأصوليّة ونُموُّها عمومًا: (الإسلاميّة واليهوديّة في المنطقة، والمَسيحيّة الصّهيونيّة في الولايات المتّحدة، ومن ثمَّ الإسلاموفوبيا في بعض دول العالم الغربيّ)، وذلك كفعل وردّ فِعْل لما تمرُّ به المنطقة من احتلال وضغوط للتّغيير في ثقافتها الّتي طالت بعض ثوابت دينها الإسلاميّ.
- عدم الاتّفاق على تعريف متوازن للإرهاب في مواجهة التّعريف الأمريكيّ، الّذي يساوي حركات المقاومة المشروعة وأبرزها: (حزب الله؛ حركة حماس؛ حركة الجهاد والمقاومة الوطنيّة في العراق) بباقي التّنظيمات الإرهابيّة، وعرقلة الولايات المتّحدة أيَّ مؤتمرات دوليّة تدعو إلى ذلك.

٤- أبرز التّهديدات الدّوليّة والإقليميّة للنّظام العربيّ: (من المنظور العسكريّ والأمنيّ)

أ- الخلل في الميزان العسكريّ: يوفّر «لإسرائيل» الكثير من المزايا

يوفّر هذا الخلل أوضاعًا ملائمة لها لاستمرار احتلالها للأرض العربيّة (الجولان؛ شبعا؛ فلسطين). إنّ اختلال توازن القوّة العسكريّة لصالح الأطراف غير العربيّة خاصّة «إسرائيل»، ارتباطًا بالتزام مختلف القوى الدّوليّة بالحفاظ على التّفوّق النّوعيّ العسكريّ «الإسرائيليّ»، والموافقة الضّمنيّة على استمرار امتلاكها أسلحة الرّدع الاستراتيجيّ، والمساهمة في تطوير قاعدة إنتاجها الحربيّ، والوجود العسكريّ الأمريكيّ بالمنطقة، مقابل فرض قيود على تزويد الدّول العربيّة بالأسلحة المُتقدّمة، والحصول على التّكنولوجيا الحديثة لتطوير قاعدة إنتاجها العسكريّ، والتزامها بمنع

الانتشـار بالتَّزامن مع محدوديَّة فرص تفعيل التَّعاون العسكريِّ العربيِّ على المدَيَيْن؛ القريب والمتوسط... كل ذلك أدّى إلى تفرّد «إسـرائيل» بالقدرة على الرَّدع، ومن ثَمَّ، الهيبـة في المنطقـة، ومحاولة أداء دور الدَّولة المركـزيَّة في المنطقـة. ونظرًا للمسـتويات العسكريَّة المختلفة لنُظُم التَّسلُّح في منطقـة الشَّرق الأوسط، فإنَّ الأمر يفرض إلقاء الضوء على التَّوازن لكلٍّ منها على حِدة:

١- في مجال الفضاء والصَّواريخ الباليستيَّة

من الواضح تفوُّق «إسـرائيل» على دول الصِّراع في هذا المجال تفوُّقًا نسبيًّا، لعدم توفُّر تلك القدرات الفضائيَّة (الاستخدامات العسكريَّة) لأيٍّ من الدُّول العربيَّة، لصعوبة نقلها وبيعها، ولأنَّ أيًا من الدُّول العربيَّة لا تملك القـدرات الذَّاتيَّـة على تصنيعـها في مقـابل امـتلاك «إسـرائيل» القـدرات الذَّاتيَّـة في هذا المجـال، نظرًا لاتِّفاقيَّـة M.T.C.R (اتِّفـاقيَّـة حَظْر نقل التّكنولوجيـا المتقـدِّمـة للصَّواريخ)، بخـلاف تفـوُّق «إسـرائيل» في مجـال تكنولوجيـا الصَّواريخ البـاليسـتيَّـة متـوسطة المدى، والصَّواريخ المضـادَّة للصَّواريخ.

٢- أسلحة التَّدمير الشَّامل

التفوُّق «الإسـرائيلي» مطلق في هذا المجـال، في ظلِّ فرض الحَظْر على الدُّول العـربيَّـة، مع غضِّ الطَّرْف عن امـتلاك «إسـرائيل» لهـا، إضـافـة إلى الاسـتراتيجية الأمريكيَّة التي لا تسمح لأيٍّ من دول الشَّرق الأوسط بتطوير قـدراتهـا الذَّاتيـة في هذا المجـال، وتبنّي الولايات المتَّحـدة للاسـتراتيـجيَّـة نفسهـا على مستوى العـالم، خـاصَّة في الشَّرق الأوسـط (والمثال على ذلك إيران).

٣- نُظُم التَّسلُّح التَّقليديَّة

إنّ التَّفـوُّق «الإسـرائيليّ» هنـا نسـبيٌّ وليس مطلقًـا. ودون الدُّخـول في

تفاصيل كثيرة، فإنَّ تقييم القدرات العسكريَّة لدول الشَّرق الأوسط، يشير إلى تفوّق «إسرائيل» على أيٍّ من الدُّول العربيَّة، وهو ما يتطابق مع الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة في المنطقة، الَّتي تعدّ أمن «إسرائيل» جزءًا من أمنها القوميِّ، ومن ثَمَّ، فهي تتعهَّد بضمان تَفوُّقها الكَمِّيِّ والنَّوعيِّ على العرب.

٤- الصِّناعات العسكريَّة

يجب ألاَّ نغفل كذلك الصِّناعات العسكريَّة الَّتي تقدَّمت فيها «إسرائيل» كثيرًا، ووصلت إلى تقنيَّات الثَّورة الرَّابعة في الشؤون العسكريَّة، فيما الدُّول العربيَّة ما زالت تعيش في إطار تقنيّات الثَّورتين؛ الثَّانية والثَّالثة، وهو ما يجعل الصِّناعات العسكريَّة العربيَّة الذَّاتيَّة واحدة من عناصر الأمن القوميِّ، الَّتي يجب عدم إغفالها على هذا النَّحو.

نخلص من ذلك إلى أنَّ تلك هي حقيقة التَّوازن الَّتي يجب أنْ يواجهها العرب في لحظة صدق، فنبحث فيها عن حلٍّ لهذه المُعْضِلة الَّتي تحتاج إلى جهود كلِّ المخلصين لِرَأْب هذه الفجوة، خاصَّة أنَّنا بوصفنا عربًا نملك كلَّ القدرات المطلوبة لذلك، لكنَّها قدرات مبعثرة (بشريَّة مؤهَّلة، اقتصاديَّة، قاعدة علميَّة مناسبة).

ب - التَّهديدات الدَّوليَّة والإقليميَّة للنِّظام العربيِّ (على الصَّعيد العسكريِّ)

١- التَّعاون الاستراتيجيّ العسكريّ «الإسرائيليّ» التّركيّ (تدريبات بحريَّة؛ فتح الأجواء التُّركية للطيران «الإسرائيليّ» للتَّدريب؛ الزِّيارات العسكريَّة المُتبادَلة؛ الصِّناعات العسكريَّة)، وما يمكن أنْ يشكِّله ذلك من تهديد للأمن القوميِّ العربيِّ.

٢- بالرّغم من النَّهج التَّصالحي الَّذي تنتهجه إيران تجاه الدُّول العربيَّة، واستمرار تشدُّد سياستها تجاه «إسرائيل»، إلاَّ أنَّ سحابات القلق ما زالت تُخيِّم على العلاقات العربيَّة الإيرانيَّة، ما دام لم تُحَل المشكلتان

اللتان تعوقان انسياب تلك العلاقات، وهما :
- مشكلة الجُزُر الإماراتيَّة المحتلَّة (طُنُب الكبرى والصُّغرى، وأبو موسى).
- المشكلات المُعلَّقة بين إيران والعراق (الأسرى؛ التَّعويضات؛ تزايد الدَّوْر والنُّفوذ الإيرانيِّ في العراق).

وبالرَّغم من ذلك، وبالرَّغم من الضُّغوط الأمريكيَّة، فإنَّ على العرب أنْ يعوا أنَّ العلاقات العربيَّة الإيرانيَّة تُعَدُّ إحدى ركائز الأمن القوميِّ العربيِّ، الَّتي يجب عليهم الاهتمام بها وتوظيفها لصالحهم.

٣- تزايد الوجود العسكريِّ الدّوليِّ، وبصفة خاصَّة الأمريكيِّ في المنطقة، والَّذي يُشكِّل - في حدِّ ذاته - عاملاً لردع دول المنطقة، ولارتباطه بالسِّياسات الدِّفاعيَّة لدول الجوار الجغرافيِّ، خاصَّة غير العربيَّة.

٤- توظيف القرارات الدّوليَّة، وتداعيات القرار الليبي للتَّخلّي الطَّوْعي عن أسلحة الدَّمار الشّامل، لممارسة ضغوط على الدُّول العربيَّة للانضمام للمعاهدات والاتِّفاقات والبروتوكولات كافّةً، الخاصّة بمنع الانتشار، بالرَّغم من إضرارها بشروط تحقيق المصالح الدِّفاعيَّة للدُّول العربيَّة في ظلِّ سياسات المعايير المزدوجة.

٥- تقلُّص العمق الاستراتيجيِّ للأمن القوميِّ العربيِّ، بعد زيادة الوجود العسكريِّ الأجنبيِّ في المنطقة، والانتشار البَحريِّ الدّائم، ومحطّات الاستطلاع والتَّنصُّت العسكريِّ الأمريكيِّ، خاصَّة على الاتِّجاهين: الاستراتيجيِّ الشَّرقي، بتحييد الجبهة الشَّرقيَّة بعد الوجود الأمريكيِّ في العراق، وتهديده المباشَر لسورية، مع تزايد فرص تحييد دَوْر السُّودان. والاتِّجاه إلى بلورة نظام أمنيٍّ جديد للبحر الأحمر في ظلِّ الوجود العسكريِّ الأمريكيِّ المباشَر في المنطقة.

٦- تزايُد مطالب التَّعاون العسكريِّ الأمريكيِّ والتَّسهيلات العسكريَّة (عبور أجواء؛ استخدام قواعد عسكريَّة؛ تخزين معدّات عسكريَّة؛ دعم

لوجستي) الَّتي تحصل عليها من دول المنطقة، والَّتي قد تتعارض مع المصالح الأمنيَّة العربيَّة، أو لا تتوافق مع ثوابت الأمن القوميِّ العربيِّ في التَّعامل مع قضايا المنطقة (الاتِّفاقات الأمنيَّة المُوقَّعة مع الجانب الأمريكيِّ؛ المحاولات الأمريكيَّة غير النَّاجحة لجذب الدُّول العربيَّة للمشاركة في العمليّات بأفغانستان والعراق).

٧- زيادة مطالب التَّعاون العسكريِّ من النّاتو، في ظل الاتِّجاه إلى قيامه بدور التَّعامل الأمنيِّ والاستراتيجيِّ في المنطقة، إضافة إلى محاولات توظيفه أداة لتحقيق الإصلاح في المنطقة، الَّتي قد تتعارض مع شروط تحقيق المصالح العربيَّة.

٨- توافر فرص تزايد دَوْر الدُّول غير العربيَّة، وفي مُقدِّمتها «إسرائيل»، في مستقبل نظام الأمن الإقليميِّ الشَّرق الأوسطيِّ عامَّة، وبصفة خاصَّة بالدَّائرتين؛ الخليجيَّة والقرن الإفريقيِّ، على حساب المصالح الأمنيَّة العربيَّة.

٩- توافر فرص توسيع العمليَّات العسكريّة لتشمل دُولاً أُخرى في المنطقة، خاصَّة سورية وإيران بعد التَّهديدات العسكريَّة، إضافة إلى الوجود العسكريِّ الدّوليِّ، خاصّة الأمريكيِّ داخل المنطقة، وذلك في محاولة لتجاوز تداعيات الأوضاع في العراق، وفرض شروط إعادة هيكلة النِّظام الإقليميِّ وَفْقًا لمعايير تحقيق المصلحتين؛ الأمريكيَّة و«الإسرائيليَّة».

١٠- منع انتقال التّكنولوجيا العسكريَّة، خاصَّة في شقِّها النّووي، طبقًا لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النَّووية N.P.T من خلال الاتِّجاه إلى إصدار قرار جديد من مجلس الأمن الدّوليِّ يستند إلى الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتَّحدة، لتفعيل المبادرة الأمريكيَّة، وتأمين الانتشار النَّووي (PSI)، والمُنتَظَر أنْ يُرتِّب مجموعة جديدة من الالتزامات.

١١- توظيف «إسرائيل» المعطيات الجديدة في الاتِّجاهات الدّوليَّة تجاه المنطقة، لترسيخ حقٍّ اعتمادها على عقيدة العمليَّات الوقائيَّة في تحقيق أمنها، بالتَّزامن مع احتمال إثارة أزمات مع دول الجوار، لدعم موقفها المتعنِّت في إعادة الأراضي العربيَّة المُحتلَّة، والتَّوصُّل إلى حلّ عادل للقضيَّة الفلسطينيَّة.

ج- التَّهديدات على الصَّعيد الأمني

١- **تزايد أنشطة أجهزة الاستخبارات المعادية،** بهدف اختراق المجتمع والقوَّات المُسلَّحة، لتوفير أدوات ووسائل تحقيق أهدافها من خلال: (توسيع قاعدة التَّعامل؛ المشاركة الأجنبيَّة في تنفيذ مشروعات البنية الأساسيَّة والمعلوماتيَّة والاتِّصالات؛ المشاركة في تطوير نُظُم تطوير البيئة والرَّقابة الوطنيَّة على الواردات والصَّادرات).

٢- **تهديد الوفاق الوطني والاستقرار الدّاخلي،** بالاعتماد على مؤسَّسات المجتمع المدنيّ والاتِّجاهات المعادية، تحت ذرائع نشر الدِّيمقراطيَّة وحقوق الإنسان والأقليَّات من ناحية، أو إثارة أزمات جديدة في المنطقة تلقي بتداعياتها على الأوضاع الدّاخليَّة من ناحية أُخرى.

٣- **اتِّساع النِّطاق الجغرافيّ لعناصر الإرهاب والتَّطرُّف في المنطقة،** بعد تَفكُّك قواعدها في أفغانستان، واستمرار بؤر العنف في مناطق السُّلطة والعراق، ومحاولتها إحياء الخلايا الكامنة، وتنفيذ عمليَّات تستهدف الإضرار بالمصالح الوطنيَّة أو المصالح الغربيَّة في الدَّولة.

٤- **احتمالات تزايُد المطالب الأمريكيَّة للتَّعاون تحت ذرائع محاربة الإرهاب بما** يتجاوز مفاهيم السِّيادة الوطنيَّة في دول المنطقة، خاصَّة العربيَّة.

د - التَّهديدات الأمنيَّة على الصَّعيد الدَّاخلي

١- إنَّ الهدف النِّهائيَّ للعولمة بكلِّ توجُّهاتها الدَّوليَّة والإقليميَّة إنمَّا هو «الدَّاخل». لذلك فمن المنظور الأمنيِّ يوجد للعولمة آليَّات تستهدف بها اختراق الدَّائرة الدَّاخليَّة للدُّول، ومنها العربيَّة، أو محاصرتها والتَّأثير عليها، وتوجيهها نحو أهدافها وقيمها. وهي تستخدم في ذلك وسائل عِدَّة سواء أكانت: «سياسيَّة أم اقتصاديَّة أم ثقافية أم عسكريَّة»، وذلك بغية خلخلة الجبهة الدَّاخليَّة وعدم استقرارها، وربما تفكيك الدُّول نفسها، وأبرزها «استراتيجيَّة الفوضى البنَّاءة» الَّتي تتبنّاها الولايات المتَّحدة.

٢- هنالك تهديدات أخرى داخليَّة غير مباشَرة، غير أنَّ انعكاساتها الأمنيَّة غاية في الخطورة، نتيجة لتأثيرها في التَّماسك الدّاخليِّ للجبهة الدّاخليَّة ومنَعَة الدَّوْلة من الاختراق، وأيضًا للتَّأثير في تفكُّك الدَّولة واحتمالات تقسيمها، كذلك التَّأثير في مدى الانتماء الوطنيِّ. ولعلَّ أبرز تلك التَّهديدات هي: التَّسلُّط وافتقاد الدّيمقراطيَّة؛ الظُّروف الاقتصاديَّة غير المواتية؛ نمو الإثنيَّة والمذهبيَّة، ومن ثَمَّ، تغييب المواطنة.

ثالثًا: مستقبل التَّعاون الاستراتيجيِّ العسكريِّ والأمنيِّ: رؤية استشرافيَّة

ما زالت الشُّعوب العربية في انتظار تفعيل دعوة الإصلاح، الَّتي تَعمُّ العالم العربيَّ، ومن ثَمَّ، فمن الضَّروريّ الالتفاف حولها وتشجيعها. غير أنَّ النّقطة الخلافيَّة المحوريَّة الَّتي تحول دون ذلك، هي أنْ تكون نابعة من الدَّاخل، وفي سياق الخصوصيَّة والثَّقافة العربيَّة، وإن كان ذلك يجب أن لا يُستغلَّ مبرِّرًا للتَّأخير في الإصلاح أو الالتفاف حوله، وهو إصلاحٌ يتعارض مع الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة للإصلاح في المنطقة، الَّتي تتَّخذ آليّات لا تتوافق مع السِّيادة العربيَّة، سواء عن طريق القوَّة المسلَّحة مثلما قامت به

من احتلال للعراق بادعاءات عدَّة منها نشر الدِّيمقراطيَّة، أو من خلال آليَّة أُخرى وهي «الفوضى البنّاءة» الَّتي تعتمد على استقطاب عناصر داخليَّة تحت زَعْم إقامة المجتمع المدنيِّ، وتقديم الدعم لها من أجل إرباك النُّظُم والعمل على تغييرها، كما يحدث في لبنان وسورية، ومحاولاتها الَّتي لم تنجح حتى الآن في مصر. وقد تواكب مع دعوة الإصلاح الداخليِّ دعوةٌ عربيَّةٌ يصعب تقدير مدى جدِّيتها، تتعلَّق بإصلاح النِّظام العربيِّ، لتصبَّ في بوتقة إعلائه وتدعيمه في مواجهة الأطروحات الشَّرق الأوسطية، والرَّوابط المتوسطيَّة الَّتي تستهدف النَّيْلَ من النِّظام العربيِّ.

إنَّ غزو العراق واحتلاله من دون أيَّه فعاليّات عربيَّة جادَّة لاستعادة العراق العربيِّ المستقلِّ الحرّ، يضع علامات استفهام مُلحَّة على جدوى النِّظام العربيِّ وآليَّاته العسكريَّة والأمنيَّة بشكلها الحالي، في ظلِّ الانكشاف الخطير للأمن القوميِّ العربي. في هذا السِّياق، بدأ اهتمام المبادرات العربيَّة بمسألتيِّ الدِّفاع والأمن العربيين، وذلك بطرح أُطُر عامَّة من دون التَّطرُّق لمفرداتها التَّفصيليَّة، الَّتي أدَّت إلى شلل العمل العربيِّ المشترك وجموده. غير أنَّه من الضَّرورة بمكان إلقاء الضوء عليها، بوصفها إسهامات بنّاءة في مجملها، قبل أيِّ محاولة لاستشراف أيَّة رؤية جديدة.

وفيما يأتي إطلالة سريعة على أبرز ما ورد في المبادرات العربية المطروحة:

أ- الإطار المؤسَّسي للنُّظام العربي[(١)]

كانت نقطة البدء، على سبيل المثال، طرح كلٌّ من مصر والسُّعوديَّة وقَطَر والسودان مبادراتها في سياق الجامعة العربيَّة في ضوء إصلاحها وتطويرها، فيما طرحت كلٌّ من ليبيا واليمن إطارًا جديدًا

(١) لواء د. محمد نبيل محمد فؤاد، **الأبعاد الأمنية العسكرية لإصلاح النظام العربي**، مرجع سابق، ص ص ٢٤٩: ٢٥١.

للنِّظام العربيِّ، وهو «الاتِّحاد العربي»، وما يمكن أنْ يعكسه ذلك على الآليّات العسكريَّة والأمنيَّة.

ب - مجلس الأمن العربي

لم تشر أيٌّ من المبادرات إلى اتِّفاقيَّة الدِّفاع المشترَك من قريب أو بعيد، بما قد يعني أنَّها استنفدت الغرض منها، خاصَّة في المراحل الحَرِجة من الصِّراعات العربيَّة. وفي مقابل ذلك، اقترحت كلٌّ من مصر وليبيا واليمن إطارًا جديدًا، وهو «مجلس أمن عربيّ».

وقد طرحت مصر بعضَ المَهمّات الفضفاضة للمجلس، أشارت فيها إلى أنَّ مهامَّه تتركَّز في: سرعة التَّحرُّك؛ القدرة على اتِّخاذ القرار الحاسم في الوقت المناسب؛ الإشارة إلى آليّات جديدة يقوم المجلس بإنشائها من دون التَّطرُّق لها. وقد طرحت مصر في السِّياق نفسه بديلاً للمجلس، مستوحى من منتديات الأمن والتَّعاون الأوروبيَّة والمتوسطيَّة، وهو «منتدى للأمن القوميِّ العربيّ» بمشاركة مُتنوِّعة من سياسيين وعسكريين ومراكز بحوث ودراسات، وذلك من أجل بلورة اتِّجاهاتٍ يُمكن البناءُ عليها، وصولاً إلى نظام أمنيٍّ ودفاعيٍّ عربيٍّ جديد، وهو بديل فضفاض للغاية.

ج- مجلس الدِّفاع المشترَك

إنَّ السودان وليبيا هما الدَّولتان اللتان تبنَّتا مبادرتيهما في الإبقاء على مجلس الدِّفاع المشترَك، مع الإشارة إلى ضرورة تفعيله خروجًا من الصَّمت والجمود الَّذي يكتنف عمله منذ فترة طويلة.

د- أُطرٌ أُخرى لها علاقة غير مباشَرة بالدِّفاع والأمن

١- آليَّة الوقاية من الأزمات وإدارتها وتسويتها. وقد سبق لمعظم الدُّول العربيَّة الموافقة عليها، غير أنَّها لم تر النُّور بعد، وقد أشارت إليها كلٌّ من مصر وليبيا واليمن.

٢- محكمة العدل العربيَّة. قطعت الدُّول العربيَّة معظم الطَّريق لإنشائها، لكنَّها أيضًا لم تر النُّور بعد، وقد تطرَّقت إليها كلٌّ من مصر واليمن.

٣- ميثاق عربيٌّ جديد يحقِّق السِّلم والأمن الدوليين للشَّعب العربيِّ، وقد تبنَّت السُّعوديَّة وحدها هذا الطَّرح في إطار الجامعة العربيَّة، وهو طرح فضفاض أيضًا.

هـ- أطروحات متفرِّقة أخرى طرحتها المبادرات

كما شملت المبادرات من دون استثناء بعضَ التَّوجُّهات الأُخرى الفضفاضة الَّتي تقترب من الشِّعارات، الَّتي رفعتها الدُّول العربيَّة على مدى نصف القرن الماضي من دون تحقيق أيٍّ منها. ومنها على سبيل المثال: ضرورة تنسيق السِّياسات الأمنيَّة؛ التَّمسك بالدفاع عن المصالح العربيَّة؛ ضرورة تكوين سياسة عربيَّة موحَّدة في مجال الدفاع؛ بناء القُدُرات العربيَّة لتحقيق السَّلام العادل؛ دعم كلِّ أشكال المقاومة لاسترداد الأراضي العربيَّة المحتلَّة؛ مساندة الشَّعب العراقيِّ والسَّعي لدرء المخاطر عنه؛ الوفاء بالالتزامات العربيَّة.

وهكذا يشير استقراء المبادرات من المنظور الأمنيِّ إلاّ أنَّ أيًّا منها لم يَطرح مشروعًا متكاملاً قابلاً للتَّنفيذ، وأنَّ كلَّ ما طُرِحَ هو مجرد أُطُر عامَّة. غير أنَّ أهمَّ ما تجاوزته المبادرات ولم تُشِرْ إليه هو اتفاقيَّة الدِّفاع المشترَك الَّتي تبدو أنَّها تجاوزت صلاحيتها، بالرَّغم من أنّه من المُعتَقَد أنَّ نصوصها تحوي مضامين جيِّدة لم يكن العيب فيها بالضَّرورة، وإنَّما كان في إرادة التَّفعيل العربيَّة، وهي العقبة الكؤود التي يمكن أن تعترض أيَّة مبادرات جديدة، إلاّ إذا عبَّر العرب عن استيعابهم لدروس الماضي وقاموا بتغيير سلوكهم. غير أنَّ ذلك يجب أن لا يحبطنا عن محاولة طرح رؤية متكاملة للمنظور العسكريِّ والأمنيِّ للنِّظام العربيِّ في عالم مُتغيِّر.

إنَّ الطَّريق إلى ذلك طويل وشاقّ، غير أنَّه يجب أنْ يَمرَّ أوَّلاً بتصفية الخلافات بين الحكومات العربيَّة ولمِّ الشَّمْل العربيِّ، ومن ثَمَّ، فإنَّه يَصْعُبُ تصوُّر صيغة مُحدَّدة جامعة مانعة للتَّعاون الاستراتيجيِّ العربيِّ من المنظور العسكريِّ والأمنيّ؛ الأمر الَّذي دعا إلى طرح مسارات عدَّة بغية التَّوصُّل إلى الصِّيغة الأكثر مناسبة. ولا بد أنْ يسبق ذلك، وضع مُحدِّدات للمنظور العسكريِّ والأمنيِّ للنِّظام العربيِّ، وأيضًا وضع الأُطُر الأساسيَّة لذلك، ابتداءً، وتوافر الإجماع والإرادة العربيَّة وصدقيتهما.

محدِّدات التَّحرُّك على المسار العسكريِّ والأمنيِّ المُقترَح

أ - ضرورة توفير إجماع استراتيجيٍّ عربيٍّ على الغايات والأهداف العليا المشتركة لمفهوم الأمن الجماعيِّ العربيِّ في ثقافة صانعي السِّياسة العربيَّة، وعلى آليَّات تحقيقها ووسائله، وأيضًا توافر الإرادة السِّياسيَّة لتفعيلها، (في مرحلة مُتقدِّمة يمكن وضع ضوابط وعقوبات يتمُّ إقرارها لاتِّخاذها حيال أيَّة دولة لا تلتزم بالأغلبيَّة العربيَّة، وهي نقطة غاية في الصُّعوبة إلا أنَّها ضروريَّة في مرحلة تالية).

ب- ضرورة التَّحديد والتَّوافق على مصادر التَّهديد وأولويَّاتها الَّتي تُهدِّد الدُّول العربيَّة، ومن ثَمَّ، الأمن القوميِّ العربيِّ ككلّ، وذلك باعتبارهما ركيزة أساسيَّة لكي يُبنى عليهما أيُّ منظور عسكريٍّ وأمنيٍّ للنِّظام العربيِّ.

ج- ضرورة العمل على تحقيق التَّفوق العربيِّ بوصفه هدفًا أصيلاً. على أنْ يتمَّ تحقيق التَّوازن مرحليًا، سواء على مستوى القدرات العسكريَّة لبعض الدُّول العربيَّة، أو من خلال القُوَّة العربيَّة المضافة، وذلك في إطار سياسات لضبط التَّسلُّح في المنطقة، وفي إطار استراتيجيَّة «الكفاية الدِّفاعيَّة» لجميع دول المنطقة، على أن يكون ذلك مرهونًا بضرورة التَّوصُّل إلى حلّ عادل للصِّراع العربيِّ «الإسرائيليِّ» أوَّلاً.

د- عدم الدُّخول بشكل فرديٍّ أو متعدِّد في أيَّة ترتيبات أمنيَّة جديدة، وعدم تجديد القائم منها مع أيَّة قوى غير عربيَّة من داخل المنطقة أو خارجها، وعدم السَّماح كذلك بوجود أيَّه قواعد عسكريَّة أجنبيَّة على الأرض العربيَّة.

المواثيق والاتِّفاقيات الجديدة المُقترَحة (في البُعديْن؛ السِّياسيّ والقانونيّ)

وهي غير عسكريَّة، لكنَّها ذات صلة بأيِّ نظام عربيٍّ جديد من المنظور السِّياسيِّ والعسكريِّ. وتشيرُ نقطة البدء الصَّحيحة إلى أنَّ جوهر أيَّة ترتيبات عسكريَّة وأمنيَّة في سياق النِّظام العربيِّ الجديد إنَّما يكمن في «البُعْد السِّياسيِّ» أساسًا، ومن ثَمَّ، فإنَّ البداية الصَّحيحة ليست هي البُعد العسكريِّ والأمنيِّ، فهو يأتي في المرتبة التَّالية بعد بناء جسور الثِّقة وتحقيق الإجماع والإرادة الاستراتيجيَّة العربيَّة، وهو ما أكَّده الأمير **عبد الله** (ملك السعودية حاليًا) في كلمته الإفتتاحية في مؤتمر المنامة عام ٢٠٠٠ حينما قال: «لا جبهة عسكريَّة موحَّدة في غياب سياسة موحدة ورؤية مشتركة وموقف موحَّد، إزاء كيفيَّة التَّعامل مع الأحداث والتَّطوّرات المحيطة بنا.(١)

أ - عَقد عربي جديد: (ميثاق شرف)

وهو عقد جديد يوقِّعه القادة العرب أمام شعوبهم، ينصُّ على حلِّ أيِّ خلافات عربيَّة عربيَّة داخل الأسرة العربيَّة، دون تصعيدها إلى المستوى الدّوليِّ، وذلك بالطُّرق السِّلميَّة وعدم اللجوء للطُّرق الأخرى،

---

(١) لواء د. نبيل فؤاد، الأبعاد الأمنية العسكرية لإصلاح النظام العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٥٥، مرجع سابق، ص٢٥١.

وأيضًا مبدأ الحفاظ على سيادة الدَّولة وعدم التَّدخُّل في شؤونها الدَّاخليَّة، وهو إجراء يستهدف الشَّفافيَّة، وإعادة بناء جسور الثِّقة بين الدُّول العربيَّة.

ب- المنتدى العربيُّ للأمن والتَّعاون:

A.P.S.F Arab Peace and Security Forum

وهو تجمُّع على نمط «منظمة الأمن والتَّعاون الأوروبيِّ C.S.C.E»، غير أنَّ المطروح هو «منتدى» وليس منظمَّة، يمثِّل إضافة مُهمَّة وحقيقيَّة للمشاركة العربيَّة على المستويين الشعبيِّ والرَّسميِّ؛ أي أنّه تجمُّع مختلط (حكوميّ؛ مجتمع مدنيّ) يمثل في النِّهاية جهدًا شعبيًا، ومن ثَمَّ، فإنَّه يُعَدُّ آليَّة شعبيَّة جديدة لفضِّ النِّزاعات العربيَّة وتسويتها، وهو ما يختلف عن منظمة الأمن والتَّعاون الأوروبيِّ بأجهزتها (مؤتمر القمَّة؛ المجلس الوزاري؛ المجلس الأعلى؛ السّكرتير العام؛ وباقي أجهزة المنظمة)، وقد يكون من الأنسب أنْ يكتفي المنتدى العربيّ بالآتي :

أن يرأس الوفود رؤساءُ الحكومات، وتُشكَّل له ترويكا، وتُنتخَب إحدى الدُّول للرِّئاسة سنويًا، ويعمل أمين عام الجامعة العربيَّة أمينًا عامًا للمنتدى؛ مكتب يُعنى بالمؤسّسات الدِّيمقراطيَّة وحقوق الإنسان، ومنتدى للتَّعاون الأمنيِّ، ومنتدى للتَّعاون الاقتصاديِّ. وهنالك ضغوط تمارَس على العرب للأخذ بالمنهج الكامل للمنظمة الأوروبيَّة الَّتي بالرّغم من بريقها، فإنَّه يُقصدُ بها أمران: «أنْ تشكِّل بديلاً أوسع للجامعة العربيَّة، يتمُّ فيها احتواء دول الشَّرق الأوسط غير العربيَّة»، وهو ما يجب أن يُرفَض بشكل قطعيٍّ، لتظلَّ الجامعة في سياق تطويرها هي حصن العرب في مواجهة الشَّرق أوسطيَّة. وأن يطرح المنتدى بوصفه تجمُّعًا عربيًا في البداية، لمواجهة «الاتِّحاد من أجل المتوسط»، الَّذي تعمل فرنسا والاتِّحاد الأوروبي على إنشائه من أجل احتواء دول حوض

المتوسط وبعض الدُّول العربيَّة الأخرى. كما يمكن تطويره في المستقبل ليشكِّل منتدى شرق أوسطيّ، يكون حافزًا تنضمُّ إليه دول الجوار الجغرافيِّ العربيِّ بعد الانتهاء من حلِّ مشكلة الشَّرق الأوسط أوَّلاً، وذلك دون أدنى تعارض أو تنافس مع الجامعة العربيَّة. إنَّ مَهمَّة هذا المنتدى ستكون أدبيَّة واستشاريَّة، بما يعني أنَّه منتدى لعرض الأفكار وتبادلها، ورفع توصياتها إلى دولها وإلى جامعة الدُّول العربيَّة، بوصفها آراء يمكن الاسترشاد بها من دون أيِّ إلزام قانونيٍّ لأطرافها، وعلى أنْ يكون التَّوصُّل إلى التَّوصيات من خلال قاعدة تَوافُق الآراء (دون تصويت). ويمكن في هذا السِّياق أنْ تُشكَّل «هيئة للحكماء» على نمط الاتِّحاد الإفريقي من خمس شخصيّات لها مكانتها العربيَّة، وذات إسهام في مجالات السِّلم والأمن (رأيها استشاري)، ترفع توصياتها في الموضوع/الموضوعات الَّتي شُكِّلت من أجلها إلى كلٍّ من: مجلس الأمن القوميِّ العربيِّ، والأمين العام للجامعة العربيَّة، ورئاسة المنتدى.

جـ- محكمة العدل العربيَّة

وهي آليَّة عربيَّة تدخل ضمن آليّات فضِّ النِّزاعات، لكن بالطُّرق القانونيَّة، من خلال الاحتكام إليها لحلِّ النزاعات في الإطار العربيِّ، وعدم تصعيد المشكلة إلى المستوى الدّوليِّ. وهي محكمة غير دائمة، يمكن استلهام قانونها وعملها من قانون «محكمة العدل الدّوليَّة» وأيضًا «محكمة العدل الأوروبيَّة». وهي آليَّة تعمل على ترسيخ أداة قانونيَّة للتَّفاهم بين الدُّول العربيَّة في حلِّ نزاعاتها بدلاً من الأدوات الأخرى الأكثر خشونة، على أن يكون انعقادها في مقرِّ الجامعة العربيَّة للمحافظة على حَيْدَتِها، ويكون عقدها من خلال مساعي الجامعة العربيَّة للحصول على توافق الدُّول، للمحافظة على حيدتها، وللحصول على توافق الدُّول المعنيَّة بتشكيل المحكمة.

ولا شك في أنَّ إنشاء نظام قضائيٍّ في إطار الجامعة العربيَّة، إنَّما يشكِّل أيضًا تطوُّرًا مُهمًّا على صعيد دعم العمل العربيِّ المشترَك. فمن المُسَلَّم به لدى عموم الباحثين في حقل القانون الدّوليِّ والمنظَّمات الدّوليَّة، أنَّ وجود جهاز قضائيٍّ في إطار تنظيم دوليٍّ/إقليميٍّ ما، إنَّما يُعَدُّ ضرورة لا غنى عنها لحين سير العمل المشترَك وتعزيزه، على اعتبار أنَّ ثمَّة مسائل أو نزاعات قانونيَّة أو يغلب عليها الطابع القانونيَّ كنزاعات الحدود، على سبيل المثال(١).

آليَّة فضِّ النِّزاعات العربيَّة وتسويتها (المقترحة)

وهي تصوُّر جديد مرن لأجهزة متعدِّدة المستويات والمَهامِّ، شكَّلَتْ «اتفاقيَّةُ الدِّفاع المشترَك» المُجمَّدة أحد مدخلاتها الرَّئيسة، الَّتي جرى تطويرها بالاستفادة من تجارب الاتِّحاد الأوروبيِّ والاتحاد الإفريقي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الآتية في إطارها العامِّ:

- الإنذار والوقاية من حدوث نزاعات عربيَّة/عربيَّة، والتَّدخُّل السَّريع لحلِّها بالطُّرق السِّلميَّة، وتفادي تصعيدها، والحيلولة دون وصولها إلى المنظمة الدَّوليَّة.
- تنظيم المشاركة والتَّعاون العربيِّ لردع التَّهديد الخارجيِّ، ومنع نشوبه أو درئه في حال تعرُّض أيِّ دولة عربيَّة للعدوان.
- العمل مع الأمم المتَّحدة ومنظَّماتها على التَّوصُّل لحلِّ النِّزاعات العربيَّة إذا لم تتمكَّن من حلِّها على مستوى النِّظام العربيِّ (الجامعة العربيَّة).
- الحفاظ على الاستقرار وحفظ السَّلام، استنادًا إلى: مرجعيات الشَّرعيَّة

(١) د. أحمد الرشيدي، البناء المؤسسي للاتحاد الإفريقي. بحث مقدم إلى ندوة "الاتحاد الإفريقي، خمس سنوات بعد قمة سرت"، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، آذار/مارس ٢٠٠٥، ص ٥، ٦.

الدّوليَّة؛ ميثاق الجامعة العربيَّة، واتفاقيَّة آليَّة فضِّ النِّزاعات العربيَّة، وذلك من خلال تفعيل آليّة «قوات السَّلام العربيَّة»، تفاديًا لأيَّة تدخلات دوليَّة.

وفيما يأتي الأجهزة السِّياسية العسكريَّة العربيَّة المقترحة لذلك*: (في البعد العسكري)، والملحق (ج) يوضح هيكل الأجهزة السياسية العسكرية العربية المقترحة.

أ - مجلس الأمن القومي العربي

وهو أعلى سلطة/قيادة استراتيجيَّة عربيَّة لاتِّخاذ القرارات في «مجال الأمن» القوميِّ في إطار الجامعة العربيَّة، وهو يختلف عن مجلس القمَّة العربيَّة في أنَّ مجال عمله هو «الأمن القوميِّ العربيِّ»، ويشمل: استراتيجيَّة تحقيقه؛ دعمه وتنميته؛ استراتيجيَّة مواجهة التَّحدِّيات والتَّهديدات الآنيَّة والمستقبلية للأمن القوميِّ العربيِّ. على أن يقوم بدوره في ظلِّ تشجيع الممارسات الدِّيمقراطيَّة، والحُكْم الرَّشيد، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان.

١- **تشكيل المجلس**: يتكوّن من القادة العرب وعدد محدود من الوزراء والمختصِّين، وهم: وزراء الخارجية؛ وزراء الدفاع؛ رؤساء أجهزة المخابرات العامَّة؛ أمين عام الجامعة العربيَّة مقررًا للمجلس. ويمكن للقادة العرب دعوة أيِّ وزراء آخَرين ذوي صلة بالموضوعات المطروحة للاجتماعات. كما تشكَّل سكرتاريَّة خاصَّة للمجلس للمتابعة والتَّحضير للاجتماعات.

---

* لم تُحدَّد مدِّيات زمنيَّة من المنظور الاستراتيجي لبناء الأجهزة السِّياسيَّة العسكريَّة العربيَّة المقترحة، لأن الأمر ما زال يبدو بعيدًا، ومن ثمَّ فقد تمَّ الاكتفاء بتناول الآليَّات فقط، على أن توضَّح بعد ذلك الأطر الزَّمنية حين تتوافر الإرادة السياسيَّة العربيَّة لذلك، الَّتي يبدو أنَّ أمامها وقتًا طويلاً هي الأخرى.

٢- **مبادئ عمل المجلس:** يتعيَّن أنْ تتَّسق هذه المبادئ مع مجموعة المبادئ الَّتي تُشكِّل التَّوجُّهات العامَّة لعمل الجامعة العربيَّة، ومن ثَمَّ، مسترشدًا بميثاق الجامعة العربيَّة، وميثاق الأمم المتَّحدة، والإعلان العالميِّ لحقوق الإنسان. وهي المبادئ الَّتي يأتي في مقدمتها الآتي: أن يُعدّ الأمن القوميّ العربيّ خطًا أحمر غير قابل للتَّنازل في أيَّة مفردات له: التَّسوية السِّلميَّة للنِّزاعات/ الدُّبلوماسيَّة الوقائيَّة/ احترام حقوق الإنسان/ احترام مبدأ السِّيادة الوطنيَّة والسَّلامة الإقليميَّة للدُّول الأعضاء، وعدم التَّدخُّل في الشؤون الدَّاخليَّة لأيِّ دولة عضو.

٣- **المَهمّات الرَّئيسة للمجلس:** يهدف هذا المجلس إلى تعزيز الاستقرار والسِّلم والأمن في المنطقة العربيَّة والشَّرق الأوسط.

أ- وضع الإطار العامّ لمفهوم الأمن القوميّ العربيّ: محدداته؛ ركائزه؛ ثوابته؛ مشتملاته.

ب- بلورة خطٍّ سياسيٍّ عسكريٍّ واضح ومتماسك، يؤدّي إلى حفظ السَّلام والاستقرار في الشَّرق الأوسط، يتناسب مع حجم الإمكانات العربيَّة، وبما يؤدِّي إلى تحقيق أهداف الأمن القوميِّ العربيِّ.

ج - الاتِّفاق على شكل التَّهديدات وحجمها الَّتي يمكن أن تتعرَّض لها أيَّة دولة عربيَّة، بما فيها الَّتي تهدِّد الأمن القوميَّ العربيَّ ككلّ (التَّقرير المقدَّم من القيادة العربيَّة الموحدة / المشترَكة على سبيل المثال).

د- الاتِّفاق على الإطار العامّ لمواجهة الأزمات والتَّهديدات، طبقًا للسيناريوهات المُعَدَّة بواسطة مركز إدارة الأزمات.

هـ- إصدار التَّوجيهات الاستراتيجيَّة العسكريَّة لآليَّة فضِّ النِّزاعات العربيَّة (القيادة العربيَّة المُوحَّدة / المشترَكة - هيئة الأركان

المشتركة – قوات السَّلام العربيَّة (حفظ / فرض السّلام)، ثمَّ التَّصديق على توصياتها ومقترحاتها فيما يتعلَّق بتحقيق الأمن والدِّفاع العربيِّ، وللاستعداد لمواجهة التَّحديات والتَّهديدات (حجم القوَّات لكلِّ دولة مشاركة؛ التَّسليح العامّ؛ الخطط العمليَّاتيَّة؛ أسلوب مشاركة الدَّولة في تكاليف العمليَّة).

و- قد يكون من الضَّروري في هذا السِّياق إنشاء صندوق للدِّفاع والأمن العربيّ، تُشارك فيه كلُّ الدُّول العربيَّة بنسبة مُحدَّدة من دخلها القوميّ، ومن ثَمَّ، فإنَّ المتغيِّر في هذه الحالة هو حجم النَّاتج القوميِّ الَّذي يتفاوت من دولة إلى أخرى، ويكون الهدف منه الإنفاق على الأجهزة والهيئات المقترح أن تشملها آليَّة فضِّ النِّزاعات العربيَّة، وبعض الأجهزة الأخرى الدَّاعمة للنِّظام العربيِّ، من المنظور العسكريِّ والأمنيِّ، مثل: محكمة العدل العربيَّة والهيئة العربيَّة للاستشعار عن بُعْد، والمجلس العلميِّ المشترَك لاستخدام الطّاقة الذَّريَّة في الأغراض السِّلميَّة.

ز- تنسيق الجهود العربيَّة العربيَّة، والإقليميَّة والدّوليَّة لمنع الإرهاب وحصاره.

٤- انعقاد المجلس: ينعقد المجلس بشكل دوريٍّ مرَّتين في العام لبحث «موضوع الأمن القوميِّ العربيِّ»؛ المرَّة الأولى على هامش القمَّة العربيَّة الدَّوْريَّة في آذار/مارس سنويًا، بتخصيص جلسة مُغلَقة خاصَّة بالأمن القوميِّ. والمرّة الثّانية بعد ستة شهور، لدراسة الموضوع نفسه فقط. ويمكن أنْ يُستعاض عنها باجتماع «قمَّة تشاوريَّة» غير رسميَّة لتبادل الآراء وتقريب وجهات النَّظر في القضايا المُستجدَّة.

٥- نظام التَّصويت : يكون بأغلبيَّة الأصوات ٩٠٪ من الأصوات في

الاقتراع الأوَّل، ثمَّ الأغلبيَّة المطلقة بما لا يقل عن ٧٥٪ من الاقتراع الثّاني، على أنْ يُعادَ الموضوع للدِّراسة في حالة عدم تحقيق النِّسبة المُحـدَّدة. ويكون لكلٍّ دولة صـوتٌ واحـد فـقط بصـرف النَّظر عن الوزن النِّسبيِّ لها.

ب- المركز العربيّ للإنذار المُبكِّر وإدارة الأزمات

وهو جهاز دائم يتمُّ إنشاؤه في مقرّ جامعة الدُّول العربيَّة، يهدف إلى: التَّنبُّؤ والإنذار المُبكِّر بالأحداث والمخاطر والتَّهديدات، الَّتي يمكن أن تفاجئ العرب على امتداد العالم العربيِّ في المجالات العسكريَّة والأمنيَّة، الَّتي يمكن أن تُهدِّد الأمنَ الوطنيَّ لكلِّ دولة عربيَّة، وأيضًا الأمن القوميّ العربيّ ككلّ، وذلك من أجل التَّدخُّل السَّريع لاحتواء الأزمة/التَّهديد بالطُّرق السِّلميَّة، وتفادي تصعيدها إلى المستوى الدّوليّ، أو تطوُّرها عسكريًا، على أنْ يتمَّ وضع السِّيناريوهات الملائمة لمواجهة تلك التَّهديدات بشيء من التَّفصيل، وأنْ يتمَّ إنشاء جهاز للإنذار المُبكِّر يتبع هذا المركز، يكون له مندوبيّات عدَّة (مكاتب) في المنطقة العربيَّة، ويمكن أنْ يُعدَّ هذا المركز تطويرًا «اللجنة العسكريَّة الدّائمة» الحاليَّة:

١- مندوبيَّة (مكتب) في إحدى دول الخليج ليغطّي دول منطقة الخليج.

٢- مندوبيَّة (مكتب) في إحدى دول المشرق ليغطّي دول منطقة المشرق العربيّ.

٣- مندوبيَّة (مكتب) في إحدى دول المغرب ليغطّي كلَّ دول المغرب العربيِّ.

٤- مندوبيَّة (مكتب) في السُّودان (تحديدًا) ليغطي دول القرن الإفريقيّ.

وتقوم هذه المندوبيَّات باستشعار الأحداث المحتمَلَة، سواء داخل الدُّول المنوطة بها أو فيما بين تلك الدُّول، أو أيّ تهديدات خارجيَّة لها، مع المتابعة المستمرَّة حتَّى يمكن تطوير السيناريوهات المُعَدَّة في المركز، أو إضافة أيَّة

سيناريوهات جديدة يمكن أنْ تنشأ.

وتُنشأ سكرتاريَّة لمركز إدارة الأزمات في مقرّ الجامعة، تتبع للأمين العام للجامعة أو أحد مساعديه. إنَّ إدارة الأزمات بهذا الشَّكل إنَّما هي أسلوب علميٌّ للاستشراف المُبكِّر للأزمات تفاديًا للمفاجأة.

جـ- القيادة العربية/المشتركة

وهي قيادة تخطيط ومتابعة غير دائمة، تتماثل في تكوينها نسبيًا مع «مجلس الدِّفاع المشترَك» في اتِّفاقيَّة الدِّفاع المشترَك (المنتهية صلاحيتها/المُجمَّدة)، غير أنَّ هناك تطويرًا للمَهامِّ الموكلة لها:

١- تشكيل القيادة:

تتكوَّن من وزراء الدِّفاع والخارجيَّة في البلدان العربيَّة. وهي المرجع الأعلى لكلٍّ من: المركز العربيِّ لإدارة الأزمات، وهيئة الأركان المشترَكة، وقوات السَّلام العربيَّة. ويُعيَّن لها قائد عامٌّ من بين وزراء الدِّفاع، إمّا بشكل دوري، وإمَّا طبقًا لحجم أكبر قوة عسكريَّة مشاركة.

وتتمُّ المفاضلة بين أن يتبع كلٌّ وزير دفاع «مجموعة عمل» مكوَّنة من رئيس الأركان وطاقم عمليّات، أو أنْ يتمَّ إنشاء «هيئة أركان مشترَكة» للمعاونة في التَّخطيط والمتابعة، وتوفير الأجهزة الدّائمة والنَّفقات. يعمل «المركز العربيُّ لإدارة الأزمات» بوصفه سكرتاريَّة للقيادة العربيَّة/المشترَكة في الأحوال العاديَّة، كما يمكن البناء عليه هو «ومجموعة العمل» المرافقة لكلِّ وزير دفاع لتشكيل هيئة أركان مشترَكة في حالات التَّوتُّر، وحين توجيه تهديدات لأيٍّ من الدُّول العربيَّة، وذلك من أجل المعاونة في التَّخطيط والمتابعة وإدارة أعمال القتال.

وفيما يأتي أبرز مهام القيادة العربيَّة المشترَكة:

٢- مهام القيادة

أ- وضع الأسس والمبادئ لسياسة التَّعاون العسكريِّ والأمنيِّ بين الدُّول العربيَّة في المجالات كافَّة، ووضع الخطط اللازمة لردع أو درء أيِّ اعتداء عليها من خلال: تحديد العدائيات المنتظَرة، وتحديد حجم القوَّات اللازمة لكلِّ عمليَّة، وطبيعة عملها (حفظ/فرض سلام، ووسائل النَّقل الاستراتيجي المطلوبة، والمهام والخطط العمليَّاتيَّة، والإطار العام لتدريب القوّات وإعدادها).

ب- وضع التَّوصيات اللازمة لتوجيه القدرات العسكريَّة للدُّول العربيَّة، وتنسيقها لخدمة المجهود الحربيِّ في حالات التَّوتُّر واحتمال أيَّة تهديدات، مع إنذار «قوَّات السَّلام العربيَّة» اللازمة للعمليَّة بعد مصادقة «مجلس الأمن القوميِّ العربيِّ».

جـ- المصادقة على قرارات هيئة الأركان المشتركة (في حالة تشكيلها).

٣- دورة الاجتماع

يجتمع المجلس دوريًا كلَّ ستة شهور في الدُّول العربيَّة بالتَّناوب، أو في اجتماع طارئ إذا دعت الظُّروف إلى ذلك، على أن يكون في مقرِّ الجامعة أو بالتَّوافق. وإذا دعت الحاجة إلى التصويت على موضوع خلافي فيكون بالأغلبيَّة المُطلَقة (٥٠٪+١).

د - هيئة الأركان العربيَّة المشتَركة

بالرّغم من أنَّه يمكن الاستغناء عن هذه الهيئة، على أن يُعيِّن كلّ وزير دفاع مجموعة عمليّات / تخطيط تكون تحت إشرافه عند إعداد الخُطط أو الدِّراسات، إلاَّ أنَّه تحسُّبًا لأنْ يكون وزراء الدفاع أو بعضهم من المدنيين (تمشِّيًا مع قيم النِّظام العالميِّ الجديد) فقد يكون من

الأفضل إنشاء هيئة أركان مشتركة.

١- **تشكيل الهيئة/ مجموعة العمليَّات:** تتألَّف من رؤساء أركان الجيوش العربيَّة ومن عدد متساو من ضبّاط الأركان (طبقًا لما يتَّفق عليه) في التَّخصصات المختلفة (بريَّة؛ بحريَّة؛ جويَّة؛ دفاع جويّ...).

٢- **مهام الهيئة/مجموعة العمليات:** تختصُّ بإعداد الخطط التَّفصيليَّة للعمليّات لمواجهة التَّحدّيات والتَّهديدات، بالاستفادة من سيناريوهات مركز إدارة الأزمات. كذلك إعداد الدِّراسات والخُطط الكفيلة برفع الكفاءة القتاليَّة للجيوش العربيَّة بشكل عامٍّ، وللقوَّات المخصَّصة للعمل في إطار «قوات الائتلاف العربيَّة» بشكل خاصّ، وتطويرها في مجالات التَّسليح والتَّدريب، وعرض ما يلزم عرضه على القيادة العربيَّة المشتركة لإجازتة قبل عرضه على «مجلس الأمن القوميّ العربي» للمصادقة عليه.

٣- **دورة الاجتماع**

تجتمع الهيئة/مجموعة العمليَّات كلَّ ستَّة أشهر للتَّخطيط والمتابعة في التَّوقيت نفسه، لعقد اجتماع القيادة العربيَّة المشتركة، للتَّنسيق وللتَّغلُّب على أيَّة صعاب، أو تجتمع عند الضَّرورة بتكليف «من القيادة العربيَّة المشتركة».

هـ - قوات الائتلاف/السَّلام العربيَّة

إنَّ فلسفة تشكيل أية قوَّات عربيَّة تهدف إلى عدم تشكيل قوّات ليس لها صفة الاستدامة، وأنْ يتَّسم تشكيلها وتسليحها بالمرونة طبقًا للمَهامٍّ الموكولة لها، خاصَّة إذا كانت قوّات حفظ سلام (ليس من مَهامِّها القتال)، أو أنْ تكون قوَّة عسكريَّة متكاملة من أجل القتال، لدرء العدوان الواقع على أيٍّ من الدُّول العربيَّة (فرض السَّلام)، وأنْ يتمَّ التَّخطيط لتشكيل تلك

القوّات والدُّول المشارِكة فيها، وتسليحها، إضافة إلى خطط عمليّاتها من خلال خُططٍ توضع بشكل مُسبَق بواسطة «القيادة العربيَّة المشترَكة» ويتمّ التَّصديق عليها من «مجلس الأمن القوميّ العربيّ»، الَّذي له سلطة إصدار الأوامر بتجميعها وتفعيل خططها، بعد إجراء المراجعات والمواءمات اللازمة طبقًا للموقف المتغيِّر. ولا يتمُّ دفعها في اتِّجاه التَّهديد (الدَّولة المضيفة) إلاّ بطلب واضح منها باستدعاء «قوّات الائتلاف/ السّلام العربيَّة» وتفعيلها.

من هذا المنطلق، فإنَّ قوّات الائتلاف/السَّلام العربيَّة تشمل قيادة ونوعين من القوّات يتمُّ تشكيلها عند الضرورة فقط، وهي:

١- القيادة الميدانيَّة لقوّات الائتلاف/السَّلام العربيَّة

ويتمُّ تجميعها عند الضَّرورة فقط، وبتعليمات من مجلس الأمن القوميِّ العربيِّ، وهي قيادة ميدانيَّة للأسلحة المشترَكة، تشمل كلَّ التَّخصُّصات العسكريَّة والفنيَّة (يتمُّ تخطيط تكوينها ومهامِّها مسبقًا دون أنْ يتمَّ تجميعها)، وهي تُشكَّل من كلِّ/ معظم الدُّول العربيَّة طبقًا لظروف كلِّ دولة. ويعيَّن لها قائدٌ من الدَّولة ذات الحجم الأكبر من القوَّات المشارِكة، وأن توضع تحت إمرة القيادة العامَّة للقوَّات المسلَّحة للدَّولة الَّتي ستعمل لصالحها. ويناط بهذه القيادة نوعان ومستويان من المهام*، ومن ثَمَّ، من القوات الَّتي ستقودها، ويتمُّ الإنذار باستعدادها (القيادة ونوع القوات المطلوبة وحجمها ومهامّها بواسطة القيادة العربية المشتركة بعد مصادقة مجلس الأمن القوميِّ العربي).

---

* مستويا التخطيط هما:

- تخطيط لقوات الائتلاف/السلام العربية.
- تخطيط لقوات حفظ السلام/الانتشار السريع العربية.

٢- قوات الائتلاف / السّلام العربيّة

وهي تجميعات مرنة من قوات الأسلحة المشترَكة (بريَّة؛ جويَّة؛ بحريَّة؛ دفاع جوّيّ...) ليس لها حجمٌ محدَّد تمامًا، وإنّما هناك حدود دنيا وحدود قصوى للمشارَكة مُتَّفق عليها، حيث يتمُّ تجميع الحجم المناسب في كل مرَّة طبقًا للأزمة/التَّهديد المُتغيِّر، ولا يتمُّ تجميعها إلاّ بعد مصادقة «مجلس الأمن القوميِّ العربيِّ» على توصيات «القيادة العربيَّة المشتركة» بذلك، طبقًا للخُطط المصادق عليها، ومن ثَمَّ، تتولّى «قيادة قوات الائتلاف/ السَّلام العربيَّة» قيادتها (مثلما حدث في قوَّات الائتلاف في حرب الخليج الثّانية)، على أنْ تتمَّ إعادتها لدولها الأصليَّة كليًا أو جزئيًا بعد انتهاء الأزمة، أو بناء على طلب الدَّولة المُضيفة (الَّتي تعمل على أرضها).

٣- قوات حفظ السلام/ الانتشار السَّريع العربيَّة

إنَّ التَّحدِّيات والتَّهديدات تحتاج إلى الرُّؤية المرنة والسُّرعة لمواجهتها بشكل مباشَر أو غير مباشَر، مع ضرورة التَّمسُّك في الحالتين بثوابت الأمن القوميِّ العربيِّ، ومن ثَمَّ، يتمُّ طرح قوَّات حفظ السَّلام/ قوَّات الانتشار السَّريع العربيَّة، من أجل عدم تصعيد المواقف وسرعة احتوائها. وهي قوّات خفيفة ذات طبيعة خاصَّة غير قتاليَّة، وذات قدرات وتسليح محدود وخفيف الحركة، قادرة على سرعة الانتشار لحفظ السَّلام أو الفصل بين الدُّول العربيَّة. ويتمُّ وضع الخطط المسبقة (لحجمها وتسليحها والدُّول المشاركة فيها، ووسائل نقلها) على أن يتمَّ التَّصديق على دفعها بواسطة مجلس الأمن القوميِّ العربيِّ، وبناء على موافقة الدُّول ذات الصِّلة، الَّتي ستتمركز على أرضها. وتُشكَّل لها قيادة محدودة منبثقة من القيادة الميدانيَّة، وتتبع في عملها مجلس الأمن القوميِّ أو القيادة العربيَّة المشترَكة، أي لا تتبع الدُّول الموجودة على أرضها، وإن كان من الضَّروري التَّنسيق معها.

أجهزة أخرى داعمة للنِّظام العربيِّ من المنظور العسكريِّ والأمنيِّ

إن الصِّراع العسكريَّ لا يستند بالضَّرورة إلى القوَّة العسكريَّة فقط، وإنَّما هو صراع يَتعيَّن أنْ تتدرَّج فيه وتُمهِّد له، وتؤازره كلُّ القدرات البشريَّة والاقتصاديَّة والتقنيَّة والثقافيَّة والعسكريَّة؛ إضافة إلى تكلفتها الباهظة الَّتي تحتاج إلى تكاتف الجهود العربيَّة، وذلك بشكل مباشَر لبعضها وبشكل غير مباشَر لبعضها الآخَر. وفي هذا السِّياق، تمثِّل «الأكاديميَّة العربيَّة للتِّكنولوجيا والنَّقل البحريِّ» نموذجًا عربيًا فريدًا للتَّعاون - تتبع الجامعة العربيَّة - مضى عليها عدَّة عقود من العمل والتَّطوير من دون أن تتوقَّف، بالرّغم من الأنواء العاصفة الَّتي ألَمَّت بالعلاقات العربيَّة العربيَّة وبالجامعة العربيَّة نفسها؛ الأمر الَّذي يمكن أن يقود إلى منهاج عربيٍّ جديد للتَّعاون، بعيدًا عن العلاقات العربيَّة المتغيِّرة، وذلك من منظور المصلحة القوميَّة. وفيما يأتي أبرز الأجهزة المقترحة الدَّاعمة في هذا المجال:

أ- الهيئة العربيَّة للصِّناعات المُتطوِّرة

يتمُّ إنشاء هيئة عربيَّة للصِّناعات المُتطوِّرة (عسكريَّة/مدنيَّة) بالاستفادة من تجربة الهيئة العربيَّة للتَّصنيع بكلِّ إيجابيَّاتها وسلبيَّاتها، ومن ثَمَّ يجب وضع العناصر الرَّئيسة الآتية في الحسبان:

١- أن تتبع الهيئة للجامعة العربيَّة (مثل الأكاديميَّة العربيَّة للتِّكنولوجيا والنَّقل البحريِّ)، وأن توضع تحت الإشراف المباشَر لمجلس الأمن القوميِّ العربيِّ من خلال مجلس إدارة ومديرين إقليميين يعيِّنهم المجلس.

٢- أن يقتصر عملها على نُظُم التَّسلُّح الاستراتيجيَّة للموجة الرَّابعة من الحروب، الَّتي تعتمد في الأساس على الثَّورة التَّكنولوجية في الشؤون العسكريَّة (الإلكترونيات؛ الحواسيب؛ الفضاء؛ الأسلحة الذكية؛ القتال عن بُعد (الصواريخ)؛ الإخفاء Stealth؛ الطائرات بأنواعها؛ الطائرات

من دون طيار بأنواعها)؛ إضافة إلى نُظم التَّسلُّح الرَّئيسة الأُخرى: دبابات؛ مدفعية؛ دفاع جوي وصاروخي.

٣- لا يشترط أن تكون المساهمة فيها بنسب متساوية للدُّول العربيَّة، نظرًا للظُّروف الاقتصاديَّة المتباينة لها، ومن ثَمَّ، فإنَّ المشارَكة تكون بأسهم تبعًا لإمكانات كلِّ دولة. وفي السِّياق نفسه، يتمُّ تقييم مصانع الإنتاج العسكريِّ المتناثرة في الوطن العربيِّ تقييمًا اقتصاديًا محايدًا، على أنْ يسمح لكلِّ دولة بسداد نصيبها في رأس مال الهيئة تسديدًا عينيًا بهذه المصانع، على ألاَّ يزيد ذلك على نسبة ٥٠ : ٦٠٪ من حصَّتها، حتّى يتمَّ توفير سيولة يمكن أن تساعد الهيئة على الانطلاق.

٤- أن يقتصر ضمُّ المصانع القائمة على المصانع الَّتي تنتج: الطَّائرات بأنواعها، والصَّواريخ بأنواعها، والأجهزة، والصِّناعات الإلكترونيَّة، والأجهزة البَصريَّة، ومركز بحوث للطّاقة الموجَّهة (الليزر)، وبحوث الفضاء، والدّبابات، والمدفعيَّة متوسطة وبعيدة المدى، ومَرْكبات القتال، العربات، والقِطَع البحريَّة. وأنْ تترك مصانع الأسلحة والذَّخائر الخفيفة، وهي العنصر الغالب ضمن تبعيَّة دولها، وعلى أن يكون التَّعاون سواء لمنتجاتها أو المشاركة في الإنتاج والتَّطوير من خلال العلاقات الثّنائيَّة بين الدُّول العربيَّة.

٥- أن تتمَّ مراعاة انتشار المصانع الإنتاجيَّة في كلِّ الدُّول العربيَّة، وعدم تركُّزها في بلد واحد (مثل الهيئة العربيَّة للتَّصنيع وتركُّزها في مصر)، وذلك مع مراعاة الميزة النِّسبيَّة الَّتي تتمتَّع بها كلُّ دولة، وأيضًا تكامل الصِّناعة المتخصِّصة في بلد واحد، على ألاَّ يكون تمركز المصانع طبقًا لرأس مال الدَّولة.

٦- أنْ يعيَّن للهيئة مجلس إدارة يتَّفق عليه مجلس الأمن القوميِّ العربيِّ، على أن يعيَّن مديرٌ إقليميٌّ في كلِّ دولة/ عدَّة دول، للإشراف المباشر

على مـصـانعـهـا، وأنْ تتمَّ تسـمـيـة الهيـئة (**الهيـئة العـربيَّة للصِّناعات المُتطوِّرة**) بدلاً من الصِّناعات العسكريَّة المتطوِّرة، لتفادي الحساسيـة، خاصَّة أنَّ بعض الصِّناعات فيها يمكن أن تكون ذات استخدام مزدوج مدني/ عسكري (طائرات النقل؛ الهليكوبتر؛ الأجهزة الإلكترونيَّة والبَصَريَّة؛ العربات).

ويُوضِّح الملحق (د) المرفق رؤيةً أوَّليَّـة للتَّـعـاون العـربيِّ في مـجـال الصِّناعات العسكريَّة بشيء من التَّفصيل.

ب- الهيئة العربيَّة للاستشعار عن بُعْد

١- وهي أيضًا هيئة يتمُّ إنشاؤها تحت عباءة الجامعة العربيَّة، وبالقواعد الأساسية نفسها للهيئة العربيَّة للصِّناعات المُتطوِّرة.

٢- يتركَّز دورها في أبحاث الفضاء من وسائط تتمثَّل في الأقمار الصِّناعيَّة، ويُفضَّل البدء بما انتهى إليه الآخرون بإنتاج Micro Satelite الَّتي تحتاج إلى قاذفات إطلاق ذات قدرات منخفضة. ويرتبط بذلك التَّعاقد التِّجاري مع الدُّول الَّتي تقوم بإطلاق الأقمار الصِّناعيَّة لصالح الغير (روسيا؛ الصين؛ الهند)، وذلك لحين نجاح الهيئة العربيَّة للصِّناعات المُتطوِّرة في بناء صواريخ فضائيَّة عربيَّة.

٣- أن تتنوَّع الأقمار الصِّناعية بين مدنيَّة وعسكريَّة (تجسُّس؛ استشعار حراري/ ضوئي؛ متابعة وتوجيه؛ اتِّصالات؛ ملاحة؛ أقمار القياسات العلميَّة؛ الأرصاد والتنبُّؤ الجوّي؛ أنظمة البحث والإنقاذ).

٤- أن تعمل على المشاركة في إنتاج منظومة عربيَّة متكاملة للدِّفاع ضدَّ الصَّواريخ (الباليستية والطَّوافة)، ويشمل أقمار الاستشعار والإنذار والتَّتبُّع، القادرة على اكتشاف إطلاق الصَّواريخ المعادية، وتتبُّعها والإنذار عنها، حتى يتمَّ اعتراضها وتدميرها قبل وصولها إلى أهدافها بواسطة

عناصر الدِّفاع ضدَّ الصَّواريخ.

٥- يتـعـيَّن دعم البـحث العلميِّ في مـجـال الفـضـاء، وتطويره بالبـدء في إنشاء/ تطوير البنية التَّحتيَّة الفضائيَّة من خلال (إنشاء مراكز بحوث فضائيَّة؛ إعداد الكوادر اللازمة من العلماء والفنِّيين وتدريبها).

ج- تفعيل المجلس العلميِّ العربيِّ المشترَك لاستخدام الطَّاقة الذَّريَّة في الأغراض السِّلميَّة

لا تمتلك أيٌّ من البلدان العـربيَّة أيَّ مسـتوى من نُظُم التَّسلُّح النَّوويَّة، وإن كان بعضها يملك القدرة البَشَريَّة (علماء؛ فنيون)، والقدرة التِّكنولوجية النِّسبيَّـة (مفـاعـلات نوويَّة بحـثيَّـة). غيـر أنَّ دول النَّادي النَّووي الخـمس، خاصَّة الولايات المتَّحدة، تقوم بشكل مباشَر من خلال اتِّفاقيَّة «حظر انتشار الأسلحـة النَّوويَّة N.P.T»، كـذلك من خـلال العـمل غيـر المبـاشَـر (حظر؛ مسـاومة؛ تهديد)؛ إضافـة إلى اتفـاقيـة حظر نقل تكنولوجيـا الصَّواريخ M.T.C.R، و«الإسـرائيليِّ» بعـدم السَّـماح لأيَّة دولة شـرق أوسطيَّـة بتطوير أسلحة نوويَّة "تدميرها للمفاعل النَّووي العراقيّ أوزيـراك":

١- لم يَغِب البُعد النَّوويُّ، بوصفه أحد المجالات العلميَّة العصريَّة، عن ذهن مخطِّطي السِّيـاسات العربيَّة، ومن ثَمَّ، فقد أقرَّ مجلس الملوك والرُّؤساء العـرب في دورة انعقـاده الثَّانـي بالإسكندريَّة (أيلول/سبتمبـر ١٩٦٤م)* إنشـاء «المجلس العلميِّ العربيِّ المُشـتَرَك لاستخدام الطَّاقـة الذَّريَّة في الأغـراض السِّلميَّـة»، من أجل تنسيق الجـهـود العـربيَّـة لدخـول الدُّول العـربيَّة هذا المجـال. وقد أعقب ذلك توقيع اتفـاقيَّـة التَّعـاون العـربيِّ لاستـخدام الطَّاقة الذَّريَّة في الأغـراض السِّلميَّة، الَّتي حدَّدت مهمَّات

* مضى ما يقـرب من نصف قرن كانت كافية تمامًا لتحقيق الأهداف المرجوة، لكن غياب الإجماع والإرادة العربية كان كافيًا كذلك لتجميدها وإهالة التراب عليها.

عمل «المجلس العلميّ العربيّ المُشترَك» وأسلوبه ليشمل المجالات الآتية:[1]

أ- البحوث النّوويَّة: إجراء البحوث وتبادل الخبرات.

ب- توفير الفنيين والخبراء وتدريبهم: إعداد برنامج تدريب وإنشاء المعاهد اللازمة للتّدريب.

ج- توفير المعلومات المُتعلِّقة بالنّشاط النّووي بين الدُّول الأعضاء وتوثيقها.

د- استخدام الطاقة الذّريَّة للأغراض السّلميَّة: اكتشاف الخامات؛ إنتاج الوقود الذّريّ؛ سياسات استخدام الطّاقة في النّواحي السّلميَّة (زراعة؛ صناعة؛ طبّ؛ توليد الطّاقة؛ تحلية مياه).

هـ- نظام الأمان النّوويّ للعاملين والمنشآت النّوويَّة وقواعدها.

و- تنمية العلاقة مع المُنظّمات والهيئات والدُّول فيما يتعلّق باستخدام الطّاقة النّوويَّة في الأغراض السّلميَّة.

٢- هكذا نعود مرَّة أُخرى لمقولة إنّ العرب لا تنقصهم النُّصوص ولا الإمكانات، وأنَّ ما ينقصهم هو «الإرادة». إنَّ المطلوب ليس إنشاء كيان جديد وإنَّما تفعيل الكيان القائم، مع النّظر في تطوير أيّ نصوص تحتاج إلى ذلك، ووضع التّفاصيل التّنفيذيَّة لمشروع عربيّ متكامل. إنَّ المشكلة الحقيقيَّة هي أنَّه لا توجد تكنولوجيا نوويَّة سِلميَّة، وتكنولوجيا نَوويَّة عسكريَّة، وإنَّ اتّفاقية «حظر انتشار الأسلحة النَّوويَّة N.P.T» تعطي الحقَّ لكلّ الدُّول لتنمية مشروعها النَّوويّ السّلميّ وتطويره. غير أنَّ الدُّول الكبرى، خاصَّة الولايات المتّحدة، تعمل على وأد أيَّة محاولات

(١) لواء د. نبيل فؤاد وآخرون، **الخيار النووي في الشرق الأوسط** - أعمال ندوة مركز دراسات المستقبل/جامعة أسيوط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ص ٣٦٨ - ٣٧٦.

عربيَّة لتطوير مشروعها النَّووي السِّلميّ، حتَّى لا تكتسب الخبرات الَّتي تُمكِّنها من توجيه مشروعها إلى الإنتاج العسكريّ. والمثال الواضح على ذلك هو ما يجري مع إيران من ضغوط، لمنعها من تخصيب اليورانيوم بدرجة نقاء عالية، وأنَّ أقصى البدائل المتاحة هو تخصيب اليورانيوم خارج إيران في روسيا، أو في بنك دوليٍّ لليورانيوم المُخصَّب، يُنشأ خصِّيصًا لذلك، حتَّى يظلَّ المشروع النَّوويّ الإيرانيّ تحت السَّيطرة، ومنعًا لاكتساب الخبرات.

٣- إنَّ ذلك يجب أنْ لا يدفع العرب لاستمرار التَّسليم بعدم سماح الولايات المتَّحدة بتطوير مشروع نوويٍّ سِلْميٍّ، لأنَّ الشَّرعيَّة الدّوليَّة تسمح لهم بذلك، ولأنَّ العرب ما زالوا يملكون بعض الأوراق الَّتي يمكنهم المساومة عليها، شرط توافر «الإرادة». ومن هذا المنطلق، فإنَّ على العرب الإسراع في تفعيل «المجلس العلميّ العربي المشترك لاستخدام الطَّاقة الذَّريَّة في الأغراض السِّلميَّة» من أجل اكتساب الخبرة الَّتي تجعل العرب في مستوى ما يطلق عليهم «دول العتبة النَّوويَّة».

رابعًا: توحيد الفكر العسكريّ والأمنيّ في الجيوش العربيَّة

تعتمد الثَّورة في الشُّؤون العسكريَّة على التَّفاعل بين النُّظُم الَّتي تجمع المعلومات وتحلِّلها وتدمجها، وتنقلها إلى النُّظُم الَّتي تستخدم القوَّة العسكريَّة. وسوف يَعمل ما يُسمّى «نظام النظم» على جعل هذا التَّفاعل سلسًا مستمرًا بقدر الإمكان؛ الأمر الَّذي سيؤدِّي إلى توجيه القوَّة العسكريَّة بطريقة حاسمة ومدمِّرة ضد عدو ما يزال منهمكًا في عمليَّة تعبئة الموارد ووضع الخطط، ومن ثَمَّ، فإنَّ هذه الرُّؤية تطرح تحقيق نصر سريع وكامل في الحرب بحدٍّ أدنى من المخاطر للقوّات والسُّكان المَدنيين كذلك.

في هذا السِّياق، يوصل أحد التحليلات المؤثِّرة إلى نموذج حدوث

الثَّورات في الشؤون العسكريَّة عن طريق التَّفاعل بين: «التَّغيير التِّقني، وتطوير الأنظمة، والابتكار العمليّاتي، والتَّكيُّف التَّنظيميّ، وتآلف هذه التَّطوّرات معًا على نحو يغيِّر طبيعة إدارة الصِّراع وأسلوبه تغييرًا جذريًا.

إن هذا التَّغييرَ التِّقنيَّ والابتكارَ العمليَّاتيَّ الَّذي أدَّى إلى تطوير الأنظمة، كان نتيجة لتطور التِّقنيات الآتية:

١- تطوُّر تكنولوجيا المكوِّنات الإلكترونيَّة المُصَغَّرة (الميكرو Micro Electronics)، الَّتي سيكون لها الأثر الأكبر في تطوير الاتِّصالات والحاسبات العسكريَّة ووسائل الحرب الإلكترونيَّة.

٢- مع تطوُّر تكنولوجيا الحواسيب والاتِّصالات، تتطوَّر كل متعلِّقات تكنولوجيا المعلومات، وهو ما سوف يؤدِّي إلى تحسين أداء كلِّ معدَّات القتال وأنظمة التَّسلُّح المختلفة وتطويره (بريَّة؛ بحريَّة؛ جويَّة؛ فضائيَّة).

٣- سيؤدِّي تطوُّر تكنولوجيا المعلومات والحواسيب إلى ظهور أجيال من نُظُم التَّسلُّح الذَّكيَّة، الَّتي يَقِلُّ أو ينعدم اعتمادُها على العنصر البشريّ، وتتمتَّع بدقَّة عالية وسرعة فائقة في تنفيذ المهمّات.

٤- سيؤدِّي ذلك إلى نوع جديد من الرَّدع المعلوماتيّ. فأطراف النِّزاع الَّتي ستمتلك التفوُّق الحاسم في المجالات الإلكترونيَّة والمعلوماتيَّة، ستكون في مأمن من أنْ يُحاوِل خصومهم الدُّخول معهم في صراع عسكريّ.

من هذا المنطلق، تبرز ضرورة السُّرعة في استيعاب كلِّ معطيات الثَّورة في الشؤون العسكريَّة، ومن ثَمَّ، العمل على توحيد الفكر العسكريّ والأمنيّ على كلِّ المستويات في الجيوش العربيَّة، بوصفه حجر الأساس الَّذي يمكن بناء أيِّ تعاون عربيٍّ عسكريٍّ مشترَك عليه، سواء في مرحلة التَّخطيط، أو في مرحلة الإدارة الفعليَّة لأعمال القتال، وذلك انطلاقًا من فكر واحد نطرحه فيما يأتي:

١- الهدفُ السِّياسيُ العسكريُ القوميُ العربيُ (مقترَح)

بداية، يجب تحديد إطار عامٍّ مُحدَّد يلبِّي حاجة الجميع، ومن ثَمَّ، عليهم أنْ يعملوا على تحقيقه والالتزام به، وهو: تسخير الجهود كافَّة للمحافظة على استقلال الدُّول العربيَّة، وتأمين وحدة ترابها الوطنيِّ وتكامله، عن طريق بناء القوّات المُسلَّحة العربيَّة المتطوِّرة، واستكمالها والمحافظة على كفاءتها واستعدادها لردع أيِّ عدوان أو تهديد لإحدى الدُّول العربيَّة، أو مجموعة منها ومواجهته.

٢- مطالب تحقيق الهدف السِّياسيُ العربيُ

تحلُّ السِّياسة العسكريَّة كثيرًا من مشاكل التَّعاون العسكريِّ العربيِّ ومصاعبه؛ فهي تُساعد على عدالة توزيع الأعباء الدِّفاعيَّة للدُّول المُتعاونة فيما بينها، وتزيد من فاعليَّة قوَّاتها وقدراتها على إدارة صراع مُسلَّح طويل. ولتحقيق هذا، هناك عدَّة مطالب **للسِّياسة العسكريَّة العربيَّة تتمثَّل في الآتي:**

أ- تلبية مطالب القوّات المُسلَّحة العربيَّة لتحقيق الكفاية الدِّفاعيَّة، من خلال مشروعات التَّصنيع والإنتاج الحربيِّ العربيِّ المشترَك.

ب- امتلاك مقوِّمات توجيه الضَّربة الأولى «الوقائيَّة» في حالة ظهور نوايا عدوانيَّة من أطراف أخرى، وفي حالة عدم التَّمكُّن من توجيه الضَّربة الأولى تكون القوَّات العربيَّة مُستعدَّة لتوجيه ضربة تالية (ثانية).

ج- في حالة عدم إخلاء منطقة الشَّرق الأوسط من أسلحة الدِّمار الشّامل، يكون من الأفضل السَّعي إلى امتلاك أسلحة نوويَّة، سواء منفردة أو بالتَّعاون مع الدُّول الصَّديقة في إطار التَّحوُّل إلى استراتيجيَّة الرَّدع الشّامل.

د- أن تلبِّي السِّياسة العسكريَّة إنشاء جيوش عربيَّة صغيرة الحجم نسبيًا ذات تسليح وتقنيَّة عالية، بدلاً من جيوش عربيَّة كبيرة وغير متقدِّمة

تسليحًا (التحوُّل من الكَمِّ إلى النَّوع).

هـ- أن يلبِّي نظام التَّعبئة المرونَة الكافية في زيادة حجم القوّات، لمواجهة احتمالات التَّصعيد المختلفة في الموقف العمليّاتي، والمرونة في سرعة تحقيق نسبة الاستكمال بما يتناسب مع حالات الاستعداد القتالي.

و- الموازنة بين مطالب التَّسليح ومطالب ضبط التَّسلُّح في المنطقة في إطار التَّوازن الاستراتيجيِّ للمحافظة على الأمن، وعدم الإخلال بامتلاك قُوَّة عسكريَّة دفاعيَّة مؤثِّرة.

ولتحقيق مطالب السِّياسة العسكريَّة العربيَّة، يجب أن تسير في عدَّة اتِّجاهات مختلفة، لكنَّها يجب أنْ تتلاقى جميعًا في النهاية في إطار اتِّفاقيَّة الدِّفاع المشترَك.

الاتِّجاه الأوَّل

هو الاتجاه الَّذي ينسِّق جهود التَّجمُّعات الإقليميَّة العربيَّة، حيث يمكن عدّها قوّات ارتكاز لحين وصول قوّات الائتلاف/ السّلام العربية، على أن تَصُبَّ جميعها في آليَّة فضِّ النِّزاعات العربيَّة؛ الأمر الَّذي يعمل على تدعيمها.

الاتِّجاه الثّاني

هو الاتِّجاه المباشَر إلى إقرار آليَّة فضِّ النِّزاعات العربيَّة، وإنشاء صندوق للدِّفاع العربيِّ، ومركز معلومات، ومركز إدارة أزمات، مع العمل على إنشاء «آليَّة فضِّ النِّزاعات العربيَّة» في إطار الجامعة العربيَّة، وذلك من خلال التَّخطيط، وإنشاء قوّات حفظ السَّلام العربيَّة، لتنفيذ المهمّات الَّتي يُحدِّدها مجلس الأمن القوميِّ العربيِّ.

٣- الاستراتيجية العسكريَّة المُوحَّدة[١]

يخطِّط لضرورة وضع إطار استراتيجيٍّ علميٍّ للتَّعاون العسكريِّ بين الدُّول العربيَّة، بواسطة أجهزة سياسيَّة عسكريَّة مشتركة، للتَّوصُّل إلى استراتيجيَّة عسكريَّة موحَّدة، تخدم الاستراتيجيَّة العسكريَّة للدُّول العربيَّة.

وفيما يأتي تصوُّرٌ للإطار الاستراتيجيِّ للتَّعاون العسكريِّ بين الدُّول العربيَّة:

أ - ركائز الاستراتيجيَّة العسكريَّة الموحَّدة للدُّول العربيَّة: (مقترح)

يجب أن يكون الدِّفاع الاستراتيجيُّ لردع العدوان هو جوهر الاستراتيجيَّة العسكريَّة للدُّول العربيَّة الَّتي تبنى على الرَّكائز الآتية:

١- الرَّدْع

على الدُّول العربيَّة أن تعمل على امتلاك نُظُم الرَّدع المختلفة، واستمرارها وتطويرها - في إطار التَّوازن مع الأطراف الأخرى - من حيث نوعيّاتها وإمكانيّاتها، مع المحافظة على صدقيّة الرَّدع العربيِّ، بحيث يكون ردعًا باليقين، مثل امتلاك صواريخ أرض/ أرض ذات مدّيات بعيدة، مع العمل على تطويرها باستمرار، وقوّات جويَّة حديثة تكون قادرة على العمل في جميع الأجواء، والرَّدع بالشَّكِّ في نُظُم التَّسليح الأخرى غير التَّقليديَّة.

إنَّ امتلاك العرب للأسلحة التَّقليديَّة وغير التَّقليديَّة يمكن أن يتوازن مع امتلاك مقوِّمات الرَّدع النَّوويِّ «الإسرائيليِّ»، وما لدينا من مقوِّمات

---

(١) يتعيَّن عدم القلق من صعوبة توحيد الاستراتيجيَّات والعقائد العسكريَّة، حقيقة أنَّها قد تحتاج إلى بعض الوقت، غير أنَّ تجربة حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)، الَّتي عملت فيها عدد من الدُّول من جميع القارات والمذاهب العسكريَّة تحت قيادة واحدة من أجل تحقيق أهداف مُحدَّدة، تَمَّ فيها التغلُّب على ذلك من خلال استحداث آليَّات حديثة للتَّسيق بينها.

الرَّدع الشَّامل، ما قد يكون له تأثير على «إسرائيل» نظرًا لصغر مساحة أرضها وزيادة كثافتها السُّكَّانيَّة. وعلى هذا، يتحقَّق نوع من أنواع التَّعادل النِّسبيِّ في الرَّدع. وهذا لا يمنع من أن تسعى الدُّول العربيَّة إلى تطوير مشروعها النَّوويِّ السِّلميِّ للوصول إلى العتَبَة النَّوويَّة، حتى يكون هناك توازن وإنْ كان بمستوى أقلَّ مقابل الرَّدع النَّوويِّ «الإسرائيليِّ» (الحالة الَّتي تريد أنْ تصلها إيران).

٢- الدِّفاع

الدِّفاع بالقدرة على صدِّ العدوان في حالة عدم نجاح الرَّدع، وذلك بامتلاك القوَّة العسكريَّة القادرة على الدِّفاع، وتأمين الدُّول العربيَّة والمحافظة على أمنها القوميِّ، مع المرونة الكافية للجمع بين القوَّة والضَّغط العسكريِّ، والتَّفاوض مع الخصم، للوصول إلى أحسن النَّتائج والمكاسب.

تتحقَّق صدقيّة السِّياسة العسكريَّة العربيَّة في مجال الدِّفاع من خلال تطوير القوّات العسكريَّة العربيَّة، وتحديثها بامتلاك الأسلحة ذات المدى البعيد، الَّتي تُمثِّل «قوَّة الصَّدمة»، وبما لديها من القدرة على تنفيذ استراتيجيَّة دفاعيَّة إيجابيَّة تُحقِّق «الاستخدام السِّياسيَّ للقوَّة العسكريَّة» في إطار متوازن ومتكافئ مع القوى الإقليميَّة، مع ضرورة ترتيب أولويّات استخدام مختلف أنواع هذه القوَّة في إطار التزام العرب بآليَّة فضِّ النِّزاعات العربيَّة.

٣- التعاون

إنَّ هدف التَّغلُّب على التَّفوُّق العسكريِّ والكَمِّيِّ والنَّوعيِّ لأيَّة تهديدات لأيَّة دولة عربيَّة من أيِّ دولة في منطقة الشَّرق الأوسط، يستوجب التَّنسيق العسكريَّ العربيَّ، الَّذي من شأنه أن يوفِّر مميِّزات جيوستراتيجيَّة عسكريَّة للدُّول العربيَّة لا تتوافر لأيِّ طرف بمفرده، وبما يحقِّق حشد القوّات العربيَّة

للدِّفاع من خلال عمليَّات مشترَكَة في الاتِّجاهات الاستراتيجيَّة كافَّة، لمواجهة أيِّ تهديدات من اتِّجاهات مُتعدِّدة في وقت واحد، بما يُربِك القيادات لدى الأطراف الأخرى.

ومن ثَمَّ، يمكن للدُّول العربيَّة في هذا السِّياق أنْ تحقِّق التَّوازن العسكريَّ من خلال أشكال مُتعدِّدة للتَّعاون المشترك، وبما يُحقِّق الاستفادة الكاملة من حشد القوَّة العربيَّة على الاتِّجاهات المختلفة، وبما يُشكِّل قوَّة ردع متفوِّقة.

٤- التَّطور التِّكنولوجيّ

إنَّ تقليل الفجوة التِّكنولوجيَّة بيننا وبين دول الجوار الجغرافيِّ في المنطقة يتمُّ من خلال تبنِّي استراتيجيَّة تسمح بنقل التِّقنيَّة العالية، واستخدامها من خلال التَّعاون الدولي مع دول صديقة، وتنمية قدرات الصِّناعات الحربيَّة المتكاملة، بما يحقِّق الاكتفاء الذَّاتيّ.

- إنَّ إقامة منشآت ومراكز بحثيَّة وعلميَّة وتطويرها لإنتاج تكنولوجيا تسليح وطنيَّة يحقِّق السِّريَّة والأمن.
- الحصول على تكنولوجيا التَّسليح العالميِّ، بما يحقِّق تكافؤ الفرص بيننا وبين دول المنطقة في مجال امتلاك الأسلحة الذَّكيَّة، وأسلحة الاشتباك عن بُعْد، وباقي نُظُم التَّسلُّح الاستراتيجيَّة الأخرى.

وفي ضوء ذلك، يجب وضع استراتيجيَّة عسكريَّة للدُّول العربيَّة تعنى بتطبيق أنماط الاستراتيجيَّة المعاصرة بأسلوب علميٍّ كالآتي:

أ- الاستراتيجيَّة المباشَرة: (مُقتَرَح)

بُنِيتْ بالمزج بين الاستراتيجيَّات نتيجة التَّطور التِّكنولوجيِّ والثَّورة في الشُّؤون العسكريَّة، لتكون في شكل أبعاد مُتتالية مبنيَّة على أساس

«استراتيجيَّة التَّصاعد التَّكنولوجيِّ»[1] (التَّدرُّج في استخدام وسائل الصِّراع والتَّصاعد بها) والاستراتيجيَّات الجوِّيَّة والبَحريَّة، بما يُمكِّنها من مضاعفة القدرة على ردع العدوان إلى أقصى حدٍّ. فإذا بدأ الصِّراع واستدعيت القوَّة العسكريَّة، فيجب استخدامها بأقصى تأثير وفعاليَّة كالآتي:

- **البُعْد الأوَّل**

هو خطٌّ دبلوماسيٌّ وسياسيٌّ واقتصاديٌّ يعكس التَّوجُّهات العربيَّة وإرادتها، ويرتكز على التَّلويح غير المباشَر بالرَّدع، مع تقديم المعونة الفنيَّة والعسكريَّة للدُّول العربيَّة المُهدَّدة بالعدوان.

- **البُعْد الثَّاني**

يعتمد على التَّلويح المباشَر بالرَّدع من الصَّواريخ أو الأسلحة الاستراتيجيَّة الأخرى، ويجب أنْ يكون واضحًا توافر الإرادة العربيَّة على تفعيل الرَّدع لدفع العدوِّ، وضبط النَّفْس.

- **البُعْد الثَّالث**

هو مستوى آخر من الرَّدع يعتمد على إجراء تحرُّكات/نشاط بالقرب من منطقة النِّزاع لكلٍّ من القُوَّات الجويَّة والقوَّات البَحريَّة (الاستراتيجيَّة الجويَّة والاستراتيجيَّة البحريَّة)، ويعتمد على الاستخدام السِّياسيِّ لهذه القوى، بوصفه عنصر ردع عند فشل الرَّدع، مستفيدين من استراتيجيَّة التَّصاعد التَّكنولوجيِّ.

- **البُعْد الرَّابع**

هو الاستخدام الفعليُّ للقوَّة العسكريَّة العربيَّة الشَّاملة؛ إذ إنَّ الهدف السِّياسيَّ للحرب هو تحقيق ما لا يمكن تحقيقه بالوسائل السِّلميَّة.

---

(١) هانسون وبالدوين، **استراتيجيَّة للغد وحتَّى سنة ٢٠٠٠**، واشنطن، مركز الدراسات الاستراتيجيَّة والدَّوليَّة، جامعة جورج تاون، ١٩٨١، ص٤٠.

لذلك فإنَّ الاستخدام الفعليَّ للقوَّة العسكريَّة يجب أن يكون الحلّ الأخير، وبعد استنفاد الأبعاد السّابقة، توفيرًا للتَّكاليف الباهظة والخسائر في القوَّة البَشريَّة.

ب - أمَّا الاستراتيجيَّة غير المباشَرة، فهي تشمل:

١- تبادل الخبرات العسكريَّة والمعلومات.
٢- توحيد نُظُم التَّسليح.
٣- توحيد نُظُم التَّدريب وتنفيذ التَّدريبات المشترَكة.
٤- التَّخطيط المشترَك للعمليّات.
٥- المشاركة في الصِّناعات الحربيَّة.
٦- إعداد الدُّول العربيَّة للدِّفاع وتجهيز مسارح العمليَّات.

وقد تمَّ تناول معظمها. وفيما يأتي عرض الإطار العامِّ لإعداد الدُّول العربيَّة للدِّفاع.

٤- إعداد الدُّول العربيَّة للدِّفاع

إنّ إحدى الخطوات المُهمَّة الَّتي يمكن أن تبدأ بعد صياغة استراتيجيَّةٍ عسكريَّةٍ موحَّدة أو متقاربَة، هي وضع خطط للإعداد للدِّفاع على مستوى البلدان العربيَّة، وبما يخدم تخطيط آليَّة فضِّ النِّزاعات العربيَّة، وذلك لمواجهة أيِّ تهديد عسكريٍّ قائم ومحتَمَل. ويجب أنْ تشتمل أساسًا على التَّخطيط لإعداد القوَّات المسلَّحة والاقتصاد الوطنيِّ، وإعداد الشَّعب وأراضي الوطن بوصفها مسرحًا للعمليَّات، ويجب أن يشمل الإعداد بشكل عامٍّ العمل في جميع مسارح العمليات المنتَظَرة للدُّول المتعاونة، وضدَّ جميع التَّهديدات المحتمَلة، وأن يتمَّ الإعداد، بشكل خاصٍّ، للتَّشكيلات والوحدات الَّتي يُحتَمَل أنْ تُكَلَّف بالعمل في هذه المسارح (قوّات الائتلاف والسَّلام

العربيَّة). تشمل خطط الإعداد لمسارح العمليَّات على إنشاء القواعد الجويَّة والبحريَّة ومناطق تمركز للتَّشكيلات البريَّة الموجودة والمُحْتَمَلَة، ومناطق التَّجمُّع وساحات إطلاق الصّواريخ، مع تنظيم لشبكات الاستطلاع والإنذار البرِّيِّ والبَحريِّ والجوِّيِّ، وإنشاء مراكز القيادة والسَّيطرة والقواعد الإداريَّة وأقسامها، وإقامة خطوط المواصلات وتنظيم حمايتها. ويجب أن تشتمل هذه الخطط على خطط التَّنمية للمجتمعات المدنيَّة وقت السِّلم، بحيث يمكن الاستفادة منها بسرعة تحويلها للأغراض العسكريَّة عند التَّوتُّر:

إنَّ عناصر إعداد الدَّولة للدِّفاع تُعَدُّ من الثَّوابت من حيث المبدأ والإطار العامِّ، ولذلك فهي تشمل العناصر الرَّئيسة المتعارَف عليها، من دون تغيير لأيٍّ من مفرداتها، وهي :

١- إعداد الشَّعب.

٢- إعداد القوَّات المسلَّحة.

٣- إعداد أقتصاد الدَّولة.

٤- إعداد أراضي الدَّولة للدِّفاع.

٥- إعداد مسرح العمليَّات

أمَّا المُتغيِّر الجديد فهو التَّطوُّر التِّكنولوجيّ، خاصَّة المعلوماتيَّة وحرب المعلومات، وانعكاساتها على إعداد الدَّولة للحرب (الدِّفاع)، وأبرزها: التَّأثير على إرادة الخصم وإدراكه، ثمَّ السَّيطرة عليه، وليس مجرد التَّدمير الشّامل لقدراته أو استنزافها من خلال تدمير البنية التَّحتيَّة للدَّولة «الاستراتيجيَّة والعسكريَّة»، بما يجعلها غير قادرة على استمرار الصِّراع، ومن ثَمَّ، إفقاد القيادة السِّياسيَّة سيطرتها على الدَّولة، وإحداث فراغ سياسيٍّ يمكن أن يواكبه معارضة (مدنيَّة/ عسكريَّة) لإسقاط الحكم من الدّاخل، أو الخضوع لإرادة الخصم نتيجة الضُّغوط السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والعسكريَّة، وما

يصاحبها من حرب نفسيَّة، إضافة إلى عزل مسرح العمليَّات ووضع القوَّات المتحارية تحت ظروف عسكريَّة ونفسيَّة صعبة، بما يحقِّق سهولة تدميرها أو إجبارها على الاستسلام.

من هذا المنطلق، تبرز ضرورة وضع منهج جديد لإعداد الدَّولة للدِّفاع. وهو لا يعني تجاوز المفهوم التَّقليدي لإعداد الدَّولة للدِّفاع، وإنَّما يعني إضافةً وتطويرًا لمفاهيمه بما يتمشى مع التِّقنيات الَّتي تمَّ التَّوصُّل إليها في شتَّى المجالات، خاصَّة بالنِّسبة للمعلوماتيَّة، ومن ثَمَّ، حرب المعلومات. وأيضًا القتال عن بُعْد، إضافة إلى الأبعاد الفضائيَّة والنَّوويَّة.

مسرح الحرب العربيّ

لا شك في أنَّ تحقيق أمن قوميٍّ عربيٍّ في بُعْده العسكريٍّ من المحيط إلى الخليج هو عمليَّة صعبة، نظرًا لأنَّ الوطن العربيَّ يمتدُّ في شكل مستطيل، ويمتدُّ في قارتي آسيا وإفريقيا، حيث يتمُّ تقسيم المنطقة إلى عدَّة مسارح فرعيَّة، ثمَّ يتمُّ وضع استراتيجيَّة فرعيَّة لكلِّ مسرح في إطار الاستراتيجيَّة العربيَّة الشّاملة، لتحقيق الأمن القوميِّ العربيِّ كلِّيًا.

وهذه المسارح الفرعية يجب أن لا تَقْسِم العالمَ العربيَّ إلى تكتُّلات، لكنَّها سوف تُقوّي كلَّ مسرح عمليّات على حِدَة، وبتعاون هذه المسارح الفرعيَّة مع بعضها بعضًا، وإجراء التنسيق فيما بينها سوف يُمكِّن من تحقيق الأمن القوميِّ العربيِّ الشّامل، وهذا سوف يُمَكِّن من تشكيل قوَّة دعم عربيَّة عاجلة لأيِّ مسرح فرعيٍّ، ويمكِّنها من معاونة القطاعات الأخرى أيضًا عند الضَّرورة في إطار استراتيجيَّة عربيَّة مُوحَّدة.

حدود مسرح الحرب العربيِّ ومكوِّناته

يتكوَّن مسرح الحرب من مجموعة الدُّول العربيَّة، ويمكن تقسيمه إلى

مسارح عدَّة للعمليّات :

١- المركزي (مصر ودول المشرق والعراق والبحر المتوسّط).

٢- الشرقي (دول الخليج واليمن والعراق).

٣- الغربي (المغرب العربيّ والبحر المتوسّط).

٤- الجنوبي (السُّودان والصومال وجيبوتي والبحر الأحمر).

تبادل المعلومات عن مصادر التَّهديد ومسارح العمليَّات

اتَّضح من خلال دراسة أشكال التَّعاون العسكريِّ العربيِّ أنَّ القوَّات العربيَّة، الَّتي تدفَّقت إلى مسارح العمليّات خلال جولات الصِّراع العربيِّ «الإسرائيليِّ» السّابقة، كانت تفتقر إلى معلومات كافية عن قوَّات العدوِّ الَّتي سارعت إلى قتاله من حيث دراسة حجم قوّاته أو تنظيمها أو تسليحها .

ولهذا أصبح من الضَّروري أن تدرس القوّات العربيَّة مصادر التَّهديدات المشتركة في هذه الصِّراعات، وطبيعة مسرح العمليّات والأرض في جميع أنحاء الإقليم العربيِّ، وألاّ يقتصر ذلك على دراسة العدوِّ «الإسرائيليِّ» فقط، فهنالك مصادر تهديدات مختلفة سواء من إيران وتركيا على المسرح الآسيوي، أو من اتِّجاه بعض الدُّول الإفريقيَّة، مثل أثيوبيا، وإريتريا، وتشاد، أو من حوض البحر المتوسّط.

ويمكن، لحل هذه الإشكاليَّة، تبادل المعلومات بين أقطار جامعة الدُّول العربيَّة من خلال قنوات الجامعة، لأنَّ كثيرًا من هذه المعلومات ليس له طابع السِّريَّة، مثل: إعداد الخرائط للدُّول العربية بطريقة واحدة ومتشابهة، وتسهيل التَّبادل ودراسة المعلومات عن القوى الَّتي تُمثِّل مصدرًا محتمَلاً لتهديد الأمن القوميِّ العربيِّ، من حيث: حجم القتال، وتنظيمه، وأساليبه وطبيعة الأرض، ومسارح العمليات، ما يُسهِّل مواجهة هذا التَّهديد والتَّقليل من المفاجأة من أيِّ هجوم أو اعتداء على أيِّ دولة عربيَّة، بل يجب أن يصل

إلى حدٍّ تبادل المعلومات عن المُتغيِّرات اليوميَّة والدَّوريَّة لمصادر التَّهديد. ويمكن لمركز الإنذار وإدارة الأزمات أن يتولّى مَهمَّة جمع المعلومات وتبادلها وقت السِّلم، على أن تقوم بها بعد ذلك القيادة الميدانيَّة لقوَّات الائتلاف والسَّلام العربيَّة عند تعبئتها.

خامساً: توحيد التَّدريب العسكريّ في الجيوش العربيَّة

يُعَدُّ توحيد التَّدريب العسكريّ بكل مستوياته في الجيوش العربيَّة حَجَر الأساس الَّذي يُمكِن البناء عليه لأيِّ تعاونٍ عربيٍّ مشترَك، انطلاقا من فكر وأساليب قتال موحَّدة. ويشمل ذلك: وضع عقيدة عسكرية موحدة، والتَّدريب القتالي والتَّدريب التعبوي، والبُعد العِلميّ والبحث العسكريّ.

١- التدريب القتالي والتعبوي

يعدُّ التَّدريب القتالي[1] عماد إعداد القوَّات المسلَّحة العربيَّة، للعمل وفق عقيدة عسكريَّة معيَّنة في مسارح العمليَّات المختلفة؛ الصَّحراويَّة أو الجبليَّة أو الغابات. وبالتَّدريب القتاليِّ الجيِّد، يُمكِن للقوّات من الدُّول العربيَّة أنْ تتعارف وتتعاون على أساس الوصول إلى مستوىً تدريبي مُعيَّن في كلِّ الدُّول العربيَّة، يُسهِّل فيما بعد توحيد المفاهيم، بما يمهِّد الطَّريق لإمكانيَّة التَّخطيط المشترَك للعمليَّات. ويأتي التَّدريب التَّعبويّ[1] في المرحلة اللاحقة لتدريب القيادات الاستراتيجيَّة/التَّعبويَّة على التَّخطيط والسَّيطرة على بناء التَّجميعات التَّعبويَّة/الاستراتيجيَّة وإدارة أعمالها القتاليَّة. وللوصول إلى تلك المستويات، يجب التَّخطيط لأساليب التَّدريب طبقًا لعقيدة عسكريَّة موحَّدة، وذلك كالآتي:

---

(١) التَّدريب القتاليّ: يعنى بالتَّدريب من مستوى الفرد والوحدات الصُّغرى وحتّى التَّشكيلات.

أ- العقيدة العسكريَّة

نظرًا لتباين العقيدة العسكريَّة الَّتي تتبنّاها كلُّ دولة، فإنَّه يتعيَّن القيام بدراسة مشترَكة للتَّوصُّل إلى عقيدة عسكريَّة مشترَكة للأفرع الرَّئيسة للقوّات المسلَّحة العربيَّة، بما يتناسب وقدراتها وطبيعة مسارح العمليّات والأعداء المحتَمَلين، مع ضرورة إعطاء هذا الموضوع الأسبقيَّة والأهمِّيَّة الواجبة، حتَّى يمكن بناء التَّعاون على أساس متين من الفهم المشترَك لشكل المعارك وطبيعتها، كذلك المواقع والعمليَّات المشترَكة وأسلوب إدارتها، حتَّى يُمكن تنفيذ الخطوة اللاحقة بالتَّدريب القتاليِّ للقوَّات، والتَّعبويِّ للقيادات، وَفْق هذه المفاهيم أو العقيدة العسكريَّة المشترَكَة.

ب- التَّدريب القتاليّ

١- تطوير التَّدريب القتاليِّ في القوَّات المسلَّحة لكلِّ دولة عربيَّة طبقًا لخطط مُحدَّدة بأسلوب تدريجيٍّ، دون الإخلال بالاستعداد القتاليِّ.

٢- دراسة مناهج المعاهد والمنشآت التَّعليميَّة، بهدف توحيد القاعدة الأساسيَّة لبناء جميع الكوادر منذ البداية.

٣- إعداد مناهج التَّدريب المشترَكة للأفرع الرَّئيسة والتَّخصُّصات بما يتلاءم مع قدرات كلِّ دولة، بوصفها نقطة بداية لتوحيد المفاهيم العسكريَّة.

٤- التَّخطيط لتوحيد المصطلحات العسكريَّة.

٥- تنظيم زيارات لمسارح العمليَّات بين الدُّول العربيَّة، وبعضها للتَّعرُّف عليها، مع دراسة إمكانيَّة قيام القادة بزيارتها واستطلاعها، خاصَّة قادة القوَّات المُحدَّدة في آليَّة فضِّ النِّزاعات العربيَّة.

٦- تبادل حضور الوفود من جميع المستويات للمشروعات التَّدريبيَّة.

٧- تخطيط مشروعات تدريبيَّة مشترَكة وتنفيذها، تبدأ بمستوى الوحدات

---

(١) التَّدريب التَّعبوي: يعنى بتدريب القيادات على المستويات الكبرى.

الفرعيَّة، على أن يتمَّ التَّدرُّج فيها بعد ذلك، حتَّى مستوى القوَّات المحدَّدة في آليَّة فضِّ النِّزاعات العربيَّة.

٨- إجراء تدريبات مشتركة وتبادل زيارات لعناصر من القوات البحريَّة والجوِّيَّة.

٩- تخطيط مشروعات مراكز قيادة مشتركة وتنفيذها على المستويات التَّكتيكيَّة، لتنمية قدرات هيئات القيادة على هذه المستويات، وتوحيد المفهوم.

١٠- تخطيط تبادل البعثات التَّعليميَّة طبقًا للإمكانيّات والاحتياجات الفعليَّة لكلِّ بلد عربيّ، من منطلق أنَّ ذلك يساعد على توحيد المفاهيم والعقائد العسكريَّة.

١١- إجراء المسابقات العلميَّة والرياضيَّة بشكل ينمِّي التَّرابط ولا يولِّد التَّعصُّب والضَّغينة.

ج- التَّدريب الاستراتيجيُّ / التَّعبويُّ

١- يتمُّ التَّخطيط وإدارة مشروعاتٍ استراتيجيَّة على مستوى آليَّة فضِّ النِّزاعات العربية سنويًا لتوحيد المفاهيم الاستراتيجيَّة على هذا المستوى، وحلّ مشكلات الفتح الاستراتيجيِّ للقوَّات، والتَّعاون الاستراتيجيِّ والإداريِّ والفَنِّي بين القوَّات المسلَّحة العربيَّة في الاتِّجاهات الاستراتيجيَّة المختلفة.

٢- التَّخطيط والإدارة لمشروعات مراكز قيادة تعبويَّة لقوات حفظ السَّلام العربيَّة على الاتِّجاهات الاستراتيجيَّة المختلفة.

٣- التَّخطيط والإدارة لمشروعات تعبويَّة تخصُّصيَّة مشتركة للأفرع الرَّئيسة للقوَّات المسلَّحة العربيَّة بتوظيف مع الحرب الإلكترونيَّة.

٤- التَّخطيط والإدارة لمناورات تدريبيَّة مشتركة يشترك فيها قوَّاتٌ من الدُّول العربيَّة المَعنيَّة.

٥- التَّخطيط والإدارة لمباريات حربيَّة مشتركة لقياداتِ آليَّة فضِّ النِّزاعات العربيَّة على المستويين، التَّعبويِّ والاستراتيجيِّ.

البُعْد العلميّ والبَحثيّ للتّعاون الاستراتيجيّ العسكريّ

العِلْم العسكريُّ هو علم أو فن الوصول إلى مجموعة نظريّات ومبادئ عسكريَّة سليمة ومتطوِّرة، والأسلوب الأمثل لتطبيقها.

وبذلك يهدف العِلْم العسكري بوصفه نظامًا متكاملاً للمعرفة، إلى التَّحليل والدِّراسة لطبيعة الصِّراع المسلَّح وجوهره وأبعاده، وصولاً إلى نظريَّة فنِّ الحرب وأساليبها ومجموع النَّظريات الأخرى وتطبيقها، ووسائل تنظيم القوَّات المسلَّحة وإعدادها وتطوير معدَّاتها، ما يفرض دراسة كلٍّ هذه النَّظريات والأساليب وتنسيقها، أو توحيدها على مستوى القوَّات المسلَّحة في الدُّول العربيَّة، للوصول إلى أسلوب تفكير وعمل مشترك.

أ- الأهداف المشتركة للتَّعاون العلميّ في المجال العسكريّ

١- تعزيز القدرات العسكريَّة للبلاد العربيَّة ودعمها في مواجهة أيِّ تهديد مباشَر لأيٍّ منها، وذلك بتوحيد المفاهيم الاستراتيجيَّة وأُسس العِلْم العسكريّ للقادة والقيادات.

٢- حشد القوى والطَّاقات العسكريَّة العربيَّة، واستغلال الموارد المتاحة بصورة اقتصاديَّة، بما يؤدي إلى تلافي القصور والضَّعف في الإمكانات.

٣- تنمية البحوث العسكريَّة وتطويرها، سواء في فلسفة العلوم العسكريَّة أو التَّطوير الفنِّيّ للأسلحة والمعدَّات بزيادة قدراتها.

٤- تنمية الفكر العلميّ والمبادأة والابتكار في مواجهة المتغيِّرات المتلاحقة.

٥- تنمية النَّظرة المستقبليَّة في معالجة المشكلات الحاليَّة على أساس علميّ.

٦- تنمية الاعتماد على مساعدات التَّدريب الحديثة والمقلِّدات وميادين التَّدريب الإلكترونيَّة.

ب- وفي ضوء الأهداف المحدَّدة، يمكننا طرح موضوعات التَّعاون العلميّ فيما يأتي:

١- توحيد العقيدة القتاليَّة في الدُّول العربيَّة في ضوء العِلْم العسكريّ المعاصر، وفي ضوء الخبرات العمليَّة وقدرات العلميَّات ومسارحها.

٢- تطوير المفاهيم العسكريَّة على المستوى الاستراتيجيِّ (الأكاديميّات العسكريَّة)، بدءًا بدمجها أو قَصْر كليَّة الحرب على دولة عربيَّة محدَّدة، مثل أكاديميَّة ناصر، وكليَّة الدِّفاع على دولة عربيَّة أُخرى، لتوحيد المفاهيم الاستراتيجيَّة والتَّعبويَّة، وإعداد الدَّولة وقوّاتها المسلَّحة للدِّفاع، ووضع الأسس المشترَكة للتَّعاون على المستوى الاستراتيجيِّ والتَّعبويِّ.

٣- توحيد المفاهيم في المنشآت التَّعليميَّة على جميع المستويات، بدءًا من مراكز التَّدريب إلى المعاهد التَّعليميَّة التَّخصُّصيَّة للكلِّيّات العسكريَّة، إلى كلِّيَّة القادة والأركان، لإعداد كوادر من المستويات المختلفة للضُّبّاط والرُّتب الأُخرى، ترتكز على قاعدة علميَّة مشترَكة، وذلك بتوحيد المراجع والمناهج التَّعليميَّة على جميع المستويات.

٤- توجيه التَّعاون نحو التَّطوير والبحوث المشترَكة، للوصول إلى أنسب الحلول، لتخطّي الصُّعوبات الَّتي تواجهها القوّات المسلَّحة في الدُّول العربيَّة، وذلك كالآتي:

أ - تبادل شامل للمعلومات المصنَّفة في إطار المحدِّدات الَّتي تفرضها السِّياسة الوطنيَّة لكلِّ دولة.

ب - تبادل البحوث والعلماء العسكريين والأفراد ذوي الخبرات الخاصَّة، كذلك تبادل نماذج المعدَّات التَّدريبيَّة المُصنَّعة محليًا.

٥- توصيف المستوى الثَّقافي المشترَك للمستويات المختلفة، للوصول إلى توازن علميٍّ بين القوّات المسلَّحة في الدُّول العربيَّة.

٦- عمل خطَّة بحوث استراتيجيَّة/ تعبويَّة / تكتيكيَّة متكاملة، يتمُّ تعميمها على المستويات المختلفة في الدُّول العربيَّة، يعقبها ندوات لعرض الأفكار في الموضوع الواحد لتوحيد الفكر والمفاهيم.

٧- تبادل الدوريّات العلميَّة العسكريَّة، والمجلاَّت العسكريَّة بين الدُّول العربيَّة على نطاق واسع، توحيدًا للفكر.

الخُلاصة

إنَّ ما تمَّ تناوله في هذه الدِّراسة، إنَّما تمَّ في إطار العمل على تطوير المؤسَّسات العسكريَّة والأمنيَّة للنِّظام العربيِّ، والبناء على المناسب منها، إضافة إلى الاستفادة من التَّجارِب المماثِلة للآخَرين في الاتِّحاد الأوروبيِّ وفي الاتِّحاد الإفريقي. غير أنَّ الإشكاليَّة الحقيقيَّة داخل النِّظام العربيِّ - في حقيقة الأمر- ليست في استحداث هياكل أو إعادة صياغة، أو الخروج بنصوص مُلزِمة فحسب، بل المطلوب هو إقناع القيادات العربيَّة بأنَّ الجميع في مركب واحد، ومن ثَمَّ ضرورة الاتِّفاق على الإرادة القوميَّة المشتركة تجاه القضايا والتَّهديدات المُحدِقة بالجميع، ما دام أنَّه يحقِّق الحَدَّ المقبول للإرادة الوطنيَّة ولا يتعارض معها. إنَّ ذلك سيكون بمثابة الفيصل في مستقبل تحقيق الاستقرار والأمن والسِّلم في المنطقة العربيَّة والشَّرق الأوسط كذلك، وهما المنطقتان اللتان أنهكتهما الصِّراعات والحروب، ناهيك عن العودة الجديدة للتبعيَّة، ليس فقط في صورها المُتعدِّدة: السِّياسيَّة والاقتصاديَّة، بل ومن خلال الاحتلال العسكريِّ المباشَر، وغير المباشَر، من خلال الاتِّفاقات العسكريَّة غير المتكافئة مع الدُّول الكبرى.

قد يرى البعض أنَّ وضع آليّات هذا التَّعاون في مجال التَّطبيق أمر صعبٌ، ويحتاج كذلك إلى وقت طويل لإنجازه. والحقيقة أنَّ هذا التَّخوُّف يرتكز على خلفيَّة التاريخ والأداء العربيِّ خلال النِّصف الثّاني من القرن العشرين الماضي، ومن ثَمَّ، فهم مُحقّون في ذلك. غير أنَّ التَّطلُّع إلى المستقبل ومحاولة اللحاق بركاب الثَّورة التّكنولوجيَّة في الشؤون العسكريَّة، وامتلاك أسلحة ردع عربيَّة قادرة، وتحقيق تفوُّق إقليميّ عربيّ، إنَّ هذا التَّطلُّع أمر مشروعٌ، وقد يبدأ بطموحات قد تبدو بعيدة، إلاَّ أنَّه يمكن التَّغلُّب على ذلك إذا توافرت الإرادة العربيَّة وتوحَّدت على تقديم المصلحة والأمن القوميِّ العربيِّ على الأمن القُطْريِّ، ما دام يُحقِّق الحَدَّ الأدنى له. إنَّ

نقطة البَدء الصَّحيحة هو الاتِّفاق السِّياسيّ أوَّلاً، وعلى أن يتمَّ التَّخطيط العلميُّ لكلِّ المراحل في إطار مدِّيّات التَّخطيط الاستراتيجيِّ المعروفة. فإذا تمَّ ذلك أصبح المدخل لكلِّ أبعاد التَّعاون العربيِّ الأخرى: الاقتصاديَّة والثَّقافيَّة والعسكريَّة، أمرًا ممكنًا، كما أنَّ طريق الألف ميل يبدأ بالخطوة الأولى الَّتي يتعيَّن على القادة العرب أن يستلهموا من أجلها ماضيهم ومستقبل شعوبهم، وأن يحشدوا من أجلها شجاعتهم، وأنَّه يتعيَّن عليهم أن يعلموا أنَّ شعوبهم ستؤازرهم، ولن تخذلهم إذا ساروا على هذا الطَّريق.

ملحق (أ)

صورة من تقرير الفريق علي علي عامر، القائد العام لجيوش الدُّول العربيَّة الموحَّدة، الَّذي قدَّمه إلى مجلس الدِّفاع العربيِّ المشترَك في جلسة ١١ آذار/مارس ١٩٦٧ (١)

تقرير القائد العام للقيادة العربيَّة الموحَّدة
المرفوع لمجلس الدِّفاع المشترَك في اجتماعه
بتاريخ ١١آذار/مارس ١٩٦٧

إيماء إلى قرارات مجلسكم الصادر في اجتماعه في شهر ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٦ أرفع تقريري هذا متضمِّنًا الأحداث والوقائع الَّتي جرت خلال الفترة الَّتي مضت منذ ذلك الحين، موضحًا اقتراحاتي ووجهة نظري فيها، راجيًا من مجلسكم الموقر اتِّخاذ ما يراه حسمًا للأمور.

أوَّلاً: فبالإشارة إلى القرار رقم (٥) الخاصّ بتسديد الالتزامات الماليَّة المقررة في مؤتمرات القمة المتتابعة... لم تبادر أيُّ دولة بسداد المبالغ المتأخِّرة عليها.

ثانيًا: وفيما يختصُّ بالقرار رقم (٧) القاضي بصرف مبالغ من الاحتياطيِّ، والأموال العامَّة المتوفرة لدى القيادة بصفة سلفة للدُّول المستفيدة وجيش التَّحرير الفلسطيني، فقد تم تنفيذ ذلك طبقًا لنص هذا القرار.

ثالثًا: أمَّا فيما يختصُّ بالقرار رقم (٨) الخاصّ بدعم الجبهة الأردنيَّة بدخول القوّات العراقيَّة والسُّعوديَّة إليها، فقد قامت هذه القيادة بالتَّخطيط لتنفيذ هذه العمليَّة، ودعت إلى مؤتمر عُقِدَ بمقرِّها، حضره السَّادة رؤساء أركان جيوش الدُّول المعنيَّة، لتنفيذ هذه العمليَّة للتَّنسيق وإصدار

---

(١) محمد حسنين هيكل، **الانفجار ١٩٦٧**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الأهرام، ١٩٩٠، ص ص١٠٠١، ١٠٠٤.

التّعليمات النهائيَّة.

وقد تقدَّم السيد رئيس هيئة أركان الجيش العربي الأردنيّ بوجهة نظر حكومته بهذا الخصوص، وطلب إبلاغها إلى السيِّد الأمين العام لجامعة الدُّول العربيَّة، وتتلخَّص في الآتي:

١- إنَّ الحكومة الأردنيَّة ملتزمة بتنفيذ ما يخصُّها من قرارات مجلس الدِّفاع المشترَك المشار إليه.

٢- إنَّ الحكومة الأردنيَّة ترى أن تقوم كافَّة الدُّول العربيَّة بتنفيذ التزاماتها الواردة في هذا القرار، وبخاصَّة ما يتعلَّق بالقرار الصّادر في الفقرة الخامسة، والخاصّ بسداد الالتزامات الماليَّة المقرَّرة في مؤتمر الملوك والرُّؤساء، وأنَّها تَعتبر هذه القرارات متكاملة ومُلزمة قانونًا لكافّة الدُّول العربيَّة الَّتي أصدرت هذه القرارات بالإجماع.

٣- إنه إذا لم تُنفِّذ باقي الدُّول العربيَّة فورًا التزاماتها الواردة في هذه القرارات، فإنَّ الأردنَّ بالتَّالي، في حلّ من القيام بما يخصّه من الالتزامات الواردة فيها.

٤- إنَّ الوضع المالي سيء للغاية في المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة، وأنه ترتَّب على عدم سداد الدُّول العربيَّة لالتزاماتها الماليَّة اضطرار الحكومة الأردنيَّة إلى تسريح التَّشكيلات الَّتي أقيمت بناء على هذه القرارات، كما أنَّها ستضطرُّ إلى إلغاء الكثير من تعاقداتها الخاصَّة بالأسلحة، وذلك تحت ضغط الدُّول المورِّدة، الَّتي تُصرُّ على سداد ثمن هذه الأسلحة كشرط للتَّسليم، وبهذا يعود الموقف العسكريُّ في المملكة الأردنية الهاشمية إلى الوضع الَّذي كان عليه قبل انعقاد مؤتمر القمَّة الأوَّل.

وإزاء ذلك، فقد اضطررت إلى إرجاء اتِّخاذ الخطوات المؤدِّية إلى تنفيذ هذا القرار، إذا لم تقم أيُّ دولة بسداد التزاماتها إلى الآن، كما سبق أنْ أسلفت. وإني أرى من واجبي أن أوضِّح بعض الحقائق عمّا تطوَّر إليه الموقف العربيُّ حاليًا، تاركًا لمجلسكم الموقَّر اتخاذ ما يراه من قرارات لمعالجته:

أوّلاً : أنَّه قد أصبح من الواضح أنَّ الموقف السِّياسيَّ الحالي في المحيط العربيِّ يقف حائلاً دون تنفيذ القرارات الصّادرة من مجلسكم الموقر، الَّتي تعالج الموقف العسكريَّ تجاه إسرائيل. ولمّا كانت هذه القرارات قد صدرت بناء على توصيات هذه القيادة ضمانًا لتنفيذ مخطَّطاتها، فقد أصبح تنفيذ هذه المخطَّطات أمرًا مشكوكًا فيه.

ثانيا: إن توقُّف الدُّول المُموِّلة عن سداد التزاماتها الماليَّة يؤدِّي بالوضع العسكريِّ إلى موقف متدهور وخطير. فمن المعروف أنَّ الطاقات العسكريَّة الإسرائيليَّة تستمدُّ موارد إنشائها وبقائها من العالم الصهيوني الخارجيّ، فهي طاقات مستورَدة للعدوان على العالم العربيِّ، ومن الطبيعيِّ، عندئذ، أنَّه لمواجهة هذا الموقف يلزم دعم طاقات الدُّول العربيَّة المحيطة بإسرائيل من جاراتها العربيَّة، وإلاَّ لما وجدت في مواردها الاقتصاديَّة ما يكفي لإنشاء الإمكانيَّات العسكريَّة لمواجهة العدوان، وهو الوضع الذي كان قائمًا قبل انعقاد مؤتمرات القمة وإنشاء هذه القيادة.

وقد سارت برامج تعزيز القوى العسكريَّة في هذه الدُّول سَيْرًا حسنًا، وفي زمن قصير قاربت فيه من الوصول إلى مرحلة الكفاية في الدفاع عن أراضيها. والآن وقد توقفت الدُّول العربيَّة عن تمويل هذه العمليَّة، فإنِّي أخشى أن يعود الوضع القهقرى إلى ما كان عليه، ممَّا يؤدي إلى تعرُّض الأرض العربيَّة في الدُّول المحيطة بإسرائيل إلى الضَّياع، وكنت أودُّ أن يبقى هذا الموضوع خارج أيِّ نزاع سياسيٍّ، وأنَّه يتعلَّق بتمكين الدُّول العربيَّة من الدِّفاع المشروع عن نفسها ضدَّ العدو الغاصب الَّذي يستمدُّ أسباب قوَّته من معونات تأتيه من الخارج.

ثالثًا: إن استمرار الوضع على هذه الحال سيؤدّي بالدُّول المُعرَّضة للعدوِّ إلى اختصار قوّاتها العسكريَّة إلى الحدِّ الَّذي تسمح به طاقاتها المحليَّة الاقتصاديَّة، وبما هو دون الحدِّ الأدنى الذي ترى هذه القيادة أنَّه يكفل

الدفاع عنها، وبلا سيطرة منّا على ذلك.

رابعًا: إنه بناء على ذلك فإنَّ هذه القيادة ترى أنَّ واجب الأمانة يقتضي أنْ تُبلِّغ مجلسكم الموقر أنَّ استمرار هذه الأوضاع لا يمكّنها من تنفيذ المَهمَّة الَّتي قرَّرها مجلس الملوك والرُّؤساء في اجتماعه الثّاني في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٤ وهي تعزيز الدِّفاع العربيِّ على وجه يؤمِّن للدَّولة - الَّتي تجري فيها روافد نهر الأردنّ - حرِّيَّة العمل العربيِّ في الأرض العربيَّة كهدف أوَّلي عاجل، ثمَّ تحرير فلسطين من الاستعمار الصّهيوني كهدف قوميٍّ نهائيّ.

خامسًا: إن الظُّروف الَّتي أنشئت فيها هذه القيادة وكُلِّفت بالمَهمَّة المذكورة عاليَه، قد تغيَّرت تغيُّرًا جذريًا لا يخفى على مجلسكم الموقَّر، وهذا ممّا يدعونا إلى إعادة النَّظر في الموقف تجاه القيادة والمَهمَّة الموكلة إليها.

فإمَّا أن نعتبر أنَّ الظُّروف الحاليَّة المحيطة بالعالم العربيِّ ظروفٌ مرحليَّة مؤقَّتة كما نرجو جميعًا - وعليه يُعاد تكييف المَهمَّة المكلفة بها هذه القيادة في الفترة المرحليَّة على ضوء واقعنا الحاضر، وما يسمح به من إمكانيّات عمليَّة، على أن تعتبر هذه المَهمَّة مؤقَّتة تزول بزوال الظُّروف الرَّاهنة.

أو إذا رأى مجلسكم الموقَّر أنَّ الظُّروف الرَّاهنة في الموقف العربيِّ قد يمتدُّ بها المدى طويلاً، فإنّي أرى أنَّه من الأمانة أن نصارح أمَّتنا العربيَّة بذلك، وألاَّ نبقي هذه القيادة بلا عمل جدّي طويلاً، فتكون واقعًا مُخيِّبًا للآمال، وخيرٌ منه أنْ تكون أملاً مرتقبًا يوم أنْ توحِّد السِّياسة العربيَّة صفوفها.

والرَّأي لمجلسكم الموقَّر

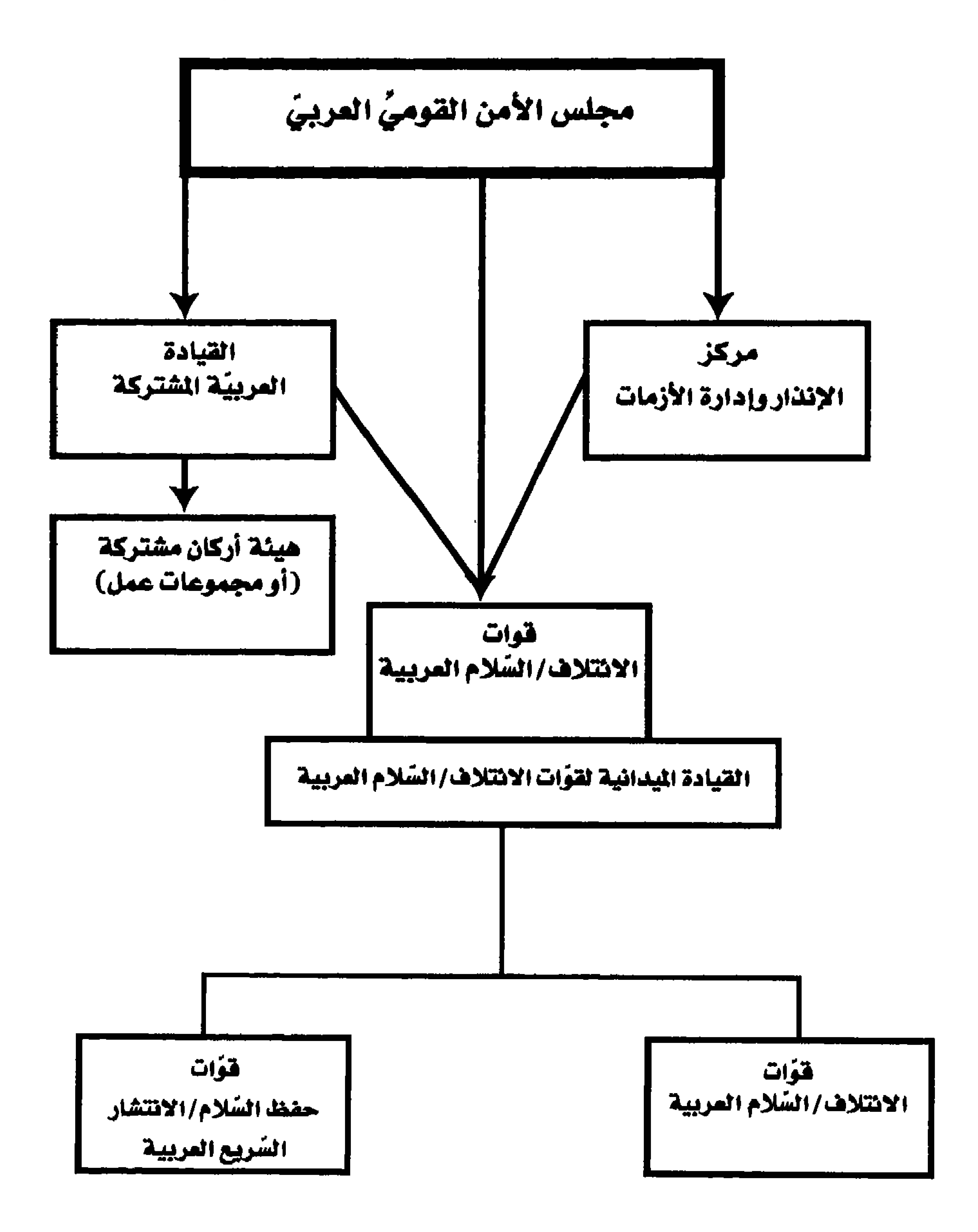
فريق أول علي علي عامر

القائد العام للقيادة العربيَّة الموحَّدة

لجيوش الدُّول العربيَّة

ملحق (ب)

آليّات فضّ النِّزاعات العربيّة وحفظ السّلام



ملحق (ج)

التَّعاون العربيّ في مجال الصِّناعات العسكريَّة
رؤية أوليــة

أولاً: أهداف التَّنسيق الصِّناعي العسكريّ للدُّول العربيَّة

يهدف هذا التَّنسيق إلــى:

١- تحديد العدائيّات المُتوقَّع أن يُجابَه بها هذا العمل الضَّخم، ومواجهته.

٢- استغلال نقاط القوَّة الموجودة لدى الدُّول العربيَّة مجتمعة، مع تلاشي نقاط الضَّعف لكلِّ دولة منفردة، حتَّى يُمكِن إنشاء قاعدة صناعيَّة عسكريَّة مُتكامِلة مُتطوِّرة لهذه الدُّول، وتحديد نوع الخبرة التّكنولوجيَّة الَّتي سيتمُّ اتِّباعها في كلِّ نوع من أنواع الصِّناعات (مع دراسة جميع العناصر الإيجابيَّة والسَّلبيَّة في التَّجربة غير المكتمِلة للهيئة العربيَّة للتَّصنيع).

٣- عدم إقامة مصانع ومعامل متكرِّرة متنافسة تُنتِج نوعًا واحدًا من السِّلاح والذَّخيرة أو التَّجهيزات العسكريَّة، تكون متشابهة دون ضرورة مُلحَّة لذلك، على أن يكون ذلك ضمن خطَّة شاملة، تحدِّد الأهداف والنَّوعيّات المطلوبة والمراحل، والإطار العامّ للتَّطوير في المستقبل.

٤- زيادة التَّعاون بين الدُّول العربيَّة من ناحية التَّسليح والتَّجهيز، فتكون مُتطلَّبات الجيوش العربيَّة من السِّلاح والذَّخيرة من الهيئة العربيَّة للصِّناعات المُتطوِّرة (معروفة وموحَّدة بقدر الإمكان حتَّى يمكن الوصول إلى معدّل الإنتاج الاقتصاديِّ/ الحَدِّيّ).

٥- عدم إهدار الطَّاقة الإنتاجيَّة الزَّائدة في المصانع، والاستفادة منها في إنتاج صناعات مدنيَّة تتَّفق مع قدرات وإمكاناته كلِّ مصنع من المصانع القائمة فعلاً، أو الَّتي سيُتَّفق على إنشائها، بحيث يُساعد هذا الإنتاج في تحقيق

اكتفاء ذاتيٍّ مدنيٍّ للدُّول العربيَّة يُغنيها عن الاستيراد، ويُوفِّر لها كمِّيَّات كبيرة من العملات الحُرَّة.

٦- وَضْعُ خطَّة توزيع وانتشار المصانع (مدنيَّة وعسكريَّة) على البلاد العربيَّة وداخل كلِّ دولة بما يكفل اختيار المواقع المناسبة لها الَّتي تؤمِّنها، والَّتي يجب أنْ تكون بعيدة عن متناول العدوّ خاصَّة نيرانه، على أن تتمَّ الاستفادة من الميزة النِّسبيَّة لكلِّ دولة، وإمكانيَّة توفير الوقاية لها عند وضع خطَّة انتشار المصانع المختلفة، وكلُّ ذلك يتمُّ عن طريق دراسات علميَّة دقيقة يقوم بها الخبراء العسكريّون بالتَّعاون مع علماء الاقتصاد، وخبراء وعلماء التَّصنيع والإنتاج الحربيِّ المتوفِّرين لدى الدُّول العربيَّة مجتمعة.

٧- العمل على الاستفادة - إلى أقصى حدٍّ ممكن - من كامل الطّاقات والإمكانات العربيَّة المُتاحة، الَّتي تتنوَّع بين الدُّول العربيَّة، فهنالك دول يمكنها تقديم الأموال اللازمة، وأخرى لديها المواد الخامّ، ودول أخرى تتمتَّع بطاقات بشريَّة مؤهَّلة ومدرَّبة.

٨- تنسيق مطالب التَّخزين والنَّقل، وتحديد أسلوب تأمين الإمداد بالاحتياجات من الذَّخائر وقطع الغيار والمعدَّات الكاملة للدُّول العربيَّة في حالة نشوب القتال.

٩- تجنُّب تعرُّض الإنتاج العربيِّ المستهدَف لأيِّ هزّات، بسبب أيِّ خلافات سياسيَّة طارئة قد تنشأ بين بعض الدُّول العربيَّة، وضمان استقرار هذه الصِّناعات وثباتها، تجنُّبًا لتكرار تجربة الهيئة العربيَّة للتَّصنيع.

ثانياً: خطَّة التَّطوير للتَّصنيع العربيِّ المقترَحَة

١- أمام كلِّ التَّحدِّيات الَّتي يواجهها العالم العربيُّ، يمكن وضع تخطيط استراتيجيٍّ ذي ثلاث مراحل (مدى قريب ٥ سنوات، مدى متوسط ١٠ سنوات، مدى بعيد ١٥ - ٢٠ سنة) يبدأ بمجرد المصادقة على إنشاء الهيئة، التي يمكن من خلالها التَّخطيط للتَّصنيع الحربيِّ بالتَّنسيق مع الصِّناعة

المدنيَّة، على أن يتمَّ البَدء في عمل مسح علميٍّ للصِّناعة عامَّة والصِّناعة الحربيَّة خاصَّة، للتعرُّف على القُدرات والطَّاقات الفعليَّة، وتخزينها في بنك للمعلومات يُعدّ نواة لإنشاء بنك معلومات صناعيّ، تمهيدًا لتوسيع التَّكامل الصناعي وتعميقه بين الدول العربية بصفة عامّة، والتَّصنيع الحربيِّ بصفة خاصَّة، وذلك بإقامة **«الهيئة العربيَّة للصِّناعات المُتطوِّرة»** في إطار جامعة الدُّول العربيَّة على أُسس علميَّة واقتصاديَّة جديدة، تكفل نجاح عمل تلك الهيئة، مع الاستفادة من الأخطاء السّابقة في مشروع الهيئة العربيَّة للتَّصنيع، الَّتي انسحب منها المؤسِّسون العرب بعد اختلافهم سياسيًا مع مصر عقب اتِّفاقية السَّلام مع إسرائيل.

٢- المبادئ والأسس الَّتي يتعيَّن الاستناد عليها في وضع الخطَّة

أ- البدء في التَّخطيط من حيث انتهت إليه بعض الدُّول العربيَّة، الَّتي بدأت السَّيْر في طريق التَّصنيع، والاستفادة من هذه الخبرات المكتسَبَة لهذه الدُّول.

ب- دراسة خبرات الدُّول النامية الأُخرى الَّتي سبقتنا في إنشاء صناعاتها الحربيَّة، والَّتي حققَّت تقدُّمًا كبيرًا في هذا المجال، وأفضلها تجارب الهند والصين والبرازيل. والاستفادة من هذه الخبرات إلى أقصى حدّ، مع إدخال التَّعديلات اللازمة الَّتي تتَّفق مع الظُّروف الطَّبيعيَّة والبيئيَّة في المنطقة العربيَّة.

جـ- التَّكامل في التَّصنيع، مع تركيز كلِّ دولة على أنواع مُحدَّدة من المعدَّات والأسلحة، لزيادة الخبرة ورُخْص التَّكاليف، واستمرار التطوير والتَّحسين لها، مع عدم الازدواج، والاقتصار على إنتاج الأنواع طبقًا للاحتياجات داخل الدُّول العربيَّة أوَّلاً، مع التَّخطيط للتَّصدير للدُّول النامية.

د- يمكن تَعدُّد أكثر من مصنع لإنتاج نوع واحد من المعدَّات أو الأسلحة طبقًا

لدرجة الحاجة إليها، أو لبُعد المسافة أو صعوبة النَّقل، على أن يكون ذلك في أضيق الحدود، وطبقًا للخطّة العامَّة الموضوعة.

هـ- البدء بتطوير الأسلحة المتوافرة حاليًا باستخدام التّكنولوجيا الحديثة، ما يجعلها تساير متطلّبات المعركة الحديثة، وإطالة مدى استخدامها، مع تحقيق الاكتفاء الذَّاتيّ من العناصر الأساسيَّة من الأسلحة والذَّخائر، ثُمَّ التَّحوُّل إلى إنتاج الأسلحة المُتطوِّرة.

و- يمكن ترك هامش من حرِّيَّة التَّصنيع لكلّ دولة بالنّسبة للأسلحةِ الخفيفة وذخائرها خارج الهيئة العربيَّة للصّناعات المُتطوِّرة، نظرًا لانتشار مصانعها في الدُّول العربيَّة، وأيضًا حتَّى تتفرَّغ الهيئة للأسلحة المُتطوِّرة والاستراتيجيَّة.

ز- توحيد أعيرة الأسلحة والذَّخائر على المدى المتوسِّط، ما يؤدِّي إلى سهولة تداولها بين الجيوش العربيَّة، ومن ثم سهولة الفتح الاستراتيجيّ للقوّات العربيَّة، وهو ما يحقِّق درجة عالية من خفَّة الحركة والمناورة بالأسلحة والقوّات في المكان والزَّمان المناسبين.

٣- تقدير موقف الصّناعات العسكريَّة العربيَّة

تشكيل لجنة فنيَّة عسكريَّة اقتصاديَّة تتبع جامعة الدُّول العربيَّة (مُشكَّلة من الهيئة وأيَّة خبرات إضافيَّة قد يُرَى ضمُّها) ويكون من مَهامِّها:

أ- عَمَلُ مسح شامل للوقوف على حالة التَّصنيع الحربيّ في الدُّول العربيَّة حاليًا، وحصر مطالب تطوير الجيوش العربيَّة في إطار الثَّورة في الشُّؤون العسكريَّة.

ب- الإعداد التَّفصيليّ لخطَّة التَّصنيع الحربيّ العربيّ.

ج- تقدير رؤوس الأموال المطلوبة لبدء النّشاط.

د- إنشاء بنك المعلومات للتَّصنيع الحربيّ وتنظيم تبادل المعلومات وتسهيله، والتَّنسيق بين المنشآت الصّناعيَّة العربيَّة (المدنيَّة والعسكريَّة).

هـ- تحديد الصُّعوبات أو المشكلات الَّتي تعترض بناء الهيئة وعملها، وتقديم التَّوصيات للتغلُّب عليها.

٤- يتمُّ تركيز نشاط الهيئة عند إنشائها في مجال التَّخصُّصات الآتية:

أ- الطَّائرات بأنواعها (طائرات القتال، والهليكوبتر، وطائرات التَّدريب).

ب- محرِّكات الطَّائرات وإجراء عمليَّات الصِّيانة والإصلاح لمختلف أنواع المُحرِّكات.

ج- القذائف الصَّاروخيَّة غير المُوجَّهة والقواذف الخاصَّة بها.

د- نُظُم الصَّواريخ الموجَّهة والمعدَّات الأرضيَّة والإلكترونيَّة الخاصَّة بها.

هـ- الإلكترونيَّات الخاصَّة بالطَّائرات والنُّظُم الصَّاروخيَّة المُوجَّهة والأجهزة الإلكترونيَّة المستخدَمة لصالح القوّات المُسلَّحة.

و- القنابل بنوعيها (عمليّات وتدريب).

ز- الدَّبابات المُتطوِّرة.

ح- العربات المُدرَّعة.

ط- المركبات الجيب.

ي- علمًا بأنَّ نشاط الهيئة العربيَّة للتَّصنيع الَّتي تخارجت منها جميع الدُّول المؤسِّسة عام ١٩٧٩. واستمرَّ نشاط تلك المصانع بها اعتمادًا على الجهود المصريَّة، الَّتي تأثرت - إلى حدٍّ كبير - نتيجة انحسار تمويل دول الخليج المؤسِّسة (يمكن عدّها نواة للبناء عليها بعد إعادة تقييمها).

٥- في مجال التَّعاقد مع الدُّول مانحة حقِّ التَّصنيع أو المساهمة الحربيَّة العربيَّة

يجب أن يُنَصَّ صراحة في جميع الاتفاقيّات والتَّعاقدات مع الشَّركات أو الدُّول بخصوص استيراد الخبرة والمعرفة أو المشاركة في التَّصنيع بالاتِّفاق على:

أ- ضرورة تحديد خطّة وأسلوب التّدريب للعاملين العرب في هذه المصانع على أحدث أساليب تكنولوجيا هذه الصّناعة وأسرارها.

ب- تحديد نسبة التّصنيع المحليّ، مع وضع جدول زمنيٍّ ومراحل لرفع هذه النّسبة تدريجيًا، طبقًا لإمكانات الدُّول العربيَّة المنتجة، حتَّى تصبح صناعة محليَّة خالصة.

ج-أسلوب وحصّة تسويق المنتج داخل الوطن العربيِّ وخارج المنطقة العربيَّة، بتحديد الأسواق المخصَّصة للدُّول العربيَّة لبيع الفائض من إنتاجها، مع العمل على التَّخلُّص من أيِّ قيود تدريجيًا.

د- الالتزام بتقديم أحدث التّطوُّرات الَّتي تُدخلها هذه الشَّركات المُنتِجة، لرفع كفاءة المعدَّة أو السِّلاح المُنتَج عربيًا ليماثل في كفاءته مثيله في الدُّول المنتجة له أصلاً.

تعقيب

اللواء الركن الطيار

محمود عوده ارديسات*

تأتي هذه الورقة البحثيَّة الاستشرافيَّة لنظام عربيٍّ جديد في الإطار الأمنيِّ والعسكريِّ، الَّتي يقدِّمها اللواء **محمد نبيل طه** في وقت نحن بأمسِّ الحاجة فيه إلى مراجعة نقديَّة تحليليَّة لأمننا القُطْريِّ والقوميِّ على امتداد الوطن العربيِّ، الَّذي يمرُّ في حالة من التَّردِّي المتسارع، سياسيًا وأمنيًا، وفي حالة انكشاف تامٍّ للقُطْريَّة العربيَّة أمام التَّكتّلات الإقليميَّة والدّوليَّة، لا بل حالة عجز حتَّى عن مجابهة الأخطار الَّتي تُشكِّلها بعض الدول الإقليميَّة على أمننا القُطْريِّ والقوميِّ، كما أشار الباحث في تقديمه لهذه الورقة، الَّتي جاءت جهدًا مميَّزًا وثاقبًا في غياب إرادة سياسيَّة حقيقيَّة لتعاون عربيٍّ جدِّيٍّ في المجالات السِّياسيَّة والعسكريَّة والاقتصاديَّة.

يتناول الباحث موضوع التَّعاون في الإطار الأمنيِّ والعسكريِّ من خلال خمسة عناوين رئيسة، سأتطرَّق إليها بإيجاز شديد مُحلِّلاً ومبديًا رأيي بما يخدم البحث والتوجُّه.

---

* مدير مركز الدِّراسات الاستراتيجيَّة في كليَّة الدِّفاع الوطنيِّ في الأردنّ.

أ- تطوُّر التَّعاون الاستراتيجيِّ العربيِّ

على الرّغم من إقامة الجامعة العربيَّة قبل الاتِّحاد الأوروبيِّ وحلف الأطلسيِّ، إلاَّ أنَّ البنى الَّتي صاغتها الدُّول العربيَّة ممثَّلة بالأنظمة كانت هشَّة وسريعة العَطَب، لأسباب مُتعدِّدة أشار إليها الباحث، وفي مقدِّمتها غياب الإرادة العربيَّة الفاعلة لمتابعة العمل الجماعيِّ. فقد ثبت بما لا يقبل الشَّكَّ بأنَّ الأنظمة العربيَّة في حينه حتَّى الآن، غير مَعنيَّة بالالتزام الدَّقيق بقضاياها القوميَّة، بعيدًا عن قُطريَّتها ومصالحها الذَّاتيَّة.

مضى على الانكشاف القُطْريِّ العربيِّ أكثر من ستَّة عقود، وتحديدًا منذ حرب عام ١٩٤٨، لأسباب مُغرِقة في محلِّيَّتها العربيَّة، عنوانها التَّنافس والتَّناحر بين الأنظمة العربيَّة، إضافة إلى الاختراقات الخارجيَّة لهذه الأقطار منفردة ومجتمعة. ومن هنا، فشلت معظم، إنْ لم يكن جميع المؤسَّسات والهياكل المنبثقة عن المعاهدات والاتِّفاقيات العربيَّة، أو على الأقل، لم تُحقِّق أهدافها، بما في ذلك الجامعة العربيَّة واتِّفاقية الدِّفاع العربيِّ المشترك، في الوقت الَّذي كانت فيه «إسرائيل» على وشك الانقضاض على الأقطار العربيَّة ما بين عام ١٩٦٤ وعام١٩٦٧، إضافة إلى فشل القيادة العربيَّة المُوحَّدة، الَّتي أنشئت لغايات مجابهة الأطماع «الإسرائيلية» في حينه. وعليه، فإنَّ الفشل هو فشل سياسيٌّ بامتياز، لأنَّ الأقطار العربيَّة لم تُطوِّر المؤسَّسات الشَّرعيِّة والدُّستوريَّة السِّياسيَّة، القادرة على متابعة هياكل العمل العربيِّ المشترَك، وتطويرها بعيدًا عن مزاجيَّة القيادات العربيَّة ونزقها وتناحرها فيما بينها؛ الأمر الَّذي أدَّى إلى عدم التزامها بالوفاء بمتطلَّبات العمل الجماعيِّ العربيِّ، في الوقت الَّذي كانت في حلٍّ من أي محاسبة شعبيَّة أو سياسيَّة. وكما أشار الباحث فالبدايات الخاطئة تقود إلى نهايات خاطئة.

ب- التَّحوُّلات والتَّحدِّيات والتَّهديدات العسكريَّة والأمنيَّة

يُركِّزُ الباحث على (النِّظام العربيِّ) نظام ديناميّ متحرِّك. ومع أنَّني أتَّفق مع الباحث من ناحية نظريَّة، إلاَّ أنَّ (النِّظام العربيَّ) ديناميّ ومتحرِّك بدولاب الآخَرين والقوى الخارجيَّة المؤثِّرة فيه، وليس بمحرِّكٍ ذاتيٍّ نابع من المصلحة والأهداف العربيَّة، وذلك لقصور في الفهم والرُّؤية فيما يتعلَّق بالأهداف الاستراتيجيَّة للأمن القوميِّ والقُطْري، وتركيز الأنظمة على الأهداف المرحليَّة في السَّلامة والاستمرار.

ركَّز الباحث على التَّحدِّيات الَّتي واجهها الأمن العربيُّ في العقدين الأخيرين؛ أي منذ سقوط الاتِّحاد السوفييتي حتَّى الآن، بما في ذلك:

- بروز القطب الواحد.
- الشَّرق الأوسط الكبير.
- ضبط التَّسلُّح.
- تصاعد أدوار الدُّول الإقليميَّة.
- الإرهاب.

فمع أنَّ أبرز التَّحديات للأمن العربيِّ هي السِّياسات الأمريكيَّة تجاه المنطقة، كما يشير الباحث، إلاَّ أنَّ إغفال الدَّوْر «الإسرائيليِّ» في هذا السِّياق يترك بعض الحروف غير منقوطة. «فإسرائيل» على الرَّغم من كلِّ المعاهدات والاتِّفاقيات الَّتي أُبرمت معها حتَّى الآن، تبقى الخطر الأوَّل - بلا منازع - على الأمن القُطْريِّ والقوميِّ العربيِّ، وهي العامل الأكبر والأهمّ، بل والمحرِّك لكثير من السِّياسات الأمريكيَّة والدَّوليَّة تجاه المنطقة.

إنَّ إغفال الخطر «الإسرائيلي» والقفز لمعالجة أخطار أُخرى على أهمِّيَّتها، على حساب الخطر الأهمِّ، هو قفز عن المُستحقّات، الَّتي يجب التعامل معها إذا توافرت الإرادة الحقيقيَّة لبناء أمن عربيٍّ قُطْريٍّ وقوميٍّ.

ج- مستقبل التَّعاون الاستراتيجيِّ العسكريِّ والأمنيِّ: رؤية استشرافيَّة

تطرح الورقة بحقٍّ أهمِّيَّة التَّعاون العربيِّ في مجال الاستراتيجيَّة العسكريَّة والأمنيَّة؛ آلياتها وأدواتها، إضافة إلى البنى والهياكل العربيَّة الحالية الَّتي يمكن البناء عليها مستقبلاً. فالرُّؤية الاستشرافيَّة المستقبَليَّة الَّتي يطرحها الباحث جهد مميَّز ومُقدَّر على طريق التَّعاون العربيِّ المشترك، وهي مقاربة أكاديميَّة ونظريَّة جادَّة تتميَّز بحِرَفيَّة ومِهْنيَّة رفيعة المستوى، إلاّ أنَّها تبقى في إطارها النَّظريِّ والأكاديميِّ، لعدم توافر الإرادة العربيَّة لتطبيقها كما يشير الباحث. فلم يستطع (النِّظامُ العربيُّ) الاتِّفاق على رؤية موحَّدة في أحلك الظروف الَّتي مرَّت بها الأقطار العربيَّة بعد هزيمة عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، فكيف به الآن إذا بقيت البنى السِّياسيَّة كما هي عليه اليوم؟ فالتَّاريخ العربي يشي بأن مثل هذه المقاربات الفكريَّة والأكاديميَّة - على أهمِّيَّتها - ستبقى في ذات الإطار إذا لم يسبقها الإصلاحُ السِّياسيُّ، الكفيل بوضع البنى التَّحتيَّة اللازمة لإنجازها، ووضعها موضع التنفيذ. فمع أنَّ الورقة تضع الأُطَر والهياكل وطرائق التَّعاون العسكريِّ العربيِّ بتفاصيلها الفنيَّة والتِّقنيَّة، إلاَّ أنَّها تُغفِل أهمِّيَّة المؤسَّسات السِّياسيَّة القادرة على تفعيلها، وكيفية الوصول إلى مثل هذه المؤسَّسات.

فالأنظمة العربيَّة تدخل وتنسحب من أيِّ معاهدة عربيَّة دون أكلاف سياسيَّة تُذْكَر تجاه شعوبها. وبذلك فإنَّ أيَّ تعاون عربيٍّ في إطار المنظومة العربيَّة الحاليَّة، سيبقى رهينة للظُّروف والخلافات البَينيَّة بين الأنظمة العربيَّة، بعيدًا عن المشاعر القوميَّة للشعوب، وأحقيتها في أنْ تقول كلمتها في تحديد مصائرها، علمًا بأنَّ هذه الأخيرة هي القادرة على بناء الهياكل السِّياسيَّة والتَّنظيميَّة لتعاون عربيٍّ جديد، والمَعنيَّة في الوقت نفسه بالمحافظة عليها وتطويرها، خدمة لأمنها القُطْريِّ والجماعيِّ أُسوة بالشُّعوب الأُخرى (الأوروبيَّة، على سبيل المثال). ففي الوقت الَّذي لم يعدم

فيه العرب مؤسَّسات العمل الجماعيِّ منذ إنشاء الجامعة العربيَّة، إلاّ أنَّهم لم يُطوِّروا في المقابل مؤسَّسات قُطْريَّة قادرة على التَّفاعل وحمل النِّظام الجماعيِّ إلى آفاق جديدة، خدمة للمصلحة القُطْريَّة والقوميَّة. قد يقول قائل: هل المطلوب أنْ ننتظر إصلاحًا سياسيًّا شاملاً يؤهِّلنا للوصول إلى الأمن الجماعيِّ، ومتى سيكون ذلك؟ وقد تبدو مثل هذه الدَّعوة مغرقة في التَّمنِّي! وفي هذه الحالة نقول إنَّ بناء استراتيجيَّة أمنيَّة جماعيَّة عربيَّة ستبقى في إطار التَّمنِّيات، لا بل رؤية خياليَّة من دون ذلك الإصلاح السِّياسيِّ الحقيقيِّ، الَّذي يؤهِّل الشعوب لتكون حاملة وحامية لمؤسَّساتها الجماعيَّة على المستوى القُطْريِّ والقوميِّ، وبغير ذلك سنبقى نحرث في بحر من الآمال والتَّمنيّات ونتحدَّث عن (نظام عربيٍّ) لا وجود له إلا في إطار فضفاض وهلامي غير مُحدِّد المعالم والأهداف.

د- توحيد الفكر العسكريِّ والأمنيِّ في الجيوش العربيَّة

تتعرَّض الورقة بحقٍّ إلى موضوع مهمٍّ وحقيقيٍّ في إطار استراتيجيَّة عسكريَّة عربيَّة حماية للأمن القُطْري والقوميِّ. ويعرض الباحث تفاصيل توحيد الفكر العسكريِّ وركائزه في الجيوش العربيَّة، وهذه مقاربة نظريَّة وأكاديميَّة - مرَّة أخرى - لها ما يبرِّرها إذا سلَّمنا بأنَّ الدُّول العربيَّة قد اتَّفقت على الأهداف، وحدَّدت مصادر الخطر، ولديها الإرادة والرَّغبة في تحقيق الأهداف الجماعيَّة والتَّصدي للمخاطر بشكل جماعيٍّ، لا بل إذا سلَّمنا بأنَّ الأنظمة العربيَّة في ظلِّ الظُّروف الدّوليَّة والإقليميَّة الرّاهنة قادرة على اتِّخاذ القرارات المؤدِّية إلى مثل هذا التَّعاون وعلى هذا المستوى.

ففي ظلِّ المعاهدات والأحلاف التي أقامتها (الأنظمة العربيَّة) مع الدُّول الأجنبيَّة فيما يتعلَّق بالتَّعاون العسكريِّ والأمنيِّ، فإنَّها لن تكون قادرة على التحلُّل من التزاماتها الدّوليَّة للتَّفرُّغ للعمل العربيِّ المشترَك، علمًا بأنَّ

المعاهدات مع الدُّول الأجنبيَّة لها أولويَّة على المعاهدات العربيَّة في الغالب.

لم تتمكَّن معظم الجيوش العربيَّة من إجراء مناورات مشتركة فيما بينها، إلاَّ ضمن المشاركة في مناورات تعقدها دول من خارج الإقليم وتجريها على الأرض العربيَّة. ولا أريد أنْ أكون مُحبَطًا في مثل هذا الطَّرْح، إلاّ أنَّني أحاول أن أكون واقعيًا، حتَّى نستطيع - من خلال تغيير الواقع - الوصول إلى ما نصبو إليه من تعاون فما يطرحه الباحث في إطار الفكر والتَّدريب المشترك، وتوحيد المناهج التَّدريبيَّة، وبناء مصانع عسكريَّة عربيَّة تخدم الاستراتيجيَّة العربيَّة الموحَّدة هو بحقٍّ مثاليٌّ وجدير بالاهتمام، وضروريٌّ لتحفيز الفكر والعقل العربيٍّ، لإيجاد بدائل لما نحن عليه اليوم. لكنَّنا نعود مرَّة أخرى إلى الإرادة العربيَّة وكيفيَّة صنع هذه الإرادة، من خلال الإصلاح الشّامل وإطلاق حريَّة التَّفكير والإبداع لدى الشُّعوب والجيوش العربيَّة، لممارسة حقِّها في الدِّفاع عن أقطارها، وأمنها القوميٍّ، من خلال المؤسَّسات الدِّيمقراطيَّة وإرادة الشُّعوب، وليس على طريقة القبائل العربيَّة في (الفزعة) والهَبَّة الحماسيَّة الَّتي تنتهي مع أوَّل معركة نخسرها، ليبدأ التَّلاوم بين الأنظمة العربيَّة، وتحميل كلّ منها خسارته على الآخر. وبرأيي أنَّ ما ينطبق على توحيد الفكر العسكريٍّ سينطبق بالضَّرورة على توحيد التَّدريب. (وهو العنوان الخامس الذي تطرَّق إليه الباحث).

الخُلاصة

أتقدَّم من الباحث الأستاذ اللواء **محمد نبيل طه** بكل التَّقدير، مثمِّنًا هذا الجهد الحقيقيَّ والفكريَّ، نحو بناء نظام عربيٍّ جديد في الإطار الأمنيِّ والعسكريِّ، خدمة للأهداف القُطْريَّة والقوميَّة في حماية استقلال الأقطار العربيَّة وأمنها الجماعيّ.

لقد استعرض الباحث تطوُّر التَّعاون الاستراتيجيِّ العسكريِّ، وهياكل

العمل الجماعيّ، وأورد الأسباب الّتي أدّت إلى فشلها، حيث كانت هذه الأسباب في مجملها تتمثّل في غياب الإرادة السّياسيّة العربيّة، ومن هنا، وفي رأيي فإنّ هذه الإرادة لن تكون ولن تتجسّد مرّة أخرى من خلال قرار يُتّخذ في قمة عربيّة جديدة على غرار القمم السّابقة، لأنّ التّاريخ شاهد على فشل مثل هذه القرارات في السّابق، لعدم وجود الأُطر السّياسيّة الحقيقيّة القُطْريَّة لتفعيل مثل هذه القرارات وتطويرها، وعليه، فإنّ الإصلاح السّياسيّ الشامل (للنّظام العربيّ) على المستوى القُطْريّ أوّلاً، هو الكفيل بإيجاد نظام تعاون عربيٍّ في المجالات العسكريَّة والأمنيَّة والاقتصاديَّة، قادر على حماية الأمن القُطْري والقوميّ، تحميه الشّعوب وتدافع عنه إذا ما أُعطيت الفرصة بأنْ يكون لها القول الفصل في مصائرها. ومن دون ذلك سنبقى ندور في حلقة مُفْرَغة لا تؤدّي إلاّ إلى مزيد من التردّي والتّشظّي. فالأخطار والتّحديّات تجاوزت الأمن الجماعيّ للدُّول العربيَّة إلى تهديد أمن وحدة القُطْر واستقلاله. فالكثير من الدُّول العربيَّة مُهدَّدة بالتّقسيم (وتجزئة المُجَزَّأ) إلى وحدات إثنيَّة وطائفيَّة وحتّى قَبَليَّة. والحلُّ - في رأيي - هو العمل الجادُّ والدَّؤوب لبناء الدَّولة الوطنيَّة أوّلاً، الّتي فشلنا في بنائها على امتداد القرن الماضي. فالدَّولة الوطنيَّة هي القادرة على التّنسيق والتّعاون مع الدُّول الوطنيَّة على امتداد الوطن العربيِّ بناءً على المصالح المشترَكة، لحماية أمنها واستقلالها القُطْريّ، في ظلِّ الأمن الجماعيِّ القوميِّ، وليس من خلال التّعاون الخارجي، الّذي أثبت أنّه وَبال على الأمن القُطْريِّ والقوميِّ في آن. وأخيرًا شكري وتقديري للواء **محمد نبيل طه** على إثراء معرفتنا وتحفيزه للفكر الاستراتيجيّ العربيِّ نحو مزيد من التّأمُّل والبحث واستشراف آفاق جديدة تُعزِّز الأمن القوميَّ العربيَّ.

الفصل الرابع

المحور الاقتصاديّ

نحو نظام عربيٍّ جديد
المحـور الاقتصـاديّ

أ. د. محمود عبد الفضيل*

١ - الأزمة الرَّاهنة: تَفَكُّك النِّظام الاقتصاديِّ العربيِّ

١-١ نظرة إجماليَّة

يعاني النِّظام الاقتصاديُّ العربيُّ في الآونة الرّاهنة من حالة من التَّفكُّك فيما بين وحداته القُطْرِيَّة، من ناحية، وداخل تلك الوحدات، من ناحية أخرى. فإذا قسمنا اقتصادات المنطقة العربيَّة إلى ثلاث مجموعات رئيسة: اقتصادات المشرق العربيِّ؛ اقتصادات الخليج العربيِّ؛ اقتصادات المغرب العربيِّ، نلاحظ أنَّ هنالك درجة من التَّدهور في العلاقات التَّكامليَّة بين بلدان المشرق والخليج العربيِّ بمقارنة ما كانت عليه الحال من قبل. كما يُلاحظ اندماج بلدان الخليج العربي تدريجيًّا في إطار مسارات العوْلمة الماليَّة والتجاريَّة (دبي نموذجًا). كذلك يُلاحظ اندماج بلدان المغرب العربيِّ تدريجيًا في الفضاء الأورو متوسطي. وتظلُّ مصر ذات الدَّور المحوريِّ التّاريخي في مفترق الطُّرق بين المشرق والمغرب، وبين السودان وليبيا.

وعلى الصَّعيد القُطريِّ، لم تشهد اقتصادات المشرق العربيِّ حالة من التَّفكُّك والاضطراب على نحو ما نشهده منذ بدايات القرن الواحد والعشرين. فالعراق احُتلّ عام ٢٠٠٣، وانتُهكت سيادته وارتدّ اقتصاده إلى مرحلة «ما قبل الاقتصاد الصناعيِّ». كما فقد الاقتصاد الفلسطينيُّ في

---

* أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة.

كلٍّ من الضِّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة مقوِّمات البقاء الاقتصاديِّ كافَّة Economic Survival، كما عانى الاقتصاد اللبناني طوال العامين الماضيين من حالة من الشَّلل والاضطراب، فيما عانى الاقتصاد السوريُّ من حالة حصار نتيجة توقيع العقوبات الاقتصاديَّة الأمريكيَّة عليه، ومحاولة عزله عن محيطه العربيِّ ومجاله الحيويِّ.

وعلى صعيد آخر، عانى الاقتصاد السودانيُّ (الَّذي يمثِّل سلَّة الغذاء المركزيَّة للاقتصاد العربيِّ) من حالة التَّفكُّك والحروب الأهليَّة في جنباته كافَّة: الغرب (دارفور) والجنوب والشَّرق؛ الأمر الَّذي يُهدِّد مستقبل السودان باعتباره كيانًا موحدًا. وينعكس هذا - بدوره - سلبًا على مستقبل العلاقات التَّكامليَّة بين السودان «غير المُوحَّد» ومصر وليبيا، تلك المنطقة الحيويَّة الَّتي تمثِّل حلقة الوصل الاستراتيجيِّ بين المشرق والمغرب. ولعلَّ ما آل إليه حال العراق وظهور النزعات الانفصاليَّة في الشمال والجنوب يُهدِّد مستقبل الاقتصاد العراقيِّ باعتباره كيانًا موحَّدًا، ذلك القطر العربيِّ المحوريِّ الَّذي يُمثِّل حلقة الوصل بين المشرق العربيِّ، من ناحية، بلدان الخليج العربيِّ Lower Gulf، من ناحية أخرى.

وفي المقابل، يُلاحظ أنَّ اقتصادات الخليج العربيِّ «النفطيَّة» قد حقَّقت قفزة هائلة في معدَّلات النُّموِّ في النَّاتج المحليِّ الإجمالي، نتيجة الارتفاع الهائل في عائدات النِّفط خلال السَّنوات الأخيرة؛ الأمر الَّذي عمَّق من حجم «الفجوة الدَّخْليَّة» فيما بين الاقتصادات العربيَّة «النِّفطيَّة» و «غير النِّفطيَّة». ويظلُّ وضع الاقتصاد اليَمنيِّ حائرًا بين مجموعة البلدان «الأقلّ نموًا» في مجمل الاقتصاد العربيِّ، وبين بلدان الخليج «الغَنيَّة» المُجاورة، بالرّغم من الإشارات الإيجابيَّة حول إمكانيَّة انضمام اليمن إلى مجلس التَّعاون الخليجيِّ!

ووَفقـًا للحسابات الَّتي أجراها الدكتور **محمّد محمود الإمام**[1]، يُلاحظ أنَّ **اقتصادات بلدان الخليج** تُمثِّل نحو ٥٧٪ من النَّاتج المحليِّ الإجمالي للبلدان العربية عام ٢٠٠٥، مقارنة بما نسبته ٣٧,٨٪ فقط عام ١٩٩٠. ويُقابل ذلك تدهور المركز النِّسبيِّ **لاقتصادات بلدان المشرق العربيِّ** إلى ١٨٪ من النَّاتج العربيِّ الإجماليِّ عام ٢٠٠٥ مقارنة بما نسبته ٢٨,٢٪ عام ١٩٩٠. ويرجع ذلك إلى تنامي دور الصِّناعات الاستخراجيَّة وتكرير النِّفط وقطاع الخدمات في بنية الاقتصاد العربيِّ عمومًا، كما تُوضِّح ذلك بيانات الجدول (١). ويُلاحَظ هنا «الأثر **التَّشويهي**» للنِّفط، لأنَّه أيضًا يُضخِّم حجم قطاع الصِّناعة التَّحويليَّة ونصيبها في بلدان الخليج، نتيجة الدَّور الَّذي تؤدّيه صناعة «تكرير النِّفط» في بنية الاقتصادات الخليجيَّة.

كذلك يُبيِّن الجدول تراجع دَوْر **قطاع الزِّراعة** في بلدان المشرق، ولاسيما في مصر والعراق والأردنّ. ومن ناحية أخرى، تعاني الاقتصادات العربيَّة من مجموعة من الاختلالات الهيكلية الَّتي تؤثِّر بدورها في مستقبل التَّنمية والتَّعاون والتَّكامل الاقتصاديِّ العربيِّ. ويأتي على رأس تلك الاختلالات:

أ- تبديد جانب مُهمٍّ من المُدَّخرات العربيَّة (العامَّة والخاصَّة) وسوء توزيعها بين الأوعية الادخاريَّة المختلفة.

ب- سوء توزيع الاستثمارات على المستوى القطاعيّ.

ج - سوء توزيع الدُّخول والثَّروات، ما يؤثِّر سلبًا في قضيَّة العدالة الاجتماعيَّة والانتماء عمومًا.

---

(١) الدكتور محمّد محمود الإمام، الورقة المقدَّمة إلى **مؤتمر الاستراتيجيَّات البديلة للتَّنمية**، الَّذي نظَّمته الجمعيَّة العربيَّة للبحوث الاقتصاديَّة، القاهرة، (نيسان/أبريل ، ٢٠٠٨).

وقد تمتَّع الكثير من الأقطار العربيَّة (النِّفطيَّة وغير النِّفطيَّة) بفيض من المُدَّخرات العامَّة والخاصَّة غداة الطَّفرة النِّفطيَّة عام ١٩٧٣، وبالرَّغم من ذلك، فإنَّ جانبًا كبيرًا من تلك المُدَّخرات تمَّ تبديده في إنفاق استهلاكيٍّ تفاخريٍّ وتَرَفِيٍّ لا يتناسب مع مرحلة النُّموِّ الَّتي تمرُّ بها الاقتصادات العربيَّة، مقارنة بالبلدان الآسيويَّة الناهضة وبلدان أمريكا اللاتينيَّة؛ إضافة إلى تَسرُّب جانب مُهمٍّ من تلك المُدَّخرات إلى مسارات اكتنازيَّة (خارج الدَّورة الاقتصاديَّة) كما يشهد بذلك ارتفاع حجم حيازات الذَّهب والمجوهرات لدى الأُسر الميسورة في القطاع العائليِّ العربيِّ، ما يجعل المَيْل الحَدِّي للاكتناز في المنطقة العربيَّة من أعلى المعدلات في العالم .

لكن الطامَّة الكبرى تتمثَّل في أنَّ جانبًا مُهمًّا من تلك المُدَّخرات (العامَّة والخاصَّة) قد تمَّ تدويرها خارج المنطقة العربيَّة؛ إذ تشير بعض التَّقديرات إلى أنَّ حجم الموجودات الخليجيَّة في العالم الخارجيِّ بلغت نحو ١٨٠٠ بليون دولار عند نهاية عام ٢٠٠٧، تتمُّ إدارتها في شكل محافظ استثماريَّة بواسطة بيوت المال الأجنبيَّة. وتشير التَّقارير إلى أنَّ «سيتى غروب» وحدها تدير ثروات عربية لا يقلُّ حجمها عن عشرة بلايين دولار (راجع جريدة **الحياة** - عدد ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦). ولعلَّ الأزمة الماليَّة الكبرى الَّتي داهمت المؤسَّسات الماليَّة الكبرى في «وول ستريت» مثل (Lehman Brothers)، و(Merrill Lynch)، الَّتي كان يُنْظَرُ إليها باعتبارها أوثانًا بواسطة بعض كبار المستثمرين والماليين العرب، تجعل من الضَّروري إعادة النَّظر في أساليب استثمار الفوائض الماليَّة العربيَّة.

وعلى صعيد التَّوزيع القطاعيِّ للاستثمارات داخل المنطقة العربيَّة، يُلاحظ أنَّ الجانب الأكبر من الاستثمارات تَوجَّه بصفة أساسيَّة إلى قطاعات الخدمات والبناء والتَّشييد ودُور السَّكَن. وذلك على عكس التَّجربة الآسيويَّة في النُّموِّ والتَّنمية، حيث تَمَّ التركيز على الاستثمارات إلى

القطاعات الصِّناعيَّة المتقدِّمة والزِّراعية والبنية التَّحتيَّة، خاصَّة الصِّناعات «عالية التِّكنولوجيا» ذات الطَّاقة التَّصديرية العالية. ونتج عن هذا التَّوجُّه الاستثماريِّ «الإنتاجيِّ» في البلدان الآسيويَّة ارتفاع حجم الصَّادرات، وتوليد المزيد من فرص التَّوظف، وتحقيق درجة أكبر من الاكتفاء الذَّاتي في الغذاء. ولعلَّ الأداء التَّنمويَّ لبلدان مثل الهند والصِّين وكوريا الجنوبيَّة وماليزيا يشهد بذلك.

وهكذا، فإنَّ مُحصِّلة هذا التَّوزيع القطاعيِّ للاستثمارات العربيَّة خلال الفترة: ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ يتلخَّص فيما يأتي:

أ- استمرار ارتفاع درجة الانكشاف الغذائيِّ العربيِّ.

ب- تراجع التَّصنيع في فروع النَّشاط الصِّناعيِّ التَّقليديّ، الَّتي قامت تاريخيًا على «الإحلال محلّ الواردات» وعلى رأسها صناعات الغَزْل والنَّسيج وعدد من الصِّناعات الغذائيَّة.

جـ- ارتفاع وتيرة الاستثمار العقاريِّ خلال السَّنوات الأخيرة بشكل جُنونيٍّ في معظم الأقطار العربيَّة، وتضخُّم الأسعار؛ الأمر الذي ينبئ بوجود فقاعة عقاريَّة هائلة في معظم الأسواق العقاريَّة العربيَّة.

وفي هذا الصَّدد، تجدر الإشارة إلى أنَّ مفهوم «التَّنمية العقاريَّة» بدأ يشيع ويزدهر في دوائر رجال الأعمال في المنطقة العربيَّة. وقد شهدنا خلال السَّنوات الأخيرة انتقال الكثير من رجال الأعمال من أنشطة الاستثمار الصِّناعيِّ إلى مجال الاستثمارات العقاريَّة، حيث الرِّبح الأوفر والعائد الأسرع والمخاطر الأقلُّ. وهذا التَّحوُّل إنَّما يعني بلغة الاقتصاد الحديث: الانتقال من قطاعات ذات منتجات «قابلة للاتِّجار دوليًّا» (Tradables) إلى قطاعات مُنتِجة لسلع وخِدْمات غير قابلة للاتِّجار دوليًّا (Nontradables)، ناهيك عن أنَّ تلك «الاستثمارات العقاريَّة» تُولِّد فرصًا للعمالة والتَّوظف مرَّة واحدة في أثناء فترة البناء والتَّشييد، من دون أنْ

تكون هناك موجات مُتجدِّدة للتَّوظف عامًا بعد عام (أو ما يُسمّى مضاعف التَّوظيف)، كما هي الحال فيما يتعلق بالاستثمارات الصِّناعية والخدميَّة المُنتِجة.

وتشير بعض التَّقديرات إلى أنَّ معظم «الاستثمار العقاري» في المنطقة العربيَّة ينساب إلى سوق العقارات الفاخرة. وهذا المَيْل نحو المُغالاة في الاستثمار العقاريّ يعكس ذهنيَّة الوَلَع بالمُضارَبة، الَّتي سوف تكون مثل هذه العقارات الفاخرة محلاً لها مستقبلاً. وعلى صعيد النَّظرة الاقتصاديَّة الكُلِّيَّة، يؤدِّي التَّوجُّه نحو الاستثمار العقاريّ إلى تقليص فرص الاستثمار المُنتِج في المجالات الأُخرى: الصِّناعيَّة منها والزِّراعيَّة والخدميَّة، ذات هوامش الرِّبح الأصغر وفرص المُضارَبة الأقلّ، وَفْقًا لما يُطلِق عليه علماءُ علم الاقتصاد «أثر المُزاحَمة» (Crowding-out effect)

الجدول (١)

التَّوزيع القطاعيّ للنَّاتج المحليّ الإجماليّ العربيّ، حسب مجموعات البلدان العربيَّة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥

المنطقة	الزراعة والصَّيد		الصناعات الإستخراجيَّة		صناعات تحويليّة وكهرباء		تشييد وبناء		جملة القطاعات السلعية		أنشطة الخدمات الإنتاجيّة		الخدمات الاجتماعيّة		النسبة إلى النَّاتج العربي الإجمالي	
	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
الخليج	١٣,١	١٩,٩	٦٣,٣	٦٨,٥	٢٧,٣	٥٥,١	٣٦,٤	٥٦,٥	٤٠,٦	٦٠,٠	٢٩,١	٤٥,٩	٤٠,٧	٥٩,٠	٣٧,٨	٥٦,٩
المشرق*	٤٣,٨	٣٤,٣	١٣,١	١٠,٥	٢٩,٨	٢٢,١	٢٢,٨	١١,٩	٢٥,٠	١٥,٢	٣٦,٦	٢٥,٩	٢٧,٢	١٨,٥	٢٨,٢	١٨,٠
المغرب	٣٦,١	٢٧,٩	٢٢,٤	١٨,٨	٣٥,٨	١٩,١	٣٧,٣	٢٧,٢	٢٨,١	٢٠,٤	٢٣,٨	٢٠,٦	٢٥,٩	١٩,٦	٢٦,٦	٢٠,٣
الجنوب**	١٧,١	١٧,٩	١,٢	٢,٢	٧,٠	٣,٧	٣,٥	٤,٤	٦,٤	٤,٣	١٠,٤	٧,٦	٦,٢	٢,٩	٧,٤	٤,٨
جملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

* بلدان المشرق تضمُّ مصر.

** بلدان الجنوب تضم: السُّودان، اليمن، جيبوتي (البلدان الأقلّ نمواً وتقدماً).

المصدر:

- صندوق النَّقد العربيّ: الحسابات القوميَّة للدول العربيَّة، ٢٠٠٠.
- التقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحَّد ٢٠٠٧، كما جاء في ورقة الدكتور محمد محمود الإمام، المقدَّمة إلى مؤتمر الاستراتيجيَّات البديلة للتَّنمية، الَّذي نظَّمته الجمعية العربيَّة للبحوث الاقتصاديَّة، القاهرة، نيسان/إبريل ٢٠٠٨.

١-٢ ارتفاع درجة التَّفاوت في الدُّخول والثَّروات

أدَّت الحالة الرَّيبيعيَّة الَّتي يعيشها الاقتصادُ العربيُّ منذ بداية الحقبة النِّفطيَّة في منتصف السَّبعينيَّات من القرن العشرين إلى ضمور النَّشاط الإنتاجيِّ، وارتفاع المَيْل نحو المُضارَبات والكَسْب السَّريع، بعيدًا عن المردود الإنمائي بعيدِ المدى، حيث يتمُّ شراءُ الحاضر على حساب المستقبَل، دون الاهتمام برفاه الأجيال القادمة! وقد أدّى ذلك إلى تكوين الثَّروات الهائلة من خلال المُضارَبات في العقارات وأسواق الأسهم والسَّندات. ونتج عن ذلك الانفصام التَّدريجي بين الجُهْد والعائد، كما اتَّسعت فجوة الدُّخول في المجتمعات العربيَّة، وانعكس ذلك في عدَّة مظاهر:

أ- أنَّ العشرين في المئة في قمَّة توزيع الدَّخل يحصلون على نحو نصف الدَّخل القوميّ، فيما يحصل الخمسون في المئة في قاع التَّوزيع على ما يقلُّ عن عشرين في المئة من الدَّخل القوميِّ الإجماليِّ (راجع الجدول٢). وقد أدَّى هذا النَّمط لتوزيع الدُّخول إلى مزيد من الاستقطاب الاجتماعيِّ بين الأغنياء، الَّذين يزدادون ثراءً، والفقراء الَّذين يزدادون فقرًا مع مرور الزَّمن. وقد أدّى هذا الخلل في توزيع الدُّخول والثَّروات إلى انتشار ظاهرة «الكساد التَّضخمي» في عدد من الاقتصادات العربيَّة، نظرًا لوجود «فائض عَرْض» في أسواق السِّلع والخِدْمات الَّتي يستهلكها الفقراء ومحدودو الدَّخل، فيما يوجد «فائض طلب» في أسواق السِّلع والخِدْمات التي يستهلكها الأثرياء والفئات الميسورة. وهكذا نجد أنَّ التَّضخُّم يتعايش جنبًا إلى جنب مع الرُّكود في الأقطار العربيَّة كافّة.

ب- اتِّساع رقعة العشوائيَّات ومناطق المخالفات في الكثير من المدن العربيَّة، حيث ينتشر الحرمان النِّسبيُّ والبطالة والعنف والجريمة؛ الأمر الَّذي يؤثِّر في التَّماسك المجتمعيِّ، ويُهدِّد الأمن الاجتماعيَّ

والسِّياسيَّ في الأقطار العربيَّة كافَّة، نتيجة تزايُد أعداد «المُهَمَّشين» في المجتمع العربيِّ.

ج- تدهور الأوضاع المادِّيَّة والأدبيَّة للفئات الوُسطى في المجتمعات العربيَّة نتيجة الضُّغوط المادِّيَّة والاجتماعيَّة تحت تأثير الهجرة إلى الخارج، وعمليَّات الخصخصة، وتدهور مكانة «الوظيفة العامَّة» في المجتمع العربيِّ في ظلِّ «اقتصاد السّوق»، وعمليّات العوْلمة الجارية.

جدول (٢)

نمط توزيع الدَّخل في البلدان العربيَّة

الحصة النسبية / الدولة	أفقر ٢٠٪	أفقر ٤٠٪	أغنى ٢٠٪
الجزائر (١٩٩٥)	٧,٨	١٩,٥	٤٣,٠
مصر (٢٠٠٤/٢٠٠٥)	٨,٩	٢١,٦	٤١,٦
الأردنّ (٢٠٠٢/٢٠٠٣)	٦,٧	١٧,٥	٤٦,٣
الكويت (١٩٩٩/٢٠٠٠)	٥,٩	١٦,٤	٤٥,٣
لبنان (١٩٩٩/٢٠٠٠)	٨,٩	٢١,٤	٤٢,٢
موريتانيا (٢٠٠٠)	٦,٢	١٧,٠	٤٥,٦
المغرب (١٩٩٨/١٩٩٩)	٦,٥	١٧,١	٤٦,٨
عمان (١٩٩٩/٢٠٠٠)	٥,١	١٤,٣	٤٧,٥
سورية (٢٠٠٤/٢٠٠٥)	٧,٢	١٨,٣	٤٥,٣
تونس (٢٠٠٠)	٦,٠	١٦,٣	٤٧,٢
اليمن (٢٠٠٥/٢٠٠٦)	٧,٥	١٩,٠	٤٠

المصدر: دراسات متفرِّقة للجنة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لغرب آسيا (ESCWA)، وإحصاءات البنك الدّوليِّ.

١-٣ تَخلُّف منظومة التَّعليم والبحث العلميّ

تُعدّ المنظومة التَّعليمية ومنظومة البحث العلميّ البِنية التَّحتيَّة الرَّئيسة للنُّهوض الاقتصاديّ والاجتماعيّ في أيّ بلد نام. وقد أثبتت التَّجربة الآسيويَّة في التَّنمية خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٥ مدى صدق هذه المقولة، حيث اهتمَّت بلدانٌ ناهضة في آسيا مثل كوريا الجنوبية والهند وماليزيا والصِّين (ناهيك عن اليابان) بإحداث ثورة في نظام التَّعليم العالي؛ الأمر الَّذي أدَّى إلى دخول تلك البلدان الآسيويَّة دائرة الابتكار والإبداع التّكنولوجيّ، بعيدًا عن التَّقليد والتَّبَعيَّة التّكنولوجيَّة، وذلك من خلال تطوير أنشطة ومنظومات للبحوث والتَّطوير(R&D). وهكذا نجحت تلك البلدان في اختراق الأسواق العالميَّة ببراءات اختراع وعلامات تجاريَّة مُميَّزة (حالة كوريا الجنوبيَّة).

وعلى العكس من ذلك، فإنَّ المنطقة العربيَّة شهدت تدهورًا مُنتَظَمًا في النِّظام التَّعليميّ بجميع فروعه ومستوياته خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٠، نتيجة انتشار ظاهرة الدُّروس الخُصوصيَّة في مراحل التَّعليم كافّة «دون الجامعيَّة» وَتكدُّس الطُّلاّب في دور التَّعليم العالي على حساب النَّوعيَّة والجُودة. كما سادت «قيم المال» على حساب «أخلاقيّات البحث العلميّ»، وضَعُفت علاقة الجامعة بالمجتمع والعمليَّة الإنتاجيَّة عمومًا، نتيجة تسرُّب كوادر علميَّة مُهمَّة إلى القطاع الخاصّ، أو هجرتها إلى المُنظَّمات الدّوليَّة والبلدان الرأسماليَّة المُتقدّمة.

كذلك، ظلَّت معدلات «الأُميَّة لدى الكبار» مرتفعة في البلدان العربيَّة كافَّة (راجع الجدول رقم ٣). ولعلَّ ضَعْف الإبداع التّكنولوجيّ في المنطقة العربيَّة يؤثِّر بشكل جوهريّ في الأمن القوميّ العربيّ، نتيجة التَّبعيَّة التّكنولوجية المُفْرِطَة للغرب، بالرّغم من وجود طاقات علميَّة هائلة في المنطقة العربيَّة، تسمح بحدوث درجة أكبر من الاستقلال التّكنولوجيّ، كما

حدث في بلدان نامية أُخرى، مثل كوريا الجنوبيَّة والبرازيل والهند، وذلك إذا ما أحسنَّا تجميع تلك الطَّاقات والكوادر في إطار مؤسَّسي على الصَّعيد العربيِّ.

جدول (٣)

معدَّل الأُميَّة بين البالغين فى الوطن العربيُ

	الدَّولة	معدل أُمِّيَّة البالغين (١٥سنة فأكثر)
(١) بلدان المشرق	لبنان	—
	سورية	١٩,٢
	مصر	٢٨,٦
	الأردنّ	٨,٩
(٢) بلدان المغرب	تونس	٢٥,٧
	المغرب	٤٧,٧
	الجزائر	٣٠,١
	موريتانيا	٤٨,٨
(٣) بلدان الخليج	قطر	١١,٠
	الإمارات العربيَّة المتَّحدة	١١,٣
(٤) بلدان الجنوب	السودان	٣٩,١
	اليمن	٤٥,٩

٢- نحو نظام اقتصاديٍّ عربيٍّ جديد

يستدعي خروج الاقتصاد العربيِّ من أزمته والانطلاق نحو «نظام اقتصاديٍّ عربيٍّ جديد» التَّحرُّك على عدد من المحاور الرَّئيسة، نُجملُها فيما يأتي:

٢-١ ضرورة توجيه جانب مُهمٍّ من الاستثمارات العربيَّة البينيَّة (عامَّة وخاصَّة) لتطوير منظومة التَّعليم العالي والبحث العلميِّ باعتبار أنَّ الاستثمار في رأس المال البشريِّ والمعرفيِّ يُعدّ من أهمِّ محرِّكات التَّنمية والنَّهضة في عالم اليوم. ويستدعي تطوير النِّظام الاقتصاديِّ العربيِّ التَّركيز على أهمِّيَّة دور الاستثمارات العربيَّة البينية في خلق هياكل إنتاجيَّة واقتصاديَّة تكامليَّة، بصرف النَّظر عن طبيعة النِّظام الاقتصاديِّ والسِّياسيِّ في كل قطر عربيٍّ على حِدة؛ إذ ليس هناك من شكٍّ في أنَّ الاستثمارات العَينيَّة التي تُضيف إلى الطَّاقات الإنتاجيَّة تُعدّ بمثابة محرِّك لعمليَّة التَّنمية العربيَّة، إذا ما أحسن التَّوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات العربيَّة البَينيَّة عبر الأقطار العربيَّة المختلفة.

وقد بلغ الرَّصيد التَّراكمي للاستثمارات العربيَّة البينيَّة الخاصَّة خلال العشرين عامًا الممتدة بين عامي ١٩٨٥ - ٢٠٠٤ نحو ٣٦ بليون دولار أمريكي، أي بمعدَّل تدفُّق سنوي ٣,٥ بليون دولار أمريكي في المتوسِّط، وهو معدَّل شديد التَّواضع يحتاج إلى تنشيط وتحفيز.

٢-٢ إحياء مشروعات صناديق عربيَّة مشتركة للبحث العلميِّ والتِّكنولوجيّ

ونعني بها المشروعات الَّتي تمَّ طُرحَت بمبادرات من منظمة الإسكوا والصُّندوق العربيِّ للإنماء الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ في الماضي، لكنَّها ظلَّت حبرًا على ورق، نتيجة ضعف الإرادة السِّياسيَّة، وضعف المنظور التَّكاملي لمستقبل التَّنمية في الوطن العربيِّ. وقد آن الأوان لإحياء تلك المبادرات في ظلِّ توافر الموارد الماليَّة في البلدان النِّفطيَّة العربيَّة، بعد الطَّفرة في أسعار النِّفط الَّتي سادت خلال السَّنوات الأخيرة.

٢-٣ مواجهة تحدِّيات العوْلَمة

تُمثِّل العوْلمة – خاصَّة «العوْلمة الماليَّة» – أحد أهمِّ التَّحدِّيات الَّتي تواجه الاقتصادات والمجتمعات العربيَّة منذ بداية التِّسعينيّات من القرن الماضي. ولعلَّ التَّمركز الهائل للاستثمارات الخاصَّة في السَّنوات الأخيرة في قطاعات: الاتِّصالات والخدمات الماليَّة والسِّياحة إنَّما هو أساسًا للتواؤم مع مُتَطلَّبات العَوْلَمة.

وفي تقديرنا أنَّ المنطقة العربيَّة تُعَدُّ حاليًا منطقة رَخوة اقتصاديًا مقارنةً ببلدان آسيا وبلدان أمريكا اللاتينية، من حيث طبيعة الرأسماليَّة المحليَّة الَّتي تسعى إلى الربح السَّريع في إطار أنشطة الوساطة والتَّداول، وارتفاع المَيْل الحَدِّيِّ للمُضاربة لدى الفاعِلين الاقتصاديين في المنطقة العربيَّة. وقد سبق أن فرَّق الاقتصاديُّ الكبيرُ **جون مينارد كينز** في مؤلفه **النَّظرية العامَّة** (١٩٣٦) بين «روح المضاربة» من ناحية، و«روح المشروع»، من ناحية أُخرى. والواضح أنَّه في منطقتنا العربيَّة تغلَّب روح المضاربة على روح المشروع؛ الأمر الذي يساعد على التَّكيُّف السَّلبيِّ للاقتصادات العربيَّة مع متطلَّبات العولمة، خاصَّة في ظلِّ تبنّي معظم الحكومات العربيَّة لبرامج التكيُّف الهَيكليِّ، والانضواء تحت راية ما يُسَمّى «توافق واشنطن» في ظلِّ السِّياسات الليبراليَّة الجديدة.

كما نشهد في ظلِّ موجات العوْلمة العاتية هجومًا متزايدًا للشَّركات مُتعدِّدَة الجنسيَّات (ورأس المال الاحتكاريِّ العالميِّ) للسَّيطرة على فروع مُهمَّة من النشاط الصِّناعي في المنطقة العربيَّة، وبصفة خاصَّة قطاعات: الإسمنت؛ الأدوية؛ الكيماويّات؛ المُنظِّفات، الأمر الذي يؤدِّي إلى مزيد من تفكيك علاقات التَّرابط والتَّشابك فيما بين الاقتصادات العربيَّة القُطْريَّة، وتحقيق مزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالميِّ وشبكاته الإنتاجيَّة والتَّمويليَّة.

٢-٤ حلّ معادلة «الخبز مع الكرامة»

يُعَدُّ حقُّ العيش الكريم من العناصر الأساسيَّة لمنظومة «العدالة الاجتماعيَّة». ويكتسب هذا الحقُّ أهميَّة كبرى في المنطقة العربيَّة، حيث يحصل المواطن على حقِّ العيش والاستمرار في الحياة (Daily Survival) بأساليب يقترن فيها التَّحايل بهدف تَسوُّل الرِّزق؛ الأمر الَّذي يؤدِّي إلى إهدار كرامة فئات واسعة من المواطنين الفُقراء ومحدودي الدَّخْل، الَّذين يُشَكِّلون السَّواد الأعظم من سكّان الوطن العربيِّ. ولهذا فإنَّنا نرى أنَّ معادلة «الخبز مع الكرامة» غير مُتَحقِّقة لفئات كبيرة من السُّكّان في المنطقة العربيَّة. بل، في أحوال كثيرة، تكون المعادلة السَّائدة هي: «الخبز من دون كرامة»، بل أحيانًا: «لا خبز ... ولا كرامة»!

ولكي نحدِّد بدرجة أدَّق المقصود «بحقِّ العيش الكريم»، يمكن لنا أنْ نستعين هنا بالمفهوم الَّذي طرحه الاقتصادي الكبير **أمارتيا سن** Amartya Sen، الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصاديَّة؛ إذ يُحدِّد سنٌ مقومات ثلاثة لإعمال هذا المفهوم في الواقع الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ:

- حقّ الحصول على عمل مُنتِج ودائم (الحقُّ في التَّوظيف المُنتِج).
- حقّ الحصول على أجر (أو دَخْل) يَسمح بتحقيق مُقوِّمات العيش الكريم، أو ما يُسمَّى بالإنجليزية (Living wage)؛ أي، باختصار، أجر لا يقوم على الاستغلال ويرتبط بتشريعات الحدِّ الأدنى للأجور.
- أن تكون منظومة الأثمان السَّائدة للسِّلع والخِدْمات الأساسيَّة (بما في ذلك إيجارات المساكن، والكهرباء، والمياه) متناسبة مع مستويات الأجور النَّقديَّة السَّائدة لذوي الدُّخول المحدودة، والشَّرائح الدُّنيا من السُّكّان في المجتمع.

ويُلاحظ أنَّ تلك العلاقة المُثَلَّثيَّة غير قابلة للانفصام، فحقُّ التَّوظف هو الَّذي يفتح الطَّريق أمام الحصول على دخل أو الحرمان، ثمَّ إنَّ النِّسبة والتَّناسب بين الدُّخول والأثمان هي الَّتي تحقِّق مقوِّمات العيش الكريم.

٢-٥ العدالة الاجتماعيَّة

لعلَّ أهمَّ السِّياسات المحوريَّة في مجال تحقيق قدر كبير من «العدالة الاجتماعيَّة»، في ظلِّ «اقتصاد عربيٍّ جديد» - وفى ظلِّ غياب «الحل الاشتراكيِّ التَّقليدي» - تتمثَّل فيما يأتي:

أ- نوعيَّة «السِّياسات الضَّريبيَّة»، الَّتي تهدف إلى تهذيب توزيع الدُّخول والثَّروات في المجتمع العربيِّ (الضَّرائب المباشَرة على الدُّخول والثَّروات والضَّرائب غير المباشَرة على السِّلع والخِدْمات)، والإقلال من حجم «الفوارق الطَّبقيَّة» في المجتمع العربيِّ.

ب- «السِّياسات التَّعليميَّة» الَّتي تضمن عدالة الفرص أمام المواطنين في مجال التَّعليم والتَّوظيف، على اختلاف أوضاعهم الدَّخْلِيَّة ومواقعهم الطَّبقيَّة.

ج- «سياسة الأجور» الَّتي تضمن الحدَّ الأدنى للأجور الَّذي يمنع الاستغلال ويُحقِّق العيش الكريم للعاملين بأجر، ويدفع عنهم «غائلة التَّضخُّم» والجوع.

د- «سياسات الأثمان» الَّتي تضمن منع استغلال المُستهلِكين، وتضع حدًّا لممارسات «التَّسعير الاحتكاريِّ» في فروع النَّشاط الاقتصاديِّ كافَّة.

هـ- امتداد «المِظلَّة التأمينيَّة» واتِّساعها حتَّى يُمكنها تغطية الأقسام المختلفة من السُّكَّان. وذلك باعتبار أنَّ الحقوق التَّأمينيَّة، قبل التَّقاعد وبعده، تُشَكِّل أحد مقوِّمات نظام العدالة الاجتماعيَّة في المجتمعات الحديثة، حتَّى لا يبقى أحد فيما يمكن تسميته «العراء التَّأميني».

٢-٦ نحو ماليَّة عامَّة عربيَّة مُوَحَّدة

تستدعى الظُّروف الرّاهنة للاقتصاد العربيِّ تفعيل فكرة الموازنة الماليَّة العربيَّة الموحَّدة، الَّتي كان قد سبق طرحها في بعض الكتابات والمحافل العربيَّة حول إنشاء ماليَّة عامَّة عربيَّة مُوَحَّدَة، يتمُّ تمويل إيراداتها من رسوم رمزيَّة على صادرات البلاد النفطيَّة العربيَّة (بمعدل دولار أو دولارين على البرميل)، ويتمُّ استخدامها على أساس سنويٍّ لتمويل النَّفقات العربيَّة المُشترَكة، الَّتي تعبِّر عن حاجات عربيَّة عامَّة مثل: التَّعليم؛ البحث العلميِّ؛ الأمن المائيِّ؛ شبكات المواصلات والاتِّصالات؛ مشروعات الرَّبط الكهربائيِّ. ويتمُّ إقرارها من خلال المجلس الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ التّابع للجامعة العربيَّة. ولعلَّ القمَّة الاقتصاديَّة العربيَّة القادمة (في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) تناقش هذه المقترَحات وتضع لها حلولاً وتمويلاً مناسبًا، باعتبارها ضرورة قوميَّة.

تعقيب

أ.د. إسماعيل عبد الرحمن*

يقول **الصّادق النّيهوم**: «لكي تحقق أحلامك عليك أوّلاً أن تستيقظ»، ويقول الإمام **علي بن أبي طالب**، كرَّم الله وجهه: «ما أكثر العبر وما أقلَّ الاعتبار».

وقد مرَّت علينا نحن العرب سنوات طوال حافلة بالأحداث الجسام ونحن نحلم بتحقيق الوحدة العربيَّة، لكنْ دون أنْ نستيقظ من سُباتنا العميق، ودون أن نعتبر بما مرَّ بنا من أحداث. ولهذا بقيت قضيَّة الوحدة في نطاق الحلم لا أكثر ولا أقلَّ، بل راحت تتراجع من على سُلَّم أولويّاتنا يومًا بعد يوم، وأخشى أن لا تكون هذه القضيَّة قد بلغت الدَّرْك الأسفل بعد. إذ بدلاً من تضميد الجراح ولملمة الأشلاء الَّتي خلَّفها لنا الاستعمار، أصبحت الكيانات القُطْريَّة، بحدودها المُصطنَعة، واقعًا تتمسَّك به الأنظمة الحاكمة بوصفه مكسبًا لا يجوز التَّفريط فيه، وتفشَّت في هذه الأثناء النَّزعات الإقليميَّة، وتعمَّقت التَّناقضات بين هذه الكيانات وفي داخلها، وارتفعت رايات الانفصال حتَّى فوق رايات الكيانات القُطْريَّة، ما يُهدِّد الوطن العربيَّ بمزيد من التَّشظّي والتَّجزئة. وهل ثَمَّة صورة أكثر قتامة ممَّا يجري أمام أعيننا من اقتتال بين الإخوة في فلسطين والعراق والسُّودان

---

* أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية، عمّان.

ولبنان واليمن والصّومال، إمّا على خلفيّات سياسيّة أو طائفيّة أو عِرْقيّة أو مَذهبيّة.

لقد كانت القضيّة الفلسطينيّة وجامعة الدُّول العربيّة لفترة طويلة من الزمن من الرَّوابط القليلة الباقية الَّتي تجمع شمل العرب، وتُذكِّرهم بأنَّهم أمَّة واحدة. لكن هاتين الرابطتين – على ما يبدو – لم تعودا فاعلتين، فها هي القضيَّة الفلسطينيَّة يجري التَّضحية بها لنيل رضى العمِّ سام، الَّذي لن يرضى إلا بإرضاء العرب لربيبته «إسرائيل»، وهو ما يفسِّر هذا التَّسابق بين الأنظمة العربيَّة على إقامة الصِّلات مع الكيان الصّهيوني سرًّا أو علنًا. وهل ثمَّة ما هو أدلُّ على ذلك من الدَّعوة إلى إقامة حلف عربيٍّ «إسرائيليٍّ» في مواجهة إيران؟ بل هل ثمَّة ما هو أدلّ على ذلك من مشاركة بعض الأنظمة العربيَّة «لإسرائيل» في حصارها الظّالم لأكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزّة؟ ولا يغيب عن البال في هذا السِّياق أيضًا المؤتمر الحالي للتَّطبيع المجاني مع الكيان الصّهيوني الَّذي عُقِدَ في مدينة نيويورك تحت مُسمّى حوار الأديان.

تلك هي الخلفيَّة البائسة الَّتي تخطر على البال عند الحديث عن أيِّ موضوع ذي صلة بالوحدة العربيَّة أو بالنِّظام العربيِّ قديمه وجديده. وقد بدا ذلك جليًا في ورقة أ. د. **محمود عبد الفضيل** المميَّزة، الَّتي تناولت الجانب الاقتصاديَّ لهذه الندوة، حيث قدَّم لورقته باستعراض الأزمة الرَّاهنة وما يعانيه النِّظام الاقتصاديُّ العربيُّ من التَّفكُّك بين وحداته القُطْريَّة، من ناحية، وداخل تلك الوحدات من ناحية ثانية.

وفي المقابل لاحظ د. **عبد الفضيل** أنَّ اقتصادات الخليج العربيِّ النِّفطيَّة قد حقَّقت قفزة هائلة في معدلات النُّموِّ في الناتج المحليِّ الإجماليِّ نتيجة للارتفاع الهائل في عائدات النِّفط خلال السَّنوات الأخيرة، وهو الأمر الَّذي عمَّق حجم الفجوة الدَّخْلِيَّة بين الاقتصادات العربيَّة

النِّفطيَّة وغير النِّفطيَّة، ومن ثمّ، باعد أكثر فأكثر ما بين أقطار الوطن العربيِّ.

ويجدر التَّذكير في هذا السِّياق بأنَّ عائدات النِّفط - على ضخامتها - لا يجري الانتفاع بها انتفاعًا أمثل لا داخل البلدان المَعنيَّة ولا خارجها في البلدان العربيَّة غير النِّفطيَّة. إنَّ تجربة السَّبعينيّات الَّتي شهدت ثورة في أسعار النِّفط، بحصيلتها البائسة، تكاد تتكرَّر في هذه الآونة، وتكفي الإشارة في هذا السِّياق إلى النّقاط الآتية:

أوّلاً : مع أنَّه كان لهذه العائدات فضل في تحقيق نُموٍّ ملموس في النّاتج المَحليِّ الإجماليِّ للبلدان المَعنيَّة، إلاّ أنَّها فشلت في تحقيق التَّنمية المنشودة، أي أنَّه كان هنالك نُموٌّ لكن بلا تنمية.

ثانيًا: لم تترافق هذه الزِّيادة في الدَّخْل بأيَّة محاولات لتحقيق العدالة في توزيع الدَّخل، ومن ثَمَّ توسَّعت الفجوة الدَّخْلِيَّة بدلاً من أن تضيق.

ثالثًا: ليس ثمَّة أيَّة ضمانات لاستمرار تدفُّق العائدات النِّفطيَّة بالوتيرة نفسها الَّتي سادت في الشهور الأخيرة، فها هي أسعار النفط تتراجع القهقرى؛ ما يُهدِّد المراكز الماليَّة للدُّول المَعنيَّة.

رابعًا: بل إنَّ الأزمة الماليَّة العالميَّة الرّاهنة تُهدِّد بالقضاء على الفوائض الماليَّة للبلدان العربيَّة النِّفطيَّة، حيث جاء في العدد الأخير من مجلة **الإكونوميست**، على سبيل المثال، أن خسائر الصناديق السِّياديَّة لدول الخليج قد بلغت حتى الآن ٤٠٠ مليار دولار.

خامسًا: إن حُمّى الاستثمار في العقار الَّتي اجتاحت عددًا من الدُّول الخَليجيَّة استدعت بالضَّرورة الاستعانة بالمزيد من الأيدي العاملة والخبرات الأجنبيَّة، ما يُشكِّل خطرًا على عروبة الخليج، وهو ما دفع مُفكِّرًا من طراز **د. محمد المسفر** للقول إنّ الخليج قد ضاع، بمعنى أنَّه لم يَعُد عربيًا.

ما أردت أن أصل إليه في هذه العجالة، هو أنَّ تجربة الدَّولة القُطْريَّة قد فشلت فشلاً ذريعًا على الصُّعُد كافّة وعلى جميع المُستويات: سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا واجتماعيًا. ومن ثَمَّ، لا خلاص للدُّول العربيَّة إلا بالتَّكاتف والتَّضامن والوحدة. لكنَّ الطَّريق إلى أبسط أشكال التَّعاون بين الدُّول العربيَّة لم يَعُد مُمَهَّدًا. فعلى الصَّعيد الاقتصاديِّ، مثلاً، أصبح من الصُّعوبة بمكان التَّوصُّل إلى أبسط درجات التَّكامل الاقتصاديِّ (اتِّحاد جمركيّ، أو سوق مشتركة) بعد أنْ وقَّعت غالبية الدُّول العربيَّة، كلٌّ واحدة على انفراد، اتِّفاقيّاتِ تجارةٍ حُرَّةٍ مع دول خارجيَّة، وهو ما شكَّل قيدًا على حرِّيَّتها في فرض الرُّسوم الجُمركيَّة ومنح معاملة تفضيليَّة للدُّول الشَّقيقة، مع أنَّه كان في مقدورها تجاوز ذلك لو ذهبت إلى مثل هذه الاتِّفاقيَّات كمجموعة مُنضوية في تَكتُّل اقتصاديٍّ عربيٍّ.

إنَّ الأزمة الماليَّة العالميَّة الراهنة، إذا بلغت مداها المُتوقَّع، ستؤدِّي بالضَّرورة إلى قيام نظام ماليٍّ اقتصاديٍّ عالميٍّ جديد، وهو ما قد يُوفِّر فرصة للدُّول العربيَّة لأخذ العبر والانفكاك من القيود الَّتي كبَّلتها بها الاتِّفاقيات الدّوليَّة، والعودة إلى التكامل مع بعضها بعضًا بدلاً من التَّكامل، كلّ واحدة على حِدَة، مع العالم الخارجيِّ.

وختامًا لا يسعني إلاّ أن أُثنِي على الورقة الَّتي تَقدَّم بها د. **عبد الفضيل** وضمَّنها خلاصة خبرته الطَّويلة في التَّصدي لقضايا الاقتصادات العربيَّة ومشكلاتِها.

الفصل الخامس

المحور الإعلاميّ

نحو نظام عربيٍّ جديد
المحـور الإعـلامـيّ*

دة. حياة الحويك عطية**

كلُّ تحوُّل تاريخي كبير قد شهد ترجمته المباشَرة في وسيلة الإعلام الَّتي رافقته.

تكرَّر في العصر الحديث تَحوُّل النِّظام العالميّ، وما نتج عنه من نظام إقليميّ، وترجم عبر وسائل الاتصال ثلاث مرات، جسَّدت ثلاثة مفاصل تاريخيَّة: الحرب العالميَّة الأولى؛ نظريَّة الحرب النفسية، وتوازيها مع نمو الحسّ التَّحرُّري العربيّ مع نهاية المرحلة العثمانيَّة؛ ولادة الصّحافة المحليَّة خاصَّة في مصر، والمهاجرة في أميركا الجنوبيَّة.

فمرحلة ما بعد الحرب العالميَّة الثّانية، مرحلة حرب الأفكار، وتوازي الحربَ الباردة مع مرحلة الثَّورات والانقلابات العربيَّة خاصة ثورة يوليو، في مقابل الأنظمة العربيَّة الأُخرى الموالية للأطلسيّ، مرحلة خطاب موجه، وزعامة الراديو.

أجرى مكتب البثّ الإذاعيّ الدوليّ الأمريكيّ بحثًا استطلاعيًا نفذه ألف وستمئة باحث في ستّ دول من دول الشَّرق الأوسط، لمقارنة فعاليَّة الدِّعاية الأمريكيَّة الَّتي يبثها صوت أميركا؛ مع فعالية صوت موسكو والبي بي سي

---

* ملاحظة: تعتمد هذه المادة العلميَّة على مجموعة من المصادر والمراجع الَّتي أفادت منها الباحثة. وقد جرى إثباتها جميعها في نهاية البحث.

** خبيرة في وسائل الاتصال، باحثة وكاتبة سياسية.

في المنطقة. وعليه بنى **دانيال ليرنر** كتابه *The passing of the traditional sosciéty- modernizing the Middle East*

- لماذا الشرق الأوسط؟ لماذا وسائل الاتِّصال الجماهيري؟

لأنَّها تُمثِّل «قطاعًا حسّاسًا» بحسب تعبير **ليرنر**. أمّا عناصر هذه الحساسيَّة فهي برأيه:

- الحدود مع الاتِّحاد السوفييتي.
- الصِّراع العربيِّ «الإسرائيليِّ».
- النِّفط.
- نموّ المَدّ الثّوري.

أمّا الأهداف التي يُحدِّدها فهي:

- الأمن في المنطقة.
- إلحاقها بالمعسكر الغربيّ.

«في هذا المشروع تلعب الميديا الوطنيَّة والدّوليَّة (الباحث لا يميز بينهما بوضوح)، خاصَّة الراديو والسِّينما، دورًا أساسيًّا، لأنَّ بإمكانهما أنْ يمسّا المشاهد الأُمّي».

لاحظ **ليرنر** احتضار المُجتمعات التَّقليديَّة، فحاول أنْ يدفع تحديثها ليأتي منسجمًا مع المصالح الأمريكيَّة. لكنَّ رجل السيكولوجيا وقع في خطأ سيكولوجي كبير إذ أهمل السِّياق المحليَّ، ومقاومة الجمهور التِّلقائيَّة والمُنظَّمة، كما أهمل دَوْر القِوى السِّياسيَّة الَّتي تعي مخطَّطه وترفضه على السّاحة. لذلك لم تستقرَّ الهيمنة للخطِّ الأمريكيِّ إلا بفعل سقوط الاتِّحاد السُّوفييتي.

يعدّ **فرانسيس بال** في كتابه **الميديا والمجتمع** «أنَّ القرن العشرين قد انتهى قبل نهايته الفعليَّة بعشر سنين مع سقوط جدار برلين، وبهذا غيَّر العالم اتجاهه، وعلى ما يبدو الميديا أيضًا». هذه البداية المبكرة التي يرى

بال أنَّها شكلت بداية لعصر إعلاميٍّ جديد، تجسّد التَّعبير الأكثر وضوحًا في تطوُّر الميديا العربيَّة، فعام ١٩٨٩ هو تاريخ نهاية حرب الخليج الأولى (الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة)، و١٩٩١ هو تاريخ حرب الخليج الثانية. ونجد أنَّ تاريخ ١٩٩١ هو أيضًا تاريخ بداية انطلاق ظاهرة الفضائيّات العربيَّة.

في العام نفسه ١٩٨٩ دعا مُنظِّرٌ آخرُ في الميديا هو **هيربرت شيلر** إلى إعادة تأسيس مفهوم الإمبرياليَّة الثَّقافيَّة والإعلاميَّة الأمريكيَّة. وذلك بإعادة تشكيل قواعد المُشاهدة السَّمعيَّة البَصريَّة الوطنيَّة الَّتي لا تؤدِّي فقط إلى دورة متنامية للمُنتَجات الثَّقافيَّة الأمريكيَّة، بل إنَّها تجتاز ذلك إلى حركة خصخصة واتِّجار تساعدان على احتواء الأفق المعلوماتيِّ والثَّقافيِّ «لبلدان الشمال كما لبلدان الجنوب، بواسطة نظام محدد system»، ما ينتج عنه «ظهور تكتّلات ثقافيَّة ضخمة مندمجة، تُقدِّم بيئة ثقافيَّة كاملة لسوق عوليٍّ».

وهي ثقافة أشبه بسلَطة «مرويَّة بسلاسة الأسلوب العمليِّ الأمريكيِّ في مجال الميديا». إنَّ تأثير وسائل الإعلام العوليَّة على المستوى الدولي لم يكن يومًا على هذا القدر من القوَّة، خاصَّة مع انتصار الثَّقافة التِّجارية والقيم الإعلاميَّة الأمريكيَّة، فيما كان يشكِّلُ سابقا دائرة الهيمنة السُّوفييتيَّة ».

هكذا فهم الاستراتيجيون أنَّ الأفضل لهم هو الاعتماد على وسائل إعلام عربيَّة، وأخْذِ مقتضيات السِّياق بالحسبان. ولمّا كان أفق العلاقات مع الصُّحف العربيَّة القائمة محدودًا، فإنَّهم راحوا يشجِّعون على إنشاء الفضائيَّات العربيَّة.

تتنامى الثَّورة الإعلاميَّة العربيَّة في هذا الواقع. ويبرز السُّؤال عمّا إذا كانت هذه الثَّورة ستوظَّف لصالح هذه الثَّقافة العوليَّة الَّتي تخدم بدورها الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة في المنطقة، وضياع القضايا الوطنيَّة؟ وعمّا إذا كانت المبالغة في التَّسويق الإعلاميِّ للاستهلاك، وقِيَمَه في منطقة تتميَّز بغياب فاقع للعدالة الاجتماعيَّة، ستؤدِّي إلى انفجارات اجتماعيَّة وسياسيَّة؟

وعمّا إذا كان الرّهان المُتمثّل في الوصول إلى الشّرائح الأُميَّة في المجتمع سيقع في صميم تقوية منطق الانفجار هذا؟ خاصّة في أجواء مصادَرة الحرّيّات الوطنيّة والفرديَّة، أم أنَّ هذه الثورة تُشكّل، بالرغم من كونها موسومة بالاحتوائيَّة، انطلاقة انفتاح، وحرّيَّة تعبير، وتعدُّدية، تروي هذا التَّعطُّش للحرّيَّة، وللمعلومة، وللجدل الحُرّ، كي تعبر إلى تفعيل حركة تغيير تاريخيٍّ، في فضاء إعلاميٍّ لم يعرف حتَّى التّسعينيّات إلاَّ الخطاب الرسميّ الدعائيّ والرقابة؟ هل سيستطيع ضغط الجمهور، وقناعات قطاع كبير من الإعلاميين أنفسهم، أن يجبر الفضائيَّات نفسها على تعديل خطابها؟

وهل يمكن من ثم للقوى الفاعلة في المجتمع أن تعمل على إطلاق نظام عربيٍّ إعلاميٍّ جديد، يستوعب تطوّرات العالم ويُحقّق مصالح الأمَّة؟

سؤال لا بد منه لِتَبَيُّن الإجابة عنه من تَبَيُّن السّياق. ولذا فإن التّاريخ والجغرافيا هما عاملان لا مجال لتجاوزهما، وذلك ضمن ثلاثة دوائر تَضمُّ كلٌّ منها الأخرى: السّياق الدّولي فالإقليميّ فالمَحليّ، ودور وسائل الإعلام في كلٍّ من هذه السّياقات، مع التَّركيز أكثر على الإعلام المرئيّ، وتحديدًا الفضائيَّات، نظرًا لتنامي تأثيرها، وذلك في سعينا للإجابة عن السُّؤال موضوع هذا البحث: أيّ نظام عربيٍّ إعلاميٍّ جديد؟

الدّائرة الأولى: النّظام العالميّ الجديد وترجمته الإعلاميّة

خلال المؤتمر الذي عُقِدَ في باريس حول الأمن والتّعاون، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعلن الرَّئيس الأمريكي **بوش الأب**: «لقد انتهت الحرب الباردة». بعد ذلك بشهر واحد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ألقى خطبة أمام الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة حول أزمة الخليج، تحدَّث فيها عن «عصر جديد» وصفه «بالأمن والتّعاون والحريَّة».

بعد ذلك بثلاثة أشهر، في ١٥ يناير/ كانون ثاني ١٩٩١، اندلعت المواجهة على حدود العراق، «حرب دارت أمام كاميرات التلفزيون كما دارت على الأرض، ومثَّلها مؤتمر مدريد الَّذي نتج عنه». وبحسب تعبير **جان بيير شوفينمان**، فإنَّ «حرب الخليج قد ساهمت في إرساء الحدود (أسوار الإمبراطورية) Limes وتمتينها، وما إن انتهت حتى استقرَّ نظام عالميٌّ جديد حدَّده الشمال".

١- تثبيت الإمبراطوريّة

أ- الحاجة إلى عدوّ وصراع الهُويَّة

ما جدوى روما من دون أعدائها؛ من دون «عدو يستطيع أنْ ينافسها كوحدة وكقوة»؟ هكذا تُشَكِّل تجربة الانتصار «تجربة خسارة». في الوقت ذاته، خسارة التَّوازن وخسارة السَّبب المبرَّر، خاصَّة حين تجد نفسها «عاجزة عن تمويل عجزها في مجالي الاقتصاد والثَّقافة». إذًا لا بد من إيجاد، أو اختراع، امبراطورية أخرى؛ امبراطوريَّة الشَّيطان.

جاءت الأحداث لتقدم **لجورج بوش** «عدوًّا على طبق من ذهب»: عراق **صدّام حسين**. قبل أن تشكِّل ١١ أيلول/سبتمبر الهدية الكبرى، ومعها الإرهاب، والإسلام.

في كتابه الَّذي صدر في نيويورك عام ٢٠٠٤ ونقل إلى العربيَّة تحت عنوان **من نحن؟ تحدِّيات الهُويَّة الأمريكيَّة** عدَّ **صاموئيل هنتنغتون** أنَّ العداء للإسلام يُعمِّق الهُويَّة الأمريكيَّة.

إذًا ثمَّة سيناريوهات ثلاثة، كلُّها خطيرة تُطْرَح للمستقبل، والحلّ لها جميعًا يكمن بحسب الكاتب في «صراع الحضارات» الَّذي يَتطوَّر في اتجاهين راديكاليين: العودة إلى الأصوليَّة البروتستنتيَّة، وتأطير عدوٍّ جديد

هو الإسلام. من هنا فإنَّ نموَّ الحسِّ الدينيِّ المُتطرِّف على المستوى الدّوليِّ؛ يمكن أن يخدم هذين الهدفين معًا.

هنا تضطلع وسائل الإعلام بالدَّوْر الرَّئيسيِّ في ترسيخ حوار أو صراع الحضارات، وفي تفعيل العداء للإسلام وعداء الإسلام للآخَرين. وَلْنَقُلْ في إرساء عولمة إسلاميَّة توازي العولمة الأمريكيَّة، على أنقاض الدَّولة القوميَّة أو حتَّى الخصوصيَّة القوميَّة.

ألا يتساءل المُتلقِّي: كيف تبثُّ الفضائيّات الَّتي تنتمي إلى جهات قريبة من الأمريكيين الصُّورَ الأكثر قسوة؟ والرَّسائل والتَّصريحات الأكثر تطرُّفًا وأصولية؟ من مثل رسائل وخطابات ابن لادن، وتتبنَّى نبرة بالغة العداء للأمريكيين؟

قد تبدو سياسة كهذه جذّابة بالنِّسبة للجماهير غير الواعية، الَّتي تشعر بالكثير من الكَبْت والظُّلم، والنَّتيجة أنَّها تندفع أكثر في منطق الصِّراع، الَّذي يُشَكِّل - عندما يرتبط بالدِّين - خطرًا كبيرًا داخل مجتمعاتنا نفسِها، كما داخل كلِّ مجتمع متعدِّد الأديان، متعدِّد الثّقافات كما هو حال معظم مجتمعات العالم.

ب- التماهي بين أصحاب السُّلطات الاقتصاديَّة وأصحاب السُّلطات السِّياسيَّة، والتَّحالف بين المُتعدِّدة الجنسيّات والرّساميل المحليَّة

ج- نظام إعلاميّ عولميّ جديد: سوق واحد وإعادة توطين المؤسَّسات

إنَّ النِّظام الإعلاميَّ العولميَّ الجديد هو ترجمة هذه الحالة ووسيلة تطبيقها. «العالم سوق واحدة»، ذاك هو شعار دعاة «العولمة» الإعلاميَّة. وهم يعودون في ذلك إلى سياسات تتمثَّل في تشجيع «إنشاء محطَّات خاصة تتحدَّى محطَّات الدَّولة، وتشجيع تعدُّديَّة القنوات لتعزيز قيم السُّوق

التَّأسيسيَّة: الخَصخصة والاتِّجار؛ الاستهلاكيَّة؛ حريَّة تدفُّق المعلومات؛ المنافسة. لكن تضاف إليها قيم تتأتّى من نمط حياة الأفراد والجماعات». نظام قيم جديد يُشكِّل مشروعًا «يؤدّي على المدى البعيد إلى إنشاء سوق تلفزيوني دوليّ... تختفي فيه الحدود وتصبح من دون فعاليّة». ولا شك في أنَّ هذا المشروع يقوِّي تبعيَّة معظم دول العالم للولايات المتَّحدة، سواء عن طريق:

- عائدات بيع البرامج «لقد تضاعفت عائدات الشَّركات الأمريكية التِّلفزيونيَّة الكبرى ثماني مرّات بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٣".
- أو عن طريق بيع التّكنولوجيا.
- أو عن طريق بيع (الفورمات). حيث يلاحظ الباحثان **ديفيد مورلي وكيفين روبنس** أنَّ «أمريكا قد كتبت قواعد التِّلفزيون الدَّوليّ، حيث أن الفورمات التِّلفزيونيَّة الَّتي طُوِّرت في الولايات المتحدة قد حدَّدت الأُطُرَ الَّتي تُنْتَجُ ضمنها البرامجُ في أكثر الدُّول الأُخرى".
- وأخيرًا، عبر تفرُّع الشَّركات التِّلفزيونيَّة الإقليميَّة والمحليَّة عن الشَّركات الأمريكيَّة الكبرى.

٢- تحدِّيات مستقبل الإمبراطوريَّة: تثبيت الهيمنة

تتعلَّق المسألة هنا بألاَّ يكون ثمَّة «اعتراض يواجه الهيمنة الأمريكية ويهدِّد - ومن ثم - بقلبها». وهو خطر يمكن أن يصدر من الخارج كما يمكن أن ينبت من الدَّاخل. هنا تبدأ من جديد حرب الأفكار، والإرادات، والأنماط.

أ- على الصَّعيد الخارجي: المنافسون والمقاومون

ليس الشَّمال واحدًا موحَّدًا، كذلك الجنوب. ففي الأوَّل هناك قوَّتان حيَّتان مُتحرِّكتان: الامبراطوريَّة الَّتي تبذل جهدها لتدعيم هيمنتها، وهنالك القوى الأخرى

الَّتي تحاول أن تمنع هذه الأحاديَّة: أوروبا، وروسيا، والقوى الصّاعدة في آسيا.

وفي الجنوب هناك أيضًا قوَّتان حيويَّتان: التَّابعون والمؤيِّدون، والمعارضون الّذين يقاومون هذه الهيمنة الجديدة، سواء في الشَّرق الأوسط أو في آسيا أو في إفريقيا، دون أنْ ننسى أمريكا اللاتينيَّة.

تتجمَّع في هذين المعسكرين قوى لا تمتلك بالضَّرورة الملامح ذاتها، ولا المصالح ذاتها، ما يجعل مستقبل الإمبراطوريَّة متوقِّفًا على نجاحها في الالتفاف على البعض واستيعابه وخنق بعضها الآخر. وهذا أيضًا ما تترجمه وتُحقِّقه وسائل الاتِّصال. ويكفي وسائل الإعلام العربيَّة أن تدعم المشروع الأمريكيَّ عالميًا بتشويه كلِّ خصومه، وتسويق الدِّعاية الأمريكيَّة ضدَّهم، مستغلَّة في ذلك عدم معرفة المتلقي بحقائق تلك السَّاحات وظروفها. أمَّا بالنِّسبة للسَّاحة العربيَّة نفسها، فإنَّ التهديد الَّذي تتوجَّب مواجهته للحفاظ على الهيمنة الأمريكيَّة، يتمثَّل في مشروعين: المقاومة بكلِّ أشكالها، والتَّغيير الدَّاخليَّ.

إذًا، ما هو الدَّوْر الَّذي يراد لوسائل الإعلام أنْ تؤدّيه لكي تواجه «قوى الاعتراض» هذه؟ إنَّه دَوْر يتلخَّص في نشر روحيَّة تُحبط روح المقاومة (بمعناها الشّامل)، ونشر اهتمامات بديلة، وقيم لا تتوافق معها. ومن جهة ثانية الالتفاف على التَّغيير غير المرغوب فيه، عبر اللجوء إلى إحداث تغيير مناسب للأمركة وللأنظمة القائمة. هنا يبرز سؤالان مُهمّان:

- هل تعكس وسائل الإعلام الصِّراع القائم بين مشروعين متناقضين للتَّغيير؟ ومن ثَمَّ، تناقضهما مع مشروع آخَر لا يريد إلاّ الجمود أو العودة إلى الوراء؟ أم أنَّها ستخدم استراتيجيَّة السُّلطات المرتبطة بالنِّظام العالميِّ الجديد، وما انبثق عنه من نظام إقليميٍّ وعربيٍّ جديد؟
- هل سيلعب الجمهور دَوْر السُّلطة المضادَّة في حال تخلَّت وسائل الإعلام عن هذا الدَّوْر؟ وهل من وسيلة للتَّوفيق بين الدَّوْر الشَّعبيِّ، ودَوْر

المُثقَّفين، ودَوْر وسائل الإعلام؟

ب - على الصَّعيد الدَّاخلي

١- عدم التَّأثر، مصدر تدفُّق واحد، لغة واحدة

أحد الشُّروط اللازمة لاستقرار إمبراطورية ما، هو عدم تعرُّض مواطنيها لتأثير خارجيٍّ، وعدم اهتمامهم بالأحداث الَّتي تجري خارج حدودهم. يجب أن لا تتكرَّر تجربة حرب فيتنام. لذا فإنَّ صور ما يحدث في العراق، وفي فلسطين، وفي أفغانستان يجب أن لا تصل إلى المتلقّي الأمريكي إلاَّ بعد مرورها بالمصفاة. كذلك يجب ألا تتعرَّض الجاليات ذات الأصل العربيِّ والإسلاميِّ إلى تأثير بثٍّ باللغة العربيَّة، وهذا ما عبَّر عنه **هنتنغتون** حين كتب بأن البثَّ باللغات الأجنبيَّة يُعيق عملية الاندماج في المجتمع الأمريكيِّ.

وفي السِّياق نفسه لا بد من إقناع الرأي العامّ الأمريكيِّ بالمَهمَّة الرِّساليَّة، والتَّحريريَّة، والدِّيمقراطيَّة، الَّتي تقوم بها إدارته وجيشه؛ ما يفسِّر امتناع الفضائيّات العربيَّة الخاصَّة عن البثِّ باللغات الأجنبيَّة، أو إذا ما فعلت، تمييزها الكبير بين طبيعة البرامج والأخبار والتغطيات الَّتي تبثّ بالعربيَّة وتلك الَّتي تبثُّ بالإنجليزيَّة.

٢- الرفاه الاقتصاديّ المرتبط بالنِّفط، والهيمنة على مناطق إنتاجه؛ الخليج العربيّ.

الدَّائرة الثَّانية: النِّظام الإقليميُّ الجديد وترجمته الإعلاميَّة

التَّقاطع العالميّ الشرق أوسطي

لا ينفصل النِّظام الإقليميُّ (ومن ضمنه العربيُّ) الجديد عن النِّظام

العالميّ الجديد، كما يلتقي في هذا **محمد حسنين هيكل** مع **الجابري** في تحليل ينتهي فيه إلى دور الميديا، حيث يكتب: «لقد ارتكبنا قطيعتين:

- فصل السِّياسة عن الأمن
- فصل السِّياسة عن الاقتصاد...

ليأتي النظام الإعلامي فيكمل المهمة.»

هل يُشكِّل هذان الرَّأيان تشاؤمًا مبالغًا فيه؟ أليس لوسائل الإعلام الجديدة هذه من تأثيرات إلاَّ تلك السَّلبيَّة؟ حتَّى لو كانت هذه المَحطَّات الخاصة في الواقع، ترجمة لهذا النِّظام؟ أسئلة يتدرَّج إلقاء الضوء عليها من قراءة الخطاب الإعلاميِّ السِّياسيِّ والاقتصاديِّ إلى الثَّقافيِّ.

١- الشَّرق الأوسط، السَّلام، التَّطبيع

في نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١ كان **شيمون بيريز** هو الَّذي نَصَّبَ نفسه مُنَظِّرًا للشَّرق الأوسط، وذلك بسبب «فراغ الهُويَّة» كما قال. «وبما أنَّ الطَّبيعة لا تحتمل الفراغ، فقد كان لدى «الإسرائيليين» ولدى الأمريكيين ما يملأونها به، هُويَّة تتعدَّى القوميَّة». في حين لا تقبل «إسرائيل» إطلاقًا التَّفاوض - تحت أيِّ ظرف - حول طبيعتها القوميَّة، فهي «دولة اليهود» «الدَّولة الصّهيونية». كذلك، فإنَّ الدَّولتين الأُخريين اللتين تدخلان ضمن خريطة الشَّرق الأوسط؛ أي إيران وتركيا، هما دولة/أمة مؤكَّدة؛ ما يجعل العرب وحدهم هم المقصودون والمهدَّدون في هذا السِّياق؛ ومن ثم فإنَّ ضرب الخطاب القوميّ في الخطاب الإعلاميِّ العربيِّ، هو ضرب وتفتيت للكيان العربيِّ وحده ضمن هذا المشروع.

لذا كان من الطَّبيعيِّ أن تمارس الولايات المتَّحدة ضغوطها، خاصَّة بعد حرب ١٩٩١، لتسويق فكرة سلام وهميٍّ لا وجود له على الأرض، ولفرض تطبيع واقعيٍّ، تُشكِّل وسائل الإعلام، خاصَّة السَّمعيَّة البَصَرِيَّة أفضل وسائل ترويجه.

٢- التَّغيير: من التَّنمية إلى الدَّمقرطة، وعبقريَّة الأنظمة في تكييف الإعلام

قدَّمَت الشوارع العربيَّة في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، مشهدًا أسال الكثير من الحبر، سواء في الصَّحافة أو في كتب الباحثين.

ما الذي عاد فجمع هذه الجماهير، الَّتي غرقت طويلاً في خلافاتها؟ العالم العربي الممزَّق جغرافيًا منذ عقود والمتفرِّق طائفيًّا وإثنيًا وقَبَليًا وثقافيًا. ما إنْ انتهت الحرب حتَّى عكفت باحثتان تونسيتان على دراسة ميدانية، تحاول البحث عن تفسير لتحرُّك الجماهير الشَّعبيَّة إزاء العراق، بما فيها أولئك الَّذين كانوا حتَّى اندلاع الأزمة معادين لنظام بغداد. نُشِرَت نتائجُ الدِّراسة في جريدة **لوموند دبلوماتيك**، وتلخَّصت في الاستنتاج الآتي: ثلاثة أسباب كانت أساس هذا التَّحرُّك الشّامل: إحساس الكرامة الَّذي نجح **صدَّام حسين** في إحيائه لدى الجماهير، وربط القضيَّة العراقيَّة بالقضيَّة الفلسطينيَّة، والمرارات المتراكمة لدى فقراء العرب ضدَّ ثروات البترول الضَّخمة، أو بتعبير آخر غياب العدالة في توزيع الثَّروة وفي طريقة تبذيرها. استنتاجات ثلاثة تُشكِّل تحدِّيات كان من شأنها أن تعيق المشروع الاقتصاديَّ السِّياسيَّ المرسوم لما بعد الحرب. كما كان من شأنها أن تؤدّي إلى إحداث تغييرات كبرى في المنطقة.

المفاجأة الثّانية تمثَّلت في الانتفاضتين الفلسطينيتين اللتين كادتا أن تربكا المشروع الإسرائيليّ، ليس في فلسطين فحسب وإنَّما في العالم العربيِّ.

أمَّا المفاجأة الثّالثة والخطيرة فهي تحرير جنوب لبنان، وإعادة إحياء نموذج المقاومة، ومن ثمَّ انتصار تموز/يوليو ٢٠٠٦، فيما يُشكِّل الخطاب الإعلاميُّ السِّياسيُّ **لحسن نصرالله** رافعته الأساسيَّة. وأخيرًا لا آخِرًا تأتي المقاومة العراقيَّة.

هذا المأزق الَّذي قد يؤدِّي إلى زعزعة النِّظام العالميِّ الجديد كلِّه، ومن ثم كلَّ ما توالد عنه إقليميًا وعربيًّا وقُطْرِيًّا.

ومنذ التِّسعينيات تمثَّل الالتفاف على كلِّ هذه المخاطر في رفع شعار دمقرطة النِّظام السِّياسي العربيِّ. ديمقراطيَّة مُشوَّهة يطرحُها الأمريكيّون تبريرًا للاحتلال، وطريقًا للمُحاصصة الطَّائفيَّة، أو لمقايَضة مع الأنظمة القَمْعِيَّة. ديمقراطيَّة تَغيب عنها الأحزاب السِّياسيَّة، والحُرِّيَّة السِّياسيَّة، ومن ثم الصِّراعات الفكريَّة المؤسِّسة للمواقف. كما تغيب عنها بلورة شخصيَّة المواطن بعيدًا عن الانتماءات الفئويَّة.

هنا كان التَّحدّي بين مَن يريدون توظيف وسائل الإعلام لتفعيل التَّغيير باتِّجاه العقليَّة غير الاستهلاكيَّة والإنتاجيَّة، وباتِّجاه مجتمع المقاومة، وإحياء الحسِّ القوميِّ، وإحداث تغييرات جذريَّة أو تدريجيَّة ديمقراطيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة وسياسيَّة، وبين مَن يريدون تحويل الأمور لكي لا يحصل ذلك.

هنا تجلَّت عبقرية الأنظمة في التَّكيُّف وابتكار الحلول، عبر اللجوء إلى خصخصة الإعلام، وعبر نوعيَّة المالكين، وعبر نوعيَّة المادَّة والخطاب الإعلاميِّ.

٣- الخصخصة

تستدعي الخصخصة بالضَّرورة الصِّفة التِّجاريَّة، ومن ثم الاعتماد على الإعلان والعلاقات العامَّة، وترويج الاستهلاك. فإنْ كان لا بد لهذه أنْ تعزِّز حركة المجتمع، إلاّ أنَّها في الوقت نفسه تُشكِّل خطر تدمير منظومة القيم الاجتماعيَّة، ونشر الفساد، وتعميق غياب العدالة الاجتماعية.

وفي حالة وسائل الإعلام العربيَّة فإنَّ احتماليَّة أنْ تكون الخصخصة وسيلة لتفعيل التَّخلُّص من الرَّقابة الحكوميَّة، والدِّعائية الفارغة، وتحوير المعلومات، واحتقار ذكاء المُتَلقّي يظلّ قائمًا. ومن المعايير غير المهنية في

لذلك لم تؤدِّ تركيبة الرِّسالة الإعلاميَّة، خاصَّة تلك المرئيَّة المسموعة، إلى ما يصبو إليه المواطن من تفعيل حراك ديمقراطيٍّ حقيقيٍّ، سواء على المستوى السِّياسيِّ أو على المستوى الاقتصاديِّ. ولذلك تغيب عن الصحافة المكتوبة الطُّروحات والصِّراعات الفكريَّة الحقيقيَّة والجدل السِّياسيّ غير الحدثي، كما نرى برامج المواجهات التِّلفزيونية تدور - في غالبيَّتها - بين أشخاص يمثِّلون أنفسهم لا أحزابهم السِّياسيَّة.

كما أنَّ الفورما المعتمدة (ومقتضيات الطَّابع التِّجاري) تقتضي أنْ يُقْطَع البرنامج عدَّة مرَّات بالإعلان، وإذا أضفنا ذلك إلى طبيعة الرِّسالة الشَّفويَّة الَّتي لا تترك مجالاً للتَّفكير العميق؛ فإنَّ النَّتيجة هي الحؤول دون تعميق الصِّراع الفكريِّ حول الفكرة المطروحة، وتثبيته إنْ لم نقل عدم الوصول إلى نتيجتها. من جهة ثانية، تأتي الملاحظات الإخباريَّة المكتوبة والمُتحرِّكة باستمرار وبسرعة أسفل الشَّاشة لتشتت المشاهد وتمنع التَّركيز.

الدّائرة الثّالثة: التّعقيدات والمنافسات العربيّة

التّطورات الجيوسياسة

١- التاريخ

اتّسمت الخمسينيّات والسّتينيّات في العالم العربيّ بالظّواهر الآتية:

أ- التّوزّع بين أنظمة مَلَكيَّة أو تقليديَّة مرتبطة بالأمريكيين والبريطانيين، وأنظمة ثوريَّة مرتبطة بالاتّحاد السوفييتي، باستثناء النّظام اللبناني الجمهوري الَّذي كان يتمتّع بتداول في السُّلطة، وحرّيَّة في المجال الصّحافي من دون أن يحميه ذلك من التّوزّع الطّائفي.

ب- المنافسة، والخصومة الّتي تصل حدّ العداوة بين الإسلاميين والقوميين.

ج- العداء بين القوميين المُوحّدين والتّيارات الانعزاليَّة أو الانفصاليَّة على أساس طائفيٍّ أو إثنيٍّ.

هـ- الخصومات الواضحة داخل الخطّ القوميّ.

أمَّا القاسم المشترَك بين هؤلاء جميعًا على الصَّعيد الإعلامي، فهو خطاب مرحلة الحرب الباردة؛ خطاب ملتزم يملي جميع علاقات الإنسان بالعالم، ويُفْرَضُ عبر رقابة شديدة لا تعرف المرونة، وتربط الإعلام بالأجهزة الأمنيَّة. علمًا بأن الحملات الإعلاميَّة، خاصَّة الإذاعيَّة، كانت طوال سنوات الخمسينيَّات والسّتينيّات والسَّبعينيّات؛ سلوكًا يوميًا حادًا ومبتذَلاً من سلوكات دعاية الدَّولة، والعداء بين هذا النّظام العربي وذاك.

٢- الجيوسياسة: المركز والأطراف

هنالك دومًا على خارطة كل أمَّة، في كل فضاء جيوسياسي، مركزٌ وأطرافٌ، لا تكون مواقعها بالضَّرورة ثابتة دائمًا.

٣- المنافسات المعاصرة (ضمن السِّياقين الأوّلين)

أ- الزَّعامة المصريَّة. لا ناصر من دون الراديو:

كانت وسائل الإعلام المصريَّة في سياق سنوات الحرب الباردة، تتمتَّع

بميزة الانتشار على امتداد العالم العربيِّ بالرَّغم من كلِّ المنافسين. ولم تكن زعامة مصر موضع نقاش في مرحلة **عبد الناصر**، لأنَّها تخاطب النِّقاط الأساسيَّة الثَّلاث في الوعي الجماهيريِّ العربيِّ: الوحدة؛ العدالة الاجتماعية؛ فلسطين. فخطب «الريّس» الطَّويلة «ابن الشعب» تَنْشُر على مدى العالم العربي نوعًا من منع التَّجوُّل.

لكنَّ هذه الزَّعامة الممتدَّة لم تكن من دون منافسين، بل من دون أعداء، داخل العالم العربي. ولعلَّ أبرز مثالين سياسيين يجسِّدان ذلك ويرتبطان بما سوف تمثِّله الفضائيّات العربيَّة فيما بعد، هما:

١- حرب اليمن.

٢- أزمة الكويت من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٩١ .

وإذا كانت المنافسة دائمة بين **ناصر** والسُّعوديَّة، فانَّ معطيات جيوسياسيَّة منها التَّوتُّر بين إيران والدُّول العربيَّة، قد ساهمت في جعل هذه الدُّول تتطلَّع منذ نهاية السِّتينيّات نحو **الملك فيصل**، الَّذي كان يريد أن يثبت دوره مُدافعًا عن العروبة. وعن الخليج «دون أن يتخلَّى عن مشاريعه القديمة حول الوحدة الإسلاميَّة».

إذا كان النِّفط يُعزِّز دَوْرَ السُّعودية بوصفها مركزًا اقتصاديًا للمنطقة العربيَّة، فلماذا تكتفي بذلك؟ لماذا لا تطالب بقيادة العالم العربيِّ، وبالسَّيطرة على وسائل الإعلام العربيَّة؟

ب- كامب ديفيد: إقصاء مصر. العراق والسُّعودية يتنازعان دَوْرَ المركز: الانعكاس الإعلامي

كان الطُّوفان الجماهيريُّ الذي سار في جنازة **عبدالناصر** يشهد على نهاية المرحلة. وتتجمَّع عوامل كثيرة لتبلور قرار **السّادات** بالذَّهاب إلى كامب ديفيد. وهكذا، خرجت مصر من العالم العربيِّ، وها هي بغداد تعطي نفسها

لقب «عاصمة الرَّفض»، وتستضيف القمَّة الَّتي قرَّرت عدم الاعتراف بكامب ديفيد، «وبرفض جميع نتائجها». **وتتبنّى عقوبات ضدّ مصر تتضمَّن إخراج بلاد النيل من مشروع القمر الصِّناعي العربيّ «عربسات» الذي كانت تتولاه A.S.P.U**. وكان استعمال هذا القمر يقتصر في مرحلته الأولى على نقل الأخبار والقضايا العامَّة بين التلفزيونات الوطنيَّة والعربيَّة القائمة.

وهكذا، جاء «غياب مركز حقيقيّ ليؤدي دور المُحرِّك». وليسمح بظهور «صراعات على الزَّعامة». حيث لم يكن للسُّعودية أنْ تنافس على ساحة الرَّفض، لأنَّها كانت دومًا على رأس المعتدلين. «كان **صدام حسين** يحلم بتجميع ما تبقَّى من العرب بعد انسحاب مصر حول قيادته». هكذا كانت القمَّة «خطوة على طريق صعود العراق على السّاحة العربيَّة؛ صعود يندرج أيضًا ضمن منطق سلطة النِّفط». سلطة جعلت المنافسة السُّعودية العراقيَّة تتصدَّر المشهد، وتتجسَّد إعلاميًا، خاصَّة في مجال الصّحافة المهاجرة، الَّتي تعزَّزت بسبب حرب لبنان.

ج - حرب لبنان: الصّحافة المهاجرة والتَّمويل

أصبحت الكويت في سنوات الخمسينيّات والسّتينيّات هي الَّتي تجتذب، بدولارات البترول وبسقف عالٍ نسبيًا من الحريَّة، الصَّحفيين العرب، خاصَّة اللبنانيين والمصريين.

أمّا حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩١ فقد دفعت الصّحافة اللبنانية إلى الانتقال إلى المهجر الأوروبيّ بحثاً عن الحُرِّيَّة أو عن التَّمويل؟

والواقع أنَّ هذه المؤسَّسات لم تكن تحيا في أوروبا إلاّ بتمويل الأنظمة العربيَّة، خاصَّة عراق **صدّام حسين** والسُّعودية، ومن ثَمَّ الآخرون كليبيا وغيرها؛ ما أعطى خطابها في الغالب طابعًا دعائيًا غير موضوعيٍّ إنْ لم يكن غير أخلاقيّ. وعليه يمكن القول إنَّ ما بحثت عنه الصّحافة العربيَّة في أوروبا كان التَّمويل وليس الحُرِّيَّة.

د- الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة: تأجيل المنافسات

جاء شبح الخميني ليجبر العراق والسُّعودية ومعهما جميع دول الخليج على تأجيل خلافاتها ومنافساتها؛ ومن ثَمَّ انفجرت الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة التي «موَّلتها السُّعودية بخمسين مليار دولار».

وكان من المعروف أنَّه أيًا يكن المُنتصِر، العراق أم إيران، فإنَّه يُشكِّل خطرًا على الممالك والإمارات الخليجية الَّتي تشعر منذ ١٩٧٠ بأنَّها «مهددة بخطر مُزْدَوَج». كذلك لم تكن «إسرائيل» والمصالح الأمريكيَّة لتطمئنَّ في النِّهاية إلى أيٍّ من الاثنين، حتَّى ولو كانت الدَّولتان الأهمَّ في المنطقة من النَّاحية الدِّيمغرافيَّة والاقتصاديَّة تتبنَّيان أيديولوجيَّتين متناقضتين.

وحين كانت الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة تُشارف على نهايتها، أخذت التَّحالفات ترتسم بشكل آخَر، ومثلها المنافسات.

و - أزمة الخليج: التَّقاطع بين العالميّ والإقليميّ

انفجرت حرب الخليج في عام ١٩٩٠. فالعراق الَّذي وجَدَ نفسه محصورًا بين المأزق الاقتصاديِّ الَّذي يعيق مشروع إعادة الإعمار، والمأزق السِّياسيِّ، اختار الهروب إلى الأمام. فالدُّيون تعيق مشروع إعادة الإعمار، والدُّول الخليجيَّة الَّتي عدَّ العراق نفسه أنَّه دافع عنها طوال ثماني سنوات ترفض شطب هذه الديون، بل إن الكويت والإمارات عمدت إلى رفع مستوى الإنتاج النِّفطيِّ الَّذي تسبَّب في خفض الأسعار.

في موازاة ذلك يرتفع التَّوتُّر مع «إسرائيل» والغرب، «إنَّ العنصر الأوَّل الحتميّ هو «إسرائيل»: فالتَّرسانة العسكريَّة العراقيَّة تُهدِّد التَّفوُّق «الإسرائيليّ» في المنطقة، والهدف الرَّئيسي للخيار الأمريكيّ هو تدمير هذه التَّرسانة، باعتماد الحُجَّة المثاليَّة الَّتي قدَّمها: غزو الكويت.

ولم تُفِدْ اتفاقيَّة عدم الاعتداء بين العراق والسُّعودية، حيث لم يَكن السُّعوديون قادرين على رفض طلب الأمريكيين بإنزال قواتهم على أراضي المملكة.

وفي هذا الصِّراع، ولأجْل استيعاب أو تحفيز الرَّأي العامّ، يؤدي الإعلام بكل أشكاله دورًا أساسيًا، ويترافق المَدُّ الشّعبيُّ المؤيِّد للعراق مع المَدِّ الإعلاميِّ المُعبِّر عنه. في حين تُجنِّد الدُّول الخليجيَّة الوسائل المرتبطة بها لمقاومة الحرب النَّفسيَّة العراقيَّة، ولتبرير وقوفها إلى جانب الأمريكيين. وتستعدُّ (السي إن إن) لولوج المنطقة.

ز- مصر تحاول استعادة دَوْر المركز: إطلاق الفضائيَّة العربيَّة الأولى، والحرب الإعلاميَّة

يعود دَوْرُ مصر من جديد: الجيش المصري يتدرَّب مع قوَّة التَّدخُّل السَّريع الأمريكيَّة منذ سنوات، الأمريكيون يريدون منع حصول حلٍّ سياسيٍّ للأزمة. لذلك عمد الرّئيس **مبارك** في مؤتمر القمَّة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى «منع كلِّ مناقشة لأساس المشكلة وفرَض التَّصويت على إرسال جيوش عربية إلى السُّعودية تحت راية الأمريكيين»، كأنَّ مصر الَّتي كانت مركز العالم العربيِّ مع **ناصر** الثوريِّ والقوميِّ، تريد أن تستعيد دَوْر المركز «في إطار الاعتدال». وحظي **مبارك** بدعم سورية.

مع اندلاع الحرب الدّبلوماسيَّة، ومن ثَمَّ العسكريَّة، اندلعت الحربُ الإعلاميَّة بشكل أعنف. صحيح أنَّ عناصر دعاية الحرب كانت في يد العراق. فالشَّوارع العربيَّة تشتعل؛ إذ لا علاقة للشُّعوب بمنطق الأنظمة. أما منطق القانون الدولي فإنّه يصطدم مباشرة في ذهن المواطن العربي بتاريخ الصِّراع مع «إسرائيل»، في حين أنَّ منطق المساعدات الماليَّة يصطدم بدوره بإحساس الكرامة الوطنيَّة من جهة، وبحسابات واعية لدى البعض: إنَّ تكاليف الحرب الَّتي ستتحمَّلها الدُّول الخليجيَّة النِّفطيَّة ستتجاوز بكثير مبالغ المساعدات وقيمة الدَّين العربيِّ. كذلك يَصبُّ في خدمة دعاية الحرب الكبتُ الَّذي يستشعره الفقراء إزاء الأغنياء الفاسدين؛ إحساس «العداء للغرب الناجم عن مواجهة طويلة مع «إسرائيل»، وعن دعم هذا الغرب

للأنظمة الأقلّ شعبيَّة والأكثر قمعيَّة. يُضاف إلى ذلك الإحساس الدِّيني الَّذي أُهين بوجود الجنود الأمريكيين قرب مكّة والمدينة؛ ما جعل «صدام حسين البعثي العَلماني يتحوّل فجأة إلى مدافع مُتشدِّد عن أماكن الإسلام المُقدَّسة». كلُّ هذه العناصر تقود إلى ملاحظة مفادها أنَّ تخلُّف العراق عن إنشاء قوة إعلاميَّة حقيقية، قد قلَّل من فرص الإفادة من كل هذه العناصر. كما يقود إلى السُّؤال المتعلِّق بتأسيس الفضائيَّة العربيَّة الأُولى، وهي الفضائيَّة المصريَّة. فهل أُسست لمواجهة دعاية الحرب هذه؟ أم أنَّ إطلاقها جاء ضمن منطق استعادة دَوْرِ المركز وعناصره؟

ح- من عربسات ما قبل ١٩٩٠ إلى استراتيجيَّة ما بعد الحرب

كان البثُّ التِّلفزيونيّ بين الدُّول العربيَّة قبل الفضائيّات، محصورًا بنوعين من التَّبادل:

- البرامج والمسلسلات الَّتي يشتريها الجميع من مراكز الإنتاج نفسها. وفي هذا كانت مصر تحتلُّ، قبل كامب ديفيد، الموقع الأوَّل.
- البرامج والأخبار الَّتي يتم تبادلها في إطار مشروع التَّعاون عبر عربسات، «وهو تبادل لا يُحقِّق إلاَّ الحدَّ الأدنى من التأثير» لأنَّه كان انتقائيًا ومراقبًا".

مع اندلاع أزمة الخليج يمكن تحديد مؤشِّرات عدَّة:

- «قبل الأزمة بقليل، وضعت الحكومة المصرية قانونًا يسمح باستيراد اللواقط. في حين بدأت مصانع محليَّة في السُّعودية وفي سائر دول الخليج بتصنيع لواقط تنافس الماركات المستورَدَة" .
- في حزيران/يونيو ١٩٩٠ وافقت سلطة الاستثمار المصريَّة على تشكيل (CNE) المكلَّفة بإعادة بث C.N.N، قبل شهر واحد من غزو الكويت.
- في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أطلق التِّلفزيون المصري السبيس نت المصريَّة (ESN)، البثَّ المباشرَ، وذلك قبل شهر من اندلاع «عاصفة

الصَّحراء». وكان التَّبرير الرَّسميُّ المصريُّ بحسب **أمين حسين**، هو مواجهة الحرب السَّيكولوجية المكثَّفة الَّتي يشنُّها العراق، وتأثيرها على القوَّات المصريَّة والعربيَّة المتمركزة في السُّعودية.

وما أن انتهت الحرب حتَّى اشترت الفضائيَّة المصريَّة موقعًا في القمر الصِّناعي الأوروبيِّ (EUTEL SAT 2 F3)، وبذلك استطاعت أن تصل بسهولة إلى جمهور الخليج، وأنْ تجتذبه بفعل شعبيَّة الأفلام والمسلسلات المصريَّة، كما استطاع أن يصل إلى الجمهور في كلِّ العالم العربيِّ.

هذه الاستعادة للجمهور تبرهن على أنَّ الاستراتيجيَّة المصريَّة تمضي حدًا أبعد من مقاومة الحرب النَّفسيَّة الَّتي أطلقها العراق، لذلك فهي تُشكِّل تحديًا مقلقًا للسُّعودية. كما تُفسِّر السِّباق على احتلال الموقع الأوَّل في النِّظام الإقليميِّ الجديد.

كلُّ هذا يُفسر الرَّدَّ المُتمثِّلَ في الاجتياح الإعلاميِّ السُّعودي الَّذي لم تكن MBC إلاّ نقطة البداية والانطلاق فيه.

ط - الرَّدّ السُّعودي، إنشاء MBC والباقات الفضائيَّة. فصل تأسيسي في الإمبراطوريَّة التّلفزيونيَّة

في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أطلقت من لندن الفضائيَّة السُّعودية الخاصَّة الأولى. «MBC، وهي الطَّبعة العربيَّة لمحطة أمريكيَّة أو أوروبيَّة تجاريَّة»، كما حدَّدها مديرها العام حين إطلاقها **إيان ريتشي**. إذًا، خصخصة، تجاريّة، واندماج في صلب النِّظام العولميّ.

ي - رؤيتان متناقضتان: الخصخصة والتِّجاريَّة؛ المجال العامّ

رؤيتان متناقضتان تطرحان نفسيهما: الأُولى تعود إلى فلسفة الاتِّصال، والثّانية لرؤية معيَّنة لدور الدَّوْلة.

الفلسفة المصريَّة للاتِّصال تختلف عن الفلسفة السُّعودية بظاهرتين متناقضتين:

لا يميز المصريون بين البثِّ الموجَّه للجمهور المحلِّيِّ، والبثّ الموجَّه للعالم

العربيّ، كما أنّهم لا يمارسون الرّقابة بالنسبة نفسها الّتي يفعلها السّعوديون. حتّى «خلال الحرب» كان التّلفزيون المصريّ والتّلفزيون السّعوديّ يعيدان بث أخبار CNN. كان المصريّون يفعلون ذلك بشكل مباشر فيما كان السّعوديون يُعْمِلون المِقَصّ في المادّة». كذلك، فإنّ الرّقابة الاجتماعيّة والدينيّة على وسائل الإعلام هي أكثر تشدُّدًا من ذلك؛ إذ إنّ القراءة المصريّة للإسلام تُشكِّلُ خطورة على القراءة الوهابيّة، والذي يراقب الإنتاج الدّرامي المصريّ منذ بداية القرن يلحظ كمّ الانفتاح والحداثة اللذيْن وسماه، وكيف تراجع بشكل كبير استجابةً لمتطلّبات السّوق السّعودي.

والمفارقة أنّ السّعوديين الذين يطبّقون أكثر قواعد الرّقابة على الصّعيد الإعلاميّ الداخليّ، هم الّذين يسمحون في برامج التّسلية الّتي تبثُّها القنوات التابعة لهم خارجيًا بتجاوز الخُطوط الحمر.

شيزوفرينيا تسمح بها الخصخصة والصّفة التّجاريّة؛ ما سمح لِمُحلّلٍ إعلاميٍّ غربيٍّ أن يلحظ بدوره أنّ الفضائيّات السّعودية قد تفوّقت على المصرية؛ لأنّ «الفضائيات المصريّة ما تزال تخضع لتأثير الأخلاقيّات الإسلاميّة المحافظة، نسبيًا إن لم يكن قطعيًا. فليس في بثّها مساحات (للبورنو).

أمّا الرُّؤية الثّانية؛ أي تلك المُتعلّقة بدور الدّولة فإنّها تقع في عمق مبدأ العولمة. فالفضائيّات السّعودية كلّها مِلْكيّة خاصّة، تبثُّ من الخارج ويمتلكها أفراد في الأُسرة الحاكمة. وهي مؤسّسات مُتكيّفة مع منطق اقتصاد السُّوق المتمثّل في الخَصخصة والتّجارية. في حين أنّ الفضائيّات المصريّة ما تزال ملكيّةً عامّةً، كأنّها لا تُجاري روح العصر، حتّى في الخطّ الجديد الّذي انتهجته في تبويب بثّها التّلفزيوني على (النايل سات). فتلفزيون النّيل متخصّص بباقة الفنون الدّرامية (أفلام، مسلسلات، ومسرح)، أمّا النّيل للأخبار، والنيل للثّقافة، والنّيل للأطفال فهي محطات إخبارية أو تربويّة، كما تمّ التّعاون الإنتاجيّ بين التّلفزيون ووزارة الثّقافة، في مجلس التّخطيط

للمحطَّة المُخصَّصة للفنون (ERTU).

كتب **عبدالله شليفر** في عام ١٩٩٦ «أنَّ من يحرِّك هذه الفلسفة الإعلاميَّة هو وزير الإعلام **صفوت الشريف** الذي يدعو إلى نظريَّة السِّيادة الثَّقافيَّة». رؤية تجتذب الحسَّ الشَّعبيَّ المصريَّ، «ذاك أنَّ الدَّولة هي الَّتي تمتلك العدد الأكبر من المواهب: الممثِّلين؛ الرَّاقصين؛ الموسيقيين؛ المُنتِجين؛ الصّحفيين؛ المُخرجين؛ وحتَّى المُقرئين. كما تمتلك الصِّناعة الأكثر ازدهارًا؛ أي صناعة السينما".

اضطرَّ **صفوت الشريف** في عام ٢٠٠٤ إلى الاستقالة قبل تشكيل الحكومة الجديدة؛ وأكَّد راديو الشَّرق في نشرته الإخبارية أنَّ سبب هذه الاستقالة الإجبارية يعود إلى التَّناقض بين سياسة الوزير وخطِّ الانفتاح الَّذي يتبنّاه **جمال مبارك** الوريث المتوقَّع لوالده.

ك - مفاجأة "الجزيرة" والتَّداعي الخليجيّ

حين أعلن البريطانيون تقسيم الإمارات والمَشْيَخات، ظلَّ إعلانُهم «من جانب واحد». ثلاثة أطراف رئيسيَّة لم تعترف به: السُّعودية، والعراق، وإيران. لذلك لم يكن لاجتياح العراق للكويت، وإمكانيَّة امتداد النُّفوذ الإيرانيِّ إذا سقط نظام **صدّام حسين**، كما لإطلاق يد سورية في لبنان، إلاّ بأنْ تجعل كلَّ الجيران الصِّغار يخافون من أنْ تسري العدوى إلى الجيران الكبار. ولماذا لا تحمي قَطر نفسها بأكثر من أمر، على رأسها إنشاء محطَّة فضائيَّة استثنائيَّة؟

هكذا نشأت مفاجأة العصر الإعلاميِّ العربيِّ: **"الجزيرة" القَطَريَّة**. ومن المُهمِّ ملاحظة تاريخ نشوئها، بعد أزمة الحدود مع السُّعودية، وبعد الانقلاب السِّياسيِّ داخل الأسرة الحاكمة القَطَريَّة، وبعد بروز أهمِّيَّة الغاز القَطَريِّ، ضمن منظومة القوَّة الغازيَّة الدّوليَّة المرشَّحة لموازاة القوَّة النِّفطيَّة الَّتي تتزعمَّها السُّعودية، وبشكل موازٍ لإقامة قاعدة السِّيلية الَّتي سحبت البساط

من تحت القواعد السُّعودية، حيث أدّت في حرب ٢٠٠٣ الدَّوْر الَّذي أدّته قاعدة حفر الباطن في عام ١٩٩١. وبعدها تتالت الفضائيّات الخليجيَّة الأخرى.

تَعدُّد يلتقي مع الأهداف الأمريكيَّة العوليَّة، خاصة المُجمَّع الصِّناعي العسكريّ. وأوَّلها بيع التّكنولوجيا الإعلاميَّة، ثمَّ نشر ثقافة السُّوق والاستهلاك، وتسويق المُخطَّطات الأمريكيَّة، ومنها خلق الأجواء المناسبة لصفقات الأسلحة، لتفعيل صراع الحضارات، ومشروع السَّلام العربيِّ «الإسرائيلي».وتفعيل الخلافات العربيَّة العربيَّة، والخليجيَّة الخليجيَّة، ومن ثمَّ الطّائفيَّة والمذهبيَّة. إضافة إلى تركيز مخطط إعطاء الأهمِّيَّة للدُّول الصُّغرى (الميكرو دولة)، على حساب الدُّول الكبرى (ماكرو دولة) في العالم العربي، وأخيرًا لا آخرًا التَّغطية على قواعد أمريكيَّة عسكريَّة.

في سبيل ذلك لا بأس من السَّماح بسقف ما من الحُرِّيّات والتَّجرُّوء، يُترك على غاربه، لكن بطول حبل القيد المرسوم له.

غير أنَّ هذه المحطَّات الخليجيّة الَّتي تبدو مشابهة لشقيقاتها السُّعودية، قد اختلفت عنها في أمرين: الأوَّل أنَّها أطلقت بثَّها من أرضها. والثّاني وهو مرتبط بالأوَّل، أنَّها حملت اسم مقرِّها. باستثناء الجزيرة الَّتي منحت نفسها اسمًا جغرافيًّا شاملاً مع الحرص على تكرار: «محطة الجزيرة في قطر»، فيما يشكِّل دلالة سياسيَّة بالغة الأهمِّيَّة. ربَّما شكَّلت سببًا أساسيًا إلى جانب السَّبب الاقتصاديِّ، في إعادة توطين الفضائيّات السُّعودية في العالم العربيِّ، خاصَّة في المدينة الحُرَّة في دبيّ وفي مصر.

لكن بالرَّغم من هذه التَّعدُّديَّة، فقد ظلَّت "الجزيرة"، حتى عام ٢٠٠٣ (تاريخ إنشاء "العربيّة")، ظاهرة فريدة في اقتصارها على البرامج الإخباريَّة والحواريَّة السِّياسيَّة، وقد تمكَّنت من إثبات نفسها موازيًا عربيًّا "للسي إن إن" الأمريكيَّة، وذلك بفضل عناصر عدَّة:

١- المِهْنيَّة العالية العائدة بالبدء لاستقدام فريق عمل كامل من "البي بي سي".

٢- الطَّاقم الواسع من المراسلين المنتشرين في كلِّ أنحاء العالم، خاصَّة في كلِّ المواقع السَّاخنة.

٣- سقف الحرِّيَّة العالي، وبشكل غير مسبوق.

٤- التَّنوُّع السِّياسيُّ الكبير للإعلاميين الرَّئيسيين فيها (بما يمثل مختلف التَّيارات الموجودة في العالم العربيِّ).

٥- الجهود البحثيَّة القديرة القائمة وراء البرامج.

غير أنَّ الطَّابع العام لبرامج المحطَّة يؤكِّد السِّمات الآتية، من إيجابيٍّ وسلبيٍّ:

١- ففي الإيجابي، نجد أنَّ فتح السّاحات الحواريَّة بشكل لم يُسْبَق له مثيل هو تدريب على التَّعدُّديَّة وحرِّيَّة التَّعبير.

٢- كما نجد أنَّ تفعيل عمل المراسلين كما أسلفنا قد خلخل مبدأ التَّدفُّق الواحد للمعلومة وللرِّسالة الإعلاميَّة.

٣- كذلك نجد أنَّ فتح ملفات كانت تبدو محرَّمات سياسيَّة فيما مضى، والكشف الوثائقيِّ عن قضايا وأمور كثيرة، بشكل علميٍّ إلى حدٍّ كبير، يفتح بدوره المجال لتكوّن المعارف لدى المتلقّي، ما لا يلبث أنْ يتحوَّل مع الوقت إلى سلطة مضادَّة، كما يساهم في تكوين الفضاء العامّ، ومن ثَمَّ الرَّأي العامّ.

غير أنَّ هذه الإيجابيّات تظلُّ مشوبة بعدد من السَّلبيات:

١- تفعيل صراع الأديان وتأجيجه، ومن ثَمَّ صراع الحضارات، ما يصبُّ في مسربين: مسرب خدمة الحاجة الأمريكيَّة إلى عدوّ، وإلى الصِّراع بين الحضارات. ومسرب زرع بذور الشِّقاق بين الطَّوائف والمذاهب والأعراق الَّتي تؤسِّس لكل الصِّراعات، الَّتي تُحقِّق نظريَّة التَّدمير الذّاتي، والمبرِّرة لوجود المشروع الصّهيوني القائم على العنصريَّة الدِّينيَّة.

٢- توجُّهٌ عامٌّ لتحطيم الفكر القوميِّ، فكرًا وتيّارًا وتجربة سابقة، ومن ثم تحطيم الهُويَّة القوميَّة لصالح عولمتين: غربيَّة وإسلاميَّة.

٣- تسريب التَّطبيع مع «إسرائيل»، تحت غطاء الرَّأي و الرَّأي الآخَر.

٤- الاقتصار على صورة محدودة للمرأة العربيَّة، لم تسمح حتَّى ببرنامج مثل: «للنِّساء فقط».

٥- الافتقار إلى برنامج فكريٍّ يؤسِّس للصِّراع السِّياسي، ويضيء الطَّريق أمام فرص الاختيار غير الاعتباطيِّ والسَّطحيِّ.

الدَّائرة الرَّابعة: التَّداخل الإقليميّ المحليّ: المحطَّات اللبنانيَّة نموذجاً (السُّعودية، «إسرائيل»، إيران)

تاريخ من التَّعقيدات

أ- الحرب الأهليَّة

انطلاقًا من عام ١٩٨٥، تاريخ إنشاء LBC على يد القوَّات اللبنانيَّة، تتالت المحطَّات التِّلفزيونيَّة.

ولم تحصل المحطَّة الأولى الَّتي أنشئت كأمر واقع على إذن قانونيٍّ من مجلس الوزراء إلاّ بعد اثنتي عشرة سنة من إنشائها (١٩٨٥-١٩٩٦). اثنتا عشرة سنة كانت المعسكرات تتشظَّى خلالها وتغرق في صراعات أخويَّة، ما ترجم نفسه بعدد مُتشظٍّ من الإذاعات والتِّلفزيونات؛ أكثر من أربعين محطَّة تلفزيونية خاصَّة تنطق كلٌّ منها باسم مليشيا وحزب. اثنتا عشرة سنة شهدت أحداثًا خطيرة؛ أبرزها الاجتياح الإسرائيليُّ عام ١٩٨٢، وقيام المقاومة اللبنانيَّة، والحضور السُّوري الَّذي أقرَّته الجامعة العربيَّة، ثُمَّ ارتباطه بإيران، ونشوء حزب الله؛ ما رسم تقاطعات بين خطيٍّ نفوذ إقليميٍّ بامتدادات محليَّة: الخطّ «الإسرائيليّ» - القوّات اللبنانيَّة، وخطّ إيران - سورية - حزب الله، وذاك ما تُرجمَ تلفزيونيًا بمحطتي LBC و"المنار" (وبينهما محطّات أخرى تمثِّل التَّيارات الأخرى الأقلّ أهمِّيَّة). وكما في المشهد السِّياسيِّ، حيث تضاءل نفوذ القوى القوميَّة واليساريَّة لصالح القوى

الطّائفيَّة على اختلافها، كذلك في المشهد الإعلاميّ غابت أصوات هذه القوى عن الشّاشات الصّغيرة.

ب- النُّفوذ السُّعودي: الطّائف- المستقبل

بعدها انضمَّ إلى المعادلة امتداد ثالث، حيث كان من الطّبيعيّ ألاّ تُوفِّر السُّعودية، راعية اتِّفاق الطّائف، الإعلام اللبنانيّ من نفوذ امبراطوريَّتها. فبعد أن اشترت حصَّتها من الصّحافة المكتوبة، دخلت ساحة التِّلفزيون بإنشاء **رفيق الحريري** لتلفزيون "المستقبل"، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تمَّ الاندماج بينها وبين MBC، وأطلقت بذلك قنوات جديدة مُشَفَّرة. ومن ثَمَّ بشراء **الوليد بن طلال** عام ٢٠٠٢، ٤٩٪ من أسهم LBC. فيما يُترجِم من جهة، التَّنافس بين **الوليد بن طلال ورفيق الحريري (عبد العزيز بن فهد)**، ومن جهة أخرى التَّقارب بين خط القوات اللبنانيَّة والخط السُّعودي، ومن جهة ثالثة ترجمة لتحضيرات الحرب على العراق. الَّتي ترجمت أيضًا في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ بتوقيع «صحيفة **الحياة** السعودية، الَّتي تصدر من لندن اتِّفاقًا مع محطَّة LBC اللبنانيَّة، وذلك لبث ثمانِي ساعات إخباريَّة يوميًا موجَّهة لمجمل العالم العربيِّ.»

هكذا ترجمَ الاصطفافُ الإعلاميُّ اللبنانيُّ الاصطفافَ الإقليميَّ والدّوليَّ، بين جبهة لبنانيَّة سعوديَّة، وجبهة لبنانيَّة سورية إيرانيَّة.

من هنا موقع التَّطورات اللبنانيَّة في السِّياق العربيِّ، ليس فقط بين خطِّ ما يسمىّ بالاعتدال وخطِّ الممانعة، بل داخل خطِّ المقاومة بين العَلمانيين و الإسلاميين. وهكذا عرَّف تلفزيون "المنار" نفسه: «كمحطة تلفزيونيَّة لبنانية تعمل على الحفاظ على القيم الإسلاميَّة لتطوير الدَّوْر الحضاريِّ للجماعة العربيَّة والإسلاميَّة»... بالرَّغم من أنَّه استطاع أنْ ينتقل من كونه صوت إحدى شظايا الحرب إلى أنْ يصبح صوت المقاومة، ومن ثَمَّ

إلى أن يكتسب الشَّرعيَّة القانونيَّة «كإحدى أفضل الوسائل في الصِّراع مع «إسرائيل».

الدّائرة الخامسة : تقاطعات وتناقضات الهيمنة عبر التجليات الإعلاميَّة

١. السِّيادة

لم يعد من مصلحة الكثير من حكومات النِّظام الإقليميِّ الجديد إبراز فكرة السِّيادة الوطنيَّة، حيث بات هذا المفهوم يتناقض مع كثير من حقائق الأمر الواقع على الأرض؛ ما يُرَسِّخ الحاجة إلى الرَّقابة، خاصَّة بالنسبة للعربيَّة السُّعوديَّة. وإذا كان الحلُّ قد تمثَّل كما أسلفنا في الخصخصة في الخارج، فإنَّ هذا الحلَّ لا يكتمل إلاّ بمضمون البرامج السِّياسيَّة والتَّربويَّة الَّتي تتجاهل مفهوم السِّيادة الوطنيَّة بكلِّ تجلِّياته.

٢. الصُّورة الجَمعيَّة: القوميَّة، الاستهلاكيَّة، الإسلاميَّة

الطَّبيعة لا تحتمل الفراغ، لذلك لا بد أنْ يؤدِّي تدمير الصُّورة الجَمعيَّة القوميَّة إلى أن تحلَّ محلَّها صورة أخرى؛ الهُويَّة الدِّينية العابرة للأمم، أو هُويَّة المستهلك بدلاً من المواطن. هذا ما تطرحه ثقافة السُّوق حيث تحل «صورة الانتماءات والتَّحديدات، على شكل جماعات مُتخيَّلة من المواطنين ومن المستهلكين» محلَّ صورة الجماعة الوطنيَّة. كما أنَّها تَتحدَّد أيضًا بفعل «تسهيل المبادَلات بين أشخاص يشتركون، على المستوى الشَّخصي، سواء في استهلاك المادَّة الإعلاميَّة أو في تحصيل قدرات التَّفسير الَّتي تُوَحِّد النّاس كجماعة ».

غير أنَّ تصنيفًا ثانيًا يطرح نفسه أيضًا بين ثلاث فئات من المُتلقِّين: غَنيّ يمكن أن يشتري ما يريد وينسلخ عن أيِّ التزام تحت تأثير الإغراء

التَّرَفي، وابن الطَّبقة المتوسِّطة الَّذي يجد نفسه مُجبَرًا على أن يركض ليل نهار ليلبّي حاجة هذا الخيط الاستهلاكي، وأخيرًا فقير (وهذا هو وضع الأغلبيَّة السّاحقة من شعوب العالم العربيِّ) يتعمَّق لديه الكبت، فيلجأ إمّا إلى الاغتراب السَّلبي، وإمَّا إلى الأصوليَّة والتَّطرُّف بأشكالها الدِّينيَّة وغير الدِّينيَّة.

وكما أنَّ الحسَّ القوميَّ يُشكِّل عائقًا لكل مشروع هيمنة خارجيَّة، فإنَّه يُعيق هيمنة السُّعوديَّة؛ إذ إنَّ لكلٍّ من المنافسين الأشقّاء (مصر، سورية، العراق) ميزات تتفوَّق بها على السُّعوديَّة، في حين أنَّ التَّفوُّق السُّعوديَّ يرتكز إلى النِّفط والدِّين. من هنا فإنَّ للسُّعوديَّة إذًا مصلحة في أنْ تكتسي الصُّورة الجمعية ملامح «الإسلام السُّعودي» بالتَّحديد. وفي الوقت نفسه فإنَّ هذه الصُّورة المتشدِّدة دينيًا، الَّتي تُشكِّل مصدر المشروعيَّة للأسرة المالكة، تلبّي أيضًا حاجة القوة العظمى إلى عدوّ؛ عدوّ تجسِّده الآن في الإسلام، من دون أنْ ننسى أنَّ سياقات الحرب على الإرهاب قد أفرزت ضرورات أخرى.

٣. روح المقاومة

جميع المقاومات العربيَّة للاحتلالات تُشكِّل في أحد وجوهها مقاومة للعولمة ولسياسة السُّوق، ومن ثم فإنَّ هذه التَّيارات لم تَكُفَّ يومًا عن إظهار عدائها للأمريكيين، و«للإسرائيليين» وللأنظمة العربيَّة، والتَّعبير عن هذا الموقف عبر وسائل الإعلام. لذلك فإنَّ ثَمَّة رهانًا على ساحات الإعلام: إمَّا أنْ يُبْرَزَ خطاب هذا التَّوجُّه وإمَّا أنْ يُخْنَق، وإمَّا أنْ تُتْرَك هذه الأصوات لِتعبِّر عن نفسها من حين لآخر، لكنَّ صوتها يختفي في ضجيج وتمييع الصَّفحات والشّاشات.

٤. البرامج: خليط غير متجانس، التَّسلية كسياسة

«زواج بين **مادونا وبن لادن**» على حدٍّ تعبير الصَّحفي الأردنيٍّ **رامي خوري**. زواج قسري يُترجم نفسه مثلاً في أمسيَّة على MBC تتضمَّن برنامجًا دينيًا، وبعده برنامج تسلية من الأكثر تجرُّؤًا إنْ لم نقل إباحة، ومن ثَمَّ برامج الرِّيح والمضاربات أو برامج المرأة الَّتي تُعمِّق التَّتفيه. وإذا كانت محطَّة ART تبدو محافظة مقارنة بشقيقتيها المنافستين، وحيث تدَّعي أنَّها «تلتزم بالحفاظ على صدقيَّة القيم التَّقليدية والثَّقافة العربيَّة» وتجسِّد هذا الالتزام بشكل خاصٍّ على قناة (إقرأ)، إحدى محطات ART كما على مجمل قنواتها، فإنَّ **صالح كامل** الَّذي كان مالكها الأساسيَّ كان في الوقت نفسه واحدًا من أكبر المساهمين في محطة LBC اللبنانيَّة، الَّتي تعدّ الأولى في مجال برامج التَّسلية المعروفة بأنَّها الأكثر ليبراليَّة، وأحيانًا الأكثر سطحيَّة وصدمًا للرَّأي العام.

٥. الإنتاج الدّرامي

غير أنَّ بروز الإنتاج العربيِّ في مجال المسلسلات يعود فضله إلى الفضائيّات، بكل الميِّزات الجديدة التي حملتها: من اتِّساع السُّوق إلى الاستثمارات الكبرى، ليأتي هذا الإنتاج نفسه معبِّرًا عن أكثر من خطٍّ تلتقي بمجملها في سياقين:

خطٌّ يكرِّس مظاهر التخلُّف والرِّدَّة والتَّتفيه، وخطٌّ يُكرِّس الثَّقافة التُّراثيَّة الحضاريَّة أو الاجتماعيَّة الهادفة أو ثقافة المقاومة بكلِّ أشكالها، من المقاومة السِّياسيَّة إلى مقاومة قيم السُّوق. وهكذا تبلورت ظواهر عدَّة:

- المسلسلات الضَّخمة، والدَّراما الوثائقيَّة المستوحاة من التَّاريخ القديم والمعاصر.

أمَّا تفسير التزام عدد من رموز الطَّبقة السِّياسيَّة بتمويل إنتاج هذه الأعمال الضَّخمة (البند الأوَّل) فهو في جانبين: جانب اقتصاديٍّ، وجانب سياسيٍّ سيكولوجيّ:

اقتصاديًا: هذا الاستثمار هو استثمار مُربِح، فمن خلال ٣٥٠ ألف ساعة بثّ سنويًا، وبالمنافسة الَّتي يقوم عليها السُّوق يمكن بيع مسلسل جيِّد مرَّات عدَّة، ما يُحقِّق أرباحًا كبرى. كما أنَّ منطق التَّكامل بين المستثمِرين في الإنتاج والمستثمرين في المحطَّات يؤدي دورًا مُحرِّضًا.

أمّا سياسيًا، فإنَّ هذا النَّوع من الإنتاج، في آن معًا، مرَّة يتناغم مع الخطِّ السِّياسيِّ للدَّولة كما في وضع شركات الإنتاج السُّوريَّة، أو مرَّة أُخرى نوع من محاولة التَّطهُّر catharsis، والتَّعويض، والتَّعبير عن عقليَّة مُوزَّعة بين مصالحها الخاصَّة وأزماتها الضَّميريَّة القوميَّة، كما هو الحال في أبوظبي، وهي من ناحية ثالثة طريقة لإرضاء الرَّأي العام أو للالتفاف عليه.

- المسلسلات الَّتي تعالج القضايا المعاصرة الَّتي تدور أحيانًا حول تثبيت سُلَّم قيم إيجابيَّة، أو حفظ الذَّاكرة الشَّعبيَّة أو تصدم المراقب أحيانًا بفكرها الرَّجعيِّ، أو بتفاهة مفهوم الحداثة الَّذي تطرحه.

- تبقى المسلسلات المُدبْلَجَة أو المُستوحاة من الفورمات الأجنبيَّة الَّتي تَصبُّ في السِّياق العولميِّ نفسه.

٦. المُحرّمات (التّابوهات)

أيَّة محرمات؟ الدِّين؟ الدِّيمقراطيَّة؟ الفقر؟ البطالة؟ الأميَّة؟ التَّربية؟ الاحتلالات؟ الجنس؟ أو غيرها؟

يُمكِن تصنيف المُحرَّمات إلى ثلاث فئات: دينيَّة، وسياسيَّة، واجتماعيَّة. لا شك في أنَّ الدِّين يُشكِّل المحرَّم الأوَّل. والتابوه الثَّاني يتعلق بالسِّياسة؛ بَدءًا من السِّياسة الدَّاخليَّة. لقد ظلَّ مرض رأس الدَّوْلة (مَلِكا أو رئيسًا) مثلاً موضوعًا محظورًا حتَّى وفاته، ومثله الحديث عن الأجهزة السِّرِّيَّة الَّتي تحكم العالم العربيَّ. كثير من الموضوعات الممنوعة على الصَّعيد الدَّاخليِّ إلى جانب حَظْر انتقاد حكومات الدُّول الصَّديقة، أو حتَّى التَّيَّارات

السِّياسيَّة الصَّديقة في الدُّول العربيَّة الأخرى. ويحتلُّ وجود **القواعد الأمريكيَّة** في المنطقة موقعًا في رأس هذه المحظورات.

ولا تقتصر هذه المحظورات على نشرات الأخبار والبرامج السِّياسيَّة، وذاك ما يعترف به رئيس مجلس إدارة Orbit **ألكسندر زيلو** حين يقول إنَّ النِّقاط الحسَّاسة «التي يجب حمايتها» هي مُحدَّدة بدقَّة، وأنَّه يسهر على ألاّ تكون برامج التَّسلية «تهجميَّة من النّاحية السِّياسيَّة»، ما يُفسِّر تساؤل **جون ميلر**: «إنَّها برامج حيويَّة، لكن إلى أيٍّ حدٍّ هي واقعيَّة إزاء المشكلات الحقيقيَّة؟».

إذًا فالمطلوب تسلية الجمهور وإلهاؤه لصرفه عن المشكلات الحقيقيَّة، ولجعله «يتصالح مع الأمر الواقع، لتقنين الانفعالات عبر تصريف التوتُّر كلَّ مساء» دون أن يمنع كلُّ هذا باحثًا إعلاميًّا غربيًّا من أن يمتدح شجاعة مذيعة طرحت على قناة «إقرأ» عام ١٩٩٨ موضوعات مثل: الطلاق؛ الشُّذوذ الجنسي؛ العلاقات الجنسيَّة قبل الزواج؛ العجز الجنسيٌّ. علمًا بأنَّ هذا البرنامج ومثله من البرامج هي مجرَّد محاولات للإيهام بتجاوز التابوهات، غير أنَّه تجاوزٌ يبقى في السَّطحيَّات، وربَّما في الشَّكل من دون أن يتجرَّأ على الغوص إلى عمق المشكلات الكبرى الحقيقيَّة، كأنَّ ثمَّة تواطؤ بين هؤلاء الإعلاميين والدَّوائر الغربيَّة ودوائر السُّلطات الإعلاميَّة العربيَّة. تواطؤًا يصفه **عبدالله شليفر** بالقول إن تأثير مظاهر العُرْي، والإثارة الجنسيَّة وتقديم مجرمين كأنَّهم أبطال رومانسيون يصدم الأعراف الثَّقافيَّة للمتلقّي العربيِّ.

٧. التابوه الوحيد المسموح بكسره

التابوه الحقيقيّ الوحيد الَّذي سُمِحَ بكسره هو ذاك المتعلِّق «بإسرائيل»: يشير **جون ألتيرمان** في بحث بعنوان «**أقلمة الأخبار**» إلى موضوع حضور

الشّخصيّات «الإسرائيليّة» على الشّاشات العربيّة، بقوله: «في عام ١٩٩٦ ظهر رئيس الوزراء «الإسرائيلي» **بنيامين نتنياهو** على Orbit، بعدها بثّت MBC، و Orbit و"الجزيرة" عددًا من الأفلام الوثائقيّة الّتي تضمّنت مقابلات مع شخصيّات «إسرائيليّة»، ما خلق واقعًا إعلاميًا جديدًا «لم تعد فيه «إسرائيل» مرفوضة من وسائل الإعلام العربيّة أو غائبة عنها، بل أصبحت حاضرة كفاعل إقليميٍّ مُهمّ.

٨- الرُّهانات الممكنة

غير أنّ كلّ هذه الملاحظات لا تنفي كون انفتاح النّقاش بشكل غير مسبوق في وسائل الإعلام العربيّة، يعزّزُ الحراك السّياسيّ ويساهم في خلق فضاء عامّ.

من هنا فإنّ الإعلام عامّة والفضائيّ خاصّة، إذ يقدّم المعارف، ولا خيار له في ذلك، فإنّه يساهم في خلق سلطة مضادّة لا بدّ لها أنْ تبلور على المدى البعيد تغييرًا ما. ولن يكون هذا التّغيير شرق أوسط **شيمون بيريز**، ولا الشّرق الأوسط الكبير **لكولن باول وكونداليزا رايس**، لكن الخطر أيضًا ألاّ يكون أيضًا صيغة تَصبُّ في صالح المشروع النّهضويّ العربيّ.

الدّائرة السّادسة: نحو نظام ما بعد النّظام الجديد

نصل إلى السُّؤال: أيّ نظام إعلاميٍّ عربيٍّ جديد يمكن أنْ نتطلّع إليه؟

وبالإحالة إلى بداية البحث، نسأل عمّا إذا كان هنالك ثمّة تغيير على الأرض يمكن أنْ يشكّل مفصلاً مشابهًا لانهيار جدار برلين، واحتلال العراق، اللذين أرسيا النّظام الجديد الحالي. ونجد أنّ تطوّرات رئيسيّة ثلاثة يمكن أن تؤدّي إلى تغير المشهد الدّوليّ، ومن ثم المحليّ:

- المأزق الأمريكيّ في العراق.

- انحسار الأُحاديَّة الدّوليَّة على طريق عودة نظام تعدُّديَّة الأقطاب.
- ارتداد الإرهاب نحو الدُّول العربيَّة.

مع ما يمكن أن ينتج عن ذلك على ساحتنا.

التَّغيير والمقاومة: سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً، مهنياً وتقنياً

على الإعلام أنْ يؤدي هنا دَوْرًا مزدوَجًا على طريق تحقيق مصلحة العرب في البقاء والارتقاء:

- دَوْرٌ في تفعيل التَّغيير الإيجابيِّ الفعليِّ، الَّذي يقضي على عوامل التَّخلُّف ومظاهره، دون أنْ يقضي على أُسس الهُويَّة والإيجابيِّ من تراثها وثقافتها.
- دَوْرُ تفعيل عناصر المقاومة لكلِّ ما هو مُدمِّر من سياسيٍّ واقتصاديٍّ واجتماعيٍّ؛ مقاومة ترفض الهيمنة وترفض الانغلاق في آن معًا، وتفرض التَّفاعل النِّدِّي، على طريق بناء فضاء عامٍّ عربيٍّ، ورأي عامٍّ عربيٍّ يسير بالأمَّة نحو تجاوز التَّخلُّف والتَّبعيَّة، ونحو بناء نهضة حقيقيَّة تُخرجنا من الواقع المأساويِّ الَّذي نعيش.

وهذا ما يترجم عمليًّا ببنود عدّة تتوزَّع على الصَّعيدين النَّظريِّ والتَّطبيقيِّ، لتحدِّد جملة من العلاقات تحدِّد بدورها أطرَ نظامٍ إعلاميٍّ عربيٍّ جديد:

١- العلاقة مع العولمة واقتصاد السوق.
٢- العلاقة بين الانفتاح الثَّقافي والخُصوصيَّة.
٣- العلاقة مع الاحتلالات والانتهاكات.
٤- العلاقة بين الحقوق الوطنيَّة والحقوق الفرديَّة (حقوق الإنسان؛ حقوق المواطن).
٥- العلاقة بين المهنيَّة والتِّكنوقراطيَّة والالتزام.

بدءًا من تحرير الخطاب الإعلاميِّ من نقيضين: التَّبعيَّة للآخر، والعداء للآخر (بالمعنى الحضاريِّ لا السِّياسيِّ).

وكون البند السّابق يستتبع حُكْمًا ضرورة الانفتاح على الثَّقافات

الأخرى، فإنَّه يَشترط نِدِّيَّة تفترض صيانة الخُصوصيَّة، وبناء مشروع التَّغيير انطلاقًا منها. فحياديَّة العولمة، كما حياديَّة الرِّسالة الإعلاميَّة، كلمة مفرغة ثقافيًّا؛

ما يعني تطبيقيًّا:

- تشجيع برامج التَّعريف بالحضارات الأخرى، بمعنى يتجاوز المستوى السِّياحي أو الإتنوغرافي.
- وَضْع مخطَّط إعلاميٍّ يراعي بالتَّوازي: تجذير الثَّقافة الوطنيَّة وتراثها (سواء عبر الدّراما، أو عبر برامج التَّسلية والألعاب، أو عبر الإعلان)، وتركيز العقليَّة النَّقديَّة والتَّحديثيَّة، بمنطق إعادة إنتاج المعرفة وأدواتها عبر الإعلام.
- إحياء النوميك NOMIC عربيًا من أكاديميين وإعلاميين عرب، خاصَّة أنَّ هذا الصِّراع لأجل النَّزاهة والمعرفة في الإعلام، هو حركة دوليَّة وليدة لكنَّها متنامية، حيث تُشكِّل القمَّة الدّوليَّة حول مجتمع المعلومات الَّتي عقدت في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أحد الأمثلة على ذلك؛ إذ هدفت، بحسب مُنظِّميها، إلى تبنّي «وثيقتي إطار: إعلان مبادئ وخطَّة عمل لا بدَّ من تبنّيهما ليكون مجتمع الإعلام مجتمعًا ديمقراطيًا، يحترم التَّنوُّع الثَّقافيَّ، ويُقدِّم منظوراتِ تَطوُّر عادل». ولم تنحصر المناقشات الَّتي دارت في هذه القمَّة على تِكنولوجيا المعلومات، بل تجاوزت ذلك إلى البحث في مبادئ القانون، والأخلاق، والبحث، والإبداع والمضامين.
- "النوميك" تعيدنا بدورها إلى مشكلة التَّدفُّق: خطّ واحد من الشّمال إلى الجنوب، أم خطّان متبادلان؟ صحيح أنَّ الولايات المتَّحدة قد نجحت (مع إلغاء النوميك بعد إرساء النِّظام العالميِّ الجديد عام ١٩٩١) في فرض الخطِّ الواحد، لكنَّ تجارب أخرى وحديثة تُثبِت لنا أنَّ اختراق التَّدفُّق الأُحاديِّ ليس مستحيلاً حينما تعتمد وسيلة الإعلام العربيَّة على

مراسليها أكثر من اعتمادها على المصدر الأجنبي. بدوره يقودنا هذا الإشكال إلى طرح القضايا الآتية:

١- المراسلون: بما أنَّه يجب أنْ لا يخضع المراسلون المحلِّيون والأجانب إلى معايير رقابيَّة جامدة، لكي لا يستعمل ذلك مدخلاً للعودة إلى تقييد الحرِّيّات الإعلاميَّة في فضاء عربيٍّ ما زال مُعرَّضًا للرِّدَّة السَّريعة نحو القمع، فإنَّ البديل الدِّيمقراطيَّ يكمن في إنشاء مرصد إعلامي، أو أكثر من مرصد خاصٍّ، يتولَّى عمليَّة الرَّصْد والتَّدقيق والملاحقة الإعلاميَّة، وحتَّى القضائيَّة، كأنْ يُصْدِر مثلاً نشرة شهريَّة أشبه بالنَّشرات الَّتي تُصدرها مراكز حقوق الإنسان.

٢- وكالات الإعلام الغربيَّة، الَّتي تشكِّل المصدر الأساسيَّ للإعلام المكتوب، والَّتي هي - في الغالب - جهاز من أجهزة المخابرات الغربيَّة، وفي أحسن الأحوال حاملة لرسالتها الإعلاميَّة، في واقع إعلام غربيٍّ خاضع بأغلبيَّته للوبي اليهودي. وذاك ما لا يمكن مواجهته بوكالات قُطْريَّة محدودة السَّاحة والقدرة، وإنّما بوكالة عربيَّة مُوحَّدة تتبع للجامعة العربيَّة وتُموَّل من الجميع.

٣- تشجيع الإنتاج البرامجي العربيِّ، ورفع سقفه الفنِّي بما يضمن منافسته للتَّوزيع البرامجيِّ المستورد.

٤- تشجيع الإنتاج البرامجيِّ والبثِّ التلفزيونيِّ المُوجَّه للغرب بلغتهم وتمويله، لكن ضمن أجندة إعلاميَّة عربيَّة.

٥- تشجيع ابتكار الفورمات التِّلفزيونيَّة والإذاعيَّة والمعلوماتيَّة المحليَّة، عن طريق إقامة مهرجان سنوي للفورمات، تُنظِّم فيه مسابقات، وسوق لشرائها من جانب المحطَّات والمنتجين.

٦- كذلك تتجسَّد مسألة التَّدفُّق وتسويق نمط الحياة في الإعلانات سواء المحليَّة أو المستوردة.

مما يفرض:

- **حماية الاقتصاد والمجتمع:**

- إيجاد آلية تضمن التزام وسائل الإعلام، ومن ثم وكالات الإعلان، بمعايير سياسيَّة واجتماعيَّة واقتصاديَّة تُمثِّل الصّالح العامّ بسقف معيَّن للإعلان الاستهلاكيّ، سواء من حيث نسبته على سلَّم البرامج، أم من حيث توزيعه بين المرئيّ والمكتوب (المكتوب فَقَدَ ٣٥ بالمئة من حصصه)، أم من حيث طروحاته القِيَميَّة ومراعاتها للوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثَّقافيّ للمُتلقّين.
- ترويج أنماط الإنتاج المحليَّة والصَّغيرة والمنتوجات المحليَّة. وهو دَوْرٌ اقتصاديٌّ اجتماعيٌّ لا بد أنْ يفرض على الإعلام الاضطلاع به، وذلك عبر إعطائه مساحات مدروسة، ليس فقط إعلانيًا وإنَّما داخل البرامج نفسها، من مثل إدراج التَّسويق السِّياحيّ أو الإنتاج الزراعيّ، إلخ...

- **حماية الدَّولة والحُرِّيَّات:** الدَّولة هي الهيكل الدُّستوريُّ السِّياسيُّ الدائم للأمَّة، وهي بذلك مفهوم يختلف تمامًا عن مفهوم الحكومة أو النِّظام الحاكم الآنيّين. وقلّما وجدنا خطابًا يخلط بين الاثنين كما هو حاصل في الخطاب العامّ العربيّ؛ ما يجعل ردَّات الفعل المُبرَّرة الَّتي يعيشها المواطن ضدَّ الأنظمة الحاكمة ترتدُّ على الدَّولة بشكل لا واعٍ، ليلتقي في ذلك مع أهداف العولمة الأمريكيَّة، وأهداف الهيمنة السِّياسيَّة الامبراطوريَّة، وما يترتَّب على كلِّ هذا إعلاميًّا هو ضرورة إرساء آليّات قانونيَّة ونقابيَّة تفرض حماية الدَّولة ووحدة نسيجها الاجتماعيّ، وتحرِّم تحت طائلة القانون أيَّ خطاب عِرْقيٍّ أو مذهبيٍّ أو طائفيّ، باعتباره مسًّا بالسّلام الاجتماعيّ، على غرار القوانين الأوروبيَّة في هذا المجال. مع الانتباه إلى صيغة قانونيَّة تحول دون أن يُستعمَل هذا المبدأ كمدخل لتطويق البُعْد القوميّ عبر ادِّعاء صيانة الدَّولة القُطْريَّة؛ إذ تجدر الملاحظة أنَّ الدُّول

الأوروبيَّة الَّتي تُطبِّق هذا المبدأ قد استكملت بنية الدَّولة الأمَّة.

أمَّا التَّرجمة العمليَّة لهذين البندين السَّابقين، الَّتي تضمن تطبيقهما كما تضمن عدم استغلالهما للعودة إلى تحديد الحرِّيَّات، فيجب أنْ تتمَّ عبر:

- استصدار تشريعات إعلاميَّة مُوحَّدة عربيًا (قدر الإمكان)، تتوزَّع على فرعين: تحديد المعايير الَّتي يجب الالتزام بها؛ وضمان حماية الحرِّيَّات الصّحفيَّة وَفْق أرقى المعايير الدّوليَّة.
- كما يستدعي تطوير القضاء وتأكيد استقلاليَّته، وجعله المرجعيَّة الوحيدة لتطبيق القوانين المذكورة، شرط أن يُحْظَر حظرًا كاملاً إحالة الإعلاميين إلى القضاء الجنائيّ.

الهوامش

المراجع العربية

- محمد عابد الجابري، محاضرة في معهد العالم العربي في باريس، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧.
- خالد الحروب، **الفضائيات العربية والعولمة في الشرق الاوسط**، عن موقع "الجزيرة نت".
- حسن الخليل، **«الاقتصاد المصري بعد السلام»**، جريدة **الحياة**، لندن، ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.
- محمد الطوخي، **النظام العالمي الجديد في مرحلته الحالية**، مركز دراسات يافا، القاهرة، ١٩٩٧.
- نتنياهو بنيامين، **«أمن وسلام - استئصال الارهاب»**، ترجمة: حياة الحويك عطية، جريدة **الدستور**، عمّان، ١٩٩٦.
- شفغينمان جان بيير، **فكرة معينة عن الجمهورية**، الترجمة العربية، بعنوان: **أنا وحرب الخليج**، ترجمة: حياة الحويك عطية، دار الكرمل، عمّان ١٩٩٢.
- فرانك ميرمييه (إدارة بحث)، **العولمة ووسائل الإعلام الجديدة في الفضاء العربي**، ترجمة: فريدريك معتوق، منشورات قدمس، دمشق ٢٠٠٣.
- **«تقرير الأمم المتحدة للطفولة»**، جريدة **الدستور**، عمّان، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
- كرم جبر، **«المساعدات الامريكية لمصر»**، مجلة **الكفاح العربي**، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.
- **«حوار مع الكسندر زيلو»**، رئيس مجلس إدارة "أوربت"، مجلة **الجامعة الأمريكية**، القاهرة، تموز/يوليو ١٩٩٨

- كوانت وليام، «مشروع الشرق الاوسط الكبير بين بريق الشعارات وعذابات الواقع» ، الترجمة العربية، جريدة الدستور، عمّان، ٦ اذار/مارس ٢٠٠٤.
- محمود دوريش، من ديوان لماذا تركت الحصان وحيداً، منشورات رياض الريس، بيروت، ١٩٩٥.
- محمد حسنين هيكل، مجلة الوطن العربي، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
- جريدة الدستور، عمّان.

المراجع الأجنبية

- Armand et Michele Mattelart, *Histoire des théories de la communication*, la decouverte, Paris, 2004
- Abd Al Majid Saman, en collaboration avec Christian chesnot et Georges Malbrunot, *les années Saddam*, Fayard, Paris 2003
- Amin Hussein, *Pay TV: World interview* , A paper delivered at the fourt international radio and television festival, Cairo, Egypt, Juillet, 1998
- Amin Hussein , *the developpement of Space Net and it's impact Media in the Midst of war* , ed. Ray Eweinsenborn.
- Balle francis, *Medias et sociétés*, 11e édition, Montchrestien, Paris, 2003,
- Bled Jean -Paul , *La démocratie aux Etats-Unis d'Amérique et en Europe*, CNDE-SEDE, 1999
- Boyd Douglas, *A saoudi Arabia international medias strategy, influence through multinationalownership*, in Hafez Kay(dir), *Mass medias politicis and societyin the Middle East*, Hampton press Oxford, 1996 Bel Kassem Moustaphaoui, La telévision française au

Magreb , Harmatan, Paris,1991

- Chevènement Jean- Pierre, *Une certaine idée de la republique m'amène à.* , ed Albin Michel , Paris, 1992

- Chomsky Noam, *Idéologie et pouvoir*, ed.epo,2003

- Corme Georges, *le proche orient éclaté,* 1956-1991, Folio, histoire,Gallimard, Paris, 1991

- Cotta Alain, *le capitalisne dans tous ses états* , Fayard, 1991

- De La Gorce Paul- Marie, *le dernier empire*, Grasset, Paris 19

- De Sola Pool Ithiel, *Role De La Communication Dans Le Processus De Modernisation*, Cite Par Mattelart Tristan

- Fergusson Niall, Colossus: *The Rise and Fall of the American Empire*, Penguin Press, 2004

- Garaudi Roger, *Les Etats-Unis avant-garde de la décadence*, Editions Vent du Large, Paris, 1997

- Huntington Samouil, *Who are we?*, Simon &Shuster, USA, 2004

- Kennedy Paul, the rise and the fall of the Great Powers, rondom house, 1987

- Lhern Adrien, in , *La démocratie aux Etats-Unis d'Amérique et en Europe*, dir. Bled Jean - Paul , CNDE-SEDE,- 1999.

- Laurence Henri , *paix et guerre au moyent orient,* ed.Armand Colin, Paris,1999

-Mattelart Tristan, *internationalisation des médias*, court donnés à Paris 2 en 2003 - Mattelart Tristan, *la mondialisation des medias contre la censure*, de boeck, 2000

- Morley David , Robins Kevin, *Space of identity. Global media, electronic landscapes, and culture*, boundaries, Rutledge, Londre, 1995

- Madani lotfi, *l'antenne parabolique en Algerie,entre domination et resistance*, Harmatan, Paris, 2003

- Negrine Ralphe et Papatannassoupoulous Stylianos, *The internationalization of television*, Pinter, Londre, 1990

- Ruffin Jean -Christophe, *l'empire et les nouveaux barbares* , ed. Jean Claude Lattes,1991

- Rapport de De Wite Pol, conseiller a l'ambassade de Russie aux Etats Unis, au secretaire d'Etat. cité par Roger garaudi, *Les Etats-Unis avant-garde de la décadence*, Editions Vent du Large, Paris, 1997

- Steinbruner J.D, editor,restruring American foreign, the brooking institution policy, Washington January,1988.

- Sinclar jhon, *Mexico Brazil and latin world*, in Jhon Sinclar et al, (EDS)

- Sakr Naomi, *Arab satellite channels between state and private ownership; current and future implication*, Paperback, 2002

- Sakr Naomi, *Arab television today*, Paperback, 2007

- SCHILER Herbert, *Masse communication and American Empire*, Westview press, Boulder, second Edition, 1992, cite par Mattelart Tristan, la *mondialisation des medias contre la censure*, **de boeck,** 2002

- SCHILER Herbert., culture inca. The corporate takeover public expression, Oxford university press, Oxford 1989, cité par

Mattelart Tristan, la mondialisation des medias contre la censure, de boeck, 2002

- SCHILER Herbert, Masse communication and American Empire, Westview press, Boulder, second Edition, 1992, cité par Mattelart Tristan la mondialisation des medias contre la censure, de boeck, 2002
- Woofer Wilson, cité par Noam Shomsky dans, *l'idéologie et pouvoir*, ed. EPO, 2004

internet cites

- Allais Maurice, *L'occident au bord du désastre*, interview in Liberationi italienne, aout 1993
- Ayish Mohamed, *The impact of Arab Sattelite television on culture and value systems in the Arab countries: perspectives and issues* , TBS journal, n12, printemps-ete, 2004, http:/www.tbsjournal,com/barbari.htm
- Alterman John, *The effect of the satellite television on Arabic domestic politique*, TBS journal, n 9, automne - hiver 2002, http//tbsjournal.com/Alterman/html
- Boyd Douglas *the arab World*, TBS journal n 1, automne, http//tbsjournal.com
- Moustafaoui belkassem , *la réception , la télévision des autres* , www.ebssib.fr
- Alterman John ,the Arab Broadcasting, *Changing in the Arab World*, http//www.tbsjournal/archives

- Schleifer Abdallah, *Media explosion in the arab world* ; *the pan-arb satellite broadcasting,*- http//;www.tbsjournal.com / archives
- http//Orbit Net/corporate/advertise
- http// www.aljazeera.net/books/2002/12/11
- http//almanar.com
http/Orbit.net/corporate.profile

presse écrites étrangères:

- international herald tribune, Pérès Shimon, 1er triméstre1992,
- Affaires internationales, *Les consequences de la guerre du Golfe et de la baisse de prix de pétrole,* - n 253, 7 novembre1994
middle East journal,Ghareb Edmond, *new Media and the information revolution in the arab world,and assessment* , vol, 45, no3, 2000
- Le monde diplomatique, mars 1991
- le monde,20 octobre 2000- Fralon Jose- Alain. "*les defies de la télévision du Hezbollah libanais*".
- L'expresse,la *guerre des télévisions arabes,* 13 mars 2003
- Jordan Times news paper.

تعقيب*

أ. د. تيسير أبو عرجة**

تُقدِّم دة. **حياة عطيّة** في هذا البحث إضافة مُهمَّة، إلى المحاولات العلميَّة السّابقة الَّتي قرأنا فيها جهودًا علميّة مماثلة، كدراسة **د. مصطفى المصمودي** التي صدرت عن **عالم المعرفة** بعنوان **النِّظام الإعلامي العربي الجديد.**

لقد قدَّمتْ دة. **حياة** في بحثها عرضًا تاريخيًا لتطوُّر الإعلام العربيِّ، وبداية ظهور الفضائيّات في حقبة التِّسعينيّات من القرن الماضي، الَّتي تزامنت مع انهيار الاتِّحاد السُّوفييتي، وسقوط جدار برلين، وبداية تَشكُّل نظام عالميٍّ جديد أُحاديِّ القُطْب تقوده الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، مع بيان الاهتمام الأمريكيِّ بتوجيه الإعلام إلى الشَّرق الأوسط حيث المصالح الاستراتيجيَّة والنِّفطيَّة. وقد تساءلتْ الباحثةُ: هل تكون ثورة الإعلام العربيِّ الرَّاهنة في خدمة التَّغيير المشروع للوطن العربيِّ؟ وكيف يمكن إيجاد نظام إعلاميٍّ عربيٍّ جديد يقرأ الواقع ويتطلَّع إلى المستقبل، مبنيًا على هذه الثَّورة الإعلاميَّة العربيَّة الَّتي تُمثِّلها الفضائيّات باستنادها إلى التِّقنيّات الإعلاميَّة غير المسبوقة؟

---

* لظرف طارئ حال دون حضور المعقِّب، فناب عنه أ. **نواف الزرو** بتقديم التَّعقيب.

** أستاذ الإعلام في جامعة البترا الأردنيَّة.

لقد ألحّت الباحثة، عبر هذه الصَّفحات، وما قدمته من تحليل تاريخيٍّ لتطوُّر الأحداث في المنطقة العربيَّة والعالم، وفي العلاقة بين العرب والغرب، والولايات المتَّحدة على وجه الخصوص، على التَّساؤل عن كيفيَّة قيام وسائل الإعلام العربيَّة، وفي مُقدِّمتها الفضائيَّات التِّلفزيونيَّة، بمواجهة العولمة الإعلاميَّة الَّتي تقودها الولايات المتَّحدة، وتُعمِّم نماذجها الإعلاميَّة، الصَّحفيَّة والتِّلفزيونيَّة، وكيف يمكن أنْ يكون امتلاك هذه القنوات الفضائيَّة، مؤشرًا لأمَّة تسعى إلى التَّقدُّم ومقاومة التَّخلُّف، وتكريس التَّعدُّدية الفكريَّة والسِّياسيَّة، في مواجهة النَّمط السّائد للاستهلاك والإعلان، الَّذي وَجَد في خصخصة الإعلام، والطَّابع التِّجاريِّ للفضائيّات، وسائل طيِّعة لتعميمه، بكلِّ ما يُنتجه من سلبيَّات على الحياة العربيَّة والثَّقافة العربيَّة.

لقد شرحت دة. حياة بإسهاب طبيعة النِّظام السِّياسيِّ والإعلاميِّ الغربيِّ، والتَّحالف القائم بين أهل السِّياسة والأمن والإعلام، والهيمنة الأمريكيَّة على صناعة الإعلام الدّوليِّ، معتبرة أنَّ وسائل الإعلام العربيَّة، بمعالجاتها السَّطحيَّة، الَّتي تُركِّز على التَّسلية، إنَّما تساعد الإعلام الأمريكيَّ في فرض الهيمنة الإعلاميَّة على العالم العربيِّ، وهي الهيمنة الَّتي يُقْصَد بها حماية المصالح الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة، خاصَّة النِّفطيَّة .

لقد استغرق التَّسلسل التَّاريخي للأحداث، صفحات مُهمَّة من البحث، قرأنا فيها تطوُّرات العقود الأخيرة في العلاقات الأمريكيَّة مع أحداث الوطن العربيِّ، ومن ذلك: الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة؛ حرب الخليج الثانية؛ الانتفاضتان الفلسطينيتان؛ تحرير جنوب لبنان، وما رافق ذلك من مشروعات سياسيَّة وإعلاميَّة، في أجواء الحرب الباردة. وفي منطقة لا تعرف الاستقرار، كان استخدام الوسائل الإعلاميَّة فيها غير بعيد عن أفكار أصحاب تلك المشروعات وتلك الطّروحات.

وفي حديثها عن الفضائيات التِّلفزيونيَّة العربيَّة، بيَّنت الباحثةُ جانبًا من التَّنافسات في الصِّناعة التِّلفزيونيَّة بين العواصم العربيَّة، الَّتي كانت تتنافس تاريخيًا على زعامة الوطن العربيِّ، ومن أهمِّ أشكاله التَّنافس المصريّ السُّعوديّ في ارتياد الفضاء التِّلفزيونيّ .

وتوقَّفت الباحثة عند الحرب الأهليَّة اللبنانيَّة الَّتي قادت إلى ظاهرة الصّحافة المهاجرة، مُحمِّلَةً هذه الصّحافة وِزْرَ الكثير من الممارسات الصَّحفيَّة السَّلبيَّة.

لقد قدَّمت الباحثة نقدًا واقعيًا لأداء التِّلفزيون الفضائيِّ العربيِّ، الَّذي يتبع في غالبيَّته المِلْكيَّة الخاصَّة، القائمة على الأسس الإعلانيَّة والتِّجاريَّة، ومن ذلك: شيوع النَّزعة الاستهلاكيَّة، وسيطرة الإعلان، والتَّسلية، وبرامج المضاربات، والخلط بين البرامج الدِّينية والموادِّ الإباحيَّة، وتشويه الثَّقافة الجادَّة، والاهتمام الشَّكلي بالمرأة وبرامجها . لكنّها أشارت إلى بعض الإيجابيَّات لهذه الفضائيَّات، الَّتي وَسَّعت الإنتاج العربيَّ في مجال المسلسلات، وقدَّمت برامج حواريَّة وإخباريَّة تتَّصف بالمِهْنَيّة العالية، وتعتمد على قاعدة وافرة من المراسلين. لكنَّها أيضًا فتحت شاشاتها لقادة «إسرائيل» ومارست التَّطبيع معها .

وإلى جانب النَّقد الَّذي وجَّهته الباحثة إلى الفضائيّات الَّتي تبالغ في برامج التَّسلية، وترى أنَّ هذه التسلية باعتبارها منهجًا ليست عشوائيَّة لدى الفضائيَّات، بل هي سياسة تُبْعَدُ بها الجماهير العربيَّة عن الهموم الحقيقيَّة، إلاَّ أنَّ هناك نهجًا آخر تُعبِّر عنه بعض الفضائيّات العربيَّة الَّتي اتَّخذت من شعارات المقاومة نهجًا لها .

وتوصَّلت الباحثة، في ختام الورقة، إلى عدد من التَّصوُّرات والمُقتَرَحات لبناء نظام إعلاميٍّ عربيٍّ جديد، يقرأ الواقع العربيَّ، ويجعل من الصِّناعة الإعلاميَّة الَّتي يمتلكها، والوسائل الإعلاميَّة الَّتي تنطق باسمه، وسيلة

فاعلة لصالح الإنسان العربيِّ وتطلُّعاته ومستقبله وانتمائه القوميِّ والحضاريّ.

وبعد، فإنَّ هذا الجهد الَّذي وضعته الباحثة في هذه الورقة العلميَّة يستحقُّ التَّقدير بما تضمَّنته من تحليل دقيق، وتوثيق علميٍّ يعتمد على المصادر المُتخصِّصة بالإعلام العربيِّ والدّوليِّ، وقد تابعت تطورات الإعلام العربيِّ، والظّروف السِّياسيَّة والاقتصاديَّة المحيطة به، وارتباط العمل الإعلاميِّ ومنطلقاته بصراع المواقف والمحاور والتَّنافسات، على المستوى الإقليميِّ والدّوليِّ. وهي ترى أنَّ هنالك مبرّرات أساسيَّة تقتضي البحث في التوجُّه لوضع أسس وتوجُّهات نظام إعلاميٍّ عربيٍّ جديد، بعد أن أصبح الإعلام صناعة استثماريَّة قائمة في معظمها على التِّجارة والخصخصة على حساب مقدَّرات الأُمة ومصائر شعوبها.

ولا بد من الإشارة إلى أنَّ المشروعات الإعلاميَّة الَّتي سبق أن قُدِّمتْ لتفعيل الإعلام العربيِّ المشترك، لم تصادف النَّجاح المطلوب، وذلك بسبب غياب إرادة العمل وآليَّته المناسبة، والضَّعف العامِّ الذي أصاب أجهزة الإعلام العربيِّ المُشْتَرَك، بسبب الظُّروف السِّياسيَّة المُتناقِضة، الَّتي شهدها النِّظام العربيُّ في العقود السّابقة، علمًا بأنَّ هناك مرافق إعلاميّة عربيَّة مشتركة ما تزال على قيد العمل من دون أن تكون لها الفاعليَّة المأمولة.

لقد حملت الورقة الدَّعوة إلى نظام إعلاميٍّ عربيٍّ جديد، لكنَّ الصَّفحات الَّتي تُعبِّر عن كيفيَّة بلورة هذا النِّظام، جاءت قليلة جدًا، مقارنةً بالعرض التّاريخي والتَّحليلي للرّاهن العربيِّ .

وتجعلنا قراءة الورقة نتساءل، هل يمكن فعلاً أن يتغلَّب نهج المقاومة والمعالجات الإعلاميَّة الجادة على الإعلام العربيِّ وفضائيَّاته، مع تعمُّق ظاهرة الفضائيّات الخاصَّة ووصول عددها إلى المئات؟

ونتساءل، هل يمكن لميثاق الشَّرَف الصّحفي أن يقدِّم ما يدفع بعمل

وسائل الإعلام العربيَّة إلى ما يخدم مصالح الجماهير العربيَّة، وهو يحمل الضَّوابط والقيم الأخلاقيَّة للعمل والممارسة، الَّتي قد لا تجد لها سبيلاً في غابة هذه الفضائيّات؟

ونتساءل أيضًا، إذا كانت الفضائيّات الخاصَّة القائمة على الإعلان والرِّبح، قد وصلت إلى هذا المستوى من المعالجات السَّطحيَّة والتَّرفيهيَّة، فهل يُنْتَظَرُ من الفضائيّات الرَّسميَّة معالجاتٍ أُخرى أكثر قيمة وأفضل أداء؟

ونشير إلى أنَّ مشروع وكالة عربيَّة موحَّدة للأنباء، الَّذي تقترحه الباحثة، سبق أنْ قدَّمَ عددٌ من الباحثين العرب اقتراحات وافية ودراسات مُعمَّقة بشأنه، لكنَّ الواقع العربيَّ لم يسمح بميلاد هذه الوكالة، بالرَّغم من خطورة ما تفعله وكالات الأنباء العالميَّة في صناعتها للأخبار!

أخيرًا، فإنَّ دعوة الباحثة إلى إحياء الفكر القوميِّ لقطع الطريق على الإثنيّات والطائفيَّة والمذهبيَّة، يذكرّنا بأنَّ هذا الواقع الطّائفيَّ، ليس قرارًا إعلاميًا فحسب، وإنْ كانت الوسائل الإعلاميَّة هي أهمّ أدوات تأجيجه.

الملاحق

الملحق (١)

كلمة دولة الأستاذ أحمد عبيدات
في ختام أعمال الندوة

السّيدات والسّادة المحترمون

اسمحوا لي أنْ أختتم هذا النّقاش الممتاز في كلمات قليلة، وهي وجهة نظري الشّخصية. أعتقد أنّنا في الأقطار العربية لا نعرف بعضنا بعضًا بشكل جيّد على جميع المستويات، وفي جميع الصّعد، لا بوصفنا من السياسيّين ولا الاقتصاديّين ولا الإعلاميّين ولا حُكّامًا ولا محكومين. وأقول هذا بحكم أنّه لي إطلالة مزدوجة هنا وهناك حتّى على المستوى الرّسميّ. والحقيقة أنّ المشهد الّذي نتحدّث عنه أشدّ سوءًا، فاللقاءات العربيّة على مختلف المستويات لا تتّسم بالصّراحة، ولا تتّسم بالدّخول في صُلّب القضايا؛ إذ تغلب علينا دوماً المجاملات والدّبلوماسيّات، الّتي لم تُنتِج بمجموعها على مرِّ السّنين نتائج جيدة على أيِّ مستوى من المستويات، ونحن مدعوّون إلى أن نكسر هذا الحاجز، ومن ثَمَّ، مَنْ في المشرق لا بدَّ أن يطَّلع على ما هو موجود في المغرب، وهكذا.

والملاحظة الثّانية هي أنني أعتقد وأرى - من مجمل النقاش الّذي جرى - وهو نقاش عظيم وثريّ - أنَّ استمرار حالة الانفراد في الحكم في الأقطار العربيّة، مهما اختلفت التّسميات، واستمرار الفساد بأنواعه، وما يحظى به من رعاية رسميَّة في معظم الأقطار العربيَّة، لا يمكن أن يُنتِج تطوّرًا مستدامًا للمجتمعات العربيَّة، سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو عسكريًا أو إعلاميًا. كما لا يمكن أن يُحقّق أمنًا وطنيًا بالمفهوم الشّامل، بل ستكون النّتيجة الحتميَّة هي تعميق الفجوة بين الشّعوب وأنظمة الحكم. لذلك، لا بد من قيام مؤسّسات دُستوريَّة وطنيَّة في كل قُطْرٍ عربيٍّ، وفي أُطُر ديمقراطيَّة.

إنَّ استمرار الاستخفاف بالنّاس وبمصالحهم الحقيقيَّة المشروعة، وحقوقهم الأساسيَّة الطَّبيعيَّة، لن يقود إلاّ إلى مزيد من التَّطرُّف، وهو ما نخشاه وما لا نريده أبدًا أسلوبًا للتَّغيير، أو طريقًا نحو نظام عربيٍّ جديد.

الملاحظة الثّالثة: إذا لم يتَّفق العرب الأكاديميون منهم والناس المتحاورون في مثل هذه النَّدوات، بوجهات نظرهم المختلفة ومنطلقاتهم... إذا لم يتّفقوا على هدف حقيقيٍّ مشترك بين أنظمة الحكم المختلفة في الوطن العربيّ ليكون مدخلاً لعمل مشترَك، أو نظام سياسيٍّ موحَّد، أو تكتُّل سياسيٍّ اقتصاديٍّ على غرار الاتِّحاد الأوروبيِّ أو غيره، فإنّني أعتقد أنَّ الخطر المشترك علينا جميعًا؛ خطر الصهيونيّة، الَّذي سيطالنا بكل أبعاده وأشكاله، وتعرفون أنّ خطره على الشُّعوب فقط، بل على أنظمة الحكم العربيَّة المختلفة، لكن كلٌّ في مرحلةٍ من المراحل. هذا الخطر جدير بضرورة الوعي به على كل الصُّعد وعلى جميع المستويات؛ فهو خطر على الإنسان وعلى الأرض، وعلى المُقدَّسات وعلى القيم، وعلى المياه وعلى الموارد الطَّبيعيَّة، وعلى الأخلاق. وهذا اجتهاد شخصيٌّ منّي.

ويندرج تحت هذا الموضوع، بالضَّرورة، ضرورة الوعي بأولويَّة هذا الخطر على جميع الأولويات، بل على جميع الخلافات العربيَّة والإقليميَّة، سياسيَّة كانت أم مذهبيَّة.

وأخيرًا، أودُّ أنْ أذكِّر بأنّنا في الجائزة سنصدر - إنْ شاء الله - هذه الأوراق والتعقيبات، وما يصلنا من ملاحظات المشاركين في كتاب. إنَّ النقاش الثَّريَّ الَّذي جرى في أجواء حواريَّة ديمقراطيّة، يدفعنا أو ويغرينا، نحن العاملون، في الجائزة إلى مزيد من الدِّراسات التَّفصيليَّة، بعد هذه الدراسات التَّأسيسيَّة.

وفي الختام أشكركم جميعًا،

وأتمنّى للجميع التَّوفيق.

الملحق (٢)

المشاركون

في ندوة « نحو نظام عربيٍ جديد : دراسات تأسيسية »

١٣ تشرين الثّاني/ نوفمبر ٢٠٠٨

أ. د. إبراهيم عثمان	أ. د. اسماعيل عبد الرحمن
أ. د. تيسير أبو عرجة	أ. د. حسن نافعة
دة. حياة عطية الحويك	أ. د. عزمي طه السيد
اللواء الركن محمود ارديسات	أ. د. محمود عبد الفضيل
لواء د. نبيل فؤاد	أ. د. وليد عبد الحي

الملحق (٣)

مجلس أمناء هيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثقافة

- أ. د. إبراهيم عثمان
- معالي أ. إبراهيم عز الدين
- دولة أ. أحمد عبيدات
- م. أسامة حسين
- أ. أسامة الشاهد
- معالي أ. د. إسحق الفرحان
- معالي أ. ثابت الطاهر
- أ. د. حسن حنفي
- أ. خالد عرار
- معالي أ. د. خالد الكركي
- دولة أ. طاهر المصري
- معالي أ. عبد السلام فريحات*
- أ. عبد العزيز السيد
- دولة أ. د. عدنان بدران
- د. علي عقلة عرسان
- أ.د. علي محافظة
- م. عوني شاكر
- معالي أ. محمود الشريف *
- معالي أ. محمود الكايد
- أ. مقداد عناب
- معالي أ. د. ناصر الدين الأسد
- أ. د. وليد عبد الحي
- أ. د. وميض نظمي

---

* متوفى.

الملحق (٤)

مطبوعات المنتدى

أولاً: سلسلة الحوارات العربية العالمية

١- *Europe and the Arab World* (بالإنجليزية والفرنسية)
تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، ١٩٨٢

٢- *America and the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأمريكي الكندي، ١٩٨٣

٣- *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*
تقرير الحوار مع الأحرار الدوليّين، ١٩٨٤

٤- *Europe and the Security of the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، ١٩٨٥

٥- **العرب والصين**
مداولات الحوار العربي الصيني حول الحاضر والمستقبل، ١٩٨٦

٦- **المقاومة المدنية في النضال السياسي**
مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، ١٩٨٦

٧- *Arab, Non-Violent Political Struggle in the Middle East*
المحرّرون: رالف كرو، وسعد الدين إبراهيم، وآخرون

٨- **ديجول والعرب**
مداولات ندوة شارل ديغول في ذكرى ميلاده المئة، ١٩٨٩
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

٩- **العرب واليابان**
مداولات الحوار العربي الياباني الأول، ١٩٨٩

١٠- *Arab-German Relations in the Nineties*
مداولات الحوار العربي الألماني، ١٩٩١

١١- *Arab-Japanese Dialogue II*
مداولات الحوار العربي الياباني الثاني، ١٩٩١

١٢- *Arab-Japanese Dialogue III*
مداولات الحوار العربي الياباني الثالث، ١٩٩٢

١٣- *Arab Immigrants and Muslims in Europe*
الحوار العربي الأوروبي الخامس، ١٩٩٣

١٤- *Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives*

أخلاقيات الاقتصاد: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٣

١٥- **التنمية، السياسة الخارجية، الديمقراطية:**

ندوة عربية نمساوية، ١٩٩٥

١٦- *Euro-Arab Seminar 1995, Amman (1995)*

١٧- *Euro-Arab Seminar 1996, Vienna (1996)*

١٨- **العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي**

بحوث ومناقشات ندوة ، ١٩٩٦

١٩- *The Arab World and Turkey*

٢٠- **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٧**

٢١- *The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries*

٢٢- **الكلفة البشرية للنزاعات**

بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٨

٢٣- *Human Cost of Conflict*

٢٤- *WTO Trading System: Review and Reform*

٢٥- **التعاون العربي الإيراني: المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية**

بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٩

٢٦- **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**

بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٢

٢٧- **العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة**

بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٦

ثانيًا: سلسلة الحوارات العربيّة

١- **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**

تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٤

٢- **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**

تأليف: أ. عبد الله بشارة، ١٩٨٥

٣- **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**

مداولات ندوة، ١٩٨٦

٤- **العائدون من حقول النفط**

مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، ١٩٨٦

٥- **الأمن الغذائي العربي**

مداولات ندوة، ١٩٨٦

٦- **القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء**

مداولات ندوة، ١٩٨٦

٧- **إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية**

تأليف: د. محمد المقوسي، ١٩٨٦

٨- تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم
تأليف: د. علي الدين هلال، ١٩٨٦
٩- التعلم عن بُعد
مداولات ندوة «التعلُّم عن بُعد والجامعة المفتوحة»، ١٩٨٦

١٠- الأرصدة والمديونية العربية للخارج
مداولات ندوة «السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية»،١٩٨٦

١١- العنف والسياسة في الوطن العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٧

١٢- الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٧ (طبعة ثانية ١٩٩٧)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

١٣- الإنتلجنسيا العربية
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٤- الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٥- التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٦- النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٧- آفاق التعاون العربي في التسعينات
مداولات ندوة، ١٩٩١

١٨- نحو تأسيس نظام عربي جديد
مداولات ندوة، ١٩٩٢

١٩- التنمية البشرية في الوطن العربي
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٣

٢٠- اتفاقية غزة - أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة
مداولات ورشة عمل، ١٩٩٣

٢١- الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٤

٢٢- *Academic Freedom in Arab Universities*

٢٣- الجامعات الخاصة في الدول العربية
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٥

٢٤- الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة
مداولات ندوة، ١٩٩٦

٢٥- مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة
تأليف: د. علي أومليل، ١٩٩٨

٢٦- التصوّر العربي للسلام
مداولات ندوة، ١٩٩٧

٢٧- تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي
تحرير: د. عبد الرحمن صبري، ١٩٩٩

٢٨- النظام العربي ... إلى أين؟
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٢٩- أسواق النفط والمال ... إلى أين؟
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣٠- حل النزاعات العربية بالطرق السلمية
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣١- تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٣٢- *Domestic Energy Politcies in the Arab World*

٣٣- آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية
مداولات ندوة، ٢٠٠١

٣٤- الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية
مداولات ندوة، ٢٠٠٢

٣٥- الخطاب العربي: المضمون والأسلوب
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٦- أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٧- الشباب العربي وتحديات المستقبل
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٤

٣٨- الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق
مداولات ندوة، ٢٠٠٥

٣٩- الفكر العربيّ في عالم سريع التّغير
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٠- الشباب العربي في المهجر
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٧

٤١- دولة السّلطة وسُلطة الدولة
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٢- المرأة العربيّة: آفاق المستقبل
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٨

٤٣- المواطَنة في الوطن العربيّ
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٤- نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابيّ العربيّ
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

ثالثًا: سلسلة المترجمات العالميّة

١- التصحّر
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٢- المجاعة
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٣- ثورة حفاة الأقدام
تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما السابق، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

٤- أطفال الشوارع
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

رابعًا: سلسلة دراسات الوطن العربي

١- المـأزق العـربي
تحرير: د. لطفي الخولي، ١٩٨٦

٢- تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨

٣- تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩

٤- الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية
تحرير: د. فهد الفانك، ١٩٨٩

٥- مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٩

٦- كرّاس اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية)، ١٩٨٩

٧- مصر والوطن العربي
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٠

٨- العقل السياسي العربي
تأليف: د. محمد عابد الجابري

٩- التسوية: الشروط، والمضمون، والآثار
تأليف: د. غسان سلامة، ١٩٩٥

١٠- التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل
تأليف: د. يوسف صايغ، ١٩٩٦

١١- تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية
تأليف: د. فتح الله ولعلو، ١٩٩٦

١٢- القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك
تأليف: د. الشاذلي العياري، ١٩٩٦

١٣- التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق
مداولات ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٥

خامسًا: سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجيّة

١- السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي
تأليف: دة. أماني قنديل، ١٩٨٩

٢- السياسات التعليمية في المشرق العربي
تأليف: دة. سعاد خليل إسماعيل، ١٩٨٩

٣- مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩

٤- الأمية في الوطن العربي
تأليف: أ. هاشم أبو زيد، ١٩٨٩

٥- التعليم العالي في الوطن العربي
تأليف: د. صبحي القاسم، ١٩٩٠

٦- سياسات التعليم في دول المغرب العربي
تأليف: د. محمد عابد الجابري، ١٩٩٠

٧- سياسات التعليم في دول الخليج العربية
تأليف: د. محمد جواد رضا، ١٩٩٠

٨- التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها
تأليف: د. ناثر سارة، ١٩٩٠

٩- احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية

تأليف: د. أنطوان زحلان، ١٩٩٠

١٠- كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟

تأليف: د. ضياء الدين زاهر، ١٩٩٠

١١- تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة أو الأمل (التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)

تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩١

سادسًا: سلسلة اللقاءات الشهريّة

١- اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٤)

٢- اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥)

٣- اللقاءات الشهريّة لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٥ (٢٠٠٦)

٤- بين الأقلمة والعولمة: آراء واجتهادات وحوارات في عالم مضطرب (٢٠٠٦)

سابعًا: سلسلة دراسات المنتدى

١- العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج

تأليف: د. محيي الدين سليمان المصري، ٢٠٠٤

٢- المجتمع المدنيّ وتحوّلات الدّيمقراطيّة في الوطن العربيّ

تأليف: د. الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٦

ثامنًا: سلسلة كراسات المنتدى

١- ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي

الحسن بن طلال، ط١: شباط/ فبراير ٢٠٠٥

ط٢: ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢- حقائق عن النفط

كمال القيسي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

٣- قضايا شبابيّة

د. محمود قظّام السّرحان، ط١: آذار/ مارس، ٢٠٠٦

ط٢: ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨

٤- التوثيق ما بين الموروث التّاريخيّ والواقع المعاصر

د. سعد أبو ديّة، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦

٥- شَذرات شبابيّة

أ.د. هُمام غَصِيب، ١ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٨

٦- حول المواطنة في الوطن العربيّ

الحسن بن طلال، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨

٧- القدس في الضمير

الحسن بن طلال، ط١؛ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩

ط٢؛ ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩

٨- سُبل النهوض بالبَحث العلميّ في الوطن العربيّ

أ.د. هُمام غَصِيب، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩

تاسعًا: سلسلة كتاب المنتدى

١- الوسطيّة: أبعادٌ في التراث والمعاصرة
إشراف وتقديم: الأمير الحسن بن طلال، ٢٠٠٦

٢- الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية
تأليف: أ.د. صلاح جرّار، ٢٠٠٦

٣- مرايا في الفكر المعاصر: حوارات مع نخبة من المفكرين العرب
يوسف عبدالله محمود، ٢٠٠٧

٤- اللغة العربيّة والإعلام وكُتّاب النصّ
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٥- إدوارد سعيد: المثقّف الكونيّ
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٦- الثقافة وأزمة الهُويّة العربيّة
أ.د. محمد عبد العزيز ربيع، ٢٠١٠

٧- الحَداثة والحُرّيّة
أ.د. الحبيب الجنحاني، ٢٠١٠

عاشرًا: إصدارات خاصة

١- في الفكر العربيّ النّهضويّ

الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى، ٢٠٠٦

٢- استلهام ابن خلدون والفكر الاجتهادي

أبو يعرب المرزوقي، ٢٠٠٧

٣- شبابيّات، ٢٠٠٨

حادي عشر: الكشافات/نشرة ومجلة *المنتدى*

١- الكشاف التراكمي للأعداد ١- ١٧١ (١٩٨٥-١٩٩٩) لنشرة/*المنتدى*
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٢- *Al Muntada : Cumulative Index (Issues 1-30) Compiled by Amal M. Zash*

٣- الكشاف السنوي للأعداد (١٧٢-١٨٣) لعام ٢٠٠٠
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٤- *AL Muntada: Annual Index (31-34)*
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٥- الكشاف السنوي للأعداد (١٨٤-١٩٥) لعام ٢٠٠١
إعداد: أمل محمد زاش

٦- *Al Muntada: Annual Index (35 - 48) 2001*
إعداد: أمل محمد زاش

٧- الكشاف السنوي للأعداد (١٩٦-٢٠٧) لعام ٢٠٠٢
إعداد: أمل محمد زاش

٨- *Al Muntada: Annual Index (39-42) 2002*
إعداد: أمل محمد زاش

٩- الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٠٧-٣١٢) لعام ٢٠٠٣
إعداد: أمل محمد زاش

١٠- الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢١٤-٢١٩) لعام ٢٠٠٤
إعداد: أمل محمد زاش

١١- الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٢٠-٢٢٥) لعام ٢٠٠٥
إعداد: أمل محمد زاش

١٢- الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٢٦-٢٣١) لعام ٢٠٠٦
إعداد: أمل محمد زاش

نحو نظام عربي جديد

دراسات تأسيسية

لقد بدأت رياح التّغيير تَهبُّ من جديد في العالم من حولنا. ولمّا كانت أمّتنا جُزءًا مهمًّا من هذا العالم، فلا بدّ للشّعوب العربيّة، وهي تتطلّع إلى المستقبل، من أنْ يكونَ لها إسهامٌ حقيقيّ ودور فاعل في تقدّم مجتمعاتها.

دولة الأستاذ أحمد عبيدات
رئيس مجلس أمناء جائزة سليمان عرار للفكر والثقافة

منتدى الفكر العربيّ: منظّمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة، مقرّها عمّان. أُسّست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر، بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب؛ وفي مقدّمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه. وهي تسعى إلى بحث الحالة الرّاهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر حول قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القوميّ، والتحرّر، والتقدّم.

هيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثقافة: قام المرحوم سليمان عرار قبل وفاته بمبادرتين تاريخيّتين على مستوى الأمّة هما: مبادرة المؤتمر العام للأحزاب العربيّة؛ وإطلاق [illegible] الفلسطينيّة الميسّرة عام ١٩٩٨. وبعد أن قضى نحبه تداعى أصدقاؤه لاستحداث جائزة [illegible] هيئة الجائزة منذ ذلك الحين، ووَفْقَ نظامها الأساسيّ، بعقد سلسلة من الأنشطة [illegible] جوائز في موضوعات حول حرّيّة التّعبير في الوطن العربيّ، والعمل العربيّ الحزبيّ ال[illegible] عربيّ جديد.



هيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثقافة

ص ب ٩٦١٦١١ عمّان ١١١٩٦ الأردنّ
تلفون : ٥٦٥٠٦٣٠ (٦-٩٦٢+)
تليفاكس : ٥٦٦٨٨٦٠ (٦-٩٦٢+)
E-mail: *sarar@orange.jo*

منتدى الفكر العربي

ص ب ١٥٤١ عمّان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٧١٥ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)
E-mail: *atf@atf.org.jo*
URL: *www.atf.org.jo*